MAG. 301. Ay/2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

ATM 1003
24.1

جامعة تلمسان

معهد الثقافة الشعبية

معهد الثقافة الشعبية
رقم جرد 651
تاريخ الوصول
رقم ترتيب

أزمة المدينة الجزائرية الحديثة

دراسة سوسيو - أنثروبولوجية حول مشكلة التحضر في الجزائر

«حالة مدينة سبدو»

إعداد الطالب :

بن يوب محمد

رسالة جامعية مقدمة للحصول على درجة الماجستير

تحت إشراف :

الدكتور عبد الحميد حاجيات

السنة الدراسية 1994 - 1995

الإهـــداء

إلـــى الـوالـديـــن الـعـزيـزيـــن

و ابـنـتـي إيـمـان

مقدمة

أصبحت الحضرية كمعطى مورفولوجي و كنمط حياة (Mode de vie) تفرض نفسها اليوم، تجسد مظاهر الحداثة إلى درجة بدأت ملامح الحياة الريفية تندثر في عدة مناطق من العالم.

و من هنا أصبحت المدينة و الحياة الحضرية مجالا لعدة دراسات، بهدف تحقيق وتصور نموذج حضري. و تقف الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية على رأسها. ذلك أنّ المدينة هي أكثر من معطى مادي - فيزيقي، و إنما نموذج لعلاقات اجتماعية وظيفية (1).

و في هذا الصدد ظهرت عدّة كتابات حول المدينة نميّز بين مدرستين : الأولى وهي المدرسة الألمانية،و منها دراسات "ماكس فيبر" "Max Weber" من خلال كتابه "المدينة" "The City" (2)، حيث عمل على رصد التطورات التي عرفتها المدينة و وظائفها وآثارها على حياة ساكينها. أما المدرسة الثانية فهي مدرسة شيكاغو الأمريكية و على رأسها روبرت بارك R. Park و لويس وبرث L. Wirth و روبرت رادفيلد R. Radfield. لقد ركزت على ثقافة المدينة من خلال علاقتها بالتّرتيب المكاني و تقسيم العمل فيها.

و من هنا تكشف دراسات المدرستين حول المدينة -رغم بعض الإختلافات بينهما- عن حتمية التغير في جميع مواصفات الحياة القروية - البدوية التي سبقت المدينة.

و إذا كانت المدينة في الغرب قد استطاعت أن تتحرّر من طابع الحياة الرّيفية البدويّة وتفرض نمطا حياتيا حضريا، بل و أصبح الحديث اليوم عن تحضير الرّيف، فإن المدينة في الدول الناميّة-و منها الجزائر-لا تزال تحافظ على طابعها الريفي - البدوي»

---

1 - أحمد كمال و آخرون، علم الاجتماع الحضري -دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، القاهرة دار الجيل للطباعة 1976، ص ص 101 - 102.

2 - Max Weber, The City in

" د. محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت،ص 31. "

لا من حيث الجانب المورفولوجي، بل حتّى على مستوى العلاقات الاجتماعية وأنماط التّفكير رغم جهود الدولة الطموحة إلى ترسيخ المؤسسات الحضرية المستعارة من الغرب، فلا هي ريف و لا هي مدينة حسب المعايير المعترف بها، لذلك وصفتها بالمدينة المشوهة بفعل استمرارية الطّابع الرّيفي داخل البناء الحضري. و إذا كنت قد تجرأت على توظيف هذا المفهوم أي تشوه المدينة في الدول النامية،فمردّ ذلك إلى إخفاق كثير من الدول النامية ومنها العربية على الخصوص على التكيّف مع الحداثة التي يجسدها الغرب اليوم (1)، وأصبحت تفرض نفسها علينا. لقد جرت محاولات منذ بداية هذا القرن لتحديث مجتمعنا العربي لكن دون جدوى (2). لقد كانت حداثة مظهرية لم تخضع ذاتنا و تراثنا الموروث عن عصر الانحطاط لعمليّة مراجعة و نقد، و بالتّالي كانت حداثة مشوهة، يقول الدكتور زكي نجيب محمود "إننا فشلنا حتّى الآن في اللحاق بركاب العصر، أي أننا نعيش مرحلة زمنية من الغيبوبة أو من التّخلف الحضري" (3).

لقد أصبح تشوه المدينة في الدول النامية يعبّر بحق عن أزمة حقيقية تعيشها المدينة نفسها و المجتمع الذي يحتويها و تحتويه.

و في داخل هذه الأزمة يطرح التّساؤل التّالي : من المسؤول عن هذا التشوه ؟

لقد ركّزت الكثير من الدّراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجيّة الحضرية على مسؤولية الرّيفيين الوافدين على المدينة في ترييفها. بمعنى أنّ للرّفيين القادمين إلى المدينة الدّور الكبير في إدخال طبائعهم الرّيفية داخل المدينة بشكل يفقدها خصوصيتها الحضرية.

لقد نظرت هذه الدّراسات إلى الظواهر الرّيفية داخل المدينة و كأنّها ظواهر مستقلّة عنها. و بالتّالي انتهجت منهج الدّراسات الاجتماعية الريفية السابقة: ففي دراستهم للقرابة داخل المدينة طرح علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا -كما يقول ليدز- التّساؤل التّالي : «كيف يؤدي نظام القرابة أو ظاهرة أخرى ريفية وظيفته في المدينة ؟ » بدلا من التّساؤل

---

1 - Pierre Kende. L'avenement de la société moderne. Encyclopedie de sociologie, Larousse. Paris, 1975 P 367.

2 - علي الجرباوي "العرب و الأزمة الحضارية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 7. العدد 84 أفريل 1985،ص 11.

3 - د. زكي نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، دار الشروق 1980،ص 108.

عن : "ما هو أثر الحياة في المدينة على القرابة ؟ ". بمعنى آخر يمكن القول بأن دراستهم كانت دراسة للقرابة، و ليست دراسات لظواهر حضرية (1). و من هنا لا يمكن فهم التحولات التي تطرأ على القرابة كظاهرة مستمدة من الريف إلاّ بدراستها في علاقاتها مع اشتغال النظام الحضري "fonctionnement du système urbain".

و في دراسات أخرى قام الباحثون بدراسة الأحياء المتخلفة غير المخططة أو العشوائيّة ذات الطّابع الريفي و كأنّها مجتمعات مستقلة بذاتها، أي عدم ربطها بالبناء الحضري العام، و هم بذلك يستخدمون الأساليب الدراسية القبلية أو دراسات المجتمع المحلي في دراسة البيئة الحضرية. و أذكر من هذه الدّراسات الأعمال التي قام بها "علي بوعناقة" حول "الأحياء غير المخططة و انعكاساتها الاجتماعية النفسية على الشباب" أو الدراسة الّتي قامت بها "جانيت أبو لغد" "Janet Abu loghed" حول القاهرة (2)، حيث ركّزت على استعمال مصطلح "ريفية المدن" "Ruralisation des villes". و فيها ربطت بين الهجرة القروية إلى المدن و تشكيل الأحياء الرّيفية من خلال ميل سكان القرية الواحدة إلى الاستيطان في منطقة واحدة، مع نقلهم لعاداتهم و قيمهم الرّيفية إلى المدينة.

لقد نظرت هذه الدّراسات إلى الرّيفيين الوافدين إلى المدينة و كأنّهم أشياء معزولة عن تربة المدينة و هوائها و طرق اشتغالها، بمعنى أنّ مسؤوليتهم مطلقة في ترييف المدينة وبالتّالي تشوهها. قد يكون من الجائز -من الناحية المنهجيّة التّسليم بهذه الحالة- لكن كيف نفسر أنّ مثل هذه الحالة أي ترييف المدن لم يحدث في أوربا في المرحلة الحديثة بدرجة حدوثها في الدّول النّامية ؟ لذلك يجب أن ترتقي الدّراسة الحضرية إلى تشريح النظام الحضري الكلي، و العلاقات الّتي يمكن أن تنشأ بين الوحدات الحضريّة والمدينة ككل، و هذا ما يدفعنا بطبيعة الحال إلى تحليل

---

1 - Anthony Leeds "The Anthropology of cities in"
الدكتور محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري و الريفي، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط3 1969، ص ص 126 - 127.

2 - Janet Abu lughod" Migrant Adjustement of city : The Egyptian case in"
د. حليم بركات المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1984، ص 99.

النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الذي انتهجته الدولة الناميّة، و أثره على اشتغال المدينة.

إنّ فعالية ذلك أي النظام السياسي الاجتماعي و الاقتصادي، تلعب دورا بناءا أو مهدما للمدينة. لقد استطاعت الدول الغربية من تأسيس نموذج حضري (1) تجاوز الإطار الريفي، في حين لا تزال المدينة في الدول الناميّة مريفة.

و من هنا تبرز مسؤوليّة المدينة في الدول الناميّة في ترييف نفسها بنفسها. و هذا ما أريد أن أحفر عنه من خلال هذا البحث، بتشريح النظام الاقتصادي و السياسي والقانوني الذي يتحكّم في المدينة الجزائرية و الكيفيّة التي تشتغل بها في إعادة إنتاج الريف داخل المدينة، حتى نصل في آخر الأمر إلى بلورة رؤية جديدة عن تشوه المدينة، تتمثل في تقاسم المسؤولية بين الريف الوافد إلى المدينة و المدينة نفسها المستقبلة من خلال الأخطاء في التخطيط و الإنجاز. و حتى إذا سلمنا بحتمية المرور بمرحلة انتقالية من الريف إلى المدينة بحيث يحافظ المهاجرون إلى المدينة على الرواسب الرّيفية في أول الأمر، ثم يتحرروا منها لتحل محلّها سلوكات حضرية (2)، فإن ذلك -و لا شك- سيتوقف على مدى فعاليّة النظام الكلي للدولة الذي يحتوي المدينة نفسها من خلال تصورات وخطط أصحاب القرار.

---

1 - سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي : التنمية و الثقافة، الجزء الأول ترجمة مع بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية و المؤسسة الوطنية للكتاب ص 204.

2 - انظر كل من :

أ - العطار د. فؤاد، المجتمع العربي، دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص ص 127 - 129.

ب - André Adam "Urbanisation et changement culturel au Maghreb". Annuaire de l'Afrique du nord, Vol II (1972) P. 226.

تحديد الإشكالية

و إذا أصبح ترييف المدينة في الدول الناميّة واقعا لا يمكن تجاهله، فإنّ ذلك يدفعنا إلى البحث عن مظاهره،من خلال اشتغال العلاقات الريفية و المنطق الذي يتحكم فيها ويعمل على إعادة إنتاجها. و من أجل ذلك سينطلق بحثنا من ثلاث اعتبارات :

1 - تعتبر المدينة ظاهرة عمرانيّة تاريخيّة كونيّة،و هي محصلة التّحولات الّتي عرفتها البشرية في الميدان التّقني و الفكري، و تكشف عن مرحلة تاريخية أرقى من سابقاتها الرّيفية و البدوية. لقد نشأت المدن الأولى في الشرق الأوسط و بالتّحديد في مصر و العراق و باكستان (1). و هي مناطق عرفت ميلاد الحضارات البشريّة الأولى، كالحضارة الفرعونيّة والبابليّة و الهنديّة.

كان ظهور هذه المدن مرتبطا بتقدّم كبير في المعرفة الإنسانية و الأساليب الفنيّة المستخدمة و خاصة استخدام المعادن و اختراع الشراع و العجلة في النقل، ثم صنع الفخار محليّا و اختراع المحراث و استخدام الحيوان في الجر، و قد ترتّب عن ذلك زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي خاصّة، فكان أن حصل سكان المدينة على فائض زراعي يمكّنهم من مزاولة نشاطات أخرى غير زراعيّة.

و قد كان لظهور المدينة أثر كبير في مواقف الفلاسفة و المفكرين القدامى. ذلك أن أغلب الّذين عايشوا الوقائع العامة اقترحوا عوالم أخرى مغايرة، يسودها العدل و المساواة والأخلاق و التّعايش، كلهم ربطوا بين أساليب ترتيب الفضاء المديني بمشروع مجتمعي(2). و حتى وإن استندت تصوراتهم إلى رؤى طوبوية، فاستشراف مجتمعات بديلة اقترن دوما باقتراح قواعد لمدن فاضلة؛ فأفلاطون مثلا اعتبر أنّ المدينة الفاضلة هي المشروع المجتمعي المناسب لليونانيين و البشرية، و قد تابعه في ذلك الفرابي في كتابه "المدينة الفاضلة"، حيث نظر إلى المجتمع الفاضل في المدينة وفيه يؤدي الإنسان عمله بشكل تام بفضل ما يسودها

---

1 - د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1987، ص 110.

2 - محمد نور الدين أفاية، التمدن و التخبل حول المعمار المديني و المعمار السينمائي بالمغرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد 147. ماي 1991. ص 59.

من علاقات و وظائف من توافق و تعاون كمثل ما يحدث داخل الجسم السليم من تضامن بين أعضائه. يقول الفارابي : "و إذا كان رئيس المدينة الفاضلة كالقلب، فإنه لا بدّ من توافر خصال له لا يمكن تحققها في الفرض العادي، إذ ليس يمكن أن يكون أي إنسان أحق، لأن الرئاسة إنما تكون بشيئين أحدهما أن يكون بالفطرة و بالطبع معدا لها، والثاني بالهيئة و الملكة الإرادية" (1).

2 - بالرغم من ظهور المدن في العهود القديمة لأسباب مختلفة (دينية، تجارية، اقتصادية، عسكرية، سياسية)، فإنّ الثورات التّقنية و الاقتصادية الّتي عرفها العالم في العصر الحديث و خاصة في أوروبا (2)، هي التي شكلت العامل الحاسم في تطور المدن بتمفصل مع تيار الحداثة. لقد كان للثورتين الزراعية و الصناعيّة في العصر الحديث في غرب أوروبا الأهمية الكبرى في تطور المدينة و عقلنتها و جعلها أكثر وظيفيّة.

و من خلال الثورة الزراعيّة استحدثت وسائل و طرق تقنية جديدة أكثر فعالية، كاستخدام السماد و اتّباع الدورات الزراعيّة و إدخال أنواع جديدة من المحاصيل وانتقاء البذور والأجناس الحيوانيّة والاعتماد على نصائح الخبراء الزراعين. و قد أدّى هذا الانقلاب التّقني في الزراعة إلى الإرتفاع في المردوديّة الزراعيّة،ممّا وفّر فائضا زراعيّا (Surproduction agricole) دون الإستعانة بمزيد من الأيدي العاملة. و بموازاة ذلك كانت تعرف أوروبا ثورة صناعية من خلال التغيّر الجذري في وسائل الإنتاج و المعرفة الفنيّة (Le savoir faire) التي توجّهها، بل يمكن القول أن الثورة الزراعيّة كانت محصلة الثورة الصناعية أثرت على نمو المدن، فبتطور الطاقة البخاريّة حلّت المصانع الآلية محل المانفكتورات(Les manufactures) داخل المدن، لتصبح مراكز جذب للأيدي العاملة الرّيفية الفائضة، حيث الأجور العالية وفرص العمل متوفّرة، و في نفس الوقت تستطيع المدينة النمو بأمان بفعل

---

1 -الفارابي، "آراء أهل المدينة الفاضلة" ط3، نقلا عن الدكتور أحمد الخشاب. التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1981 ص 241.

2 - راجع كل من :

أ - Nadir Marouf. La relation ville- campagne dans la théorie et la pratique. contribution à une sociologie rurale des pays dominés. 2 ème Ed. OPU Alger 1981 p53.

ب - د. حسان الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت ط3، 1980، ص 254.

الفائض الزراعي المحقق في الرّيف المرتبط بالمدينة،نتيجة التّطور في شبكة المواصلات وخاصة السّكك الحديدية. و إذا كانت الصناعة هي العامل الحاسم في تطور المدينة الأوروبيّة، فإن ذلك لا يعني بتاتا أنّها قد وصلت إلى مرحلة حققت فيها الكفاية الانتاجية، تجعلها في غنى عن مناطق أخرى، و إنما تتخصص في نوع من الصناعة لا يمكن أن تكفي العمال الذين يعيشون فيها، ما لم يكن من الممكن إيصال منتوجات المدن الأخرى المتخصصة في أنواع أخرى من الصناعة لها ،عن طريق التّبادل تماشيا مع نمو الأسواق العالمية و تحسن المواصلات.

و من هنا يتحقق التّخصص في العمل بين الرّيف و المدينة ثم تقسيم العمل داخل المدينة إلى مناطق تجارية صناعية خدمية،ثم إلى التخصص حسب المدينة. و بالتّالي تتشكل شبكة عمرانيّة مدينيّة متعدّدة الوظائف متكاملة فيما بينها.

3 - و إذا كان التّطور الاقتصادي ممثلا في التصنيع الأساس الذي ترتكز عليه المدينة الحديثة، فإنّ ذلك يبقى غير كاف ما لم تتماشى معه قيم ثقافيّة اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الّتي تسود الرّيف و البادية و تشمل مجمل أساليب الحياة، يذكرها الدكتور حليم بركات (2) فيما يلي :

أ - القيم و الرموز و الأخلاق و السجايا و المعتقدات و المفاهيم و الأمثال والمعايير و التقاليد و الأعراف و العادات و الوسائل و المهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته أو بكلمة : آداب النّاس في أحوالهم في المعاش و أمور الدنيا و معاملاتهم وتصرفاتهم في الحياة اليومية.

ب - الإبداعات التعبيرية الفنية من أدب و موسيقى و رسم و رقص وغيرها.

جـ - الفكر من علوم الفلسفة و مذاهب و عقائد و نظريات.

---

1 - د. محمد عاطف غيث، علم الإجتماع، مدخل نظري، مرجع سابق، ص 136.

2 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق/ص 321.

إنّ التحول الحضري لا يتعلّق فقط بتعمير المجال بقدر ما يتعلّق بالسير الاجتماعي للقيم الملازمة للمنطق الحضري، الذي يختلف عن المنطق الرّيفي. بالفعل تنتظم حول كل واحد من هذين المنطقين فئات و مؤسسات و قيم اجتماعية يسري مفعولها فيما بعد على كافة المستويات، فالوضع الحضري الجديد يختلف جذريا عن الإطار الرّيفي. ذلك أن الوضع الجديد يترك بصمة عميقة على التّصرفات و المواقف و التّوقعات، وباختصار على عدد من القيم الاجتماعيّة لا تحصى انعكاساتها في ميدان الممارسات الاجتماعية.

ينطوي كل واحد من المنطقين الحضري و الرّيفي على نماذج اجتماعية حقيقية(1). يكون التّحضر مصحوبا بانتشار نماذج تصرف و استهلاك و تصور اجتماعي شامل تسيطر على غيرها من النماذج، وتتحول تدرجيا إلى مقاييس. يشكل ذلك أكثر من تحول، إذ أنه يعيد النظر في توازنات قديمة حافظت لا محال على فئات اجتماعية عديدة عن طريق توفير نمط علاقات بين هذه الفئات مبني على آليات لإعادة تجديدها. و على هذا تكون المدينة من الناحية السوسيولوجيّة طابعا جديدا للوجود (2) أو نمط حياة جديد، يتميز بنمو الحركية الاجتماعيّة في المستويات كافة.

إن أنماط السلوك و القيم و العادات الساكنة المتناقلة بثبات كلها تتعرض لهزة قويّة. فالعائلة تأخذ في التّقلص، و العلاقات العائليّة العصبية الدمويّة و الإقليمية و العشائريّة الراسخة تتفكك تدريجيا لتحلّ محلّها روابط عموديّة قائمة على الموقع الطبقي و الدور الإنتاجي. و الموقع الإنتاجي للأفراد لم يعد خاضعا فقط للمولد و النسب بل للفاعلية الاجتماعية. كما أن العلاقات الاجتماعية المختلفة التي كانت تخضع فقط للأعراف أصبحت مقنّنة و مضبوطة صوريا على الأقل في إطار التّوحيد الذي تمارسه الدولة الحديثة، حيث يأخذ التّنظيم محلّ التلقائية و القانون محل الأعراف.

تتميز الحياة في المدينة أيضا من الناحية السياسيّة (3) بتزايد مساهمة فئات واسعة

---

1 - سفير ناجي، محاولات في التحليل الإجتماعي. مرجع سابق،ص 297.

2 - André Adam "Urbanisation et changement culturel au Magreb.op. cit. p 226.

3 - د. حسن إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي. مطبعة جامعة، الموصل، 1984، ص 284.

من السكان في التسيير و إبداء الرأي، و لشيوع و اتّساع دائرة الديمقراطية الشكليّة كذلك بالتّقنين الصوري للعلاقات الاجتماعية و خاصّة العلاقة بين الحاكمين و المحكومين. لقد واكب اتّساع دائرة النشاط الاقتصادي في المدينة و إشراك عدد أكبر من النّاس في الحياة الاقتصادية إلى اتّساع دائرة المهام و إلى نشر السلطة و توزيع قسط منها ومجموعات أوسع بالتّدريج، فكان من الضروري للحفاظ على نجاعة الدولة الحديثة ظهور فئة من البيروقراطية الوسيطة.

كما يصاحب التّمدن كذلك انتقال تدريجي في كتلة السلطة من الارتكاز على العصبيّة الدموية و الإقليميّة و العشائريّة (1) إلى التكتّل الطبقي التدريجي.وأصبح المعيار السياسي هو المصلحة لا التضامن أو القرابات العرقية و القبلية، مما أفسح المجال لظهور تنظيمات سياسية جديدة قائمة على الايديولوجيا و القرابة الطبقية كالأحزاب والجمعيات. يصحب هذا التّحول تنامي السبغة الدّنيويّة بالميدان السياسي و انتقاء قدسيّة السلطة (2).

و إذا أصبح التّحول نحو المدينة أو تحضير الرّيف يفرض نفسه في عالمنا المعاصر أكثر مما شهدته مناطق العالم في مراحل سابقة، فإن الجزائر تأثرت بهذه الحركة بشكل مفروض خارجي في الفترة الإستعماريّة و بإرادة سياسية بعد الاستقلال في محاولة بناء الدولة الوطنيّة الجزائرية، فبفعل الصدمة الاستعمارية التي تعرّضت لها الجزائر فرض المستعمر نموذجه العمراني ليستجيب لمنطقه الاقتصادي السياسي والاجتماعي.

أما الإرادة السياسيّة في تطوير المدينة الجزائرية، فتأتي كامتداد لأيديولوجية الحركة الوطنيّة المناهضة للاستعمار التي تحاول محو آثار التخلف الموروثة عن العهد الكولونيالي و ما قبل الكولونيالي. إنّها مطالبة بإجراء تغيّرات ثورية في المجتمع يجب أن تمسّ المدينة. وفعلا انتهجت السلطة السياسيّة سياسة حضرية تتوافق مع التّوجهات

---

1 - كلوفيس مقصود، معنى الحياد الإيجابي، دار العلم للملايين، بيروت 1960، ص 150.
2 - محمد سبيلا، حول مفهوم الحداثة، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد 3. جانفي 1984، ص 34.

السياسيّة الثوريّة و الّتي في نفس الوقت تعكس تطلّعات الجماهير الشعبيّة في العيش في المدينة كشرط لتحسين أحوالهم (1).

و إذا كانت للسلطة السياسيّة في الجزائر إرادة في تحويل المجتمع الجزائري بتحسين شروط وجوده و منها المدينة و التحضر ككل، فإنّها في نفس الوقت اضطرت إلى اقتباس النّموذج الحضري الغربي في كثير من الحالات، ذلك لأنّه أصبح يتماشى و تيار الحداثة والعلم. غير أن إشكاليّة بحثنا تدفعنا إلى التّساؤل عن الكيفيّة التي تمّ فيها إعادة إنتاج النموذج العمراني الأوروبي المستعار في بلادنا. بمعنى آخر كيف تكرّر هذا النموذج العمراني الأوربي في الجزائر حيث تختلف البيئة الاجتماعية عن تلك التي ولد فيها؟إذا ما اعتبرنا أن التّجربة المدينيّة الحديثة هي الّتي تمثل النّموذج العالمي (2). بل من ناحية أخرى يجب علينا تقدير درجة ترسخ هذه التّجربة عندنا، و إلى أي حد تكرر النّموذج العمراني الأوروبي عندنا ؟

1 - J. Leca "L'image de laville dans le discours officiel algérien" in système urbain et développement au Maghreb. CERES. Tunis. 1980 pp 290 - 315.

2 - كلوفيس مقصود، "معنى الحياد الايجابي"، مرجع سابق، ص 175.

منهجية الدراسة :

ركزت الدراسات الأنثروبولوجيا و الاجتماعية على مفهوم البناء الاجتماعي،أهمها دراسات إيفانز بريتشارد Evans Britchard و راد كليف براون RC Brown و بوتومور Bottomore. لقد نظرت إلى البناء الاجتماعي على أنّه كل متماسك يتألف من أجزاء متداخلة و متفاعلة و متساندة تساندا وظيفيا، تؤطرها شبكة معقدة من العلاقات الّتي تربط بين الأشخاص و الجماعات، بين الأفراد و المؤسسات، تتمتّع بالاستقرار و الثبات في الزمن. غير أنّ براون ينفي كون الاستقرار و الثبات للبناء الاجتماعي يراد منه الجمود وعدم التغيير، و إنّما الاستقرار الدينامي الّذي قد يتغير بدرجات متفاوتة (1).

و إذا كان الكل يشير إلى البناء،فإنّ الجزء يشير إلى النسق. و قد ذكر محمد عبده محجوب عن توافر أربعة أنساق و هي : «النسق الاقتصادي كنظام الملكية و الحيازة و تقسيم العمل، النسق القرابي كنظام الزواج و المصاهرة و العائلة و القرابة و الميراث والنسق السياسي كنظام السلطة و الزعامة و التقنين و النسق الديني الّذي يتضمن نظم الشرائع و السحر و الخرافة» (2).

لا يمكن للبناء المحافظة على توازنه و استقراره إلاّ من خلال تأثير المتبادل بين هذه الأنساق و النظم و الركائز الإيكولوجية و الديمغرافية. و حينما جعلت الأنثروبولوجيا من البناء الاجتماعي موضوعا لدراستها، فإنّما تحاول إبراز نوع من التساند و الترابط والتفاعل الّذي يربط بين النظم الاجتماعية و الّتي تكوّن نسقا وظيفيّا، بحيث أصبحت عملية التّعرف على الوظيفة الّتي يقوم بها النظام الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي،هي الموضوع الرئيسي في الأنثروبولوجيا (3).

و من هنا فإننا لا نرى أكثر ما يمثل هذا البناء مثل المدينة و بنائها الحضري، ذلك أنّ من خصائص المدينة تعدد أنظمتها و تساندها الوظيفي.

---

1 - عاطف وصفي، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، القاهرة، دار المعارف، مصر 1967، ط 1،ص 80.

2 - محمد عبده محجوب، مقدمة في الاتجاه السوسيو - أنثروبولوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية 1977 ص ص 51 - 52.

3 - تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد عودة و زملائه، دار المعارف 1972،ص 338.

إنّ هذا التساند ما هو إلاّ محصلة للتخصص و تقسيم العمل و الموقع الطبقي، فجميع السكان ينقسمون مهنيا إلى أقسام، يمارسون أعمال متعددة تتكامل في نهاية الأمر لتؤدّي وظيفة واحدة لجميع سكانها،من أجل الحصول على الضروريات أو الكماليات (1).

و من هنا ستتناسب دراستنا مع التحليل الوظيفي Le fonctionalisme. يعتمد هذا الاتّجاه على دراسة البناء و الوظيفة و كيفية الترابط بينهما، و من أقطابه مالنوفسكي Malinowski و هاموند Hammond و بارسونز Parsons و براون. كانت دراستهم موجهة إلى دراسة المجتمعات البدائيّة التقليديّة البسيطة و الصغيرة كالمجتمعات القبلية. وكانت أهمّ دراسة تلك الّتي قام بها مالنوفسكي للسحر في جزيرة تروبرياند Trobriand، ثم تتحول إلى دراسة المجتمعات الصناعيّة الأكثر تعقيدا، هدفها الكشف عن الترابط بين مكوناتها للمحافظة على سلامة اشتغالها. و من أجل ذلك تطور علم الاجتماع الحضري والأنثروبولوجيا الحضرية. تنطلق الوظيفية من اعتبار النظم الاجتماعية كأجزاء في نسق متكامل تفي باحتياجات المجتمع من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي. يرى هاموند أنّ "فكرة التكامل الوظيفي تفترض أنّ أي جزء من أي نظام لا يمكن فهمه أو تقديره إلاّ من خلال النظر إلى علاقته الوظيفيّة لبقيّة مكونات النظم في المجتمع، تماما كما نستطيع فهم دور القلب إلاّ إذا أخذنا في الاعتبار علاقته البدائيّة الوظيفيّة بالأعضاء الأخرى للكائن الحي والّتي تستهدف جميعها بقاء هذا الكائن" (2). فكيف يرتبط البناء الحضري بالوظيفيّة ؟

في كتابه "المدينة : بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية" يعتبر بارك أنّ الظروف النفسيّة و الأخلاقية للحياة في المدينة تعكس نفسها بصورة طبيعيّة في استغلال المكان، و في أنماط الحركة الإنسانية، كما تنعكس الثقافة في المصنوعات. فإذا كانت المساحة الخضراء ضرورية في كل مدينة، فإنّها تستوجب وعيا بينيّا يدرك بموجبه الحضري (citadain) دورها، و بالتالي من واجبه رعايتها.

---

1 - د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، مرجع سابق، ص 122.

2 - Hammond Peter : An Introduction to cultural Anthropology, Mac Millan publishing 1971, p 393.

و كما أنّ السلطة العموميّة في المدينة مطالبة لأن تكون أكثر كفاءة في إدارة المجتمع المديني، فإنّ من واجب الحضري التمتع بدرجة عالية من المدنيّة (civisme)؛ يختار السلطة الممثلة له حسب قواعد عقلانيّة يراعي فيها الكفاءة. و على مستوى جزئي كالبناء الصناعي في المدينة،يركّز محمد عبده محجوب على أهميّة الأدوار المنوطة بالعمال "الّتي يقوم بها هؤلاء العاملون و هي بمثابة قنوات يسير فيها العمل في ذلك المصنع،كما أنّها فضلا عن ذلك تخضع لنوع من التكامل الّذي يخدم الغرض أو الهدف النهائي للعمل، فالعمال والرؤساء المباشرون و المهندسون و المديرون جميعا يحتلون مراكز مختلفة في تنظيم المصنع و كل منهم يقوم بدوره في نوع من التكامل مع غيره من الأشخاص الّذين يحتلون المراكز المحيطة. و ذلك لأنّ الشخص لا يقوم بدوره الّذي يفرضه عليه المركز الإجتماعي الّذي يحتله في فراغ، يأخذ في اعتباره أن يقوم بينه و بين غيره من الأشخاص نوع من التكامل والتنسيق حتّى لا تؤدّي الفوضى إلى إنهيار التنظيم (1).

إنّ التكامل الوظيفي من وجهة الوظيفيّةلاتشير إلى الطبيعة اللاستاتيكيّة للبناء الإجتماعي،و إنّما إمكانية هذا البناء إلى التغير كلّما دعت الأمور إلى التّحسن إلى الأمثل، وهذا ما يطلق عليه الأنثروبولوجيون بالتغير البنائي. changement structurel، فبموجبه تبرز أدوار وتنظيمات حضرية جديدة تختلف نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، مما يتطلب حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم وأشكال العلاقات الإجتماعية (2). وهذا ما هو منتظر في البناء الاجتماعي الحضري؛ فالمدينة كوحدة فيزيقية واقتصادية واجتماعية تستوجب لتماسكها واستمراريتها قوى ونظم اجتماعية جديدة تخدم وظائف متعددة جديدة،كظهور حكومات من نوع جديد تقوم بأدوار متنوعة (3). واعتمادا على الاتجاه الوظيفي، يرى تالكوت بارسونز أنّ المجتمع البشري ومنه مجتمع المدينة يستمر بفعل

---

1 - محمد عبده المحجوب، البترول و السكان و التغير الاجتماعي، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعيّة، الأسكندرية 1985، ص 26.

2 - د. محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغير دراسة سوسيو - أنثروبولوجية في التّغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 45.

3 - د. محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري و الريفي، مرجع سابق،ص 107.

الفعل الاجتماعي (1) من خلال التّفاعل بالبيئة و الأنساق الاجتماعية. و تنطوي على الخصائص و المضامين التالية :

أ - يتألّف الموقف الّذي يتمّ فيه الفعل الاجتماعي من فاعلين أو أكثر يضع الفاعل في اعتباره حضورهم عندما يؤدّي الفعل.

ب - كلّ طرف من أطراف الفعل له فاعليّة يؤثّر بها في سلوك الفاعل بطرق مختلفة.

ج - تشارك الأطراف المعنيّة الّتي تساهم في الفعل الاجتماعي في أنساق معيّنة، تمكّنها من ترقّب توقيعات وفق ما زوّدت به من قيم و معتقدات و رموز.

د - بفضل هذه المشاركة، تصبح تلك المواقف الاجتماعيّة متماثلة و متشابهة وتسير أفعال الفاعلين وفق نفس المواقف و بذلك تنشأ البيئة الاجتماعيّة الحضريّة.

كان هذا هو التحوّل الّذي طمح إلى تحقيقه النظام الحضري الجزائري غداة الاستقلال، من خلال التدخل المباشر للدولة في إدارة الاقتصاد و المجتمع (2). غير أنّ الثلاث عقود الموالية للاستقلال جاءت معاكسة لهذا الطموح. لقد واجهت الجزائر أزمة حادّة متعدّدة الجوانب انعكست مباشرة على المدينة؛ فلم تستطع تجاوز حالة التّرييف بكلّ ما تحمله من مظاهر الجمود و التّخلّف و عدم الانتظام، و هو أمر جعلها لم تكتمل في نموّها، أي أنّها مدينة مشوهة ville déformée بالنّظر إلى مقاييس المدينة الحديثة، و كما تصوّرها الخطاب السياسي الرّسمي، و هذا ما لاحظته في مدينة سبدو، فإستنادا إلى الاتّجاه الوظيفي، فإنّ العلاقات و النظم الاجتماعيّة تعرف ضروبا من التّوتر و الخلل الوظيفي من خلال التصادم بين مستحدثات المدينة كبناء مستعار من التجربة الغربية الأوروبيّة -مع بعض الاستثناءات في خصوصيّة التجربة المدينيّة الجزائريّة- والهياكل والبنى التّقليديّة الّتي لا تزال تقاوم كلّ مستعار، إضافة إلى التطبيقات المشوّهة في اشتغال النظام الحضري الجديد.

---

1 - د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مرجع سابق، 1981، ص657.

2 - Etienne Bruno. L'Algérie : culture et révolution, Paris, Éd du Seuil, 1977, p 172.

إنّ المدينة الجزائريّة تعيش أزمة وجود و استمراريّة من خلال الاضطراب في العلاقات الوظائفيّة الرابطة بين وحداتها و أنساقها و علاقاتها بالمستوى القومي. إنّ هذا الخلل والاضطراب في مكوّنات المدينة شبيه بالأنوميّة anomie،حيث تشير إلى "حالة انهيار البناء الثقافي و هي تظهر بشكل خاص عندما تنحل الروابط بين المعايير و الأهداف الثقافيّة وبين قدرات الأفراد الاجتماعيّة على القيام بسلوك يتّسق معها، فعمليّة التحديث عمليّة تتسبب في إيجاد مجتمع معتل، بمعنى أنّ الهياكل الاجتماعيّة فيه لا تسيطر على الهياكل التقنيّة» (1).

يبرز هذا الخلل الوظيفي في مظاهر عدّة، فإذا كانت السلطة قد بذلت جهدا في إرساء قواعد الدولة الحديثة،فإنّ ولاء المواطن داخل الدولة يتّجه للقبيلة عوض أن يتّجه نحو الدولة، فمازالت العصبيّة القبليّة رغم التّوسع المديني تعمل على إعادة إنتاج بناء إجتماعي لا يتوافق مع مقاييس المجتمع المعاصر. و على الرغم من قيام الحكم المحلي كأداة لتحقيق الضبط الاجتماعي، فإنّ وسائل الضبط التّقليديّة ما تزال تشتغل باستثناء القضايا الكبيرة. يظهر هذا الخلل أيضا في عدم التمفصل désarticulation بين منجزات الدولة المادية في المدينة كالمساحات الخضراء و السلوك و العقليّات (2) الّتي يجب أن ترعى هذه الإنجازات .كما تصوّرها ولتر فيري W. Firey عن استغلال الأرض في بوسطون،حيث أبرز دور القيم الثقافيّة في التنظيم الايكولوجي للمدينة، فعلى أساس التّوجيهات القيميّة يمكن اعتبارها المحدّد لأنماط السلوك الاجتماعي المحلي (3). فإذا كانت المساحات الخضراء ظاهرة ضروريّة للحضر،فإنّ عقليّة البايلك السائدة تنظر إلى السلطة على أنّها المسؤولة الوحيدة في رعاية و حماية هذا الإنجاز. و إذا كان اشتغال النظام الحضري الجزائري يرتبط عضويّا بالنظام الاقتصادي السياسي العام، فإنّ ما يمكن ملاحظته من خلال التّدخل المباشر للدولة

---

1 - عبد الله بن الحسن العبادي، قضايا التّنمية في بلدان الخليج العربي : منظور نقدي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 140، أكتوبر 1990 ص 115.

2 - د. محمد عثمان أحمد الجعلني، إشكالية دراسات التنظيم و سلوكياته في العالم الثالث. بعض مآزق و التطبيق، دراسات عربية، العدد 5 السنة 26، مارس/أفريل 1990،ص 62.

3 - W. Firey, Land and Use in Central Boston in

" د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 648 "

الإرادي في إنجاز الخطط التّنمويّة الهادفة إلى إحداث تغيّرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كبديل للأوضاع و البنى الريفيّة السابقة هو عدم إكتمال هذه المنجزات،ويظهر ذلك خاصّة في عدم تغطيّة الطلب على العمل (1) أو السكن، و عدم التناسق في الانجازات العمرانيّة كبناء أحياء سكنيّة جماعيّة دون بنيات تحتيّة infrastructures كالمحلات التجاريّة و قنوات صرف المياه و أراضي اللعب. و من الناحية النوعيّة،فإنّ ضعف دور الدولة في بناء المدينة يبرز في بعض مظاهر الخلل في اشتغال النظام السياسي الجزائري و مرتكزاته التّشريعيّة و الإدارية. فالتّشريعات العقاريّة المدينيّة تنطوي على كثير من نقاط الضعف بشكل لا يشجع على تطور حضري متناسق و عقلاني. و من هنا يجد الوافد الريفي نفسه في وسط حضري كان يرجى منه تحوّلا إيجابيّا في شروط حياته الماديّة و مواقفه و سلوكه من جهة و عدم توفير الأسس و الوسائل لاستيعاب هذا الوافد حسب شروط المدينة، وبالتالي تسهيل اندماجه في الحياة الحضرية (2).

إنّ هذا الخلل في الوظيفة السياسيّة و الإداريّة للمدينة الّتي أرادت السلطة العموميّة تهيئتها للحضر الجدد néo - citadains حتّم عليهم الاعتماد على خبراتهم السابقة الّتي اكتسبوها في منشئهم الريفي البدوي و المستمّدة من عبقريّتهم الشعبيّة. فعوض أن تعمل المدينة على تغيير الريف الوافد كما أرادت هي، عملت على استمراريّة الحياة الرّيفيّة وبالتالي تعرف حالة ترييف نتيجة سوء اشتغالها.

---

1 - Claude Chaline, Les villes du Monde Arabe. Masson, Collection Géographie, Paris 1990, p 57.

2 - Mohamed Naciri "L'aménagement des villes et ses enjeux" Maghreb - Machrek. n° 118 octobre - décembre 1987, p 112.

وقائع البحث الميداني :

1 - مرحلة إعداد البحث :

لقد راودتني فكرة بحثنا حول أزمة المدينة الجزائرية و أنا طالب في مرحلة التدرج في معهد الجغرافيا بجامعة وهران سنة 1980. لقد تكوّنت لديّ قناعة في أنّ دراسة المدينة كموضوع من زاوية الجغرافيا الحضريّة ستكون غير فعّالة ما لم تدرس أي المدينة من زاوية سوسيولوجية و أنثروبولوجية، و مردّ ذلك أنّ المدينة نفسها ما هي إلاّ ترجمة للعلاقات الاجتماعيّة في الوسط الطبيعي. و قد كان فتح معهد الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان سنة 1987 حدثا هاما في تشجيع مثل هذه البحوث و حافزا لي للإلتحاق به. و فعلا طرحت الفكرة على الدكتورة نجوى قصاب، أستاذة الأنثروبولوجيا الثقافيّة من سوريا الّتي التحقت بالمعهد المذكور و تولّت الإشراف على بحثي الّذي عنونته بـ "أزمة المدينة الجزائريّة الحديثة: دراسة سوسيو - أنثروبولوجية حول مدينة سبدو".

لقد حاولت إبراز مظاهر أزمة المدينة عبر ترييفها بفعل مقاومة التقاليد و الممارسات الريفيّة المتوارثة داخل المدينة الجديدة. و بعد مرحلة تصميم البحث و استمارته المناسبة، فوجئت باستدعائها إلى سوريا و بالتالي اضطررت إلى البحث عن مشرف جديد.

و قد كان دخول الدكتور محمد بن عيسى إلى معهد الثقافة الشعبيّة مناسبة جعلتني اتّصل به بحكم اختصاصه في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا، ليتولى النظر في بحثي. و بعد تفحصه إلى تصميم البحث وإشكاليّته (1)، برزت إشكاليّة أخرى أكثر عمقا وتعقيدا من الأولى وهي أنّ أزمة مدينة سبدو والمدينة الجزائريّة عامّة ليست وليدة الهجرة الريفيّة و نقل الريفيين لتقاليدهم و سلوكاتهم إلى المدينة الجزائريّة الجديدة، وإنّما الأمر أكثر تعقيدا من ذلك. إنّ الأزمة المدينيّة تعبّر أيضا عن أزمة النظام ككل الّذي اشتغل بعد الاستقلال، حيث تعامل مع المدينة دون مشروع مديني مستقبلي يجنبه أزمات ويظهر الخلل في النظام في طبيعة الإمكانيات الّتي و فرتها السلطة العموميّة والتشريعات العقاريّة

---

1 د. محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث و أساليبه، دار المعرفة الجامعية 1986 ص 109.

والاقتصاديّة الّتي أثرت في المدينة. و من هنا كان علينا تغيير خطّة البحث آخذين بعين الاعتبار عاملين كبيرين لأزمة المدينة :

أ - دور الريفيين الوافدين إلى المدينة الجديدة.

ب - سوء تصور السلطة العموميّة للمدينة الجديدة.

2 - مصادر جمع البيانات :

تمثل عمليّة تحديد مصادر جمع البيانات قضية مهمّة و ضروريّة لكلّ بحث علمي، لأنّها تساعد في تحديد ليس نوع المصادر فقط، بل تحديد الأداة الملائمة لجمع البيانات، ولأنّ من المعايير الأساسيّة في اختبار أداة معيّنة تتوقف على مدى تلاؤمها مع مصدر جمع البيانات (1).

و من هنا فرض علينا البحث تنويع المصادر، و نميّز بين مصدرين أساسيين :

أ - المصدر غير الميداني : اعتمد الباحث على البيانات الجاهزة المتعلقة بموضوع البحث. و قد تضمّنت مجموعة من المصادر و المراجع تفاوتت من حيث الأهميّة و الترابط بالموضوع. اعتمد الباحث على مصادر أساسيّة،و هي تلك البحوث المتنوعة من كتب ومقالات و منشورات و مجلات و دوريات و جرائد و الّتي مسّت بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع البحث، سجّلت في قائمة المراجع،و أخصّ بالذكر مؤلّفات ابن خلدون و عدّي الهواري و محمد حسن الجوهري و محمد عاطف غيث و حليم بركات و محمد عابد الجابري... إلخ. أمّا المقالات،فقد استفدت كثيرا من مجلتي "المستقبل العربي" لمركز دراسات الوحدة العربيّة و "دراسات عربيّة" لدار الطليعة، أمّا الصحف الوطنيّة،فقد استفدت كثيرا من صحيفة الوطن والشروق العربي و الثقافي في ركن المجتمع و الاقتصاد.

كما استعان الباحث بالبيانات الرسميّة للتحقق من صحّة الفروض،كالتأكد من ارتفاع ميزانيّة التسيير بشكل كبير عن ميزانيّة التجهيز في البلديّة الجزائريّة و بيانات الهجرة والزيادة الطبيعيّة و معدّلات البطالة... إلخ.

---

1 - د. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده، دار المعرفة الجامعيّة الاسكندرية 1985، ص 217.

استعان أيضا الباحث بالوثائق و السجلات التاريخيّة و تتضمن المخطوطات و الآثار و التقاريير العامّة و مواثيق الدولة و قوانينها الرسميّة،و منها الميثاق الوطني 1976 والجرائد الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة للتشريع العقاري و العمراني. كما تدعّم البحث للتراث الشعبي المتوارث و خاصة الأمثال الشعبيّة و الرقصات الفولكلوريّة و الألعاب التقليديّة و أغاني الصف،و الّتي كلّها تعكس الحياة الريفيّة التقليديّة. كما استفاد الباحث من الوثائق الشخصيّة كعقود الأرض و المراسلات،و قد اعتمدت على منهجيّة تحليل المضمون في فهمها واستخلاص مغزاه بما يخدم البحث (1).

ب - المصدر الميداني : يمثل العمل الميداني مرحلة حاسمة و ضروريّة في البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي، حيث يستطيع الباحث اكتشاف أهميّة المشكلة المطروحة ومدى تطابق الفرضيات مع الواقع. ولّما اعتمد هذا البحث على الوظيفيّة البنائيّة كمنهج للدراسة، كان من الطبيعي النزول إلى الميدان،حيث شمل البحث مدينة سبدو. وحتّى تتحقق دراسة ميدانيّة موضوعيّة تخدم موضوع البحث،فقد تمّ تحديد الإجراءات التاليّة :

1 - الاتصال بالمصالح و السلطات المعنيّة مباشرة بموضوع البحث و في مقدمتها إدارة المعهد حيث قدّمت للباحث رخصة تسهل له الاتصال بالمعنيين و منها مصالح البلديّة ومصنع النسيج و ديوان الترقيّة و التسيير العقاري بسبدو.

2 - اختيار العينة الكبرى و العيّنات الصغرى المشكلة لها العدديّة و القطاعيّة والمكانيّة و الّتي شكلت وحدات البحث المناسبة لأغراض الدراسة.

انطلقت الدراسة في استخراج العيّنة (L'echantillonnage) من مبادئ أساسيّة تخدم أغراض البحث، ذلك أنّ طبيعة البحث تفرض علينا اختيار المحيط العمراني التوجيهي Perimetre d'urbanisme directeur لمدينة سبدو والّذي يمثل العيّنة الكبرى -أنظر الشكل رقم 1- ثمّ تقسم العيّنات المناسبة المثلة للعيّنة الكليّة بصفة أكثر فيما يخص الظاهرة المراد تحليلها (2)، كأخذ حي 148 سكن لإبراز ضعف المدنيّة، أو التركيز على حي لاتي الحاج

1 - محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر 1983، ص 40.
2 - علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس و الاستراتجيات، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة 1986 ص 153.

الشكل رقم 1 : المخطط العمراني التوجيهي لسيدو

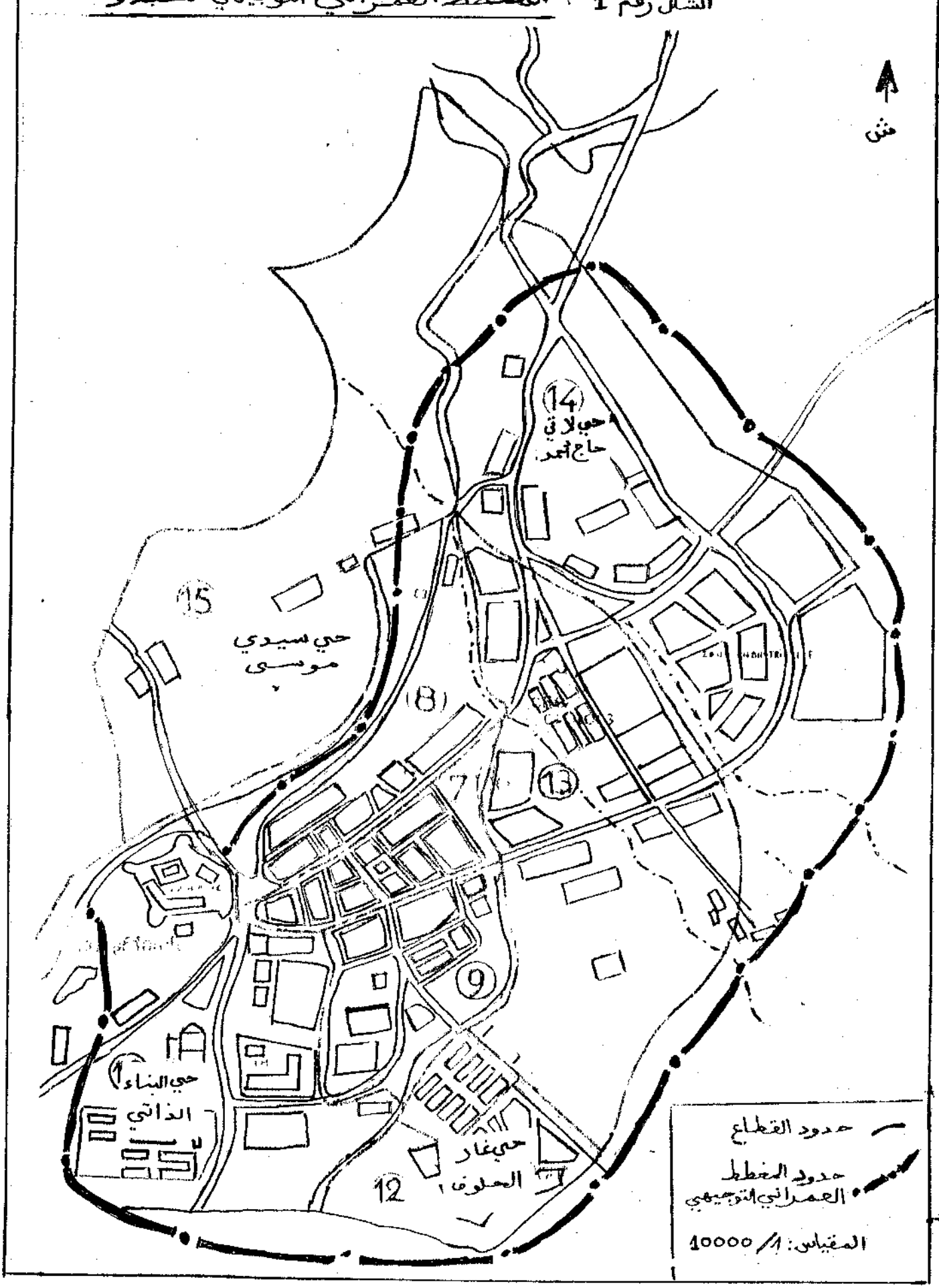

أحمد للكشف عن استمراريّة النشاطات الفلاحيّة و التجاريّة العشوائيّة داخل المحيط العمراني، و من جهة أخرى اعتمدت في اختيار جمهور البحث بصفة عشوائيّة،باعتبار أنّ بعض الظواهر المراد دراستها تكون غير محصورة في منطقة ما في المدينة، و من ذلك اختيار المواطنين الّذين يقصدون الإدارة لقضاء حاجاتهم و المعاناة الّتي يواجهونها نتيجة البيروقراطيّة،و اختيار مجموع الأفراد الّذين يحق عليهم الانتخاب للوقوف على دور القبليّة في شرعيّة السلطة البلديّة المحليّة.

و من هنا يمكن اعتبار العيّنة الكليّة نتاج عيّنات تحتيّة فرعيّة؛ جزء منها تمّ ضبطه و تحديده إرتأى لنا أنّه يمثّل إلى حدّ كبير المجتمع الأصلي (1). و جزء آخر اختير عشوائيّا لصعوبة حصره، و سنرجع إلى توضيح طريقة اختيار هذه الأجزاء والوحدات للعيّنة الكبرى عند تحليل كلّ ظاهرة،كما تمّ ضبطها في الخطّة العامّة للبحث.

و قد انتهت العمليّة بوضع قائمة للعيّنة الكليّة تضم 754 مبحوث. و قد حرصت على أن تكون العينات التحتيّة على درجة كبيرة من التمثيل الدقيق للمجتمع الأصلي. لذلك اضطر الباحث إلى استعمال الطرق المختلفة كالطريقة العشوائيّة المنتظمة و الطبقيّة و المكانيّة أو المعتمدة على ألا تقل العيّنة عن 1/10 من حجم المجتمع الأصلي، و الجدول التالي يوضح استخراج العينات التحتيّة.

---

1 - جلال الصياد، عادل سمرة، مبادئ الإحصاء، لطلاّب الدراسات الأدبيّة، دار الجيل للطباعة، مصر 1983، ص 17.

جدول رقم 4 : عينات البحث

المحور	القبليّة	ضعف المدنيّة		النشاط الزراعي	السكن العشوائي
أفراد العيّنة التحتيّة	أ-القبلية والإدارة والبلدية : الأفراد الناخبون ب-القبلية والأسرة -تلاميذ مدرسة لاتي حاج أحمد جـ-القبلية والوعدة: المشاركون في وعدة سيدي الطاهر	الساكنون بحي148 سكن	القسم الثاني	سكان حي لاتي حاج أحمد : الممارسون للزراعة و الرعي	سكان غار الحلوف
عدد أفراد العينة التحتيّة	أ - 120 ناخب ب - 150 تلميذ جـ - 44 مشارك في الوعدة	60 ساكن كراء		80 ممارس للزراعة	100 ساكن 200 ابن
العيّنة الكبرى	754 مبحوث				

3 - استمارة البحث :

أ - طريقة صياغة الأسئلة : استخدمت استمارة البحث لدراسة وحدات العيّنة الكبرى(1)،تضمّنت مجموعة من الأسئلة وجّهت إلى المفحوصين من أجل الحصول على معلومات تهمّ المشكلة المدروسة، و قد تضمّنت 48 سؤالا منها 40 سؤالا مغلقا لتسهيل الإجابة من نموذج

نعم □ أو لا □ أو في شكلهما التّدريجي مثل :

تتعامل مع من أكثر في المصالح الإداريّة ؟

أفراد من قبيلتك □ أفراد من الإدارة ككل □ أفراد من نفس المصلحة □

و 8 أسئلة مفتوحة لتيسير التّعبير الحرّ للمبحوث عن رأيه حول قضية ما،و قد طرحت

---

1 - د. محمد علي محمد، علم الإجتماع و المنهج العلمي، مرجع سابق،ص 362.

هذه الأسئلة كما يلي :

لماذا تنتخب فردا من قبيلتك ؟ إنّ مثل هذه الصياغة للأسئلة شجّعت المبحوثين على التّعبير عن مواقفهم بحرية.

ب - مادّة استمارة البحث : تهدف استمارة البحث إلى الحصول على سلسلة من البيانات تتعلّق بخصائص المبحوثين من حيث طرق تفكيرهم و سلوكاتهم في المدينة،والّتي لا تزال تحمل رواسب ريفيّة بدويّة أو مواقفهم من السلطة العموميّة و دواعي الحفاظ على نشاطاتهم الريفيّة في المدينة، و قد انقسمت إلى قسمين كبيرين بفصول يتعرّض كلّ فصل إلى البيانات الخاصّة بالحالة الشخصيّة لكلّ مبحوث،مثل السن و منشأه الجغرافي و ذلك لاختلاف وحدات العيّنة -كما سبقت الإشارة إلى ذلك-.

يتناول القسم الأوّل عوامل و ظواهر ترييف مدينة سبدو.و قد قسّم إلى فصلين. يتناول الفصل الأوّل تأثير القبليّة كموروث بدوي ريفي على سلوك الأفراد من حيث الانتخابات في المجالس الشعبيّة البلديّة و مستوى العلاقات الاجتماعيّة و مواقفهم من التّنظيمات الوسيطة الجديدة ،كالنقابة و طرق تعاملهم مع الإدارة المستعارة من البيروقراطيّة الغربيّة و الآليات الّتي تعيد إنتاج القبليّة كالوعدة و الأسرة، ويدرس الفصل الثاني ضعف المدنيّة كمعيق بارز في قيام مجتمع مدني بالمدينة يتمفصل مع السلطة المحليّة والمركزيّة. وقد تمّ قياس درجة الاستيعاب للحركة الجمعويّة لأحد الأحياء بمدينة سبدو ودرجة مشاركة المؤجرين في تنظيم حيهم و موقفهم من التعاون مع السلطة المحليّة، و بالتّالي الوصول إلى تقدير مدى تجذّر عقليّة البايلك في وعيهم، مع الإشارة إلى مظاهر الإهمال للبيئة في حي 148 مسكن.

أمّا القسم الثاني،فيتناول تدهور النسيج المديني في التّخطيط و الإنجاز، و قد قسّم إلى فصلين. يتناول الفصل الأوّل التّعرف على درجة إنتشار النشاطات الاقتصاديّة الريفيّة في المحيط العمراني و دور السلطة من خلال نظامها السياسي الاقتصادي في ذلك. و قياس مدى استمراريّة العلاقات الاقتصاديّة الريفيّة الزراعيّة و الرعويّة و الاستعمالات التّقليديّة للوسائل الإنتاجيّة و تدهور المحيط العمراني من حيث توسع القطاع الثالث التّجاري الغير

رسمي. و يتعرّض الفصل الثاني إلى انتشار السكن العشوائي ذي الخصائص الريفيّة من خلال أخذ حي الدوار كنموذج، و فيه تمّ تحديد طبيعة الملكيّة العقاريّة و دور السلطة في توسيع السكن العشوائي الريفي و مترتباته من حيث التّنظيم و السلوك، كاستمراريّة العائلة الممتدّة والتّجاور القبلي و اكتظاظ المساكن و استمراريّة وسائل التّرفيه التّقليديّة.

4 - أدوات جمع البيانات :

أ - الملاحظة : تمثل الملاحظة الأداة الرئيسيّة للبحث الاجتماعي (1) و منها بحثنا، حيث استطاع الباحث بواسطتها تجميع بيانات و معطيات تدعم الدراسة الميدانيّة. وبالنظر إلى أهداف الدراسة اضطررت إلى تنويع الملاحظة، إذ اعتمدت على الملاحظة المباشرة من خلال متابعة سلوكات و تصرفات الأفراد في العمل و المناسبات كالانتخابات و التجمعات والمراسيم الدينيّة و شبه الدينيّة و كذلك التّحولات الّتي تحدث في المدينة و الّتي لها علاقة بالبحث كتدهور البيئة و الرعي في المدينة... إلخ. كما اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة، حيث قمت بمعايشة الأشخاص المبحوثين خلال فترة زمنيّة معيّنة تجاوزة العامين بشكل متقطع في مناسبات مختلفة ، و من ذلك المشاركة في مراسيم وعدة سيدي الطاهر و فيها وقفت على الكيفيّة الّتي تعيد إنتاج القبليّة في سبدو أو العمل في البساتين و الحقول،حيث تتضح أكثر العلاقات الزراعيّة التّقليدية.

ب - المقابلة : تمثل المصدر الثاني لجمع البيانات، والمقابلة في البحث حوار لفظي أجريته مباشرة مع أفراد العيّنةأوبشكل غير مباشر، حيث أوكلت المهمّة إلى مخبرين يتمتّعون بسمعة بمدينة سبدو و خاصّة في الحالات الّتي يتعذر عليّ الحصول على بيانات تخدم البحث، فقد اضطررت إلى الاستعانة ببعض النساء كمخبرات في الحالات الّتي صعبت عليّ مقابلة بعض النساء المتزوجات بحكم التّقاليد المحليّة، و قد طلبت من المبحوثين الإفصاح عن أرائهم و أفكارهم و وجهات نظرهم و مشاعرهم حول بعض المسائل الهامّة الّتي ترتبط بالبحث (2). و كان الهدف من إجراء هذه المقابلات هو الحصول على معطيّات عامّة

1 - د. محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي، مرجع سابق،ص 361.
2 - المرجع نفسه، ص 361.

في التحاليل الخاصّة لمادة الاستبيان، و قد راعيت في أسئلة المقابلة الظروف الاجتماعيّة للمبحوثين بطرح أسئلة تتماشى و لهجتهم و مستواهم الثقافي.

5 - مرحلة التّفريغ و التّحليل للبيانات :

تمثل مرحلة تفريغ البيانات و تحليلها آخر مرحلة في البحث و قد اتّبعت الطريقة التّاليّة :

أ - تطبيق المنهج الإحصائي : لقد تمّ التّركيز على المنهج الإحصائي في هذا البحث بهدف الحصول على نتائج إحصائيّة تظهر مدى صحّة الفرضيات الّتي انطلقت منها الدّراسة، كما أنّ هذه الطريقة أداة مكمّلة لتحليل البيانات و الكيفيّة الّتي تمّ الحصول عليها عن طريق الملاحظة و المقابلة، كما لجأ الباحث في هذا الصدد إلى المقارنة الإحصائيّة وتحليل المعطيات النوعيّة اعتمادا على تصريحات المبحوثين، كما استعان بطريقة العرض الجدولي المتمثلة في استخدام الجداول البسيطة و الجداول المركّبة.

ب - التّمثيل البياني : بعد جمع البيانات الإحصائيّة،لجأ الباحث إلى عرضها بطريقة لتسهيل تفهمها و الإلمام بها و ذلك بتمثيلها في رسوم بيانيّة، باعتبارها مفيدة وفعّالة لتوضيح و شرح الحقائق الرقميّة و إبراز العلاقة بين المتغيّرات و استقراء اتّجاهاتها العامّة بأسلوب يسهل فهمه (1). و قد اختلفت الرسوم البيانيّة باختلاف البيانات الّتي يجب عرضها و تتمثل في المنحنيات البيانيّة و أشكال مختلفة.

جـ - الخرائط : تمثل طريقة أخرى في تمثيل العمليّات من خلال فرز الاستمارات واللوحات لنقلها إلى الخريطة النهائيّة،بفعل تعقد الحياة في هذا العصر و ازدياد عدد السكان و ضغطهم المتزايد على الموارد المتاحة،و إلى ضرورة القيام بدراسات تفصيليّة تختصّ باستخدامات الأرض و توزيع السكان و الموارد و العمران (2). و قد ساعد الباحث في ذلك تكوينه الجغرافي.

---

1 - د. جلال الصياد و عادل سمرة، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الأدبيّة، مرجع سابق،ص 102.

2 - د. محمد سطيحة، دراسات في علم الخرائط، دار النهضة العربيّة، بيروت 1972،ص 17.

المراكز العمرانية : دراسة مقارنة :

يختلف انتشار السكان في الفضاء من حيث درجة التركز و العلاقات الاقتصادية والعمرانية، ممّا يجعلهم يختلفون أيضا في أنماط معيشتهم من حيث طرق الإنتاج والوسائل المستعملة و درجة تطورها و نمط التّفكير و أشكال الوعي. يقول ابن خلدون "أن اختلاف الأجيال في أحوالهم وإنّما اختلاف نحلتهم من المعاش (1). غير أنّ نمط المعيشة لا يمكن فصله عن الفضاء الّذي يحتويه سواء كان طبيعيا أو اصطناعيا، بمعنى أنّ السكان يتمركزون في مجال معيّن حسب نمط معيشته. و في هذا الصدد نميّز بين ثلاثة مراكز عمرانيّة مرّت بها البشرية : البادية، القرية، المدينة يتّصف كل منها بخصوصيات من حيث ظروف النشأة و النشاطات السائدة و أنماط التّفكير و أشكال الوعي. إلاّ أننا لا يجب أن نفهم من ذلك أنّها منعزلة عن بعضها البعض، و إنّما تعرف بشكل متفاوت نوع من التواصل و تداعي الحدود القائمة بين البادية و القرية و المدينة كما سبقت الإشارة إليه في التجربة الأوروبية. كما تعرف كلّ من البادية و القرية تغيّرات هامّة على المستوى المورفولوجي و البناء الفكري، لكن رغم ذلك لا تزال هذه المراكز الثلاثة تتميّز عن بعضها البعض وخاصّة في الدول الناميّة. إنّ التناقضات بين هذه المراكز واضحة المعالم في الجزائر بالرغم من مجهودات السلطة العموميّة في تحضير الرّيف و البادية مجاراة لما يحدث في العالم الحديث.

---

1 - ابن خلدون، المقدمة، مطبعة دار القلم، ص 110.

أوّلا : البادية

1 - تعريف :

تمثل البداوة نمط معيشة أوّلي لا يزال يفرض نفسه رغم انفجار التّمدن في العصر الحديث ليس كنمط معيشة فحسب، و إنما تفكير و وعي. لقد كانت للظروف الطبيعيّة القاسية كقلة التّساقط و ارتفاع الحرارة في الصحاري و السهول دورا في ظهور الباديّة. لا تزال البوادي تشكل فضاءا واسعا في العالم؛ فمجتمعنا العربي يعرف تقليديا أنّه بدويّ. وفي تعريفهم للبداوة يركز علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا على طرق الإنتاج و أشكال التّنظيم الاجتماعي.

1.1 - تعريف ابن خلدون : اعتمد ابن خلدون على تصنيف البدو على أساس المعاش،أي القاعدة الاقتصادية بوضعهم في مستويات ثلاث بقوله : "منهم من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعنا و أبعد في القفر مجالا، و يمثل هؤلاء أقصى درجات البداوة و منهم من كان معاشه في السائمة مثل الغنم و البقر فهم ظعن في الأغلب لارتياد المسارح و المياه بحيواناتهم و هم أقل توغلا في الصحراء و أكثر احتكاكا بالقرى و المدن ومنهم من كان معاشه في الزراعة و كان المقام به من الظعن، و هؤلاء يمتهنون شيئا من الزراعة" (1).

2.1 - تعريف ف. أوبين F.Aubain : ركز على ثلاثة عناصر (2) و هي الوحدة البشرية، وجود القطيع، الانتقال الدوري في رحلة ثابتة و لعلّ هذا العنصر الأخير الّذي ركز عليه ف. أوبين،حيث يضطر البدو إلى التّرحال وفق برنامج يسطرونه. يقول أماسكيري E. Masqueray : " لا يتنقل بديونا بشكل عشوائي بل يتبعون خطوط تجوال محددة بوضوح... وبما أنّ توفر المراعي يرتبط بالفصول و بامتداد السماء، فإنّ تنقلاتهم تشبه تنقلات البيسون و اللقلاق و السنونو" (3).

---

1 - ابن خلدون، المقدمة، الجزء الثاني، ص 412.

2 - F. Aubain : Anthropologie du nomadisme, in Cahiers internationaux de socilogie, vol IVI 1974, p 80.

3 - E. Masqueray : souvenir et vision d'Afrique. Paris 1894, p 69.

2 - القاعدة الإنتاجية البدوية :

1.2 - تربية الماشية : تعتبر تربية الماشية الركيزة الأساسيّة في اقتصاديات البدو، و مردّ ذلك إلى الطبيعة المناخيّة الغير ملائمة للزراعة، حيث تشحّ الأمطار وترتفع الحرارة بشكل يسمح فقط لنمو نباتات تكون مرعا للماشية. تتميّز عملية الرعي بالتّنقل و التّرحال أين توفر الكلأ الّذي يتغيّر مع تغيّر الفصول، لذلك كثيرا ما يطلق على الرعاة المتنقلين بالرّحل Les nomades. غير أنّ البدو قد يمارسون أحيانا نشاطات زراعيّة مكملة حيثما صادفوا المياه و خاصّة قرب الواحات، لكن يبقى ترحالهم شرط أساسي، باعتبار أنّه «أحسن طريقة تسمح للأعشاب بالنمو و الازدهار» (1)، كما هو الشأن بالنسبة لبدو الطوارق.

2.2 - الإغارة و السلب : تمثل الإغارة و السلب أداة إقتصادية مكملة لدى البدو و خاصّة في فترات القحط و الجفاف. تعتمد على مباغتة قبائل أخرى أو قرى ومدن و سلب ما لديها من ثروات (ماشية، تمور، أحصنة)، و هذا ما جعل ابن خلدون يؤكد على دور الإغارة عند البدو في تدعيم رزقهم، «إنّ رزقهم في ظلال رماحهم» (2).

3.2 - تجارة القوافل : تعتمد المدن القليلة عادة في البوادي على التجارة البعيدة المدى و الّتي كثيرا ما شكلت المصدر الأساسي لثروتها. تعتمد الأرستقراطية التجاريّة المدينيّة على البدو في حماية قوافلها التجارية من الاعتداءات مقابلة حصولهم على أموال وهبات. و من هنا تصبح تجارة القوافل موردا مهمّا لدى البدو.

3 - التنظيم الاجتماعي للبادية : القبلية

تعريف عام : لم يلق موضوع أهميّة من الدراسة بمثل مالقيه موضوع القبلية وخاصّة في وطننا العربي، ذلك أنّها لا تشكل تاريخه،وإنّما لا تزال تعاكس حداثته،«فبالرغم من الإرادة الرسميّة في التّغيير الاجتماعي،فإنّ النظام التّقليدي القبلي ثابت بشكل صلب» (3).

---

1 - Blanguernon (C), le hoggar, p 96.

2 - ابن خلدون، مرجع سابق،ص 454.

3 - Maurice Flory, les régimes politiques arabes, les régimes tribalo-republicains THEMIS. Collection Science politique P.U.F, Paris 1990 p 473.

و من هنا يصبح من الضروري الكشف عن أهمّ المواصفات الّتي تتميّز بها القبليّة. يقول خليل شرف الدين "و العصبية تتولد من القرابة تختلف باختلاف درجة القرابة، إلاّ أنّ رابطة النسب لا تنحصر في القرابة وحدها لأنّ الفرد قد ينفصل عن نسبه الأصلي ويلتحق بنسب آخر بالحلف أو بالولاء أو بالرق فتتحول عصبيته إلى قومه الجدد" (1).

يتّضح من خلال هذا التّعريف ما يلي :

- التّرابط بين القبليّة و العصبيّة و تقتضي تضامن و تماسك أفراد القبيلة تجاه الأخطار الخارجية و تأمين معيشتهم.

- القبليّة لا تقوم على الرابطة الدمويّة بين أعضائها أي جد واحد، و إنّما تستوعب بعض القبائل عناصر لا تربطها بها روابط الدّم.

كما ركز عبد القادر جغلول على فاعليّة العصبيّة للحفاظ على القبيلة (2)، فهو ينقلها عن كثير من المؤلفين الّذين يطابقون بين مفهوم العصبيّة و التّعاون الاجتماعي،أو تضامن المحارب أو التضامن القبلي.

---

1 - خليل شرف الدين، ابن خلدون، منشورات دار مكتبة الهلال 1983، ص 76.

2 - انظر : إلى إيف لاكوست "ابن خلدون، ولادة التاريخ، ماضي العالم الثالث"، باريس، ماسبرو 1969، ص 273.

1.3 - ظروف قيام القبلية* :

تؤكّد الدّراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجيّة على أنّ دراسة النسق الإيكولوجي مهمّة في دراسة البناء الاجتماعي و تحليل مكوناته، و ذلك بهدف التّعرف على العلاقات الّتي تربط بين العوامل الجغرافية و الطبيعية و بقية الأنساق التي تدخل في بناء المجتمع من اقتصادية و دينيّة و سياسيّة و خاصّة المجتمعات التّقليديّة، الّتي تتّسم باقتصادها البدائي من رعي وزراعة، و الّتي تخضع للضغوط البيئيّة من جهة و تدنّي القوى المنتجة من جهة أخرى. وقد وصف أحمد الخشاب مثل هذه المجتمعات بالسّلبيّة بقوله : "ولا شكّ أنّ هذا النوع من المجتمعات توصف بأنّها سلبيّة من الناحية الإنتاجية نظرا لاعتمادها الكلي على الموارد الطبيعيّة دون القيام بنشاط إنتاجي تحويلي" (1).

لقد شكّلت هذه الظروف الشروط الموضوعيّة لقيام القبليّة، إذ أنّ هناك علاقة مباشرة بين التّنظيم الاجتماعي البدوي «القبيلة» و البنية الصحراويّة و ضرورات الارتحال والرعي والدفاع عن الذات و تدبير المعيشة. إنّ مواجهة الصحراء بكل قساوتها واتّساعها وندرة مواردها، و نقصان الماء و المراعي وحماية الذات من الأخطار الفادحة، وتأمين المعيشة، إنّ كل هذه الأوضاع و الضروريّات الحياتيّة اقتضت قيام عصبيّة قبليّة تقوم في أساسها على علاقة القربى الدموية ونشوء وحدات قتالية شديدة البأس والفروسيّة .

بكلام آخر، إنّ القبليّة والعصبيّة لها والفروسية في الدّفاع عنها وتأمين معيشتها، هي التّنظيم الأنسب في مثل هذه البيئة الصحراوية. لكن هذه العصبيّة قد تتوسع - كما جاء في تعريف القبلية - إلى التّحالف مع قبائل أخرى دون وجود رابطة دمويّة، مما يجعل "القبليّة تظهر قبل كل شيء في مجموعة مصالح تحققت ويدافع عنها أو مزايا جديدة يجب المطالبة بها" (2).

غير أنّ قراءتنا لتاريخ العرب وخاصة المغرب العربي تكشف عن وجود ظروف

---

* أحاول هنا التركيز على تاريخ القبلية و الظروف الموضوعية التي عملت على توطيدها ثم التطورات التي أثرت فيها عبر المكان و الزمان آخذا بعين الاعتبار القبلية في شبه الجزيرة العربية و المغرب العربي.

1 - أحمد الخشاب، دراسات أنثروبولوجية، القاهرة. دار المعارف، مصر، 1970 ط 3 ص 303.

2 - M'hamed Boukhobza. L'Agro - pastoralisme traditionnel en Algérie. De l'ordre tribal au désordre colonial. OPU. Hydra 1976. p 67.

أخرى طارئة كانت وراء تشكيل القبلية متمثلة في التفاف الأفراد و الجماعات حول ولي صالح يعرف بالمرابط، و هو رجل عرف بخصاله الحميدة و تقواه و كراماته. و هو ما جعل هؤلاء الأفراد و الجماعات يخدمونه مقابل رضاه و ردّ البلاء من أعدائهم والتّقرب من الله من أجل حمايتهم و تعاظم ثرواتهم (الماشية). لقد برزت حركة المرابطين في المغرب العربي في القرن السادس عشر،و قد عبّر عنها "جاك بارك" Jacques Berque بالثورة المرابطية Révolution maraboutique (1). و من هنا يصبح المرابط النواة الأساسيّة لتشكيل القبيلة.

2.3 - التركيب الداخلي للقبيلة :

تتكوّن البنيّة الاجتماعيّة القبلية من ثلاث دوائر. و رغم أنّها تؤدّي نفس المدلول فإنّها تختلف من حيث التّسمية حسب كل منطقة و مرحلة تاريخيّة بمعنى أنّها تخضع لطبيعة المنطقة الجغرافية و الثقافية كما سنرى في حالة منطقة سبدو.

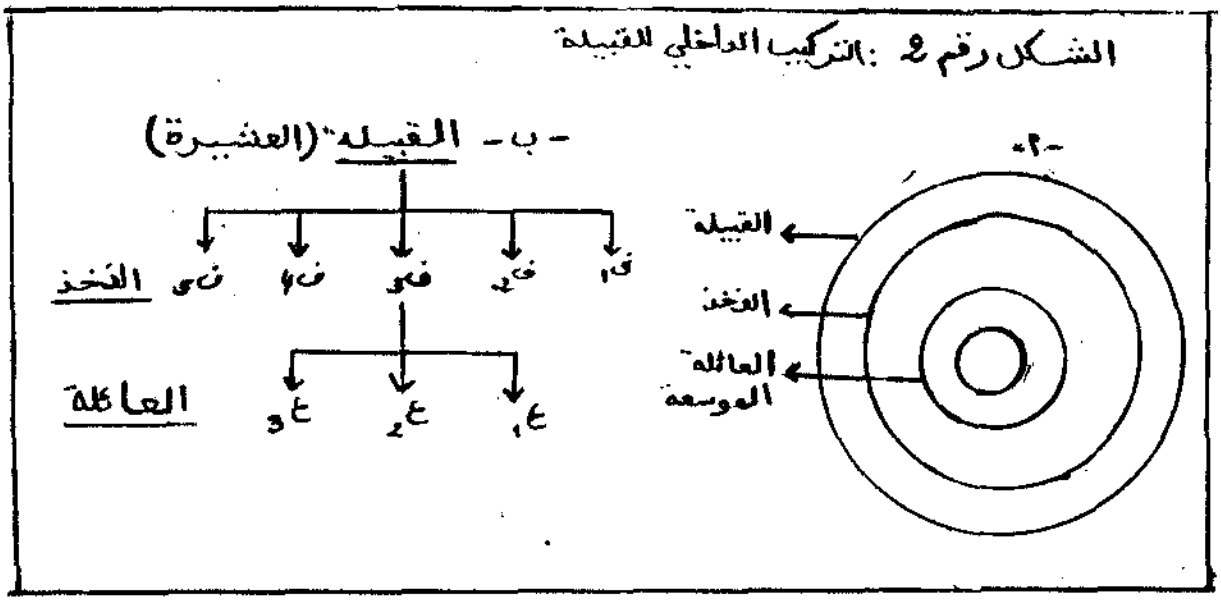

و كما يتّضح من الشكل أ و ب فإنّ القبيلة تتشكل من (2) :

1 - العائلة : يطلق عليها أحيانا بالبيت تسكن خيمة أو منزل واحد،و تشمل عادة الأب

1 - Jacques Berque. La révolution maraboutique in "Lahouari Addi.L'impasse du populisme. ENAL, Alger 1990, p 33.

2 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق ص 69.

و الأم و توصف بالذريّة famille nucléaire أو عدّة أمهات و الأبناء و زوجاتهم و البنات غير المتزوجات و الأحفاد و الحفيدات،و توصف بالعائلة الممتدة famille étendue.

2 - الفخذ : يطلق عليه أحيانا بالحمولة أو الجب. يتشكل عادة من عدّة بيوتات تنتسب إلى جد واحد، تتساوى البيوتات في الفخذ التي تكون له مجالسه،و تكون القرارات فيه بالاجماع. و لا يكون لها قائد واحد إلاّ في حالة الحرب.

3 - القبيلة : يطلق عليها أحيانا بالعشيرة أو العرش كما هو الحال في الجزائر ما قبل الكولونيالية،تتألف من عدد من الأفخاذ (عادة بين أربعة إلى ستّة أفخاذ). و تكون القبيلة محور النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، تجسد وحدة أفرادها وعلاقتهم بالقبائل الأخرى.

3.3 - السلطة داخل القبيلة :

إذا كانت القبيلة مركب من فروع و أفخاذ،فإن مركز اتّخاذ قرار داخلها يتواجد في الفرع القبلي القوي و يتعمّق أكثر في العائلات القوية. تعتمد هذه النقطة على الامكانيات الاقتصادية،حيث تملك هذه العائلات أكبر عدد من رؤوس الماشية أو أملاك عقارية وحدائق و كانوا مضطرين للدفاع عنها. و هناك امكانية اقتصادية أخرى تندرج في إطار هذا المنطق،لكن تعتمد على الرأس مال الثقافي أو الرمزي Capital symbolique (1)، الذي يتمتّع به قادة القبائل المرابطية الشريفة و يجعلها في مركز محترم، تراكم على إثره ثروة اقتصادية من خلال الهدايا و الزيارات التي يقدّمها أفراد القبيلة.

يشكل أفراد العائلات القوية شبه قيادة جماعية تعرف بالشيوخ يختارون من أعيان القبيلة و تحاط بمجلس استشاري (2) Assemblée consultative. تعرف بـ "كبار الجماعة". تعبر هذه الجماعة الاستشارية عن أرائها حول القضايا العامّة، متى كانت مصالح القبيلة مهدّدة كتحديد العلاقات الخارجية مع قبائل أخرى،أو قضايا تمس شرف

---

1 - Pierre Bourdieu. Sociologie de l'Algérie. PUF. Paris, 1958. p 125.
2 - M'hamed Boukhobza. L'Agro - pastoralisme en Algérie. op cit. p 76.

القبيلة. غير أنّ هذه الجماعة قد تهمش،إذا كانت القضايا تهمّ العائلات الرائدة في القبيلة.

إنّ الفرد -الرعيّة في القبيلة مطالب باحترام توجيهات شيوخ القبيلة دون مناقشة. وإذا خالف ذلك،يتعرّض لعقاب حسب ما تقتضيه أعراف و تقاليد القبيلة،قد توصله إلى النفي إلى خارج إقليم القبيلة، و معنى ذلك أن القبيلة بريئة من هذا الفرد الخارج عن ضوابطها، فلو تعرّض إلى اعتداء من قبائل أخرى لا يحرك ذلك قبيلته من أجل الثّأر.

ويحفل تاريخنا العربي بهؤلاء المنفيين أهمهم الشاعر "الشنفرة"،و الّذي أصبح من الصعاليك بعدما طرده قومه.

و قد سجل ذلك في قصيدته الّتي تعرف بلامية العرب (1) حيث يقول :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم * فإني إلى قوم سواكم لأميل

4.3 - القيم البدوية :

القيم البدوية وليدة الظروف البيئية القاسية الّتي أنتجتها الصحراء خاصة. توجّه وعي و سلوكات البدو لتمكنهم من الاستمرارية في العيش. و في هذا الصدد صنّف الدكتور حليم بركات القيم البدوية العربية إلى خمس اتّجاهات رئيسية (2) :

أ - قيم العصبية : تتمثل في قيم التّضامن و التماسك الداخلي اتّجاه الأخطار الخارجيّة. تشمل قيم الإفتخار بالنسب و نصرة القريب و المساواة بين أفراد القبيلة والأخذ بالثّأر. ذلك أنّ الاعتداء على أيّ فرد من أفراد العشيرة هو اعتداء على العشيرة نفسها. "ويصبح الاعتداء هذا ماسا بالشرف الشّخصي و الجماعي،أي أنّه يمسّ العشيرة ككيان معنوي و مجتمع قائم بذاته" (3).

ب - قيم الفروسيّة : تتمثل في مجموع من الصّفات التي يجب أن يتسلّح بها الفارس و هي الشجاعة و عدم التّراجع أمام الأعداء و ركوب الخيل و التفنن في القتال. إنّها ضرورية لتأمين المعيشة و الدّفاع عن النفس و الغزو.

1 - علي بن محمد مختارات من الشعر الجاهلي، ديوان، المطبوعات الجامعيّة، الطبعة الثانية، الجزائر 1986، ص 46.
2 - د. حليم بركات. المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق ص ص 73 - 74 - 75.
3 - أحمد عويدي العبادي، من القيم و الآداب البدوية، (عمان : (د، ن)، 1976، ص 199.

ج - قيم الكرم و الضيافة : تمثل إحدى الفضائل التي تتميز بها مجتمعات البدويّة، فكل عابر سبيل يلقى التّرحيب. إنّها خصلة تناسب المعيشة في الصحراء، وذلك أنها "تحل الكثير من مشاكل البدوي : مشكلة صعوبة الصفر، الجوع، العطش، العزلة، الأمن. من هنا يرغب كل بدوي أن يجد الإطعام كلما كان في هذا الوضع. لهذا فهو يتصور نفسه مكان هذا المسافر أو التائه» (1) و هو ضيف على البدوي.

لا يجب على المضيف التّحدث عن الأمور الخاصة بالضيف إلاّ بعد ثلاثة أيّام كما تقتضي التّقاليد البدوية العربية. كما يستوجب على المضيف حماية ضيفه من أي إعتداء "راه في أحمايته". و كثيرا ما يكتسب الفرد منزلة هامة بين قومه فعل حسن ضيافته.

د - قيم الحرية الفردية : يتّصف البدوي بنزعته نحو الحرية الفردية و الإباء النفسي و التّمسك بكلمة الشرف والأمانة و الصدق و التعالي عند الاستخدام عند الآخرين.

هـ - قيم المعيشة : يتمسك البدو بعدد من القيم التي تتصل اتصالا مباشرا بنمط معيشتهم اليوميّة،و منها البساطة و الفطرة و تحمل الصعوبات و الخشونة والصبر و صفاء النفس و الصراحة.

5.3 - السكن البدوي :

تعتبر الخيمة السكن التّقليدي للبدو، تتكيّف جيّدا مع شروط حياتهم و الوسط الطبيعي، فالخيمة سهلة التّفكيك و الحمل و النصب و حامية البدو من البرد و ارتفاع الحرارة.

تأوي الخيمة جميع الأفراد حتّى عائلة راعي الماشية و من أجل هذا "تنقسم عادة إلى قسمين : عموديا على مستوى مدخلها بلحاف مثبت في الأعلى، و في الأسفل بمواد خشبية أو صخرية. يخصص جناح للزّوجة و البنات و الأطفال الصغار، وهي الجزء الخاص ممنوع اقتاحمه و الجزء الآخر مخصص لإيواء الأب و الأبناء الكبار و في

1 - أحمد عويدي العبادي، من القيم و الآداب البدوية، مرجع سابق.ص 60.

نفس الوقت معد لاستقبال الضيوف» (1). أما الماشية و الحيوانات الأخرى (كالحمير والبغال... إلخ)،فتقضي الليلة في سياج مكشوف يعرف بـ "المراح" بالقرب من الخيمة. تشكل الخيام تجمعا متباعدا يعرف بـ "الحلة" أو "الدوار". غير أنّ البدوي بدأ يعرف نوعا من الاستقرار مع ظهور القوربي (Le gourbis) كمكمل للخيمة، يبنى في فصل الشتاء على نفس تصميم الخيمة مع تغطيته بالطوب. وفي هذا الشأن يقول مصطفى لشرف: "إنّ القوربي كما تتطلبه تسميته هذه شاهد على مرحلة الارتحال و النصف - البداوة، لكنّه كبناء مؤقت في البداية، أصبح مع مرور الوقت منزلا دائما للزراعيّين الدائمين (2)".

6.3 - العلاقات الخارجية للقبيلة :

1 - العلاقة مع القبائل : تنتظم وفق أعراف و تقاليد و من ذلك التبادل السلعي على أساس المقايضة و خاصة بين القبائل التي تعتمد على تربية الماشية و الأخرى على الزراعة كتبادل التّمر بالماشية.

كما تلتزم القبائل التي تضطر إلى المرور أو الرعي في فضاء قبيلة معنية بدفع رسوم تحدد وفق العرف (3).

غير أن هذه العلاقة الودية قد تنقلب أحيانا إلى عداء يدوم سنين عديدة لأسباب كثيرة، كقتل أحد أفراد القبيلة أو اغتصاب امرأة منها أو الدخول بطريقة غير شرعية إلى مجالها أحيانا، بدافع الحاجة خاصة في فترات القحط، إذ تباغت* القبيلة التي تعيش في ظروف حسنة.

2 - العلاقة مع السلطة المركزية : يعتمد منطق السلطة المركزيّة،و الّتي عادة ما تقيم في المدينة على أن تلقى اعتراف القبائل الّتي تقع في مجال نفودها، و عليها دفع الضريبة. غير أنّ ولاء القبائل للسلطة المركزية يتفاوت حسب القبائل.

1 - DESPOIS (J). L'Afrique du Nord. PUF, Paris 1949, p 315.
2 - M. Lacheraf. "Paysannerie, Colonialisme et Révolution", in France - Algérie, oct 1971, p 128.
3 - M'hamed Boukhobza. L'Agro - pastoralisme en Algérie. op, cit. p 84.
* للمزيد من المعلومات حول الصراعات القبلية العربية أنظر القصائد الشعرية للعصر الجاهلي و الأموي و خاصة قصيدة زهير بن أبي سلمى.

و في تاريخنا العربي نميّز بين نوعين من القبائل (1) في علاقتها مع السلطة المركزية:

أ - قبائل المخزن : تقيم بجوار المدينة حيث السلطة المركزية. تتحالف معها في دفع أعدائها أو التعاون معها من أجل الحصول على الضريبة من قبائل أخرى، أو لأسباب إيديولوجية و دينيّة.

ب - قبائل السيبا : تعرف أحيانا بالقبائل - الرعية تتمركز عادة في الجبال وفي مناطق غير ملائمة للزراعة،حيث ضعف الأمطار. تتمرد على السلطة المركزيّة،حيث تحاول الإنفصال عنها تهربا من دفع الضريبة و يتوافق ذلك مع فترات الجفاف و القحط.

و سنحاول التّوسع أكثر في هذه العلاقة خلال الفصول القادمة نظرا لامتدادها في ديناميكية الدولة الحديثة العربية بأسلوب جديد.

---

1 - Yves Lacoste. André Noushi et André Prenant : L'Algérie : passé et présent; les cadres et les étapes de la constitution de L'Algérie actuelle. Préface de Jean Dresh . (Paris. Editions sociales, 1960 p 152).

ثانيا : القرية

1 - تعريف :

تمثل القرية تجمعا بشريا* أرقى من مثيله في البادية يتميز بالثبات عادة في أرض زراعية خصبة. و قد حدّد الدكتور فتحي محمد أبو عيادة العوامل التي كانت وراء تشكيل القرية «أهمها تزايد السكان في رقعة ما و ثانيها توفير البيئة الصالحة لإنشاء هذه المراكز. و عندما يتحقق ذلك،فإنّه يعطي الفرصة لإنتاج الغذاء بدرجة كافية في مساحة أصغر، و هنا تحل الزراعة الكثيفة محلّ الزراعة الواسعة (1). و في نفس الوقت،فإنّ المركز العمراني يصبح ثابتا و دائما. و رغم التحول الحضاري الجارف نتيجة تطور المدن، فلا يزال عالم القرية بأشكاله التّقليدية يشتغل و خاصّة في البلدان الناميّة، ومنها منطقتنا العربيّة كما يبرز ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم 2 : % سكان الريف في بعض الأقطار العربية (1990)

الدولة	الجزائر	المغرب	مصر	موريتانيا	سوريا	الأردن
% سكان الريف	48,3	52	53,3	53,2	49,6	32

المصدر :

L'etat du monde 1992.

Annuaire économique et géopolitique mondial. Editions la découverte. pp 199 -251-327.

2 - القاعدة المادية الإنتاجية القروية :

يعتمد الإنتاج القروي في الأساس على استغلال الأرض (2) بتهيئتها لأغراض زراعية، موجهة أساسا للكفاف. تمارس عمليات زراعية مختلفة حسب نوع المحصول. تتنوع هذه العمليات من بذر و حرث بالنسبة للزراعات المعاشية أو ورع الخضر و غرس الأشجار، وتنظيم عمليات الريّ و تهيئة المصاطب و تسميدها بالدبال.

* يعرف سكان القرية بأهل الرّيف، و هو الفضاء الايكولوجي الإقتصادي الّذي تنمو فيه القرية.

1 - د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية البشرية، مرجع سابق، ص 99.

2 - Pierre George. La campagne. Paris, PUF 1956. p 265.

غير أنَ النشاط الزراعي لا يجب عزله عن عمليات أخرى مرتبطة بالزراعة، فهو يتطلب تقنيات ملائمة لها، تكملها. و من هنا تظهر نشاطات الحرفيّين الّذين يصنعون الآلات الزراعية اليدوية كالمحراث الخشبي و المنجل. و تتطور أعمال الحدادة و العمال التجارية حيث يوجد البقال، الذي يوزع المواد الواردة من المدينة.

3 - **القيم الريفية :**

- العلاقات العائلية : تشكل العائلة الإطار الّذي يتحرك داخله الفرد في القرية في ظلّ انحصار القبيلة، لأنّ الحياة العائليّة حياة إعالة و تعاضد، يصبح الإعتداء على أي فرد من أفراد العائلة اعتداء على الذّات. يكون الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدّي عملها ككل (1). يتميّز العمل بالطابع الجماعي العائلي يخضع أفراد الأسرة لسلطة أكبرهم سنا.

- غياب التّخصص في العمل : لا يوجد تخصص في العمل الزراعي السائد في القرية، فعلى كل فرد القيام بجميع العمليات الزراعية من خلال تقليده لأفراد عائلته "المجربين" و التقسيم الإجتماعي للعمل، الذي يظهر على أساس الجنس و السن.

- تقسيم زمني تجريبي : يربط القروي نشاطاته في وسطه الرّيفي حسب التّغيرات الفصليّة، حسب برنامج زمني مستمد من تجربته العمليّة. "إنّ القروي شديد الإحساس بالزّمن، و خاصّة الفصول. إنّ للربيع و الصيف و الخريف و الشتاء مداليل عميقة في حياة الفلاّحين، حتى غدت رموزا موحيّة تؤثّر في رؤيتهم للواقع ومفاهيمهم لأمور عدّة"(2).

- التشديد على الضبط الاجتماعي التّقليدي : تسيطر العادات و التّقاليد على سلوكات الأفراد أكثر من سيطرة القوانين الرسمية للدولة، تحل الأزمات التي تندلع بين الأفراد بالوساطة لا بالمحاكم.

- سيادة العلاقات الأوليّة : يتفاعل الأفراد سواء من خلال تعاونهم أو صراعاتهم

---

1 - د. محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 85.

2 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث اصطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص 88.

بشكل مباشر لأنهم يعرفون بعضهم البعض، بحيث لا توجد حاجة إلى واسطة بين الأطراف إنها علاقات أولية.

- التشديد على المعاملات الدينيّة المحسوسة : يشدد الفلاحون على الواقع المحسوس من الناحية الدينيّة إذ تكثر المزارات و الأديرة و الأولياء القدّيسين وأصحاب البركات حيث "تمتزج طقوس عبادتها بطقوس الطّبيعة عند مختلف الطوائف، بالإضافة إلى هذه القيم الدينيّة هناك قيام الرّحمة و البركة و الخوف من غضب اللّه والأولياء" (1).

4 - **السلطة في القرية :**

تنتظم السلطة في القرية تقريبا بنفس الطريقة التي تنتظم بها في القبيلة في البادية. حيث يمسك سلطة قرار الأفراد الّذين ينتمون إلى العائلات الأكثر شهرة وأعلى منزلة في القرية، و الّتي ضمنيا تتمتع بنفوذ اقتصادي و ديني. يعيّن زعيم على مستوى القرية يعرف بأسماء مختلفة في الوطن العربي، ففي الشام يطلق عليه "المختار"، و في مصر "العمدة"، و في شمال إفريقيا "زعيم الدوّار".

يلعب دورا مهما في تسيير شؤون القرية، كحلّ المنازعات و التّجنيد لعمل ما، كما يشكل الوسيط بين أهل القرية و السلطة العموميّة الّتي توجد عادة في المدينة، حيث "يعنى بجمع الضرائب المحافظة على الأمن و التصديق على الطلبات و المعاملات الحكوميّة" (2). وكثيرا ما يكون هذا المنصب وراثيا،حيث تتوارث العائلات ذات النفوذ السلطة في القرية.

5 - **التجمع القروي :**

يتمثل في شكل انتشار السكان في الرّيف و الظروف الّتي تتحكم فيه. نميّز بين نوعين من التّجمع (3) :

---

1 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص 87.
2 - المرجع نفسه، ص 83.
3 - د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية البشريّة، مرجع سابق، ص

أ - قرية مندمجة Village groupé :

تبنى المساكن في بقعة واحدة داخل الأرض الزراعية، بحيث تتقارب مع بعضها البعض،بينما تبقى الحقول الزراعية خالية من الإسكان. و تعتبر الظروف البيئية العامل الحاسم في تشكيل هذا الفضاء القروي. إنّ الفرد في القرية مضطر إلى التّكتل مع إخوانه لدرء الأخطار الطبيعيّة و البشريّة (سرقات، اعتداءات). تختلف القرى المندمجة حسب الحجم تبعا لطبيعة و موارد البيئة التي تحيط بالقرية و تشكل شروط إعادة تجديدها.

ب - القرية المبعثرة Village dispersé :

تتميّز بتبعثر المساكن في وسط الحقول، تكون غالبا مفردة. إنّ هذا الشكل من توزيع المساكن يكشف عن تلك العلاقة بين تطابق مكان السكن و العمل، حيث يوجد كل منزل وسط الحقول المزروعة الخاصة بصاحبه، و يبرز أيضا اعتماد كل فلاح على امكانيته الذاتية و ضعف الأخطار البشرية و الطبيعية.

6 - المسكن الريفي (1) :

يتشكل المسكن الرّيفي من ثلاثة أقسام مختلفة؛ مقر السكن و قد يتّسع إلى عدة أجيال و اصطبل الحيوانات و مخزن المحاصيل و مواد تغذية الأنعام مثل التّبن والعلف يحتوي على فناء. يعتمد على مواد البناء المحلية كقطع الصخر سواء كانت بازلتية أو كلسية و الطوب و الطين المبلل لتلحيم الصخر و الأخشاب المقطوعة للتسقيف.

---

1 - محمد السويدي، الأسس الاجتماعية للسكن الرّيفي، بحث في مجلة المجاهد، الجزائر، العدد 665 . 13 ماي 1973.

ثالثا : التغير في البادية و الرّيف

1 - التغير من خلال الهجرة إلى المدينة :

شهدت المناطق البدوية و الرّيفية تغيّرات هامّة في الجوانب الاجتماعيّة والفكريّة والاقتصاديّة من خلال الهجرة نحو المدينة. و يعرف ذلك بالنزوح الرّيفي(1)L'exode rural بفعل عاملين :

أ - عامل طرد :

- فائض سكاني ريفي لم يسايره توسع في الأراضي الزراعيّة.
- أزمات زراعيّة (الجفاف مثلا) و تعقد الملكية الزراعيّة في الريف.
- عدم توفر التجهيزات و المرافق (كالمدارس و المستشفيات).
- استثمارات قليلة موجهة إلى الريف و البادية.

ب - عامل جاذبيّة المدينة :

- توفر المرافق و التجهيزات العامة الملائمة.
- تحسن المداخيل الفردية لظهور الأجرة في المدينة.
- تطور المواصلات كبنيات تحتية و سرعة وسائلها.
- الإحساس بمزايا المدينة عن الرّيف و المدينة.

و الهجرة إلى المدينة عملية تساهم في تعظيم المدن (ديمغرافيا على الأقل)، إلاّ أنها تنطوي على عدّة مخاطر؛ تتمثل في صعوبة التّكيف مع الوسط الحضري الجديد. ذلك أنّ الرّيفي و البدوي ليس من السهل عليه التّخلص من نمط تفكيره و سلوكاته الرّيفية. ستطول مدّة تكيّفه مع العلاقات الحضرية الّتي أصبحت جزءا منه. و قد تطول أكثر ما لم توفر المدينة المستقبلة متطلبات الوافد الرّيفي (2)، و هذا ما سنحاول التوسيع فيه في هذا البحث.

---

1 - Abdellatif Benchenhou. L'exode rural en Algérie. ENAP, Alger. fevrier 1979 pp 19 - 25.

2 - Remy, (Jean), et Liliane (Voyé). La ville et l'urbanisation, Gembloux. Editions J.Duculot, 1974 p 119.

2 - التغير الحاصل للريف و البادية :

و من وجهة أخرى تعرف البادية والرّيف تغيّرا في محيطهما و هياكلهما ونشطاتهما التّقليدية، بل حتّى نمط تفكير سكانهما وسلوكاتهم. إنّ الدولة الحديثة وهي واعية بأنّها لا تكون كذلك، ما لم يشمل التّغير ريفها وباديتها. وفي نفس الوقت تندمج القرى والبوادي في الإقتصاد القومي والحياة الاجتماعية والسياسيّة والثقافيّة للمجتمع الكلّي (1).

تحاول السياسات التنموية الوطنيّة إحداث تغيّرات في النظم والقيم الاجتماعيّة ونظرة الأفراد إلى الحياة وموقفهم التّقليدي منها، بل وحتّى في طرق تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي بمعنى أنّ المشروعات الّتي يراد بها تحقيق أهداف اقتصاديّة وصحّية وتعليميّة كثيرا ما تترتب عليها تغيّرات عميقة في البناء الإجتماعي لم تكن متوقعة،ويرجع هذا إلى أنّ المجتمع التّقليدي الرّيفي البدوي يشكل وحدة عضوية متماسكة ،وأنّ أي تغير في أي نظام من نظمه قد يؤدّي إلى تغيّر النظم الأخرى الّتي يقوم عليها البناء الاجتماعي كلّه(2).

و في هذا الصدد يمكن ذكر محاولات التّغير في الوطن العربي في البداوة والرّيف ضمن سياسة هادفة. و هو ما أشدّ إنتباه المرزوقي حيّال التّحولات الّتي عرفتها تونس،إذ يقول "لقد كنت أتردد على الجنوب سنويا (جنوب تونس) تقريبا، و هالني ما رأيت من اكتساح الحضارة السّريع لجميع مظاهر البدواة و تقاليدها عاما بعد عام، واشتدّت سرعة اختفاء تلك التقاليد بعد الاستقلال السياسي للشعب التّونسي، إذ مال النّاس للاستقرار في قراهم أو ممارسة المهن الحضرية، من تجارة و صناعة و زراعة، وأمّت أطفالهم ذكورا و إناثا المدارس... و غزت الكهرباء الطّرق المعبّدة قراهم و كان لهذا التّحول السّريع أثره البالغ في اختفاء جميع التّقاليد القديمة، فلم يبق منها إلاّ بعض الملامح الباهتة الّتي ستختفي هي أيضا باختفاء الجيل القديم" (3).

---

1 - أحمد أبو زيد، التنمية الإقتصادية و التغير الإجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، سبتمبر 1964، العدد 3 مجلة 1،ص 46.

2 - المرجع نفسه، ص 47.

3 - المرزوقي، مع البدو في حلّهم و ترحالهم، الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1980،ص 8.

و نفس النّتيجة توصلت إليها دراسة كمال أبو جابر Kamel Abu Jaber حول بدو الأردن،حيث بدأ جزء كبير منهم يستقرّ بسرعة هائلة، نتيجة "للتخطيط و لقوى الحداثة الّتي لا تقاوم، و ليس للبدو الكثير من الإختيار... أحببنا ذلك أم لا نحب، وأحبّ البدوي أم لم يحبّ، فإنّ سيارة اللندروفر و الطائرة سبقتا الجمل" (1).

و في دراسة لبدو السعودية يتحدث إبراهيم سعد الدين عن البدوي الميكن Mechanized Bedouin، حيث يقول : "أصبح البدوي ميكنا بمعنى أنّ عربات النقل ومختلف أنواع السيارات أصبحت من لوازم أهل الخيام، فكان لها تأثير هائل على حياتهم وفتحت أفاق ثقافيّة و اقتصادية جديدة أمامهم" (2).

و إذا أخذنا التّجربة الجزائريّة، فإنّ تغير وجه الرّيف كان من أولويات السلطة السياسيّة غداة الاستقلال. هذا الرّيف الّذي عان كثيرا من ويلات الاستعمار، و كان السند القوي للثورة التحريرية الكبرى. فلم نحرمه من شروط الحياة العصرية ؟

لقد أكّدت كل المواثيق الجزائريّة بدءا من ميثاق الصومام 1956 و طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964 و الميثاق الوطني 1976 على ضرورة تحسين أوضاع الرّيف وعصرنته، بغية تسهيل إدماجه في القطاعات الحديثة من المجتمع الجزائري. جاء في الميثاق الوطني 1976 أنّ "وضع سياسة إنمائيّة تشمل جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعني الإقرار بضرورة العمل في إطار تنسيق شامل لتنظيم التّعاون بين سائر القطاعات" (3).

ولترجمة هذه المبادئ و الطموحات في واقع الرّيف، جاءت الثورة الزراعيّة كعمليّة تنموية مخططة في الرّيف الجزائري. و قد بدأ تطبيقها منذ 17 جويلية 1970، كما صدر قانون الثورة الزراعيّة يوضّح الأهداف و الإجراءات لاشتغالها. إنّها "عمليّة لا بد و أن تكتسي الطابع العام و الشامل، لأنّها تشمل كافة نواحي المعيشة و العمل في الزراعة.

---

1 - Kamel Abu Jaber 'Bedouins of Jordan : A people in transition.' (Amman - Royal Scientific Society Press 1978) pp 5 - 7.

2 - د. سعد الدين ابراهيم، النظام الإجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الإجتماعية للثروة النفطية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982 ص ص 24 - 27.

3 - الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 206.

فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي السائد في الأرياف، ومع ذلك فإنّ اتساع هذه الأهداف يتطلب حتما بعض التدريج في إنجازها ليكون ذلك منطبقا على مركب الأوضاع الّذي يميّز العالم الرّيفي" (1).

و بذلك تهدف الثورة الزراعية عمليا إلى تحديث الفلاحة بتجميع الأراضي Remembrement و إدخال وسائل تقنية حديثة، وتنويع الزراعات و إحلالها محل الزراعات الفقيرة، و إعادة بناء المراعي و تطوير وتنظيم تربية الماشية (2).

غير أنّ أهم تغير رافق تطبيق الثورة الزراعيّة ذلك الّذي مس الجوانب الإجتماعيّة بتحسين أوضاع الفلاّحين و الموالين، من خلال توزيع الأراضي على الّذين لا يملكون أرضا ولا ماشية، و تجميعهم في تعاونيات، و إلى إختزال مرحلة الإنتقال "من قرى الأكواخ الّتي ترمز إلى التّخلف الاجتماعي و الاقتصادي... إلى القرى الفلاحية النّموذجية بعلاقاتها وقيمها الجديدة، بل و من حياة التنقل و الهجرة إلى حياة الاستقرار والتّوطن ولكن على مراحل، في شكل تدريجي مخطط" (3).

و يمكننا تدعيم دراستنا هذه حول التغيرات الإرادية في الرّيف الجزائري بماورد في دراسة الدكتور محمد السويدي،بتطرقه إلى التغيّرات الّتي طرأت على بدو الطوارق.

3 - محصوصية التّغير في الرّيف و البادية :

و نحن على مشارف القرن الواحد و العشرين، نشيد بكثير من التغيرات الإيجابية التي عرفتها أرياف و بوادي الدول العربيّة خاصّة و النّامية عامّة. لقد جهزت عدّة قرى بالكهرباء و المصحات و المدارس و الطرقات و النوادي الفنّية و محطات استقبال الإذاعة، بل حتى الهوائيات المقعرة، و أصبح البدوي و الرّيفي يتابع برامج الأخبار المختلفة حتى أصبح يتابع التّحولات الّتي يعرفها العالم ككل. كما تعرّض الإستهلاك لتغيرات جوهرية؛ فقد عوض الجبن و الحليب الإصطناعيين حليب البقرة و "الكليلة"

1 - الثورة الزراعية، رئاسة مجلس الوزراء، المطبعة الرسمية، 1971، ص 40.

2 - FLN. Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique et populaire (adopté à l'unanimité par la CNRA, à Tripoli en juin 1962. pp 40 - 41.

3 - د. محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغيّر، مرجع سابق، ص 62.

والمرطبات و أنواع المشروبات الغازيّة، كما إنتشر اللباس على الطراز الغربي و عوّض الطربوش و السّروال العريض... إلخ. لكن هذه التّغيرات لا تزال تكتمل بعد من ناحيتين:

أ - لم تكن التغيرات شاملة في كل البوادي و الأرياف، بحيث لم تتغير معالم بعض المناطق. و لعلّ التحقيقات الّتي قدمها التلفزيون الجزائري في حصة معالم (1) لخير دليل على ذلك، فقد تبيّن أنّ بعض المناطق لا تزال لم تعرف نور الإستقلال، فهي بمثابة قرى أكواخ Les gourbi villes أو أنّها لم تكتمل تجهيزاتها ،ممّا سبب خللا في اشتغالها. "إنّ الخيمة و الجمل و الغنم و الفرس و السيف لا تزال جميعا هناك. ولكن يوجد فوق ذلك السيارة و الراديو و المدفع و الرشاش، و لا يزال البدو يجولون الصحراء العربيّة الواسعة... و لا يزال قطيع الماشية هو القاعدة الإقتصادية الرّئيسية للبدو... " (2).

ب - لم تتغير العلاقات الإجتماعية و أنماط التّفكير و السلوكات التّقليدية الرّيفية البدويّة، لا تزال تهيكل وعي الأفراد و تنعكس في الواقع و تسير باتّجاه معاكس للمشرتع الحضاري القومي. و هو ما جعل المجتمع يعرف خللا واضحا في ديناميكيته. ذلك ما توصل إليه وليام لانكستر W.Lancaster في دراسته لعشيرة رولة ولآل الشعلان في العربية السعوديّة، ذلك أنّ بعضهم يشعرون "أنّهم وصلوا إلى نهاية الطّريق... و أن العشيرة ستنهار في مواجهة الحداثة. و هناك قلة تشعر أنّهم قبل أن ينهاروا، من الأفضل أن يتحدوا في الحداثة عسكريا و يتلاشوا في وهج العز و هناك البعض الآخر ممن يشعرون أن لا علاقة لهم بما يحدث و ما عليهم إلاّ أنّ يستمروا بحياتهم الخاصّة» (3).

و النتيجة نفسها توصّلت إليها الدراسة الّتي قام بها الدكتور محمد السويدي حول بدو الطوارق في الجزائر (4) و تتمثل فيما يلي :

---

1 - كانت تقدم هذه الحصص يوم الأحد في التلفزة الجزائرية كل 15 يوم.

2 - سعد الدين ابراهيم. النظام الإجتماعي العربي الجديد، مرجع سابق، ص ص 24 - 27 .

3 - W. Lancaster, The Rwala Bedouin. today in

"د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 87"

4 - د. محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغير، مرجع سابق، ص ص 247 - 248 - 249.

- نادرا ما تسكن الأسرة النووية المهاجرة إلى الواحة في حوش مستقل، فقد بلغت نسبة الأسر النووية الّتي يشاركها الأقارب في الحوش نفسه إلى 53,3%.

- استمرار الزواج الداخلي داخل الطوارق.

- لا يزال الطارقي يستخدم في العلاج من المرض الطرق التقليدية إلى جانب الطرق الحديثة أهمها زيارة أضرحة الأولياء، حيث قدرت النسبة بـ 27%.

رابعا : المدينة : مفاهيم عامة

تمهيد :

لا تعرف المدينة بحجم سكانها و سيطرة النشاطات غير الزراعية فقط، إنّها محصلة علاقات معقدة بين الإنسان و المجال. يقول ماكس صور Max Sorre "المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالبا ما يكون ضخم العدد. كما أن كثافته مرتفعة و لا يعتمد أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة، و هو نشاط دائم و على درجة عالية من التنظيم"(1).

المدينة إطار حياة المجموعة :

تعيش مجموعة سكانية في مجال محدد. يتطلب هذا التركز عادة أشكال هندسية مميّزة، كالعمارات الكبيرة و الآثار و شبكة الطرقات، الساحات، المساحات الخضراء، يترتب عنها مشهدا عمرانيا يعطيه شخصيّة (2).

يصبح سكان المدينة واعيين بهذه الشخصيّة، و يساهمون في حيوية مدينتهم بالمشاركة و يترقبون توسيعها. إنّ تجسيد شخصية المدينة من المجموعة تتمدّد إلى تأسيس فريق رياضي، يدافع عن ألوان المدينة أو التنديد بإغلاق مؤسسة.

المدينة نظام :

تشكل المدينة أيضا نظاما، بمعنى وجود ترابط بين عناصر المجموعة، فأيّ تغيير نسبي في أحد العناصر، سيمسّ المجموعة كلّية.

يبرز اشتغال النظام الحضري من خلال عمليّة العمران، فبناء تجمع سكني كبير وقدوم سكان جدد إلى المدينة يتطلب بناء عمارات، مدارس، مساجد، كنائس، حوانيت. هذه الديناميكية العمرانية نفسها تتوقف على رؤوس الأموال العمومية أو الخاصة. كما أنّ إنجاز العمران الحضري مرتبط بالقرارات الإدارية و الماليّة تمكّن من تجميع

1 - Max Sorre. Les fondements de la géographie humaine. Paris 1955 p 109.

2 - روبير أوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1973، ص 108.

السكّان و رؤوس الأموال في مجال مختار، حسب مخطط عام للمدينة، شبكة المواصلات ومناصب الشغل المحتملة.

إنّ اشتغال النّظام الحضري يستوجب تدخل ثلاثة أنواع من الفواعل تتحكم في بعضها البعض :

أ - يختار السكان عن طريق الإنتخاب جزءا ممن يتخذون القرار (elus)، لهم دور في تهيئة المجال العمراني.

ب - المالك لرؤوس الأموال، و تكون عموميّة أو خاصّة، تنشأ المؤسسات و تدفع الأجور و القروض الضرورية أو تجميعها من السّكان.

ج - المقررون (décideurs) الّذين يمنحون التراخيص الإدارية و ينظمون المجال في علاقتهم مع المنتخبين و المالكين لرؤوس الأموال.

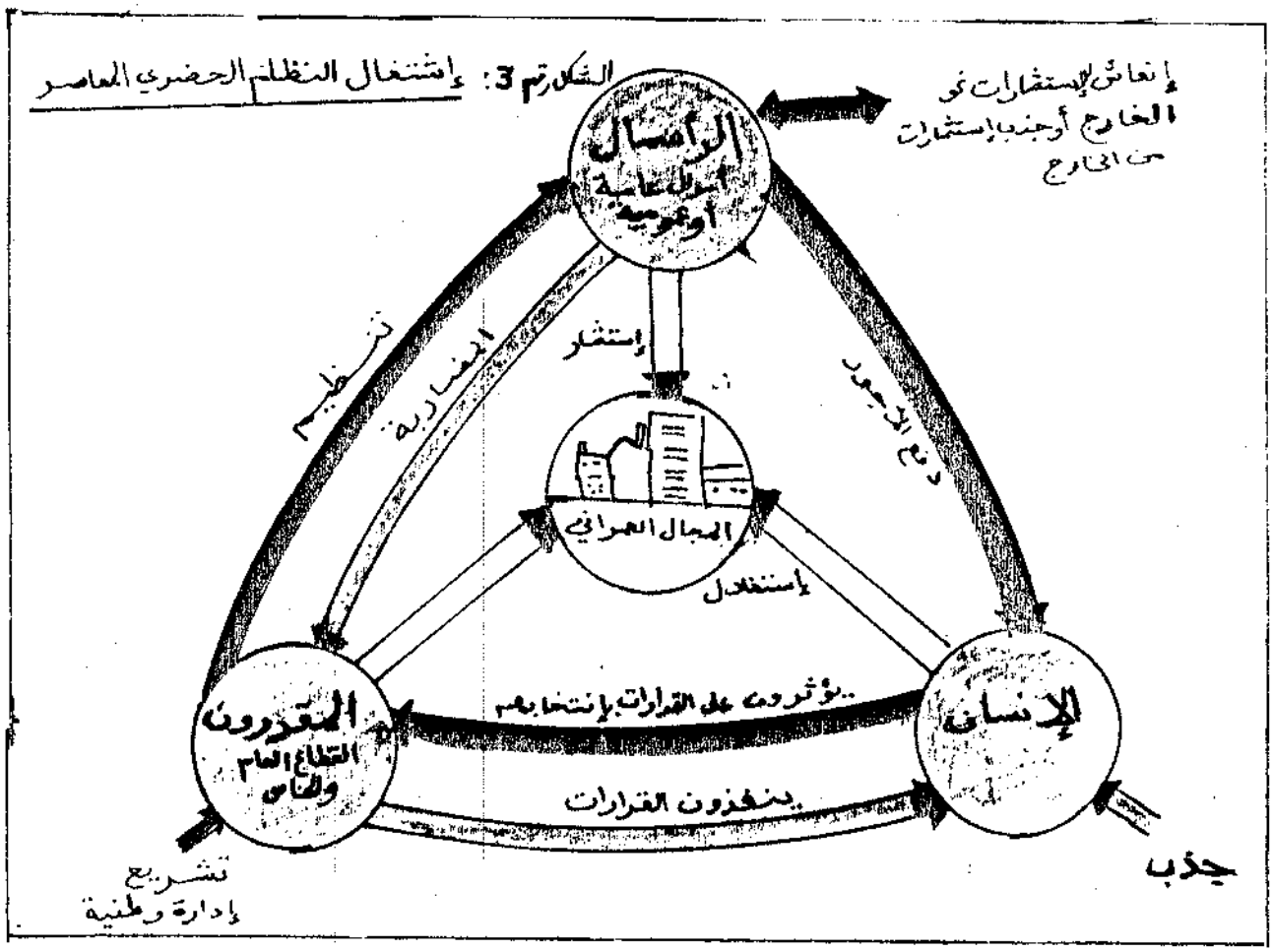

المدينة نظام مفتوح على الخارج :

تستقطب المدينة النّاس، تجذب رؤوس الأموال، تندمج في نظام إداري، تسيطر على الرّيف المجاور، تحتضن مقرات اجتماعيّة، تصدر الأوامر للمصانع القريبة أو البعيدة أو المقرات و الأجهزة الإدارية في مستويات مختلفة. يكون بعدها جهويًا إذا تعلّق الأمر بمتروبول (métropole)* جهوي و وطني بالنسبة للمدينة - العاصمة و قد يتعدى ذلك إلى النّطاق الدّولي كنيويورك مثلا، فالمدينة لا تشكل إلاّ عنصرا داخل نظام شامل وواسع لتنظيم المجال. لكنّ هذا العنصر يتفاوت من حيث الأهميّة بين المدينة الصغيرة والكبيرة. و يتوقف هذا التّباين إلى حدّ ما على ديناميكية سكان المدينة و لعبة التاريخ.

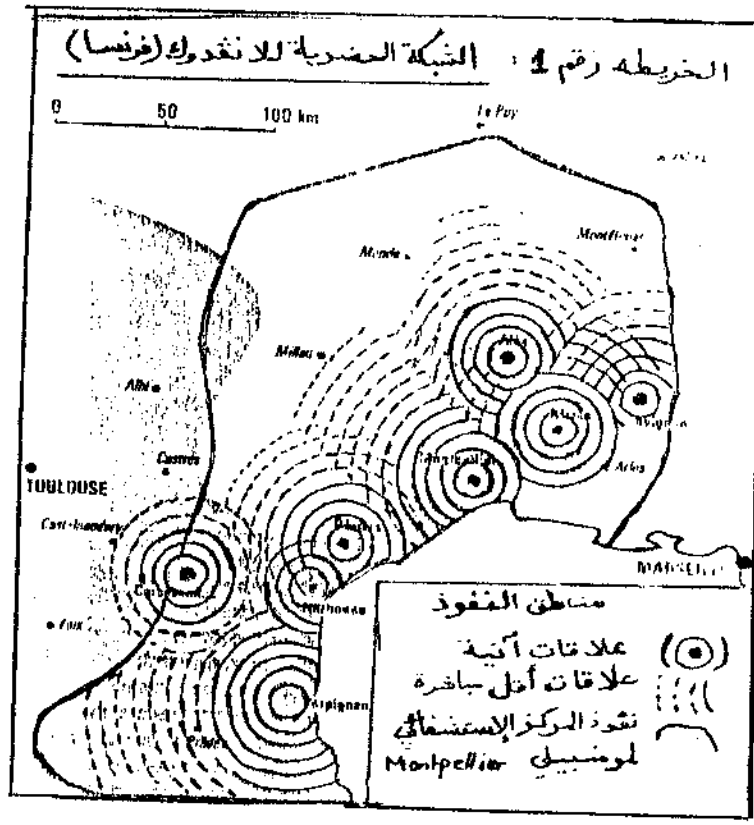

* المدينة - المتروبول : "مدينة يميّزها أولا تعدد وظائفها و ثانيا ارتفاع عدد سكانها... و هي بمثابة ميغناطيس يشتدّ جذبها بمزيد من الوظائف لتلبية مطالب جديدة. و تعرف أحيانا بالمدينة الرئيسيّة".
Jefferson, M "The law of the primate city" Geog Rev, 1939, p 115.

مميزات المدينة :

1 - المدينة فضاء غير متجانس :

من غير الممكن أن يحدث تجانسا في المجال العمراني، و إنما اختلافات في القطاعات أو بين الأحياء. تتغير الأحياء من مدينة لأخرى، من قارة إلى قارة من حيث الشكل و التّموضع، لكن عوامل الإختلاف تبقى واحدة.

أ - التغيّر في الزمان :

تمكن و تيرة النمو من اكتشاف الأحياء المركزية القديمة جدا و الأحياء المحيطية الجديدة (1). يتجلى أيضا التعارض بين المدن القديمة، كالمدن الكبرى الأوروبية التي شيدت على أساس قنوات إشعاعية تعود أقدمها إلى العصور الوسطى أو التاريخ القديم و المدن الحديثة مثل النموذج الأمريكي القليلة التّنوع، لكنها تنمو بشكل سريع. ومن الأمثلة على ذلك لندن و شيكاغو. كليهما تضم نفس حجم السكان اليوم، لكنهما كان يختلفان في ذلك في منتصف القرن التاسع عشر، فقد بلغ سكان لندن في هذا التّاريخ مليون نسمة و شيكاغو حوالي 30 000 نسمة.

تمكن وتيرة النمو المديني أيضا إجراء مفارقات بين مدن تنمو بسرعة و أخرى بشكل بطيء، فإذا أخذنا المثال السابق، فنلاحظ أن شيكاغو قد ارتفع حجم سكانها إلى 4 ملايين ساكن منذ 1940، بينما فقدت لندن حوالي 2 مليون ساكن خلال نفس الفترة.

ب - قيمة الأرض :

تختلف قيمة الأرض في الدول الرأسمالية عما عليه في الدول الإشتراكية. ترتبط في الأولى بالسوق العقاري Le marché foncier، و في الثانية تقدر حسب الخطّة و الإعتبارات الايديولوجية. تعتمد أيضا على درجة جذب الحي.

و بشكل عام ترتفع إلى أقصى قيمة لها في مركز المدينة (2)، حيث مقرات المؤسسات و التّجارة الكمالية، و هو أمر يجعل من هذا المركز نقطة جذابة للأفراد وتصبح

1 - Pierre George . "problèmesgéographiques de la reconstruction des villes en Europe occidentale depuis 1945" Ann de Geog.1960 p 213.

2 - J. Beaujeu-Garnier. Méthodes d'études pour le centre des villes. Ann de Géog. 1965 n° 406. pp 69- 707.

قيمة شراء المجال عاليّة. بينما تنخفض قيمته باتّجاه المحيط بشكل غير منتظم من خلال تزايد أهمّية المجال عند ملتقيات الطرق و المصانع و الواجهات.

ج - الوظيفة :

تشكل الوظيفة أيضا عامل عدم تجانس آخر، فالنشاطات لا تتجه إلى التّجمع حسب قيمة الأرض فحسب، بل تماشيا مع الحاجيات الخاصة بها : محاذاة الطريق أو السكك الحديدية بالنّسبة للمصنع، الممر الدائم للمواطنين في حالة التّجارة، التمركز بالنّسبة للوظائف الإدارية؛ مقر الحكومة، وزارات، ولاية، بلدية. و من هنا تتباين الأحياء حسب وظيفتها بين أحياء إدارية و تجارية و صناعية مترابطة فيما بينها بواسطة أحياء سكنية التي تختلف قيمة و موقعا. و قد بيّن برغس Burgess في نظريته تباين الوظيفة للأحياء الحضرية.

د - المخطط : Le plan

يمثل المخطط مورفولوجية المدينة وفيه توضح أشكال التّوزيع للأحياء والطرقات و قنوات المياه و الكهرباء... و نميّز بين ثلاث أنواع من المخططات كما تتّضح في الشكل رقم

1 - المخطط الشطرنجي plan échiquier : يعتبر أكثر المخططات انتشارا، يرتبط عادة بقرار سلطوي أعلى. يعود إلى العهد الروماني يتميّز بتقاطع الطرق و تعامدها، ويميّز هذا المخطط مدن العالم الجديد مثل سان فرانسيسكو و كمبيرا في أستراليا وبرازيليا في البرازيل.

2 - المخطط الإشعاعي plan radioconcentrique : ترسم الطرق الرئيسيّة إمّا دوائر مركزيّة أو أشعة مختلفة انطلاقا من ساحة مركزية،تظهر الحالة الأولى في مدن التلال،حيث تتطابق الطرق مع خطط التّسوية أو في المدن الّتي نمت وراء الأسوار المتعاقبة و الّتي جعلت من الأسوار تستبدل بشوارع محيطية، و من الأمثلة على ذلك ميلانو و تلمسان.

3 - المخطط الخطي (الشريطي) plan linéaire : يناسب المدن الّتي تشكلت على طول الطريق الرئيسي أو نهر، حيث تمتدّ منها شرايين ثانوية بشكل عمودي. كما يناسب المدن الواقعة على سفح جبل مباشر للبحر، و من الأمثلة على ذلك الجزائر العاصمة.

الشكل رقم 4 : نظرية بيرجس : الحلقات المتعاقبة ذات المركز الواحد

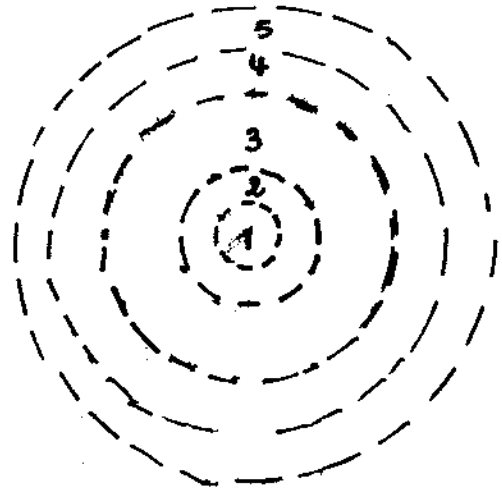

1 - المنطقة المركزية : النواة تنتهي إليها خطوط المواصلات في وسط المدينة، قديمة النشأة لها وظيفة تجارية، ادارية، ثقافية.

2 - المنطقة الإنتقالية : تحيط بنواة المدينة صناعات خفيفة و شركات تجارية.

3 - المنطقة السكنية I : تقطنها الطبقة العاملة بالقرب من منطقة عملها.

4 - المنطقة السكنية II : خاصة بالطبقة المتوسطة، مساكن خاصة و جماعيّة.

5 - الضواحي السكنية : تقع في أطراف المدينة يسكنها الوافدون عليها من أجل العمل والخدمات تتكون من عدة نويات على خطوط المواصلات.

المصدر : نظرية برجس نقلا عن الدكتور
فتحي أبو عيانة، دراسات في الجغرافية
البشرية، مرجع سابق، ص ص 130 - 131

الشكل رقم 5 : أنواع المخططات العمرانية

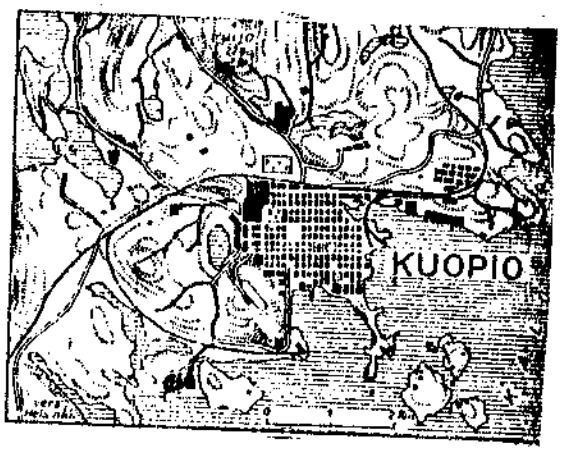

مخطط شطرنجي

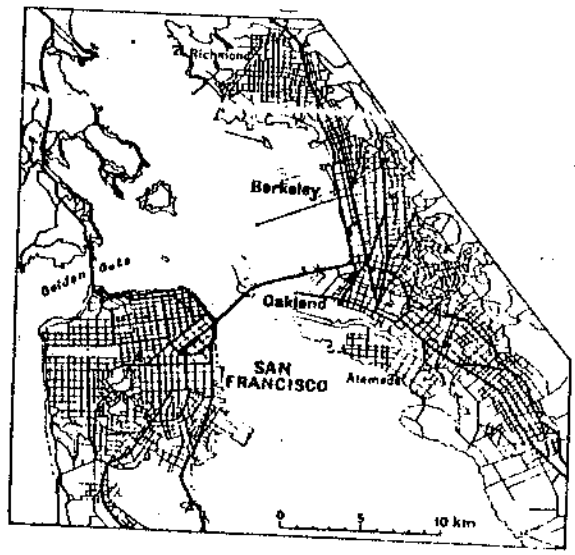

مخطط شطرنجي

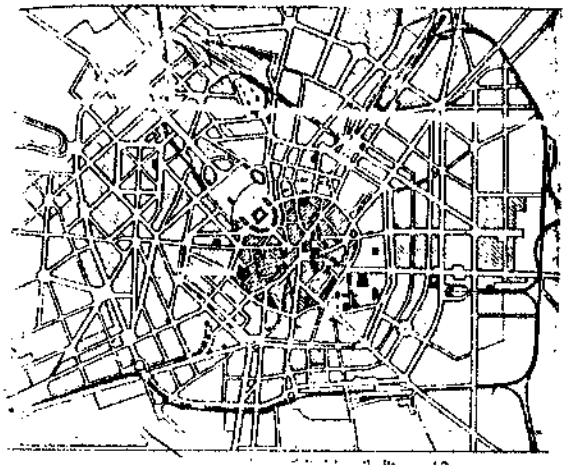

مخطط إشعاعي

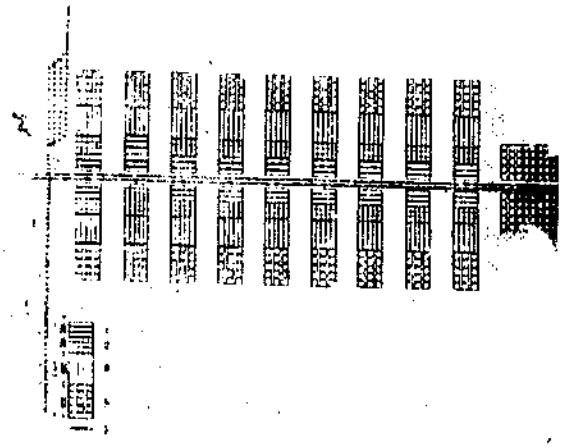

مخطط خطي

المصدر: حاكلين بوجوفارني، الجغرافيا الحضرية
مرجع سابق، ص ص ١٠٧ - ١١٥

هـ - المعتقدات و الايديولوجيا :

تمثّل مجموع الأفكار التي تتشكل عند مجموعة ما و توجّه وعيها و سلوكاتها. ومن هنا تساهم المعتقدات و الإيديولوجيا في تحديد شكل المخطط و بنيته الحضرية، فالمدينة ما هي إلا صنيعا بشريا. يقول كاستيل : «المدينة اسقاط للمجتمع على المجال»(1).

2 - المدينة مجموع حاجات :

تختلف حاجات المواطن (1) في المدينة حسب حجم المدن. نستطيع الكشف عن ذلك من خلال دراسة تكلفة بعض أنواع الخدمات الحضرية مثل النقل و الصحة والتعليم، فبشكل عام ترتفع التكاليف أكثر في المدن الصغيرة حيث لا تستعمل أي خدمة إلاّ جزئيا (أنظر الشكل رقم و تتباين حاجيات السكان في المدينة حسب الزمن كارتفاع حاجات السكان في المدينة الساحلية السياحية أو التغيرات بين الليل و النهار(أنظر الشكل رقم

الشكل رقم 6 :
تغيرات الكثافة السكانية بين منتصف النهار في مركز المدينة و الأطراف

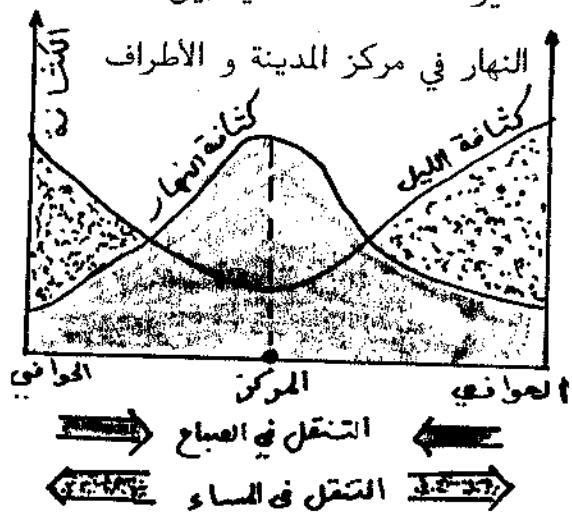

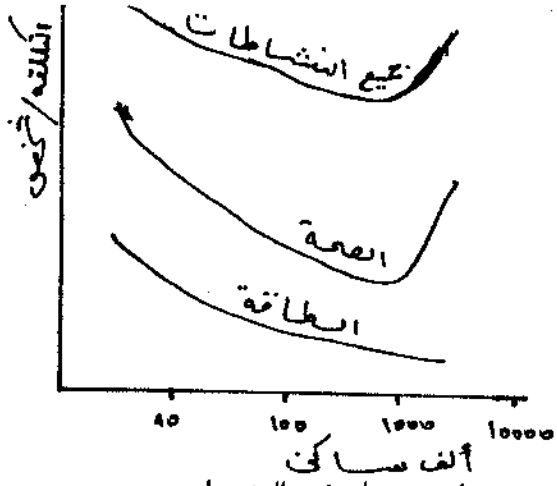

تغيرات مصاريف الخدمات حسب حجم المدينة
الشكل رقم 7 :

الحاجيات الحضرية الأساسية (2) :

النقل : يترتب عن تركز الأعمال و الخدمات في مركز المدينة و تخصيص محيطها للإسكان في مناطق بعيدة و توطن الصناعة وجود النقل اليومي لتسهيل وصول الأفراد والسلع و الخدمات فيما بينها، و تتعدد وسائل النقل الحضرية كالباصات والميترو وسيارات الأجرة و القطارات و السيارات الخصوصية.

1 - جاكلين بوجو غارني، الجغرافية الحضرية، مرجع سابق، ص ص 285 - 294 .
2 - J. Labasse. L'organistion de l'espace. Elements de géographie volontaire. Edit. HERMANN. Paris 1966 p 348.

التموين : رغم أن بعض المناطق تحاط بمناطق زراعية كثيفة، فإن تموينها اليومي يتطلب نقل كميات هائلة من المواد، قد تكون بعيدة المسافة و مبعثرة. و من هنا تنتظم في المدينة شبكة من نقاط التوزيع للمواد التي يحتاجها الحضري (أسواق الفلاح والتعاونيات الإستهلاكية).

النظافة : تتمثل في تجميع القمامات و تفكيكها أو تخزينها و التخلص من المياه القدرة أو تصفيتها في مصانع كبرى و قد رفعت الكثير من الدول شعار النظافة الحضرية (الجزائر البيضاء و فرنسا بشعار حافظوا على نظافة فرنسا).

الصحة : تتعرض المدينة إلى عمليات التلوث و الحوادث المختلفة.و من هنا يستوجب تطوير تجهيزات صحية (عيادة متعددة الخدمات، مستشفى رئيسي، أطباء أخصائيين).

التعليم : تمثل المدينة ظاهرة بشرية قامت على أسس علمية و ثقافية جديدة. ومن هنا فإنّ تطوير دور التّعليم يصبح أمرا ضروريا لفهم العلاقات الممكن أن تنشأ بين المؤسسات و المواطن الحضري أو المؤسسات فيما بينها، و منها المدارس و الثانويات والجامعات و مراكز التكوين.

و في دراسة له،قدر أ. ولمان A. Wolman (1) حاجات مدينة أمريكية عدد سكانها واحد مليون نسمة في اليوم الواحد كما يلي :

- 625000 طن من الماء.
- 500.000 طن من المياه القذرة .
- 500.000 طن من المياه القذرة .
- 2000 طن من الغذاء.
- 2800 طن من البترول.
- 2700 طن من الغاز الطبيعي.
- 100 طن من أكسيد الأزوت

و ترمي كل يوم :

- 500.000 طن من المياه القذرة
- 2000 طن من الفضلات المختلفة
- 150 طن من sulfureux l'Anhydride
- 450 طن من غاز الكاربون

1 - A. Wolman. In Scientific American ,1965,p 70.

3 - المدينة مجموع وظائف :

يتركز في المدينة عدد كبير من النشاطات الإقتصادية. البعض من هذه الوظائف موجه لخدمة السكان و حاجاتهم اليومية؛ الحرفة، التعليم، تجارة السلع الأساسية و التي تتواجد في جميع المدن و أخرى تختص بها كل مدينة بحيث تعطيها طابعا مميزا.

الوظائف الحضرية :

تبرز هذه الوظائف في المشهد الحضري و يمكن تقديرها* انطلاقا من توظيفات الفئة النشيطة و بالتالي يمكن تصنيف المدن كما يلي :

مدن التعدين : تعرف بورشاتها لاستخراج المعادن و الفحم، ففي فرنسا بلغ سكان مدينة Bruay-en-Actois الذين يشتغلون في محاجر الفحم حوالي 65% من مجموع الفئة النشيطة.

المدن الصناعية : تعتمد بشكل كبير على النشاطات الصناعية، قد يرتفع هذا التخصص أحيانا بشكل كبير،و من ذلك أن 75% من الفئة النشيطة تشتغل في قطاع السيارات في مدينة صوشو Sochaux .

المدن الإدارية الخدمية : تصنف في هذا التخصص مدن الحج كمكة و المراكز السياحية و مدن الخدمات،حيث توجد المستشفيات و المحاكم... إلخ.

مدن الإتصال : تقع هذه المدن في تقاطع خطط السكك الحديدية و الطرقات أو كموانئ تكون مناطق عبور.

مدن مراكز اتخاذ القرار : تختلف عن أصناف المدن السابقة بالارتفاع في مستوى الخدمات و ندرتها : مقرات المؤسسات الكبرى، و البنكية، التجارة النادرة، العواصم السياسية.

غير أنّ ذلك لا يعني سيطرة الأحادية الوظيفية للمدينة، بحيث تتجاور نشاطات أخرى مع النشاط الإقتصادي المهيمن في نفس المدينة.

---

* تحسب باستعمال القانون التالي : معدل الفئة النشيطة في قطاع معين (س) = (مجموع القوة العاملة في القطاع (س) / مجموع القوة العاملة) x 100

4 - المدينة تنظيم للإقليم :

لا يمكن التوقف عند دراسة المدينة في حدذاتها، بما أن المدينة تعتمد في وظيفتها الأساسية على تسهيل المبادلات و خلق إحتكاك بين الأفراد الذين تتكامل نشاطاتهم. وبالتالي تنظيم المجال حولها باجتذاب (1) و إعادة توزيع الخدمات والخيرات المادية. كل مدينة توجد في مركز في منطقة نفوذها تتوسع حسب موقعها بالنسبة لمدن أخرى.

تنظيم المدينة للمجال :

- تقوم المدينة بتجميع موارد إقليمها التي تسوق في سوق يومي أو دوري حيث يتمكن المزارعون من بيع منتوجاتهم للحضريين.

- تقوم المدينة بتحويل موارد المنطقة نحو مراكز التمويل أو تجميع مواد مكملة ضرورية للتحويل. كل هذا يتطلب تطوير شبكة المواصلات حول المدينة.

- تشتغل المدينة و كأنها مركز يتم من خلاله تموين مدن أصغر منها أو أسواق ريفية بالمواد و الخدمات.

الهيرارشية العمرانية :

تتمثل في الأدوار التي تقوم بها مختلف المراكز المدينية حسب وظيفتها و حجمها في السلسلة العمرانية بالإعتماد على معايير مختلفة، فبالإستناد على النموذج العمراني لكريستالر Reseau de Christaller*، فإنّ التراتبية الإدارية (مقر البلدية، الدائرة، ولاية... إلخ) غير كافية، بحيث لا تعكس أهمية المدينة.و بذلك يجب الإرتكاز على التفاعل بين عدة معايير كالخدمات المدرسية و الجامعية و التجارية (وجود سلع ثمينة)، إتصالات هاتفية. وبذلك تشكل هذه الخدمات مجال نفود المدينة و بطبيعة الحال،فإنّ مجال النفود ليس متماثلا بين كل هذه المعايير، فهناك مدينة تسيطر على مجال نفود تجاري و إعلامي

---

1 - Tricart. J. Cours de Géographie humaine, Fasc II. Habitat Urbain, Paris 1958 p 235.

* هذا النموذج لقي رواجا في الثلاثينات من ابداع الجغرافي الالماني كريستالر انطلاقا من انتظام المدن البفارية الالمانية. إنّ هذا الرسم ليس نظريا بشكل كامل إذ يمكن ملاحظة نفوذ مدينة باريس على المدن الرئيسية الفرنسية كالحوض الباريسي.

كبير وآخر جامعي مدرسي،و في النهاية يمكن تحديد مجال النفود العام للمدينة (zone d'influence).

5 - المدينة نظام اجتماعي جديد :

لقد تبين أن المدينة تغير في النظام الإقتصادي و الطبيعة المرفولوجية مقارنة بالرّيف أو البادية. هذا التغير يفرض أيضا تحولا في النظام الإجاماعي الحضري يتغير بموجبه سلوك الأفراد و أنماط التّفكير و العلاقات الإجتماعية،و هو ما جعل الكثير من علماء الأنثروبولوجيا الحضرية يتكلمون عن "الحضرية كأسلوب في الحياة" (1). ذلك أنّ ارتفاع السكان و ظهور مباني جديدة و نشاطات اقتصادية غير معهودة و معقدة تستوجب علاقات اجتماعيّة جديدة، تحل مكان العلاقات الريفية. لقد أبرزت الكثير من الدراسات الإجتماعية على دور التمدن في التّأثير على النسق الإجتماعي. و تعتبر دراسات لويس ويرث Louis Wirth وروبرت بارك Robert Park ودوركايم Durkeim رائدة في هذا الميدان. يميّز دوركايم بين "نوعين من المجتمعات، من جهة أولى المجتمعات ذات التضامن الآلي،حيث يرى الفرد نفسه مشابها للآخرين، ليس لديه، لاوعي ناقص لفرديته. ومن جهة ثانية المجتمعات ذات التضامن العضوي الخاص بمرحلة متقدمة من التّطوّر، حيث يميل الفرد، على العكس إلى إضفاء جوهر فريد على نفسه، ففي المجتمعات ذات التّضامن الآلي يكون الفرد قطعة من كل غير قابل للإنقسام. أمّا في المجتمعات ذات التضامن العضوي فيميل الفرد على العكس إلى الإحساس بأنّه منعزل عن الهيئة الإجتماعيّة"(2). ومن هنا فإنّ التضامن الآلي يناسب المجتمعات الريفيّة القبليّة. والتّضامن العضوي يناسب الحياة الحضريّة. أمّا لويس ويرث،فيعتبر أنّ سمات العالم المعاصر تتجسّد في تركز الإنسان في تجمعات هائلة تقام فيها مراكز محددة، تعمل على اشعاع الأفكار و الممارسات، الّتي يطلق عليها اسم المدينة، فالمعايير البشرية (عدد السكان) و الإمكانيات الفيزيائيّة و النظم

---

1 - Louis Wirth "Urbanisme as a way of life" in
"الدكتور محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الإجتماع الحضري و الريفي مرجع سابق ص 106".

2 - المعجم النقدي لعلم الإجتماع، تأليف ربورون و ف. بوريكو، ترجمة الدكتور سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر ص 208.

و أشكال التّنظيم السياسي التي تطبع المدينة ليست مهمّة، إلاّ إذا تمكّنت من توجيه وتعديل و صياغة طابع معيّن للحياة الإجتماعيّة في شكل حضري (1).

أمّا روبرت بارك فينظر إلى المدينة لا على أساس أنّها مجرد تجمعات من النّاس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكننا، مثل الشوارع و المباني و الكهرباء و وسائل المواصلات. كما أنّها ليست مجرد مجموعة من النظم و الإدارات : مثل المحاكم والمستشفيات و المدارس و الشرطة و الخدمات المدنيّة المتنوّعة. إنّ المدينة اتّجاه عقلي. لقد لعب العقل دورا ليس فقط في صنع المدينة، و إنّما تعدى ذلك إلى ابتكار علاقات جديدة سواء بين الأفراد أو بين الفرد و المجال (2).

إن العلاقات بين الأفراد في المدينة تتحوّل إلى علاقات ثانوية و انقساميّة (3) ومصلحيّة أكثر من كونها أوّلية و تكامليّة و عاطفيّة، بمثل ما هو سائد في المجتمع التّقليدي الرّيفي البدوي. و بالمحصلة تتوسّع دائرة الإتّصال للأفراد مع الآخرين و الإعتماد على الذات في دائرة التّبادل الّتي نشأت مع مبدأ التّخصص و تقسيم العمل في المدينة الّتي تتجاوز الإطار العرفي القهري إلى إطار قانوني عقلاني.

---

1 - د. محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق ص 128.
2 - المرجع نفسه، ص 129.
3 - د. محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الإجتماع الحضري و الريفي، مرجع سابق، ص 170.

التجارب العمرانية : مقاربة تاريخيّة

1 - التجربة الاوروبية :

تجد الحضارة الأوروبيّة أصولها التّاريخيّة الأولى في الحضارة اليونانيّة في القرن السابع و الثامن قبل الميلاد. هذه الحضارة الّتي كانت أساسا حضارة المدينة، لدرجة أنّ المدينة اقترنت بالمجال الأرقى و التّجمع الأمثل للحياة البشريّة، كما تصوّرها فلاسفة اليونان و الّتي زخرت كتاباتهم حول وضع تصورات لحياة بشرية فاضلة، فكتابات أفلاطون نموذج لذلك. لقد حدّد في كتابه "الجمهوريّة" المدينة الفاضلة Cité Idéale الحياة البشريّة المثلى. يقول الدكتور فيصل عباس " إنّ جمهوريّة أفلاطون أيّ سياسة المدينة "Policia" أو المدينة الفاضلة الّتي تشمل كلّ شيء يتعلّق بالإنسان من أخلاق و سياسة وتربيّة و فلسفة واجتماع، فالإنسان الفرد، و الإنسان الاجتماعي، يسيران جنبا إلى جنب.و يجب لفهم المجتمع أن ننظر إليه من خلال الفرد، فالمجتمع كالفرد ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الحكام، الجندو العمال، و هؤلاء يقابلون الأنفس الثلاثة : العاقلة و الغضبيّة والشهوانيّة و صلاح المجتمع في أنّ يعهد إلى كلّ فرد بالعمل الّذي يليق. و بما أنّ كلّ فرد يتخصص في عمله اللائق به، كذلك كلّ طبقة تتخصص في عملها و لا تحاول أن تزاول ما ليس من عملها... والمدينة الفاضلة هي الّتي تمتاز بالفضائل الأربعة الرّئيسيّة : الحكمة، الشجاعة، العفّة والعدالة» (1).

1 - نمو الحياة الحضرية الأوروبيّة :

لقد أصبحت المدينة اليونانيّة La cité قاعدة ترتكز عليها الحضارة اليونانيّة، فخلال القرنيين السابع و الثامن قبل الميلاد، توسّع العمران بل و تمّ غزو أراضي جديدة في أوروبا أسوة بالمدينة اليونانيّة، مستفيدا من فائض الإنتاج الزّراعي في إيطاليا وصقلية

---

1 - تعقيب للدكتور عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، دار الحداثة بيروت،ص 35.

والساحل الأطلسي. انتشرت مظاهر حضرية جديدة خلقت تحولا في أساليب الحياة، حيث استعملت أدوات و أسلحة جديدة و استخدمت الكتابة بالحروف الأبجدية وصممت السفن، استخدمت العملات النقدية في التّبادل التّجاري، كما ظهر تخصص في الإنتاج، الشّيء الّذي جعل كلّ مدينة تتفوق في انتاج معيّن. و من هنا يتطور التّكامل داخل الشّبكة العمرانيّة اليونانيّة أو المدن الأوروبيّة الأخرى. و قد كان من نتائج هذه الديناميكية العمرانية ارتفاع في حجم سكان المدن. لقد بلغ سكان أثينا Athenes في القرن الخامس قبل الميلاد بتقدير الديمغرافيين حوالي 100 000 إلى 150 000 نسمة (1).

و بعد انتصار الرومان على اليونان تنتعش الحياة الحضرية أكثر فأكثر و تبرز عدّة مدن في شمال جبال الألب و الراين. و قد أحدث الرومان آليات جديدة في نمو الظاهرة الحضرية بتطويرهم لمدن داخليّة تقوم بدور تجاري وسيط و عسكري. "و كانت هذه المدن معسكرات للمحاربين القدماء الذين نزحوا من إيطاليا لتخفيف ضغط السكان على موارد الرزق، و كان بعضها الآخر محلات للتجارة و الصنّاع و غيرهم. قامت بجانب الحصون والقلاع على حدود الإمبراطورية مثل يورك في بريطانيا وكولون في ألمانيا وبلغراد في يوغسلافيا" (2)، كما قدّر عدد سكان روما في القرن الثاني الميلادي بـ200 000 نسمة.

2 - انهيار الحياة المدينية في أوروبا :

و بسقوط روما على يد الجماعات البربريّة مثل الهونز Huns و الوندال Vandals في منتصف القرن الخامس الميلادي، تحولت طرق التجارة عن إيطاليا و شمال غرب أوروبا وتعمّ الفوضى و عدم الاستقرار، و تهيمن الكنيسة على الحياة العامّة، وبذلك تدخل أوروبا عصرا مظلما، فيبدأ الانهيار في الحياة الحضرية. أمّا المدن الّتي سلمت من التّدمير، فقد انكمشت و انخفض عدد سكانها و لم يبقى من معالمها الرّئيسيّة سوى الكنيسة، وتتحول إلى قرى (3)، الشّيء الّذي دفع الملاك العقاريين إلى الانطواء على

---

1 د. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية البشرية، مرجع سابق، ص 113.

2 - المرجع نفسه، ص 114.

3 -Lombard.M "L'activité urbaine pendant le haut moyen age" Ann. Econ.Soc civilisations. 1957. p189.

مزارعهم و شراء أقل ما يمكن من المنتوجات من الخارج، و قد عجّل من هذا الانهيار ندرة النقود و ضعف تداولهم. أصبحت الأرض أهمّ مصدر و وحيد للثروة بشكل عام. وفي غياب النقد، كانت مستحقات الخدمات تدفع ريعا أي انتاجا.و قد نظمت الضيعة كما يبرز ذلك من الشكل رقم 8 حول اقامة السيّد Villa du seigneur و تنقسم إلى اقطاعات يقوم السيّد بكرائها للفلاحين مقابل دفعه إيّاهم جزء من المحصول. مبدئيّا كلّ اقطاعة تمكّن الفلاح (القن) إعالة أسرته و دفع مستحقاته الطبيعيّة للسيّد. كما يحتفظ السيد أيضا بالاستغلال المباشر لجزء من حقوله المحروثة (الكروم مثلا) و يحتفظ بالغابة كمفردة réserve للصيد و الترويح مثلا. كل المنتوجات تسلّم كلّية للسيّد. و يمكن للفلاّحين استغلال أراضي المفردة عدّة أيام في الأسبوع. و لما كانت الغابة مصدرا للأرباح فإنّ قطع الخشب لا يتمّ إلاّ بدفع الفلاحين لحقوق مضبوطة. و بموازاة هذا التّنظيم كانت أوروبا تعيش حروبا، تتطلب الإعداد لها باستمرار جعلت كثير من الفلاحين المستغلين fiefs يتحوّلون إلى خيّالة يقاتلون إلى جانب السيّد المستغل. إنّهم يتحملون مسؤولية عسكريّة أهلتهم لأن يصبحوا أشرافا nobles. و من هنا تشكّلت طبقة اجتماعيّة النبالة noblesse تتمتّع بمزايا متوارثة. فزيادة على مداخيل الأرض، توفر الحرب للنبل مصادر ثروة معتبرة بفعل الغنائم. لقد أصبحت حياة النبل مهمة تتطلب الحماية. و من هنا يجب صيانة القصر و توسيعه ليشمل المحاربين و السّكان المجاورين. و ابتداءا من نهاية القرن الحادي عشر، بنيت (1) قصور ضخمة بالحجارة مستعملة أكثر فأكثر الحواجز الطبيعيّة وصخور كبيرة معزولة. يتشكل القصر من سور مكوّن من جدران سميكة و قلع مرتصّة معها للحراسة -أنظر الشكل رقم 9 -.

3 - انتعاش الحياة الحضرية في أوروبا منذ نهاية العصر الوسيط :

شهد القرن الثاني عشر الميلادي في أوروبا نهضة اقتصادية هامّة. ففي الميدان الزراعي تباشر أوروبا حركة استصلاح bonification للأراضي مستفيدة من مرونة القوانين الدينيّة، ففي الأقاليم الواقعة بين الألب و في فستولا، أنشأ السيسترسيون Cisterciens

1 - J.Devisse. Le Moyen Age. Collection d'histoire. Librairie Hatier. Paris 1961. p 18.

الشكل رقم 8 : تصميم نظري للضيعة في العصر الوسيط في أوروبا

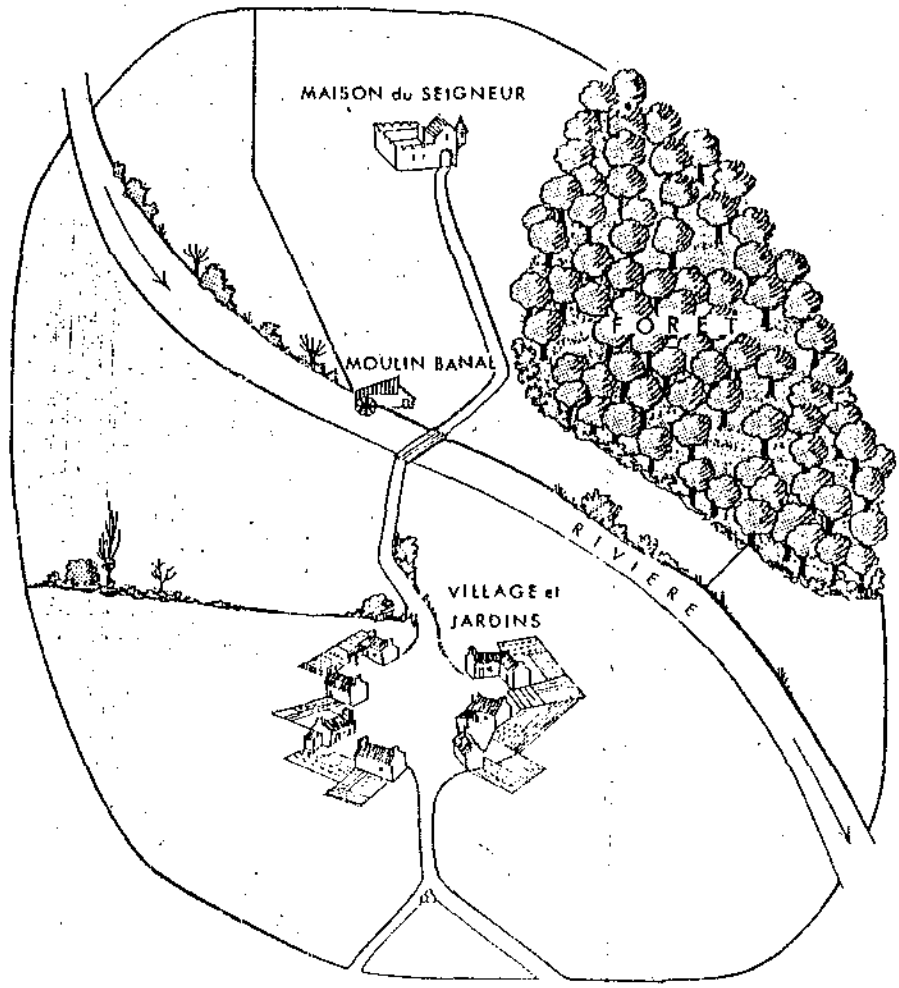

المصدر: J. Devisse. La Moyen Age op. cit. p 6

الشكل رقم 9 : تصميم عام لقصر أوروبي في العصر الوسيط

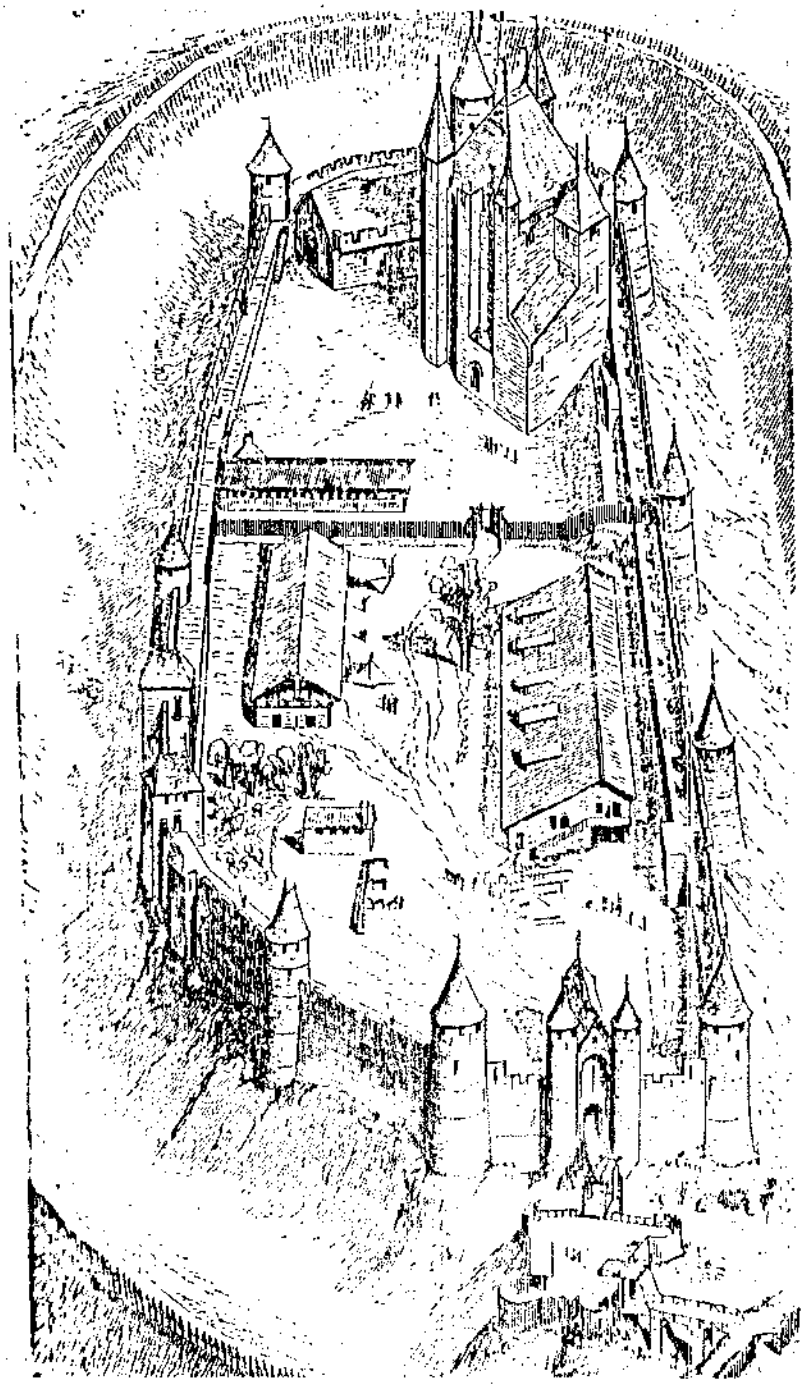

المصدر : نقلا عن :
J. Derisse. op cit, p 19

بتدعيم من الأمراء أديرة جديدة Les abbayes ، تطورت على اثرها تربية الماشية والصوف. و تعرف أوروبا تحولات اجتماعيّة كمحصلة لهذا التّطور الاقتصادي؛ فقد هاجر الأقنان الإقطاعات القديمة للإقامة في مجتمعات أخرى لمساعدة الفلاحين في أراضيهم، الشيء الّذي يعجل بانهاء نظام السخرة servage. و باحداث النقود* من جديد.

يشهد المجتمع الريفي الإقطاعي انقلابا : يستطيع الفلاح الّذي يدفع مستحقاته الثابتة للسيّد بيع فوائض محصوله الفلاحي مقابل كمّيّة من المال. و قد ارتقى المجتهدون منهم إلى أثرياء، إلى درجة يستطعون التّخلص من وصاية السيّد. كان النمو الاقتصادي شاملا ليس في الزراعة فقط وإنّما الصناعة أيضا.

إنّ الصناعة النّسيجيّة لم تتوقف في إطار الضيعة او إنّما تنتشر في كلّ مكان موظفة يدّ عاملة كثيرة، و يظهر تقسيم للعمل و تخترع وسائل إنتاج جديدة منها طحونة الماء، حيث تقوم برفع الماء الّذي تحتاجه الصناعة و تطور أنظمة حشو المواد والحركة الدائرية لبكرة الماء ترتب عنها طحن الحبوب و معادن الحديد. و قد كانت الصناعة النّسيجيّة أكثر الصناعات استفادة من هذه التّحسينات التّقنيّة و تعرف رواجا في المنطقة الواقعة في صوم La Somme و سهل البو Po.

و قد عمل التّجار على تنميتها في المدن القديمة، حيث كانت منطقة الفلندر Flandre مصدرها الأساسي. و لرواج المنتوجات الصناعيّة و تنظيم التبادل، تتطور إقامة معارض، Les foires يتجمع من خلالها تجار كلّ أوروبا لعرض منتوجاتهم في أراضي كونت شمباني Comte de Champagne و بمبادرة منه (1).

و في ضوء هذه الانقلابات التقنية و الاقتصادية و الاجتماعيّة، تنهض عدّة مدن من جديد كانت منعزلة داخل حصونها الدّفاعيّة. و من جهة أخرى تبنى عدّة مدن وقرى جديدة، ففي نهاية القرن الرابع عشر تبرز في الأفق مناطق نشيطة و تطور الأديرة والقصور و تستفيق أحياء رومانية قديمة مثل رام Reims و تشكل نقاط استقطاب من جديد. بدأ الفلاحون يقصدونها لبيع منتوجاتهم، كما أن انبعاث المبادلات التّجاريّة

1 - J. Devisse. Le Moyen Age. op cit,p 120.

أنشأت أحياء جديدة، تقام عادة وراء الصور يطلق عليها بالقصبات bourgs. و كلّما تزداد هذه الحياء أهمّية (نموّ السكان و النّشاطات) تبنى كنيسة في وسطها و سور جديد يطوقها.

كانت سرعة نمو مساحة المدن متوافقة مع ديناميكيتها الاقتصادية، فقد عرف القرنيين الثاني عشر و الثالث عشر توسعا سريعا في المدن و مساحاتها (أنظر الشكل رقم10 والخريطة رقم2).

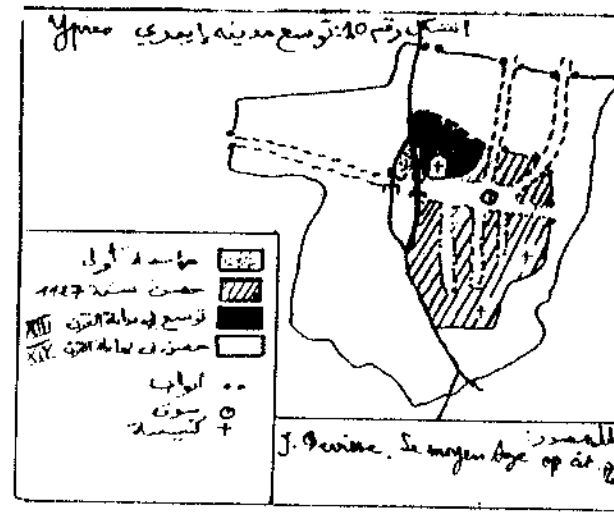

و في كل مكان تنمو فيه المدينة الجديدة أو تحيا من جديد تماشيا مع الطرق التّجارية الجديدة، تزدهر معها النشاطات الصناعية و المبادلات التجارية. و قد كان أحيانا القرار الأميري وراء بناء المدينة أو إحيائها، فكونتات الفلاندر هم الّذين بنوا ليل Lille سنة 1054. لقد كان الأمراء الأغنياء، جدا يشجعون على التّوسع العمراني ببناء حصون ضرورية لحماية السكان و التّجار و آثارها لا تزال تشهد عن هذا الاشتغال. "كلّ ما نعرفه اليوم عبر الإطلاع الأركيولوجي، أنّ مدن بولونيا، روسيا، أسكندينافيا، اسبانيا والأقاليم الإسلامية كانت متشابهة : المدينة "تنجح" في حدود ملكيتها لحصون قوية" (1).

---

1 - J. Devisse. Le Moyen Age. op cit. p 125.

أتاحت هذه الانقلابات الاقتصادية مزيداً من تنازلات الأسياد و الأمراء لسكان القصبات bourgeois من الناحية السياسيّة و الاجتماعية، فإذا كان سكان المدينة الناشئة ملزمين بدفع ضرائب للأسياد و منهم التّجار مخافة من محاكم الأسياد، فإنّ التّجار والحرفيين -الّذين تزايد نفوذهم- انتظموا في جمعيّات للدفاع عن حقوقهم ونضرائهم الأجانب. كان التّجار و الحرفيين أكبر شريحة اجتماعيّة تسكن القصبة، و «كانت تعيش حياة شريفة، يشتغل عدد كبير منهم في وظائف حرّة (محامين، أطباء) أو بعض الوظائف القانونيّة (كتاب الضبط قضاة، موثقون) أو بنكيون» (1).

و في داخل هذه الجمعيّات، تشتدّ احتجاجات البورجوازيّة على القوانين القاسيّة الّتي يفرضها السيّد، بإجبارها عل دفع أموالا عند الخروج و الدّخول. تزايد نفوذ البورجوازيّة بعد تراكم ثرواتها بشكل مكّنتهم من مقاومة تعسّف الأسياد ثم ينتظمون في طوائف corporations، و هي جمعيّات مهنيّة تدافع عن حقوق أصحاب المهنة الواحدة.

و قد كانت أولى مطالبهم المزيد من الحرّية في أعمالهم و إدارتهم ذاتيا. لذلك شكّلوا في الأوّل إطارا إداريا أي وضع قوانين مستقلة عن إرادة السيّد للدفاع عن أمنهم و يعرف بالبلديّة La commune.

إنّ هذا التّحول التّاريخي، أرغم السيّد بعقد ميثاق La charte يثبت حقوق البورجوازيّة و تنازلات أبداها الأسياد بصفة سلميّة، فبموجب هذا الميثاق* يتنازل الأسياد على قطع أرضية لصالح البورجوازية الناشئة ثم إشراكها في الإدارة المحليّة، بتعيّين مجلس مكوّن من ممثلين البورجوازية محاطين بعميل السيّد، كما تتعهد البورجوازية بدفع أموالا للسيّد لقاء مزيد من التنازلات. و في بعض الحالات استقلّت كثير من المدن الأوروبيّة عن إدارة الأسياد كانت تعرف بالمدن الحرّة. تتوفر هذه المدن على إدارة محلّية مكونة من مجلس منتخب يترأسه عمدة البلديّة Le maire. يقوم هذا المجلس بضبط الضرائب ومراقبة

---

1 - Victor. L - Tapié et Ed. Bruley. Les temps modernes (1492 1789). Collection d'histoire. HATIER, 1789 Paris, 1959 p 223.

* يقصد بالميثاق بساطة النّصّ المكتوب. مقتبس من اللاتينيّة carta، يدون فيه مجموع الحقوق و الواجبات و المعاهدات بعدما كانت شفوية.

مصاريف و إيرادات الميزانيّة، و يحرس على أمن المجال العمراني و صيانة الحصون، كما تملك هذه المدن جيشها، يستمدّ من البورجوازية سواء بطريقة نظامية أو على شكل ميلشيات، كما أنشأت المحاكم الخاصّة بها، تقدم قروضا للأسياد وتموّل الجيوش، وتستورد الغذاء في حالات المجاعة و الأزمات. إنّ هذه التّنازلات الّتي تحصلت عليها البورجوازيّة مكّنتها من تطوير شروط وجودها أهمّها التّوسع في المدينة التي احتضنتها وتدير نفسها بنفسها. "ففي كلّ مكان تطالب البورجوازية بمزيد من الحرّيات وضمانها بموجب المواثيق. وللحصول على ذلك تنتظم في بلديّات"(1). ومن هنا فإنّ تاريخ التّمدن الأوروبي أخذ أبعادا اجتماعيّة و تتمثّل في المساهمة الجماعيّة للمواطنين في بناء مدينتهم بأنفسهم ،واقتصادية من خلال إدخال البورجوازيّة لنمط إنتاج تحويلي وخدماتي جديد وسياسيّة وفيها وضعت المهدات الأولى للمدنيّة* civisme واستقلاليّة المجتمع المدني -قاعدة المجتمع المعاصر- وخاصّة الغربي منه. ونظرا لأهمّية هذا البعد سنتوسّع فيه لاحقا.

4 - انفجار التّمدن الأوروبي في العصر الحديث :

بالرغم من أنّ أوروبا عرفت تطوّرا حضريا في عصر النهضة - كما سبق ذكره - فإنّ هذا التّطور قد تمّ بوتائر سريعة في العصر الحديث بفعل التّحوّلات التقنيّة والاقتصاديّة، الّتي نجمت عن الثورة الصناعيّة، بحيث ترتّب عنها توسّعا في المجال الحضري و تزايدا في سكان المدن، فقد أحدث الانقلاب التقني الّذي عرفته أوروبا ثورات اقتصاديّة ساهمت في تطوير المدينة الأوروبيّة و من ذلك :

- الثورة الزراعيّة (2) : تتمثل الثورز الزراعيّة في التّحسن الكمي و النّوعي الّذي مسّ الزراعة بفعل التّقدم التقني الّذي رافق الثورة الصناعيّة، بإدخال تقنيات زراعيّة جديدة وأكثر فعاليّة كالتّسميد و اتّباع الدورات الزراعيّة و إدخال نوعيات جديدة من المحاصيل وانتقاء البذور و السلالات الحيوانيّة و استخدام الآلات الحديثة.

---

1 - J. Devisse. Les débuts du Moyen-Age. Collection d'histoire. 1ere partie.librairie HATIER. Paris, 1961, p131.

* تستعمل بمعنى المدني

2 - د. عبد الوهاب محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربيّة، بيروت 1980، ص 50.

ارتفع المنتوج دون الاستعانة بمزيد من الأيدي العاملة، الشيّ الّذي حفّز السكان لمزاولة نشاطات أخرى غير الزراعة طالما أنّ الغذاء متوفر للجميع. و من هنا يتحقق فائض زراعي يمكّن من تغذية سكّان المدينة بفعل حركة التجارة و المدينة، و إلى تزايد سكان أوروبا خلال القرن التّاسع عشر، مما أدّى بدوره إلى تزايد الأحجام القائمة تزايدا كبيرا.

- الثورة الصناعيّة : تعتبر الثورة الصناعيّة تحوّلا اقتصاديا حاسما في التاريخ الأوروبي الحديث و العالم؛ ذلك أنّ الاختراعات الجديدة في وسائل الإنتاج قد ساعدت على بناء المصانع في القرى أو المدن القديمة الوسيطة (1). هذا التّوطن الصناعي جعل المدينة مركز جذب للقوى العاملة الريفيّة، يحفّزها في ذلك فرص العمل المتوفّرة و الأجور العاليّة عمّا كانت تتقضاه من الزراعة. و قد ساعد في ذلك شبكة النقل بين المدينة و الرّيف وخاصة خطوط السكك الحديديّة الّتي أدّت إلى نشر الصناعة و تقدّمها ثمّ تحسن الأحوال الاقتصاديّة. و بموازاة ذلك كانت الصناعة تتطلب نشاطات أخرى مكمّلة كالخدمات مثل التّجارة في الإنتاج الصناعي و الزراعي و النقل و المحاسبة و التّأمين و الخدمات الصحية والتّعليميّة. و بطبيعة الحال يسترتب عن هذه النشاطات الضروريّة توسّعا أفقيّا للمدينة وفق خطّة مدروسة تعتمد بشكل عام على المخطط الشطرنجي. و قد أدّت كل هذه العوامل إلى ازدهار المدن في أوروبا و العالم إلى درجة صارت مدن العالم الغربي تنمو خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسرعة من أي وقت مضى، فقد تضاعف عدد السكان في المدن الأوروبية و خاصة في انجلترا و بلاد الغال في الفترة (1871 - 1911) من 14 إلى 28 مليون نسمة. و في نفس الفترة ارتفع سكان المدن في فرنسا من 11 إلى 17,5 مليون نسمة؛ فمدينة باريس مثلا بلغ عدد سكانها 000 518 نسمة في عهد نابوليون الأول لتتعدّى مليون نسمة سنة 1861.كما ارتفعت رقعة المدينة، فلم تكن رقعة لندن تزيد على 295 كلم² عام 1888 وهي اليوم أكثر 11000 كلم² (أنظر الشكل رقم 11). كذلك لم تكن مساحة برلين تزيد على 60 كلم² في 1871 لترتفع إلى أكثر من 870 كلم² في سنة 1920 (2).

---

1 - جاكلين بوجو قارني، الجغرافيّة الحضرية، ترجمة حلمي عبد القادر، مرجع سابق 1989 ص 10.
2 - د. عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافيّة العمران، مرجع سابق ص 56.

الشكل رقم 11: نمو مدينة لندن

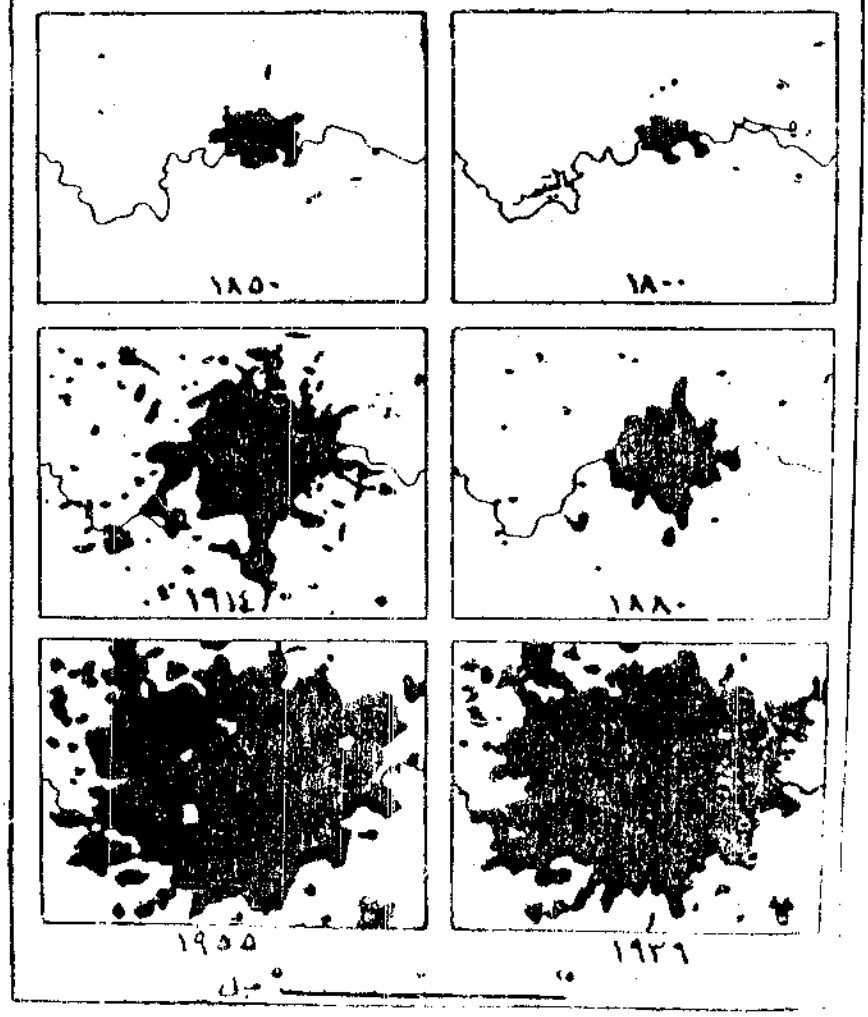

صورة رقم 1: مدينة نيويورك

5 - عقلنة العلاقة الرّيف - المدينة في أوروبا :

إنّ التّحول في التّمدن الأوروبي استوجب تنظيما عقلانيا لمجال نفوذ المدينة وخاصة الريف المحيط. و من هنا ترتسم علاقة الرّيف بالمدينة من خلال تقسيم العمل، فالرّيف يشكل مصدرا لتمويل المدينة بالغذاء و اليد العاملة، في حين تزود المدينة الرّيف بالمنتوجات الصناعيّة و الخدميّة. غير أنّ التّجربة الغربية الأوروبيّة الحديثة جعلت من الريف ينافس المدينة إلى درجة لا يكاد المرأ يميّز بين المدينة و الرّيف. و ما يعزّز ذلك تيارات الهجرة المعاكسة لسكان المدينة و الخدمات و رؤوس الأموال. إنّ هذا البناء التّدريجي للمدينة الأوروبية الحديثة و ريفها في نفس الوقت (بتسهيل الظروف الطبيعيّة) قد ساهم في امتصاص الهجرة الرّيفيّة، بحيث أنّ المدينة المستقبلة قد نمت دون صعوبة، كونها قد وفّرت مجالات عمل جديدة تستوعب اليد العاملة المهاجرة، على عكس ما حدث في المستعمرات. "بينما في أوروبا و على إثر انحلال المجتمعات الزراعيّة، قام الرأس مال الصناعي بتشغيل قوّة العمل المحرّرة في المانيفكتورات* الأولى للثورة الصناعيّة. رافق مسار تفكك المجتمعات الزراعية مسار آخر كان من نتيجته تشكل البنية الاجتماعيّة الرأسمالية، في حين أنّ التّفكك الّذي حصل في المستعمرات لم يكن له نظيره الايجابي، فتدمير المجتمعات المسيطر عليها كان بلا أفق، علما بأنّ كل تدمير يتضمن عناصر لإعادة تشكل جديد" (1). و قد لعب ضعف النزوح الرّيفي نحو المدينة الأوروبيّة و انخفاض معدّلات النمو السكاني دورا كبيرا في تثبيت نسبي لسكان المدن في الدول الأوروبيّة المتقدمة، لقد تميّزت بنمو حضري عقلاني و علاقة منتظمة مع ريفها. الشيء الّذي يسّر من السيطرة على نموها. و قد أشار شريف رحماني أن "النمو العمراني لم يتجاوز أبدا 1% في الدول الصناعية، بينما يصل أو يتجاوز 5% في الدول النامية" (2).

و من هنا يبرز التّكامل العقلاني بين الرّيف و المدينة في أوروبا إلى درجة أصبح

---

* مفهوم مقتبس من الكلمة الإنجليزية manufactory أي المصانع اليدوية، و قد انتشرت في بداية القرن التاسع عشر في انجلترا، وتعني أيدي عاملة تعتمد على العمل اليدوي.

1 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصاد الاجتماعي 1830 - 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ط 1 1983، ص 134.

2 - Cherif Rahmani, la croissence urbaine en Algérie. Cout de l'urbanisation et politique foncière.OPU. Alger, 1982, p 84.

الحديث عن تحضر الريف urbanisation de la compagne من خلال اكتساب الرّيف لثقافة المدينة، و لم يقتصر نوع النشاط الإقتصادي، إذ لا تزال الزراعة القطاع المهيمن في الريف الأوروبي، تستعمل أحدث التكنولوجيات،الشيء الّذي ثبّت إلى درجة كبيرة السكان الرّيفيين و قلل من النزوح الرّيفي.

6 - نموذجيّة المدينة الغربيّة :

إذا كانت الحضارة الحديثة و الّتي كانت و لا تزال أوروبا مركزها، حيث كان العلم و التكنولوجيا ركيزتها، فإنّ المدينة قد تأثّرت بها لتصبح إحدى مظاهرها.

لقد عرفت أوروبا في العصر الحديث ثورة مدينية هائلة،تعد محصلة للثورات العلميّة الّتي عرفتها منذ عصر النّهضة، استكملتها الثورة الصناعيّة لتصبح أوروبا منذ تلك اللحظة نموذجا للحداثة.

و لما تطلب الأمر على أوروبا الناهضة ضرورة التّوسع لامتلاك مجالات حيوية في بداية القرن التّاسع عشر للإستفادة من المواد الأوليّة الكامنة و الأسواق لرواج منتوجاتها،و إسكان الفائض السكاني، كان من الطبيعي أن تفرض نموذجها العمراني على المجال المكتسب الجديد،يتماشى و منطقها التّوسعي،و كجزء من النموذج الحياتي الأوروبي (1). كان غزو أوروبا إلى مناطق ما وراء البحار بدافعين :

الأوّل بدافع استيطاني كما حدث في أمريكا الشماليّة و أستراليا و نيوزلندا، أمّا الدافع الثاني،فكان إستعماريا كما حدث في بلدان القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، فبفعل الدافع الأوّل نقل المستوطنون تجربة المدينة الأوروبيّة بأسسها و اشتغالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا. بل و الأكثر من ذلك اجتهدوا في تطويرها إلى درجة أصبحت هي النموذج العالمي، تشهد على ذلك السيدة بوجو ڤارني حيث تقول : "إنّ مورفولوجية هذه المدن ذات الماضي القريب تثير الإعجاب فينا نحن الأوروبيين، فأثناء

1 - R. Maunier, Sociologie Coloniale, Paris, Les éditions Domat-Mont, christian 1932 - P36.

التحليق فوقها تبدو عظيمة دون حدود، تحيط بها الضواحي الحضرية الواسعة دون انقطاع،حيث تكون المساكن مغروسة في وسط الأحجار" (1).

لقد أصبحت المدينة قاعدة و إطار النمط الحياتي الأمريكي، ذلك أنَ "النشاطات والنمط الحياتي الأمريكي تعتبر نشاطات و أنماط حياة عمرانية، ففي بداية الاستيطان، أسس المهاجرون مدنا و نمت سريعا... إنَ تصنيع البلاد ثمَ النمو الهائل للخدمات وسع قوَة المدن" (2).

أما بموجب الدافع الثاني ،أي الاستعماري للقارات الثلاث، فإنَ المستعمر قد عمل على تشييد شبكة حضرية ترتبط بمنطقه الاستعماري (3) من خلال بناء القرى الفلاحيَة الكولونيالية و مدن الموانئ لتصدير المواد الأوليَة، و سنحاول التوسيع أكثر في التجربة الاستعمارية العمرانية في الجزائر لاحقا.

---

1 - Mme Beaujeu - Garnier G. Chalot traité de géographie urbaine E.P. Desire. Espaces et civilisations, librairie BELIN, 1980 p 170.

2 - Ibidem p 170.

3 - Abderrahim LAMCHICHI. L'Algérie en crise. Crise économique et changements politiques Ed L'HARMATAN, Paris,1991. p 85.

2 - التجربة العربية :

أشارت كثير من الدّراسات الأثريّة إلى قيام مدن داخل الوطن العربي قبل ظهور الإسلام، و كانت كثير منها عواصم لإمبراطوريات واسعة الأرجاء. و جاء الإسلام ليحدث تغيّرا عميقا في المجتمع البدويّ العربيّ و الّذي كانت تمزّقه العصبيّة القبليّة. حوّل الإسلام الحياة البدوية نحو حياة الاستقرار و التّنظيم بتطوير هياكل الدولة الإسلاميّة الجديدة. وقد كان من نواتجها تطور العمران، حتّى بات ينظر إلى نجاح الدولة الإسلاميّة بانتظام المدينة أو بتأسيس مجتمع المدينة.

1 - تطور الحركة العمرانيّة في الوطن العربي :

و بمثل المدينة الغربيّة الأوروبيّة، كان الفائض الزّراعي الّذي تحقق في السهول الفيضيّة عاملا حاسما في نشأة المدن العربيّة الأولى. و في هذا الصدد يتحدث ألبرت حوراني عن دور الزراعة في قيام المدينة العربيّة "إنّ المدينة تنشأ عندما ينتج الرّيف مزيدا من الطّعام أبعد عن حاجاته،ممّا يمكّن فريقا من النّاس أن يعيشوا دون أن يزرعوا محاصلهم أو يربّوا مواشيهم، فينصرفون إلى صنع سلع للبيع أو تقديم خدمات لبقيّة البلاد" (1). وفعلا ظهرت عدّة مدن بسهول الرافدين مثل الموصل، حيث كانت القبائل على درجة معقولة من فنون الزراعة و الرّي مكّنهم من تحقيق فائضا زراعيّا، و تأسيس تجمعات حضريّة رائدة (بابل). و كذلك كان شأن مصر و سوريا حيث ظهرت مدن حمص و حماه و طرابلس في لبنان. و كثيرا ما اتصفت بالطابع الإقطاعي، ذلك أنّ العائلات الإقطاعيّة المدينيّة كانت تملك أراضي واسعة في الرّيف تستفيد منها من خلال سكان الرّيف. و في دراسته لتاريخ التّمدن العربي،صنّف فؤاد الخوري المدن العربيّة اعتمادا على أدوارا أخرى متنوعة قامت بها المدن العربيّة (2)، فإلى جانب المدن الاقطاعية المشار إليها صنّف المدن العربيّة كما يلي :

- المدن الواقعة على طرق القوافل (الأرباض) : ظهرت هذه المدن على طرق القوافل

1 - ألبرت حوراني، الفكر العربيّ في عصر النّهضة 1798-1939 ترجمة كريم عزقول، بيروت دار النهار للنشر، ص120.
2 - فؤاد إسحاق الخوري، التّمدين و تخطيط المدن و إدارتها في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد 17 جويلية 1980،ص ص 112 - 113.

في أطراف الإمبراطوريات الأخرى بين الصحراء و الأراضي المزروعة. تتمثل هذه المدن في تدمر بسوريا و البتراء في الأردن و مكّة قبل ظهور الإسلام.

- مدن المزارات : ظاهرة طائفيّة في الأصل قائمة خارج نطاق سيطرة الدولة تمارس سلطة روحيّة، تمثل قبلة للمؤمنين. و من هذه المدن النجف و كربلاء في العراق و المدينة في السعوديّة.

- مدن الفتوحات (الثغور) : نشأت لأسباب عسكريّة حربية بالنّسبة للفاتحين، فكل من يسيطر على هذا النّوع من المدن يسيطر بذلك على مساحات شاسعة من الأراضي المرويّة و الطرق التّجارية الهامّة. و من هذه المدن دمشق و حلب في سوريا، و بغداد والبصرة في العراق و القاهرة و الأسكندرية في مصر. لكن لا يعني ذلك انفراد المدن العربيّة بوظيفة واحدة حسب تصنيف فؤاد الخوري، فقد تجتمع أكثر من وظيفة واحدة لكلّ مدينة كما هو الشأن لمدينة طاهرت عاصمة الرستميين، فقد كانت حلقة وصل للطرق التّجارية بين الشمال والجنوب، تقع في وسط سهول خصبة زراعيّة و نقطة جذب للخوارج. وقد تكون مركز إشعاع علمي وخاصة في العصور الذهبيّة لدولة الإسلاميّة ومن هذه المدن بغداد وقرطبة الشيء الّذي جعلها تثير إعجاب كثير من المؤرخين الأوروبيين. "إنّ المدن (أي الاسلاميّة) نشيطة، فبينما مدن الغرب تطوق بأسوار عالية وتنام، تعرف المدن الاسلامية إقبالا لساكنها ورخاءا ماديا، فقد بلغ سكان قرطبة حوالي 100 000 ساكن (...)كل هذه المدن عامة تعتبر مقر إشعاع ثقافي بالأبحاث العلمية التي تمت في بلاط العباسيين ويسّرت تطوير المعارف في الفلك، الجبر والرياضيات وخاصة تجميع المفكرين المسلمين للمعارف القديمة،وقد انتقلت أعمال هؤلاء المفكرين الى الغرب ومنها أعمال ابن رشد" (1).

و مع ذلك،فإنّ هذه المدن مهما اختلفت وظائفها، فهي تلتقي في نقطة واحدة، إنّها بالدرجة الأولى مركز للحكم والنفوذ والقوة. "و المدن الّتي أصبحت على التوالي عواصم لم تصبح بفعل الصدفة أوهوى الذكريات، بل أن ظهورها ناتج عن حاجة المركز السياسي إلى

---

1 - J. Devisse. Le Moyen Age, op cit,pp 186 - 188.

التَحرك من مركز الثقل إل منطقة نفوذه القبلي و التجاري" (1).

تعتبر كتابات ابن خلدون أعمال رائدة في هذا الصدد، ذلك أنَها تكشف عن خصوصيّة التَجربة المدينية العربيّة، و قد برزت أكثر في العصر الوسيط.

و يشير فؤاد الخوري إلى أنّ مفاهيم ابن خلدون "للملك" و "العمران" و "الحكم" و"الدولة" ترتبط ارتباطا عضويا بالمعنى الرمزي للمدينة الّتي يشتق لفظها من "دان" ومعناه "قاض" أو حاكم أو حكم على. و بذلك عنت المدينة في الأصل أنها المكان الّذي يجري فيه الحكم و القضاء (2). سننطلق في هذه الدراسة من المفاهيم الخلدونيّة حول المجتمع العربي، فهو يعبر عن الاجتماع الانساني بالعمران و فيه تكون المدينة المرحلة والتنظيم الأرقى لهذا الاجتماع الإنساني.

2 - المقارنة بين البادية و الحاضرة في التجربة العربيّة :

اعتمد ابن خلدون في مقدمته على سرد مجموع مواصفات تميّز كل من البادية والحاضرة، كاشفا عن طرق اشتغال كل من التَجمعين البدوي و الحضري.

1.2 - **البادية*** :

المستوى الاقتصادي : تمثل تربية الحيوانات خاصة و جزء من الزراعة أهمّ نشاط اقتصادي لدى البدو. "منهم من يستعمل الفلح و الغراسة و الزراعة، و منهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم، البقر، المعز، النحل و الدود لانتاجها" (1).

كما أن إنتاج الخيرات المادية موجه للحاجات الضرورية فقط،و هو ما يطلق عليه باقتصاد الكفاف "إن اجتماعهم و تعاونهم في حاجاتهم و معاشهم و عمرانهم كالقوت والسكن والدفء، إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة و يحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك" (2).

---

* يركز ابن خلدون على البادية بدل الريف أو القرية كونها تناسب شروط طبيعية تتميز باتساع الصحراء بالجفاف وانحصار الأراضي الخصبة الرطبة،حيث يكون الرعي النشاط الأكثر انتشارا.

1 - ابن خلدون، المقدمة، الجزء 2، ص 412.

2 - ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 617.

المستوى السياسي : تسيطر المؤسسة القبلية في كل بادية، ترتبط السلطة السياسية بعلاقات النسب. إنّ رئيس القبيلة الشيخ الّذي يجسد التضامن القائم على عصبية القرابة، ينتمي إلى نسب مهيمن،و سنتوسع في ذلك أكثر في الفصل المتعلق بالقبلية باعتبارها ما تزال متجذرة في مجتمعنا.

المستوى الثقافي : تتميز الثقافة و العلوم بالطابع الأولي البدائي، ذلك أن العلوم مقدمة ماعدا المعارف الفنية المستمدة من التجربة اليومية "و أما العمران البدوي أو القليل، فلا يحتاج من الصنائع إلا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات من تجاريين أو حدادين أو خياطين، أو جزارين، أو حائكين. و إذا وجدت هذه بعد فلا توجد فيه كاملة و لا مستجادة : فهي توجد لأننا لا نستطيع الإستغناء عنهم : هم كلهم نفعيون ووظيفيون"(1).

2.2 - **الحاضرة** * :

المستوى الاقتصادي : تمثل نقلة نوعية في طرق انتاج الخيرات المادية ،حيث يرتفع الإنتاج بعكس الرّيف عن الحاجة. يقول ابن خلدون :

"هؤلاء هم الحضر يعني أهل المدن و الأرياف الذين يعيشون من ممارسة مهنة ما أو من التجارة. و تكون مكاسبهم أكثر و أفضل من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري و معاشهم على نسبة وجودهم". (1) و يشير في معنى آخر تعدد نشاطات أهل الحاضرة. "و هؤلاء هم الحضر و معناه أهل الأمصار و البلدان و من هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع منهم من ينتحل التجارة و تكون مكاسبهم أنمى و أرقى من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم نسبة وجودهم" (2). و في هذا الصدد تشير الدراسات التاريخية إلى تطور صناعة النسيج من كتان و صوف و حرير سواء من أجل

---

* يوسّع عبد القادر جغلول مفهوم الحاضرة عند ابن خلدون بقوله : "لا يقتصر مفهوم الحاضرة بالاستثناء على أهل المدن. فهو يجمع كل البشر الّذين لم تتحدد علاقتهم بالطبيعة بواسطة الاستعمال بل بالعمل على التحوّل، و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى التحضر"عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، مرجع سابق ص 51.

1 - ابن خلدون، المقدمة، ج 2 ص 787.

2 - المرجع نفسه، ص 242.

الكساء أو للأثاث، صناعة النقوذ الذهبية و الفضية و استثمار المناجم مثل القصدير والنحاس و الزنك أو صناعة مواد البناء المعدة لتشييد المنازل للإسكان و القصور والأسوار والمساجد. و من هنا برز نوع من تقسيم العمل في المدينة، فالإنتاج لم يكن موجها لتلبية الحاجات البسيطة و إنما للتبادل و التكامل.

غير أنّ أهمّ نشاط اقتصادي ميّز المدينة العربيّة الوسيطة يتحدد في التجارة البعيدة المدى، أي المتاجرة عبر مسافات طويلة جدا. و قد كانت في بعض الأوقات الدخل الأساسي للأرستقراطية المدينيّة العربيّة، سواء من خلال الأرباح الّتي تجنيها من التّجارة أو الخدمات الّتي تقدّمها للتّجار (الخان). يمثل هذا النّشاط بديلا ضروريّا لتعذّر وصول الضريبة إلى المدينة خاصة في فترات الجفاف. و قد ساعد الموقع الجغرافي للوطن العربي من أن يكون إحدى النقاط لعبور التّجارة الدّوليّة من الشرق أو الغرب. يذكر عبد القادر جغلول «أنّ المغرب العربي الأوسط في العصر الوسيط كان في تماس بواسطة الطريق البحري مع الغرب الإسلامي و المسيحي و كذلك مع افريقيا و المشرق، و عن طريق القافلة فهو في تماس مع افريقيا شبه الصحراوية و الشرق الأوسط» (1).

المستوى السياسي : تتلاشى المؤسسة القبلية جزئيا لتحل محلها مؤسسات حكومية وتبرز علاقات جديدة الإجتماع، إذ تتضاءل فعالية الرحم و القربى لتفسح المجال لفعالية مكان الفرد في تقسيم العمل و نصيب الثروة الّتي يملكونها في إطار النشاط الاقتصادي ليس القبيلة، بل الحانوت و الحرفة و المحل التّجاري أو الدّكان و المزرعة أو الحديقة (2).

و اعتمادا على ملكية وسائل الإنتاج و التبادل انقسم الأفراد حسب وظائفهم لا حسب انتماءاتهم القبلية لكل واحد منهم وظيفته في عملية الإنتاج و التبادل. أنظر الجدول رقم 3 :

---

1 - عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، مرجع سابق،ص ص 104 - 105.

2 - المرجع نفسه، ص 105.

جدول رقم 3 :التقسيم المهني و الطبقي في المدينة العربية الوسيطة

الوظيفة	موضوع النشاط
التّجار	التجارة البعيدة المدى، يمارسون الصناعة أيضا، يوجد تجار محليون
الحرفيون	يمارسون حرفا بتحويل مواد أولية (نساجين)
البستانيون	يمارسون الزراعة في أراضيهم
الخماسون	يعملون لحساب أهل المدن
الطبقة الدنيا	يمارسون مهن وضيعة (سقاؤون، حمالون، شحاذون)
الرقيق	يوظّفون كخدم للعائلات الأرستقراطية المدينية

المصدر : عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، مرجع سابق،ص 75.

المستوى الثقافي : المدينة هي مكان الإبداع و العلم و التقنيات و الصنائع، فلا غرابة إذا ما تطورت العلوم العربية و العقلية و الطبيعيّة في المدن العربية الإسلامية. يقول ابن خلدون "و ذلك أنّ الحضر لهم آداب في أحوالهم في المعاش و المسكن و البناء و أمور الدين و الدنيا و كذا سائر أعمالهم و عاداتهم و معاملاتهم و جميع تصرفاتهم، فلهم في ذلك آداب يوقف عندها في جميع ما يتناولونه و يتلبسون به من أخذ و ترك، حتّى كأنّها حدود لا تتعدى، و هي مع ذلك صنائع أخرى يتلقاها الآخر عن الأول و لا شكّ أنّ مرتبة يرجع منها أثر يكسبها عقلا جديدا تستعد به بقبول صناعة أخرى. و تهيأ به العقل لسرعة الإدراك للمعارف» (1).

1 - ابن خلدون، المقدمة، ج 3،ص 1123.

3 - العلاقة بين البادية و الحاضرة :

تميزت العلاقة بين البادية و الحاضرة في الوطن العربي بخاصيتين :التَبادل والتَحالف ثمَ السيطرة و الصراع، فالأولى تظهر حاجة كل منهما للآخر، فالحاضرة تحتاج إلى الحبوب والمواشي من البادية لإطعام الحضر و دفع الضريبة. و بالمقابل توفّر الحاضرة للبادية السلاح و المعادن الثمينة و الصباغة و التوابل.

إنَ المدينة كانت مركز الحكم،و كثيرا ما انطلقت الدول الّتي تعاقبت من مدينة واحدة نتيجة الضغوط البيئية، فلم تتوفر التربة الخصبة و المياه -الشروط الأساسيّة لقيام العمران- إلاّ في مناطق ضيقة بشكل يخلق فائضا زراعيًا يتيح تطوير العمران على شاكلة المدينة الأوروبيّة، ممّا جعل المدينة العربيّة التّقليدية لا ترتبط بالرّيف الزراعي، و إنّما بالبادية و هو مفهوم طبع الفكر الخلدوني.

و لما كانت القبيلة هي المؤسسة السياسية الّتي تهيمن في البادية، فقدنشأت العلاقة المدينة - القبيلة (1). إنَ المدينة العربيّة التقليديّة ظلّت تتطور بشكل يغاير التجربة المدينيّة الأوروبيّة من خلال التّبادل اللاّتكافئ بين الرّيف و المدينة. و من هنا "لم تتمكن لا الجزائر و لا مراكش من تقديم قواعد زراعية لشتى الدول الّتي تكوّنت في التّاريخ و يرجع هذا الوضع أساسا إلى بيئة غير ملائمة لا سيما كلّما اتّجهنا نحو الجنوب (2). كانت القبائل مطالبة بالولاء للسلطة المدينيّة و دفع الضريبة أكثر ممّا كانت مطالبة بالتبادل السلعي.

أما الخاصيّة الثانية فتتمثل في الثنائيّة التحالف - الصراع، ففي كثير من الحالات كانت المدينة مركز الحكم تتحالف مع قبائل المخزن، إمّا لأسباب تعاطف اديولوجي ديني أو استراتيجي كأن تريد إقامة توازن مع شبكة أخرى من التحالفات المعادية ويتمظهر هذا التّحالف من خلال مساعدة قبائل المخزن السلطة المدينيّة لإخضاع القبائل- الرعيّة من أجل دفع الضريبة والولاء للسلطة المركزيّة، كما يبرز التّحالف بين القبائل والمدينة في التّجارة

---

1 - A. Djeghloul, trois études sur Ibn Khaldoun, cahiers du C.D.S.H université d'Oran 1980 p 125.

2 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830 - 1960)، مرجع سابق،ص 24.

البعيدة المدى، ذلك أنّ الأرستقراطية المدينيّة تضطر إلى الإستعانة بالقبائل لمرافقة القوافل التجاريّة حماية لها من قطّاع الطرق و الصعاليك مقابل تنازلات، كالتقليص من الضرائب المستحقة عليها أو إشراكها في الأرباح. و من جهة أخرى كثيرا ما كان التّحالف يتعرّض إلى التّصدع و تدخل البادية مع الحاضرة في صراع. يحدث ذلك إذا تعرّضت التجارة البعيدة المدى إلى الركود فتضطر الحاضرة إلى الإنكفاء على باديتها و ترفع الضرائب الّتي تتجاوز في كثير من الحالات قدراتها، حينئذ تضطر كثير من القبائل إلى التّمرد على سلطة المدينة. و من جهة أخرى و نتيجة للأزمات الّتي تواجه القبائل في البادية (كنقص المعاش) تضطرّ هذه القبائل إلى غزو المدينة. «البدو لا يستطعون أن يشهدوا الحضر منعمين بترف المدينة بينما هم باقعون في باديتهم القاحلة... و لا بدّ من أن يأتي اليوم الّذي يهجم فيه البدو الشجعان على الحضر المترفين الّذين ينهبونهم و يسيطرون عليهم» (1). و لذلك كانت كثير من المدن تسبق الأحداث، فتقدّم منتوجاتها و سلعها إلى باديتها مقابل أمنها المهدد من القبائل. و هذا ما يقرّه عبد القادر جغلول، «كما أنّه في القرن الحادي عشر، قبلت المملكة المحمدية دفع نصف محصولها للقبائل الهلاليّة» (2). لكن الصراع بين البادية والحاضرة يبرز أكثر في تطلّع القبائل البدوية إلى الإستلاء على السلطة تدفعهم في ذلك عصبيتهم القبلية لتعبير ابن خلدون. و التاريخ العربي حافل بهذا الصراع من خلال تعاقب الدول العربية خاصة في المغرب العربي الوسيط. - أنظر الشكل رقم 12 -

---

1 - علي حسين الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته، تونس الشركة التونسية للتوزيع 1978 ص ص 76 - 81.

2 - د. عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخيّة في علم الاجتماع عند ابن خلدون. مرجع سابق،ص 109.

الشكل رقم 12 :: نفوذ المدينة - الدولة في المغرب الوسيط

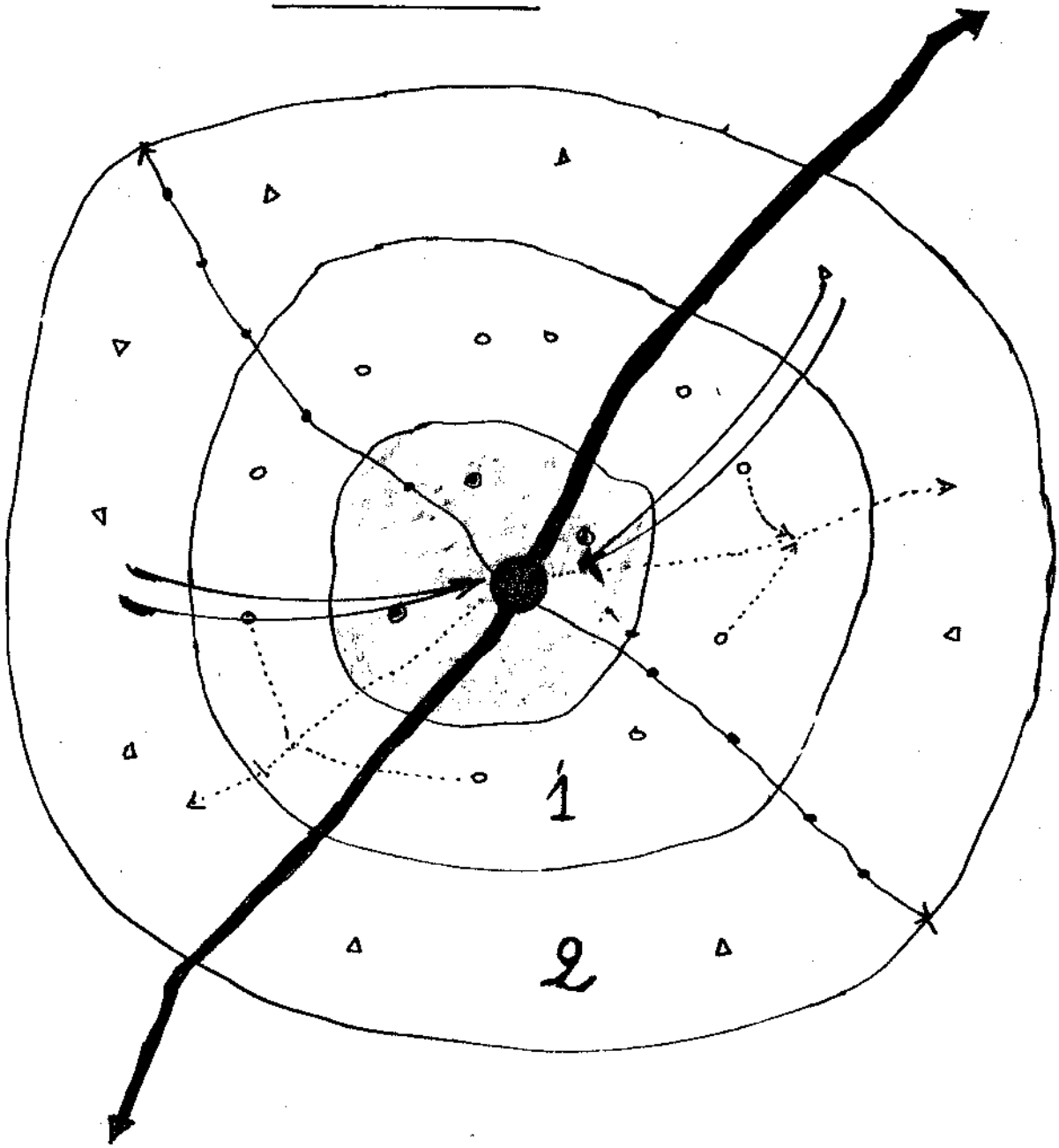

نفوذ المدينة الدولة

- مدينة رئيسية (مركز الحكم)
- مدن ثانوية
- 1 قبائل المخزن متحالفة مع المدينة - الدولة
- 2 قبائل متمردة على المدينة - الدولة (السيبا)
- أراضي خصبة

- عسكري بالتحالف مع قبائل المخزن
- تجاري
- ديني
- غزو البادية للمدينة

المرجع: عبد القادر جعلول، الإشكاليات التاريخية عند ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص 54-70

4 - التقسيم المعماري و والوظيفي للمدينة العربيّة :

تنقسم المدينة العربية العتيقة إلى ثلاثة نطاقات تؤدّي كل منها وظيفة معينة (1). وعموما نميّز بين ثلاث وظائف (أنظر الشكل رقم)،تأخذ كل منها حيّزا في التصميم المدني.

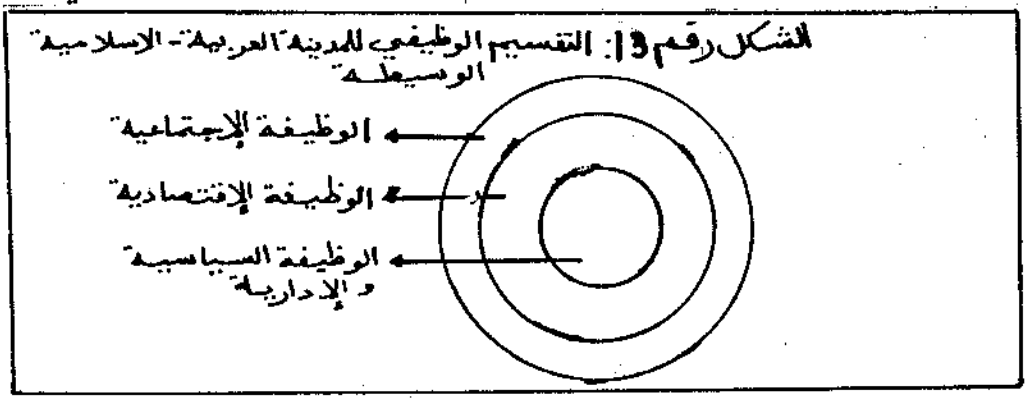

- الوظيفة السياسية الإدارية : تضم المسجد و قصر السلطان و عملائه.

- الوظيفة الاقتصادية : يضم مناطق تجارية (قيسرية) و الفنادق و الحمامات والحرفين.

- الوظيفة الاجتماعيّة : يضم المناطق السكنية أساسا حيث الأزقة المتداخلة و تأوي الرعيّة.

تحاط المدينة بسور لحمايتها من اعتداءات محتملة، و هذا ما تجسده مدينة تلمسان العتيقة. توضع أبواب في الأسوار لمراقبة الخارجين و الداخلين إلى المدينة.

و النسيج العمراني العربي العتيق يستجيب لتطلعات جديدة ترتبط بالفكر الإسلامي الجديد (2) ،الّذي يستمد من مفهوم الأمة و تجمع المؤمنين.

أصبحت المدينة تلعب دورا مزدوجا، من جهة تنطلق منها الرّسالة الدينيّة، و من جهة أخرى الإختراعات و الإبداعات والمبادلات الخدمية و المادية. و من جهة أخرى استطاع العرب الفاتحون استبدال التصميم العمراني البيزنطي بتطوير عدّة مدن داخل البلاد الّتي فتحوها حسب منطقهم الإسلامي الجديد.

و إذا حدث أن استولى المسلمون على المدن القديمة،فإنّهم يدخلون عليها تغيرات

---

1 - د. عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص 44.

2 - G. Marçais : la conception des villes dans l'Islam. Revue d'Alger, p 30.

جدريّة تستجيب لمطالبهم، ومن ضمن المدن الّتي أعيد تخطيطها : حلب، دمشق، القدس، الاسكندرية، طليطلة. ومن المدن الّتي بناها المسلمون الفاتحون تلمسان، تيهرت، مسيلة.

إستنتاج :

- لم تهيئ الظروف الطّبيعيّة و التّقنيّة لتحقيق فائض إنتاجي زراعي في الوطن العربي تمكّن من تطوير شبكة عمرانيّة إلاّ في بعض الحالات.

- كانت المدينة العربية مقرّ للحكم و النفوذ أكثر ممّا كانت لاعتبارت اقتصادية.

- تتميّز التجربة العربية المدينيّة على سيطرة المدينة الوحيدة.

- لم تتطور في المدينة العربية طبقة إقطاعيّة تشجع الزراعة الشرط الأساسي لقيام التّمدن - كما حدث في التجربة الأوروبيّة- و إنّما كانت تحتضن أرستقراطية تجارية تعتمد على التجارة بعيدة المدى. و من هنا كانت قوة المدينة تتعاظم مع تعاظم التجارة البعيدة المدى بدل الفائض الزراعي. يقول عدّي الهواري : "و عندما كانت السلطة المركزية قوية وتسيطر على طريق الذهب كانت المدينة مزدهرة (فاس، مكناس، تلمسان، بجاية، تونس) وبوسعها الإستغناء عن ضرائب القبائل. و كان بمقدورها تكوين بديل عن التنظيم القبلي، باحتوائها الفلاحي للقبائل المندثرة. و بارتفاعها إلى مصاف قوة قادرة على حفظ نظام السلالات الحاكمة المسيطرة. و لكن هذا التطور توقف، مما عزز التنظيم القبلي" (1)، مما أدّى إلى انهيارها لكونها لم تجد دخلا بديلا كافيا للريع التجاري.

حينئذ لم تتشكل المدينة العربية انطلاقا من ديناميكية داخلية كما حدث في أوروبا في نهاية العصر الوسيط، و إنّما بفعل قوى خارجية (التجارة البعيد المدى) أو بقرار سلطوي (تعزيز النفوذ). لذلك كانت المدن العربية تنهار كلّما توقّفت أو تغيّرت الطرق التّجارية المارّة بها. و قد ازدادت انهيارا مع التّوسع العثماني في الوطن العربي من خلال اشتغال النظام السياسي العثماني. كان دور العثمانيين الدّفاع عن ديار الإسلام قبل كلّ شيء ومراقبتها و جمع الضرائب للعسكريين و الموظفين. لقد عمّروا المدن العتيقة للإسكان

---

1 - د. عدّي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التّفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 - 1960)، مرجع سابق ص 29.

فيها و لم يغيّروا عموما أو يشيّدون مدن جديدة. يقول كلود شالين Claude Chaline : «عموما، فإنّ المدن العربيّة لم تتغير بشكل أساسي خلال هذه الفترة (العثمانية)، لا في مورفولوجيتها ولا تنظيمها إلاّ في بعض التّغيرات الطّفيفة» (1). و في نفس الوقت كانت التّناقضات بين البادية و المدينة تتعمّق أكثر فأكثر و تكون القبائل البدوية العربية شبه منطوية على نفسها، مهمّتها دفع الضريبة للعثمانيين. و الجدول التّالي يوضّح مظاهر الإنهيار العمراني العربي منذ العصر الوسيط إلى بداية القرن التاسع عشر.

جدول رقم 4: انهيار الحركة العمرانية في الوطن العربي

فاس	ق 12 : 400 000 ن	1900 : 95000ن
تونس	1517 : 200 000 ن	1881 : 121 000 ن
الأسكندرية	860 : 100 000 ن	1800 : 7000 ن
دمشق	ق 14: 100 000 ن	1840 : 800 00 ن
بغداد	ق 10 : 500 000 ن	1831 : 20 000 ن
المصدر : P. Beaumont. The Middle East, 1988.		

يتّضح من خلال هذا الجدول التّراجع الشّديد للسكان الحضر و خاصة بغداد، حيث يبرز التّراجع أكثر فأكثر، فقد انخفض عدد سكانها من 500 000 ن في القرن العاشر إلى 20 000ن سنة 1831. تماشيا مع فقدان بغداد لنفوذها السياسي و التّجاري والثقافي.

1 - Claude Chaline. Les villes du monde arabe, op cit, p 48.

3 - المدينة في العالم الثالث و موقع التجربة المدينية الجزائرية :

1 - المدينة في العالم الثالث : دراسة عامة

تعتبر المدينة في الدول النامية ظاهرة قديمة تحمل مواصفات جغرافية و ثقافية الّتي لعبت على تطورها. و رغم أنّ هذه المدن تنتمي إلى قارات و فضاءات ثقافية مختلفة، فإنّها تشترك في خصائص يمكن مقارنتها و معارضتها بشكل عام مع مدن الدول الصناعيّة. إنّ المدينة في العالم الثالث غير مكتملة لا تزال في طور النشأة، اعتمادا على معايير المدينة العصرية.

مواصفات المدينة في العالم الثالث :

أ - نمو سريع : تعرف المدن الناميّة السرعة في وتائر نموّها و يلاحظ نمو تجمعات حضارية مليونيّة، يتراوح معدل نموّها من 5 إلى 7% سنويا. بمعنى أنّها تتضاعف في المستقبل كل 10 أو 15 سنة.

جدول رقم **5** :نمو بعض المدن الكبرى في العالم الثالث (مليون نسمة)

المدينة	1900	1950	1977	2000
مكسيكو	0,3	3	12	31,6
ساوباولو	0,1	2,5	7	26,0
كلكوتا	1	4,4	1,8	19,7
الجزائر	0,1	0,5	1,8	-

المصدر :
Cités Géantes, Fayard, 1978, p 20.

يعتبر هذا الإنفجار العمراني، الّذي لم تعرفه الدول النامية من قبل نتاجا للنزوح الرّيفي الّذي غزاها، ذلك أنّ المدينة النامية و خاصة الكبيرة منها أصبحت مركز استقطاب للريفيين (1).

1 - Remy (Jean) et Liliane (Voyé). La ville et l'urbanisation, op cit, p 119.

ب - مورفولوجية متناقضة : تسود المدينة النامية تناقضات تعكس التناقضات في المجتمع. تتميّز المراكز المدينيّة بالطّابع العصري الماثل لمدن أوروبا أو أمريكا الشماليّة في مقابل الأطراف أو المناطق الحضرية المجاورة بطابعها التّقليدي الرّيفي والفائض السّكاني، وفوارق اجتماعيّة من خلال التّعارض بين أحياء سكنية راقية و أحياء فقيرة تنمو بشكل عشوائي في المحيط أو داخل المجمعة الحضرية، تعيش حالة من التّهميش وعدم الإندماج في الحياة الحضرية والدولة بشكل أعمّ. وفي الواقع توجد تراتبيّة من الأحياء الفقيرة؛ فعلى مستوى أدنى،فإنّ البيت القصديري البائس يستعمل مواد محليّة، دون كهرباء، دون إسفلت، دون قنوات التصريف مع نقاط قليلة للتزويد بالمياه. تشيّد عادة في مواقع غير ملائمة؛ ميول غير ثابتة، مجاورة القذرات، وديان ملوثة. أمّا على مستوى آخر أعلى،فتبرز الأحياء الّتي هي في طريق الإندماج و قد بدأ الكهرباء والنقل العمومي يغزوها، فكلكوتا Calcutta في الهند تتميّز "بغياب شبكة تصريف ما عدا المركز الإستعماري للمدينة. وعلى كل،فإنّ قدراتها على التصريف ضعيفة جدا. وخاصة أثناء فترة الموسميات. واعتبارا لضعف التّصريف، فإنّ بعض الأحياء تشيّد عادة فوق أراضي مائية و تسبح في مياه موحلة لعدّة شهور" (1).

ج - المدينة المريّفة : تتميّز المدينة النامية بازدواجيّة بتداخل المظاهر المدنية والريفيّة. وظاهرة ترييف المدينة النامية ما هي إلاّ محصلة لعاملين إثنين :

- امتداد مظاهر الحياة الريفية في وعي الوافدين إلى المدينة الجديدة.

- عدم قدرة السلطة المدينيّة من الناحية الماديّة و التّشريعيّة على توفير الجو لهؤلاء الوافدين لتيسير إندماجهم في الحياة الحضرية، ممّا يتحتّم عليهم الإبقاء على تجربتهم الريفيّة. وتعتبر القاهرة مثال على ما نقول، "فرغم خصائصها وحيويتها كمدينة كبيرة،فإنّ القاهرة عبارة عن قرية كبيرة تضم 9 ملاين نسمة (...) 20% من سكان القاهرة يمارسون نشاطات زراعيّة (...) فلاحون بدون أرض ينصبون خيامهم و يزرعون الفول والموز...

---

1 - Cités géantes. op cit,p 82.

كثيرا ما يمرّ القطيع من الماشية بالعاصمة بالقرب من كورنيش النيل (...) إنّ ترييف المدينة يعني تقهقر التراث المشترك بدءا من العشب الاصطناعي الّذي تتغذى منه المعاز إلى الحافلات، حيث التبن العالق على ألبسة المسافرين» (1).

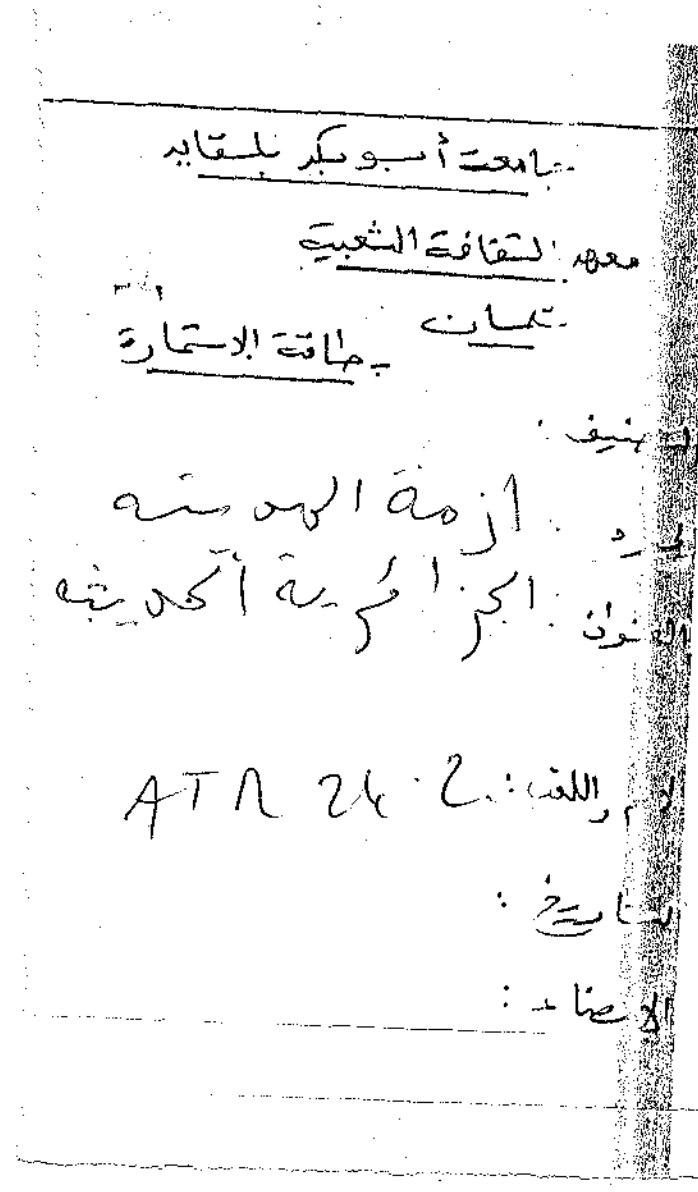

1 - Cités géantes. op cit, p 95.

الحركة العمرانيّة الحديثة في الجزائر :

1 - التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر :

مقدمة :

رغم أنّ الجزائر قد عرفت حركة عمرانية مستمرة - كما لاحظنا ذلك في الدول الّتي تعاقبت على حكم المغرب الأوسط - فإنّ الحركة العمرانيّة في الجزائر لم تتبلور إلاّ مع الحركة الاستعماريّة. لقد قدر "إيف لاكوست" "Yves Lacoste" سكان المدينة في الجزائر غداة سقوطها فريسة الاحتلال الفرنسي سنة 1830 بـ5%، لا يعادل 150 000 حضري يتركزون في الجزائر وقسنطينة و تلمسان (1) والّتي شكلت أساس الشبكة العمرانيّة ما قبل الكولونياليّة.*

لقد ورثت الإدارة الفرنسيّة نموذجا عمرانيا في مرحلة انهيار بطيئ (2). و إذا كانت هذه المدن تشكل مرتكزا أساسيا للسيطرة التركيّة على الأهالي المهيكلين في قبائل، فإنّ سقوط السلطة المركزيّة عجّل بسقوط هذه المدن في يد الاستعمار الفرنسي بسهولة أيضا.

1.1 - العمران في المنطق الاستعماري :

لم يكن من السهل على المستعمر توسيع نفوذه في الجزائر، فقد كان عليه خوض الحرب ضد الأهالي قرابة أربعين سنة حتى يقرر بأن تصبح الجزائر مستعمرة استيطانيّة، بمعنى أنّ المستعمر قد أسكن بقوّة عدد هائل من الأوروبيين (فرنسيين، اسبان) و معظمهم مزارعين و عسكر كما يتّضح من الجدول التّالي :

جدول رقم **6** :تطور عدد المستوطنين في الجزائر 1840 - 1871

1840	1851	1871
25000 ن	130000 ن	272000 ن
المصدر : Cherif Rahmani, la croissance urbaine, op cit p36.		

1 - Yves Lacoste. l'Algérie passé et présent in "Cherif Rahmani, la croissance urbaine, op cit p 76.

* تعني المرحلة التي سبقت الاستعمار الفرنسي للجزائر

2 - Dr Sari Djillali. les villes précoloniales de l'Ouest Algérien (Nedroma, Mazouna, Kolea) SNED, Alger, 1970, p 185.

تلمسان

الخريطة رقم 3 : المدينة الإسلامية العربية والاستعمارية

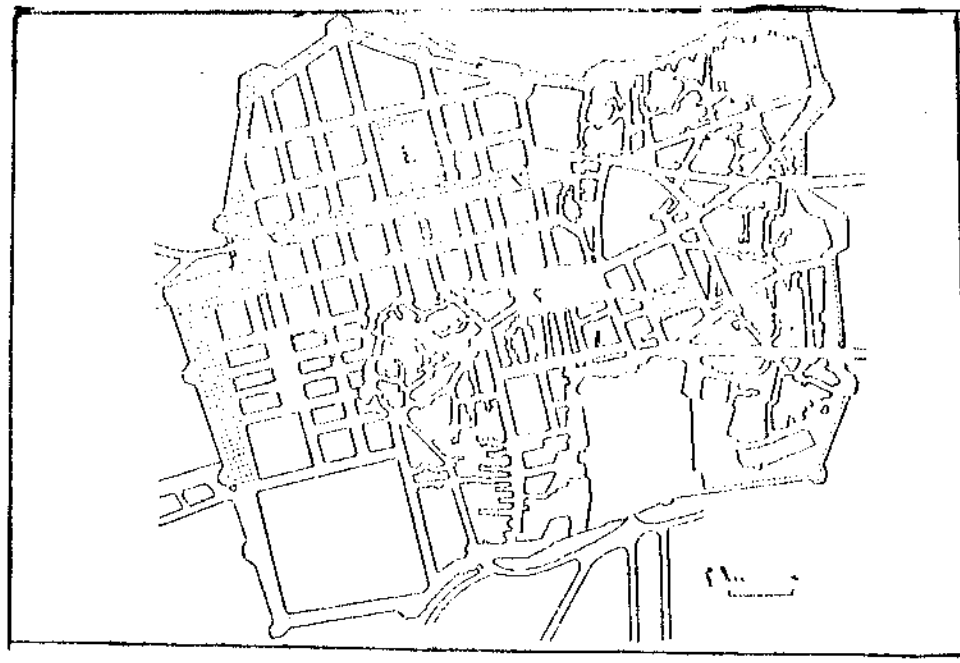

المصدر: نقلا عن عبد الفتاح محمد وهيبة "في جغرافية العمران" مرجع سابق، ص 153

صورة رقم 4 : الجامع الكبير لتلمسان .

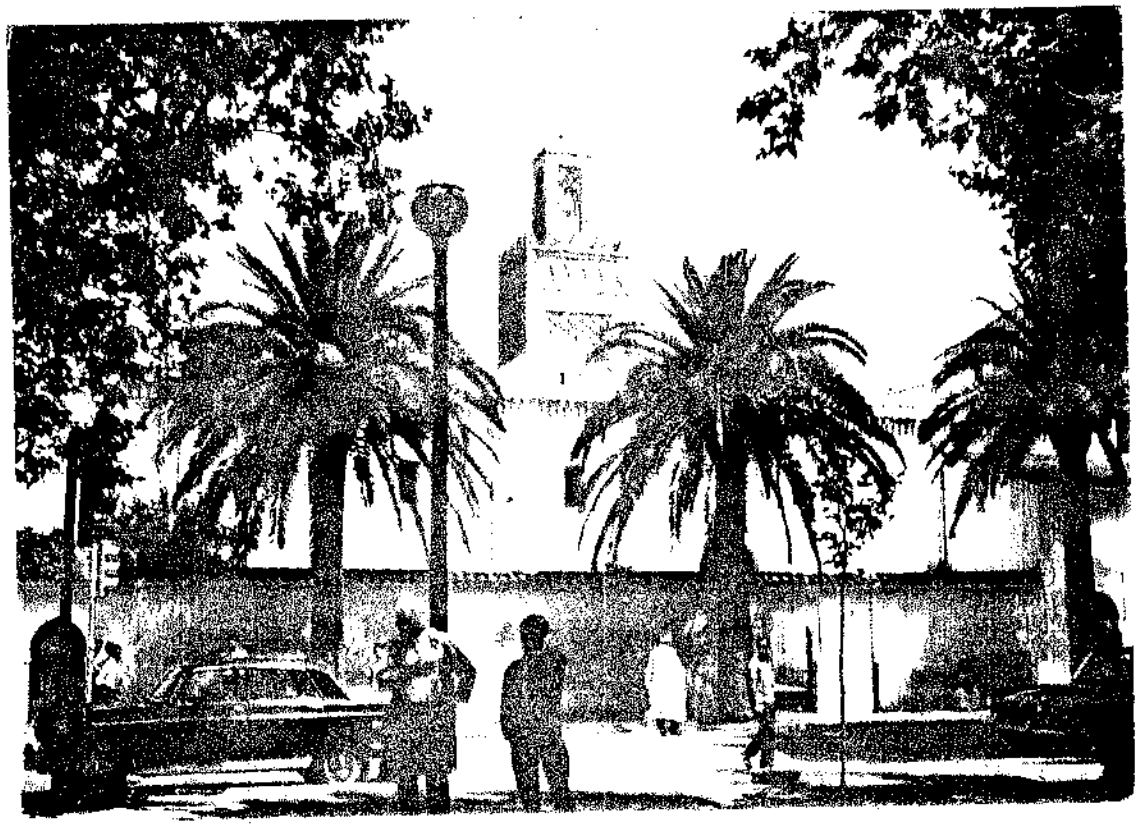

لقد كانت حركة الاستيطان قاسية جدا على المجتمع الجزائري ماقبل الكولونيالي. حيث اضطر الاستعمار بحكم منطقه إلى تفكيك البنيات التقليديّة، ومنها تفكيك القبائل رمز المقاومة ضد الاستعمار حتى تسهل عمليّة اكتساب أراضي للاستطان وتوفير بنيات تحتيّة يرتكز عليها المستوطنون الجدد ، ولنجاح هذه العمليّة أصدرت الإدارة الاستعماريّة مراسيم عقاريّة أهمها قرار مجلس الأعيان Senatus Consulte(*)الصادر بـ22 أفريل1863وقانون فارني Loi Warnier(**)الصادر سنة 1873. وتدريجيّا بدأت المستوطنات تتعمق بظهور شركات كبرى والتركيز العقاري. ومن هنا تضطر السلطة الاستعماريّة إلى تطوير البنيّة التحتيّة الّتي ترتكز عليها اقتصاديّا وعسكريا واجتماعيّا، ومنها المدينة والقرية حسب النمط الأوروبي ليتمكن المستوطن الجديد من التكيّف مع البيئة الجديدة، بمعنى أنّ اقامة المستوطن الجديد يجب أن تمرّ عبر المدينة.

2.1 - النموذج المديني الاستعماري :

بعد القضاء على المقاومات، بدأ المستعمر يسيطر على المجال، و قد كانت المدينة أولى عمليات التوسع الاستعماري، بتعمير المدن العتيقة كتلمسان و قسنطينة و مزونة، بتوسيعها حسب مخطط المدينة الأوروبية تجنبا لاعتداءات محتملة من الأهالي - أنظر خريطة تلمسان رقم 3 -. لقد رسم الاستعمار مخططا مجاليا يتناسب و منطقه الاستعماري، يهدف إلى ربط القطاعات الغنية للجزائر بالميتروبول من خلال الثلاثيّة مخازن الحبوب - سكة حديد - ميناء أو معادن - سكة حديد - ميناء لتصدير المعادن. كانت المدينة تهدف إلى تمرير التجارة عبر العالم و داخل منطقتها (1) انطلاقا من هذه الثلاثيّة. ومن هنا ترتسم شبكة مجاليّة استعمارية حسب الشكل رقم 14تبرز كيف أنّ هذه الشبكة تتشكل من ثلاثة محاور تتحكم فيها وهران الجزائر و قسنطينة، و في الأطراف تتضاعف بمحورين ثانويين لعنابة و تلمسان. أمّا مجموع المناطق الداخليّة، فإنّها تترابط فيما بينها

*كلمة مشتقة من لفظ سيناتsenatمصطلح يطلق على البرلمان، أما سناتوس كونسلت فهي القرارات التي يصدرها السينات لتقوية القانون. (**) قانون ينسب إلى أوارني مبتر الحركة الاستعمارية.

1-برت ف.هوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية،مترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين،دار الآفاق الجديدة،بيروت 1960، ص 22.

الشكل رقم 14 : الشبكة الحضرية الإستعمارية

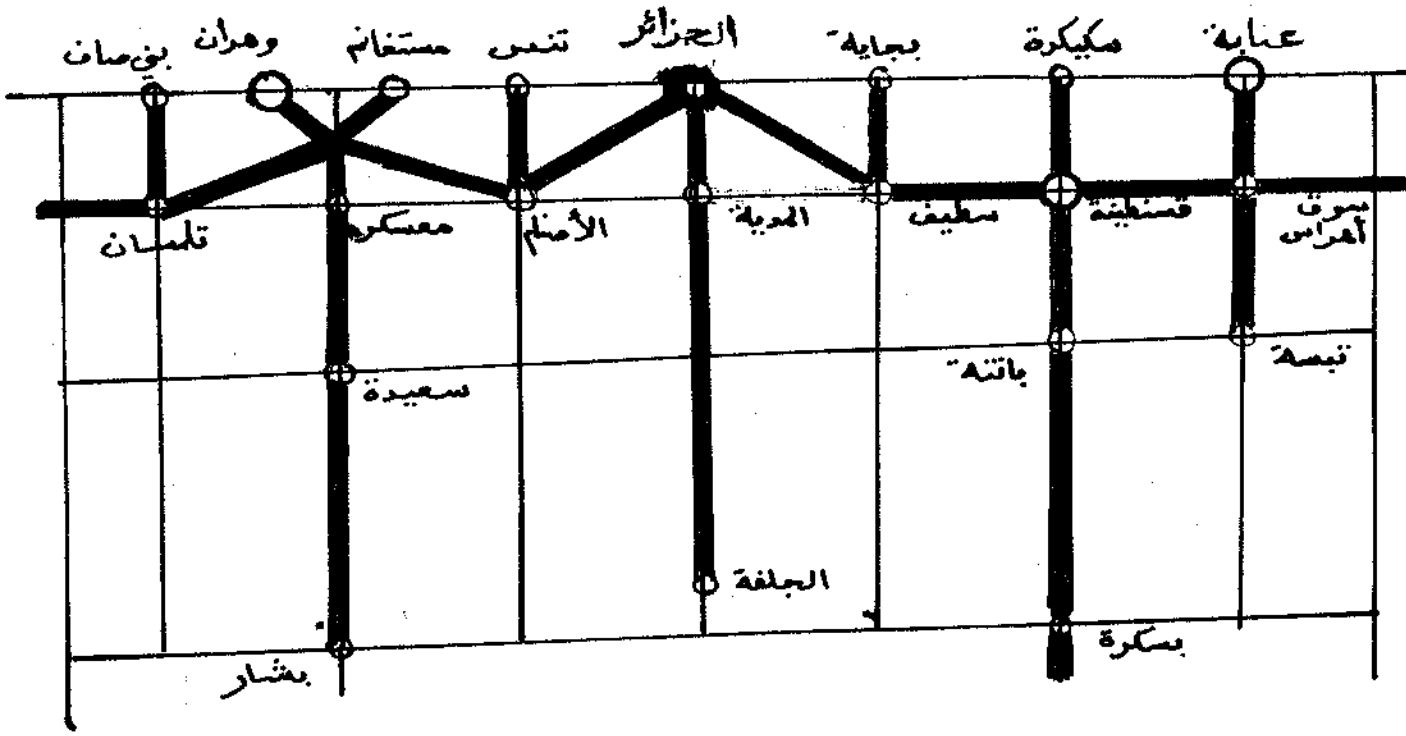

○ مدينة

▬ سكة حديد

المصدر

Marc Cote. L'espace algerien,
les premices d'un amenagement.
OPU. Alger. 1983. p 67

بسكة حديد تلمسان، سوق هراس. و من جهة أخرى تفرض ضرورة المراقبة العسكريّة لكامل البلاد، توسيع المجال الاستعماري داخليًا أكثر فأكثر إنشاء شبكة من المدن والقرى. و فعلا تشكلت شبكة حضريّة كولونيالية أحدثت قطيعة مع الشبكة الحضرية ما قبل الكولونيالية، و تكون قاعدة لخدمة الاقتصاد الاستعماري. "إنّ هذه المدن الأوروبية في معظمها، بتصميمها المنتظم و طرقاتها المتقاطعة في زاوية قائمة قد تأسست بمحاذاة السهول و الجبال، أو عند مصب حوض كبير" (1).

2.2 - أثر التحضر الكولونيالي على المجتمع الأهلي :

كان تأثير التحضر الكولونيالي واضحا على المجال و المجتمع الّذي فوق المجال، حيث برزت عنصرية مجالية ségrégation spatiale، فالمدينة أصبحت تعبر عن إقامة الأوروبيين وبعض العائلات الجزائرية الميسورة المتوفرة على كافة مرافق الحياة، تحيط بها أحيانا الأحياء الشعبية تعيش ظروف سيّئة. يقول عدي الهواري "و تصبح المدينة أوروبية بشكل عام، تحيط بها الضواحي الشعبية المنتفخة بالهجرة الريفية، تشكل هذه الضواحي أماكن سكن العمال المحليين الّذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية و الخدمات" (2). و بمعنى آخر "إنّها مجمعة حضرية دون روح ليس لها مواصفات المدينة، و دون مستوى ضمان المزايا الاقتصادية للحياة المدينيّة، خاصة فيما يتعلق بالشغل و السكن،لا تتمتع بالضمانات والأمن كالّذي ميّز النظام الاقتصادي الاجتماعي السابق" (3). أما البقية الكبيرة من الأهالي Les indigènes،فقد حوّلوا إجباريا إلى الدواوير و مراكز التجمع بموجب المراسيم العقاريّة. حددت إقامتهم في مناطق فقيرة جبليّة، و كل مسكن محاط بـ "زريبة" كسياج له أين يتعايش الإنسان مع الحيوان من حيث الأكل و النوم. يتميز المجال الجديد بصغر المساحة الزراعية، مما قلص أراضي التجوال من أجل تغذية الماشية و تناقص المساحة المخصصة للزراعة المعاشية، مما أدى إلى انتشار المجاعات. و هذا ما حتم على الأهالي المشردين

1 - Société de géographie et d'Archeologie d'Oran. Bulletin trimestriel, tome 58, fasc 208 (4em trimest), 60e année, dec 1937 Oran.

2 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830 - 1960) مرجع سابق،ص 72.

3 - P. Bourdieu et A.Sayad, le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les Editions de minuit, Paris 1964, p 111.

الاعتماد على الغذاء الطبيعي، فمن أجل تخفيف العجز الغذائي "كان قسم كبير من سكان الدوار يعتمد على جمع البلوط و خلطه بكميات مماثلة له من الشعير. و كان البلوط يشكل نصف كمّية الغذاء بالنسبة للفئات الأفقر، و ذلك طيلة أربعة أو خمسة شهور في السنة. وكانت نسبة قليلة من السكان تأكل الخبازة و بعض النباتات الشوكية و بعض الخضر البريّة" (1). و مع تطور الحركة الاستعمارية كان بعض الأهالي يضطر إلى العمل الموسمي في مزرعة المعمر (جني عنب الخمر) أو التّوجه إلى المدينة للعمل في خدمات تكون حقيرة جدا (تنظيف الحذاء). إنّ المدينة في منطق الاستعمار هي المجال المخصص لإقامة الأوروبي قبل كلّ شيء، في حين يجب على الأهالي الثبات في الريف بعيدا عن الأوروبيين حتّى لا يضايقونهم و يكونون في خدمتهم متى شاؤوا. كتب الجنرال لاباسي : "لهم (السكان المحليين) إنتاج الحبوب، الزراعة الكبيرة و تربية الماشية و هذا ما لا يمكننا أن نزاحمهم فيه، و لنا الزراعة الصناعية و التجارة و الصناعة و سكك الحديد و الغابات والأعمال الكبيرة ذات الاستعمال العام، و أخيرا لنا المدن" (2). يوضّح الشكل رقم **15** التطور في معدّلات التّحضر خلال الفترة الاستعماريّة بشكل متباين جدا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1860 و 1954 كان عدل التّحضر الأوروبي يتجاوز 69%، بينما ظلّ بالنسبة للأهالي أقل من 17% في المتوسط.

و انطلاقا من هذا المنطق الاستعماري، فإنّ المجتمع التقليدي الجزائري قد استمرّ رغم البدائل الثقافيّة الّتي حاول المستعمر غرسها في الجزائر. لقد حافظ المستعمر على البنيات الفكريّة الخرافيّة علما بأنّ التّحول الاقتصادي و الحضري الّذي عرفته أوروبا اقتضى تحولا جذريا في البناء الثقافي و الاجتماعي. و هكذا خلق الاستعمار نمطين من المجتمع؛ الجزائر الأوروبية الحضرية و الجزائر الريفيّة الحضرية. و بذلك يكون الاستعمار قد خلق نقيضه و عدوّه في المستقبل. فلا غرابة أن تنشأ الحركة الوطنيّة المسلحة من أصول ريفيّة. و يكون في نفس الوقت العقبة الأساسية في توطيد المجتمع الأول، و بالتالي لا يجب

1 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 90.
2 - الجنرال لاباسي، نقلا عن الدكتور عدي الهواري، المرجع نفسه، ص 73.

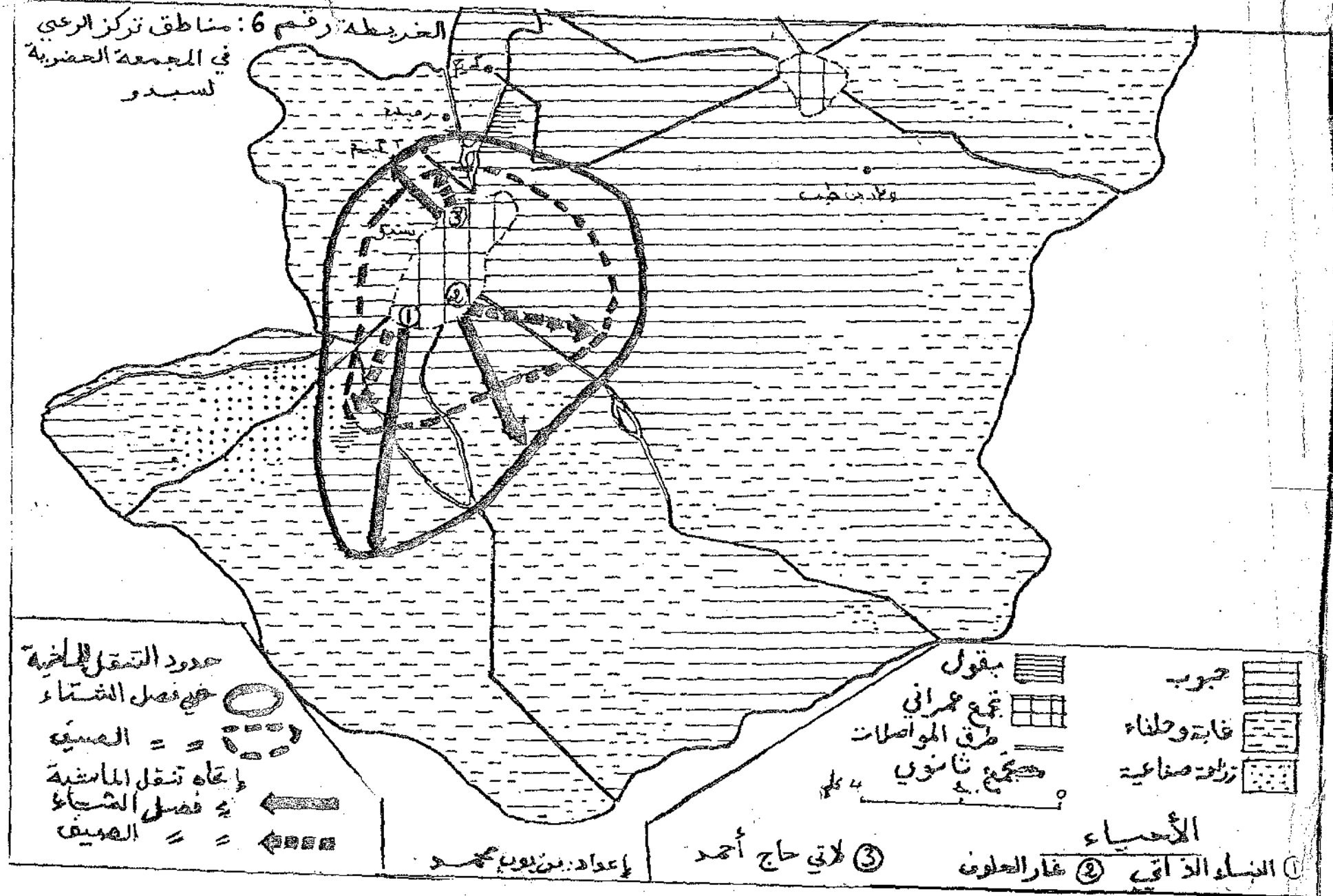
الخريطة رقم 6 : مناطق تركز الرعي
في المجمعة الحضرية
لسبدو
رمثة
وادي حب
بشك
3
2
1
حبوب
بقول
غابة وحلفاء
تجمع عمراني
زراعة صناعية
طرق المواصلات
تجمع ثانوي
كلم
حدود التنقل الداخلية
خلال فصل الشتاء
الصيف
إتجاه تنقل الماشية
في فصل الشتاء
الصيف
الأحياء
① البناء الذاتي ② غار العلوي ③ لاتي حاج أحمد
إعداد: من يوب محمد

صورة رقم 3: طفل في الوعدة

صورة رقم 4 : علفة لعانيت

الشكل رقم 15: نمو الحركة العمرانية في الجزائر

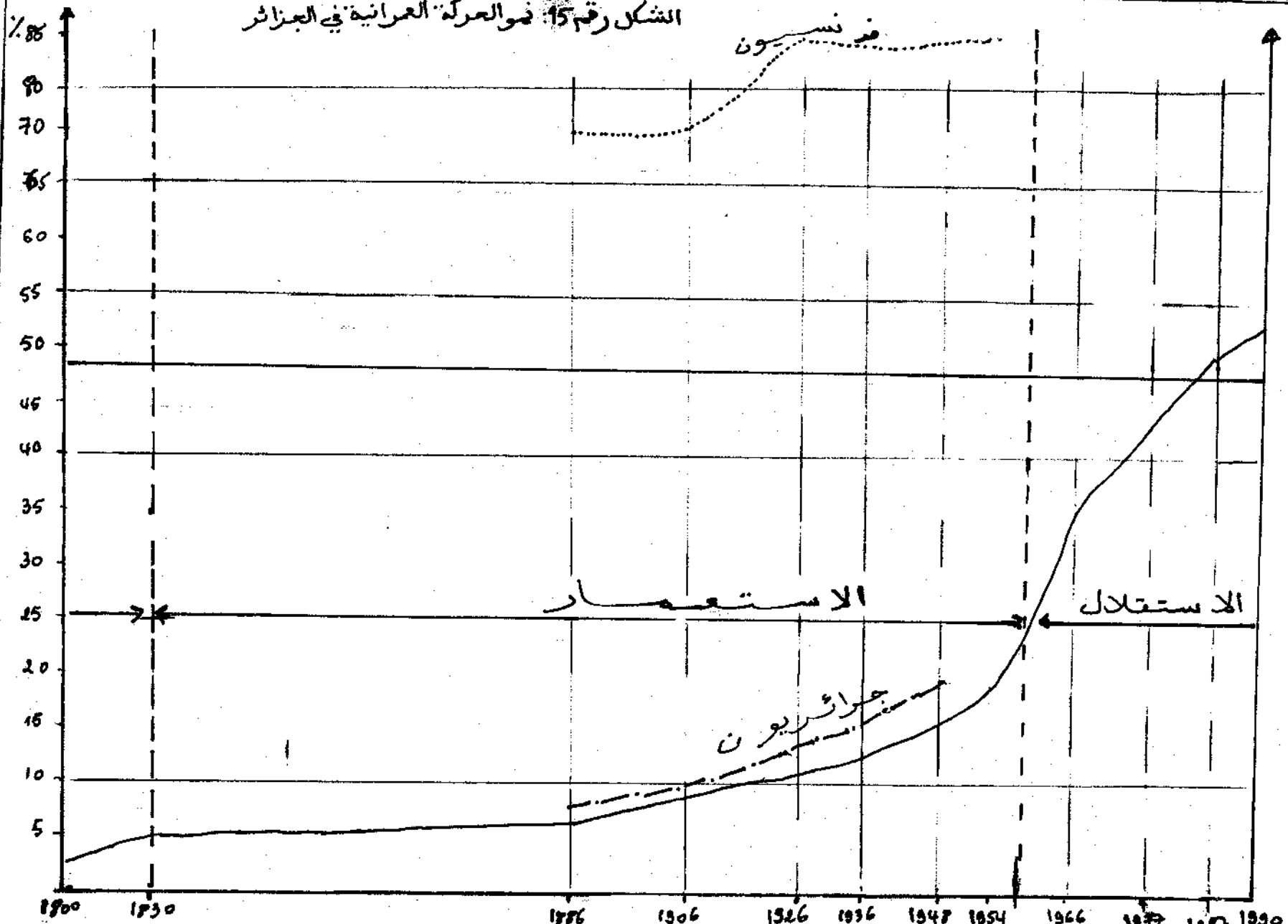

المصدر:

1- Tableau de l'économie algérienne (1960). p 22

2. Cherif Rahmani. La croissance urbaine en Algérie. op.cit p 83

3- Lacoste et autres. L'Algérie passé et présent. Paris Ed [illegible]

التقليل من أهميته بالنظر إليه نظرة سلبيّة. يقول فرانتز فانون Frantz Fanon : "إنّ الفلاح الّذي يثبت في مكانه يدافع بشراسة عن تقاليده، بحيث يمثل في المجتمع المستعمر العنصر المنضبط في إطار البنية الجماعيّة. صحيح أنّ هذه الحياة الحامدة الثابتة على إطار رهيف. يمكّنها أن تولد حركات على مستوى القاعدة و التّشدد الديني أو حروب قبائليّة. غير أنّ في عفويتها، فإنّ الفئات الريفيّة تبقى منضبطة يذوب فيها الفرد في الجماعة» (1). و هكذا فإن هذه المدن و القرى الاستعمارية ما هي في الواقع إلا مستوردات ثقافية من بلاد أخرى، شيّدت بمعزل عن الثقافة التقليدية الأهليّة. لقد كان عملها محصورا في أن تكون بوابة للعالم الخارجي و إقامة المستوطن. كان الأهالي يؤمون إلى المدينة دون أن يغيّر ذلك من بنائهم الثقافي و يحسّن وضعيتهم الاجتماعية، و حتّى الّذين ثبتوا في المدينة حافظوا في الغالب على علاقات قويّة مع قراهم و عائلاتهم. و لم تكن المدينة تعتبر دائما في نظر المهاجر على أنّها مقرّه النهائي،بل على أنها مسكن مؤقت يستطيع أن يغادره متى شاء. و هكذا فإنّ الولاء للمدينة كان فكرة غريبة (2).

---

1 - Frantz Fanon, les damnés de la terre, F.Maspéro, Paris 1968, pp 66 - 67.

2 - بارت. ف هوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، مرجع سابق،ص 164.

2 - التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة :

2.1 - امتداد العمران الكولونيالي* بعد الاستقلال :

في السنوات الأولى للاستقلال، لم يكن للفئات الفقيرة الواسعة في الريف سوى السعي إلى تحسين أوضاعها الاجتماعيّة بعد مرحلة شقاء و بؤس و تهميش دام أكثر من قرن، حيث كان المستعمر على العكس من ذلك يعيش ظروف حسنة في المدينة. و من هنا ستشكل المدينة في نظر الريفي المحروم مبدئيا الملجأ الّذي سيحسّن من شروط وجوده. وهذا ما يفسّر الهجرة الريفيّة المكثفة باتّجاه المدينة الأوروبيّة المنشأ و التصميم. يشير الجدول التالي النمو السريع للمدن في الجزائر بتأثير الهجرة الريفية في العقد الأول من الاستقلال.

جدول رقم 7 :نمو المدن (1966 - 1973)

القاعدة 1966 = 100

المدن الساحليّة	المدن الداخليّة	المجمعات الصغرى
133,2	132,9	140

المصدر :

A. Prenant : Essai d' évaluation et d'intrépretation de la croissance urbaine en Algérie 1966 -1974, Mars 1976, p 75.

لقد عبّر علماء العمران بالنمو الديمغرافي للمدينة الجزائرية في هذه المرحلة، فبدل أن تكون بديلا إيجابيا تفاقمت مشاكل المدينة بشكل لم يغيّر أحوال الوافدين الجدد من النواحي التالية :

- كان المهاجرون إلى المدينة أكبر حجم يزيد عن إمكانيات المدينة، الشيء الّذي جعلها لا تسد حاجياتهم من سكن و عمل و شغل و صحة و تعليم.

- استغلال فوضوي للمجال،حيث نمت مناطق سكنيّة غير مصمّمة حسب معايير البناء الحضري الحديث.

- تركز الشبكة الحضريّة في المنطقة الساحليّة،ممّا زاد في اختلال في التوازن الإقليمي.

* العمران الذي إنتشر أثناء الفترة الإستعمارية-

- تعقد المشاكل و انتشار الآفات الاجتماعيّة كالإجرام، المخدرات و الدعارة... إلخ.

- لم يغيّر الوافدون الجدد من سلوكاتهم المستمدّة من بنائهم الريفي وخاصة البناء القبلي.

و من هنا كان على السلطة العموميّة و هي واعيّة بهذه المشكلة المدينيّة، أن تعيد النظر في اشتغال الشبكة الحضريّة الموروثة عن العهد الكولونيالي، كجزء من محاولتها الواعيّة في محاربة التّخلف،كغيرها من البلدان النامية.

2.2 - **السياسة الحضريّة الجديدة :**

أ - **جزأرة المشهد الحضري** : بدأت السلطة العموميّة تفكر في المدينة كظاهرة حضريّة (phénomene urbain) مع تعقد المشاكل الناتجة عن النمو الحضري الديمغرافي. تميّزت بالتّدخل المباشر للسلطة في تطوير الظاهرة الحضريّة، مقتبسة آليات اشتغال المدينة الحديثة في كثير من الحالات، من خلال تشييد قاعدة اقتصاديّة -كالتجربة الغربيّة الأوروبيّة الحديثة- لكن بإرادة دولاتيّة volontarisme étatique معتمدة على التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للتنميّة المستقلّة (1) développement autocentré، ذلك ما يدفع المجتمعات التقليديّة نحو التصنيع و التّحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة على المزيد من القوّة من ناحية، و تدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولي من ناحية أخرى، فالقوّة الاجتماعيّة للدول في هذا العصر تتحدد إلى حدّ كبير وفقا لتوافر أساس صناعي حضري كبير (2). و رغم تأخرها، فإنّ إرادة السلطة العموميّة قد عملت على توسيع الشبكة الحضريّة من خلال تطوير المدن الكبرى الساحليّة و خلق مدن داخليّة رابطة villes- relais و إحياء للمدن المتوسطة(3) -أنظر الشكل رقم **16**-لقد أخذت هذه الاستراتيجيّة بعدا اجتماعيا تهدف إلى تحقيق توازن جهوي بين الشمال والجنوب بالتوزيع العادل للنشاطات الاقتصاديّة والمرافق العموميّة، تماشيا مع ما جاء في المثاق الوطني : "إذا كانت الثورة الجزائريّة تهدف إلى ترقية الإنسان والمساواة بين المواطنين، فلا يمكنها تحقيق أهدافها إلاّ في حدود تمكنها من إلغاء

---

1 - J.Peneff, Industriels Algériens, Paris,Ed du CNRS/CRESM, 1981, pp 87 - 88.

2 - د. محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الرّيفي و الحضري، مرجع سابق، ص 37،

3 - أنظر في هذا الصدد :

- Aspects de l'urbanisation Algérienne. N° spécial Bull Soc lan- Géog 1972 n°1, p 144.

الشكل رقم 16: أقطاب التنمية في الجزائر

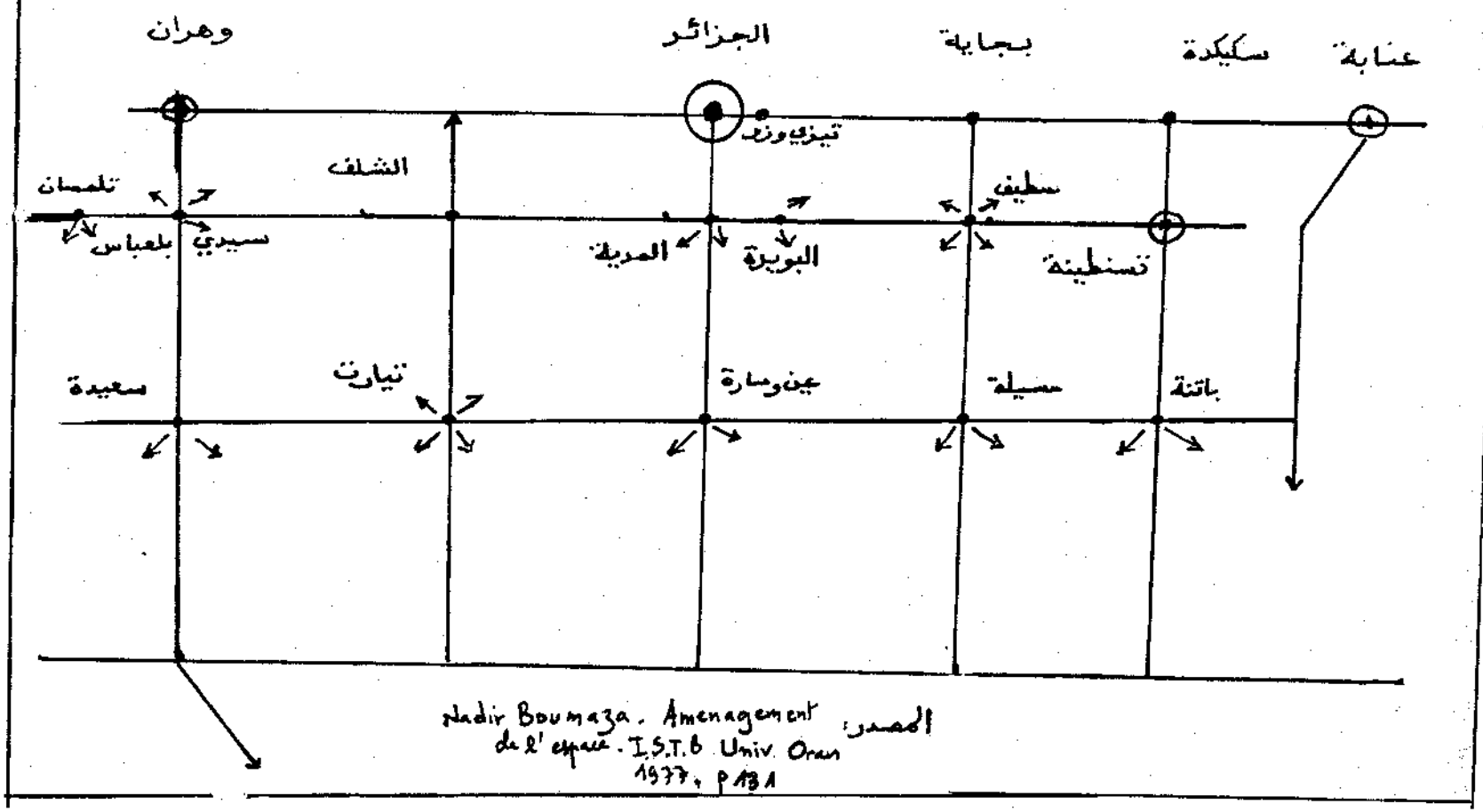

المصدر: Nadir Boumaza. Amenagement de l'espace. I.S.T.B Univ. Oran 1977, p 131

الفوارق بين الجزائريين بغض النظر عن المنطقة الّتي يعيشون فيها» (1). و من هنا تتدعم الشبكة الحضريّة بمشروع القرى الاشتراكيّة، تهدف إلى تحضير الرّيف؛ فكل قرية اشتراكيّة تتضمن بالضرورة 12 تجهيزا (ثقافي، اجتماعي، رياضي) و هذا من شأنه أن يثبت السكّان الريفيين و البوادي في قراهم للتقليل من الهجرة الريفيّة نحو المدن المتواجدة أصلا والقطيعة مع الطلاق المعتاد بين المستثمرات الفلاحيّة المتجمعة و سكن العمال المبعثر (2). إنّ هذا المشروع يطمح إلى "تغيير نهائي للمشهد الزراعي للمناطق عامّة و تحويل جذري لظروف استغلال الأرض و حياة السكان (3). و من هنا جاء مشروع الألف قرية اشتراكيّة؛ ففي سنة 1981 كان قد أنجز 140 قرية اشتراكيّة و 240 أخرى كانت في طريق الإنجاز -أنظر الخريطة رقم 4 - غير أنّ مشروع القرى الاشتراكيّة قد كلّف السلطة العموميّة مجهودات وتكاليف، لذلك سعت إلى اتّخاذ إجراءات جديدة أكثر مرونة و تنوّعا و من ذلك القرية - المركز (village -centre) و المساكن التّابعة (habitats - satellites)، و هي تجمعات سكنيّة تضم من 10 إلى 30 سكن تمكن الفلاحين من التقرب من عملهم و الاستفادة من بعض المرافق (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الطرق). و إذا كان إنشاء القرى الاشتراكيّة قد تولته الدولة بشكل كامل، فإنّ هذه الإجراءات الجديدة تعتمد على البناء الذاتي (4) .(auto-construction)

ب - المدينة الجديدة و ضرورة التّغير الاجتماعي : يجب الانطلاق من العلاقة الوثيقة بين التّغير الاجتماعي بما فيه التّغير الفكري و النمو الحضري الاقتصادي في التجربة الجزائريّة،و بالتالي التّرابط بين مستوى التّحضر و التّغير الثقافي الملازم له. إنّ التّغير الاجتماعي هو حالة تتعرض إليها المجتمعات عبر تطورها التاريخي، و قد حدد غي روشي Guy Rocher مميّزاته(5) فيما يلي :

---

1 - الميثاق الوطني 1976، ص 110.

2 - Marc Cote, L'espace Algérien, les prémices d'un aménagement, op cit, p194

3 - ميثاق الثورة الزراعيّة، رئاسة مجلس الوزراء، 8 نوفمبر 1971 المطبعة الرسمية ص 32.

4 - Marc Cote, op cit, p 193.

5 - Guy Rocher, Le changement social, Introduction à la sociologie générale. Ed HMH, 1968 pp 20 - 21.

الخريطة رقم 4: توزيع القرى الاشتراكية في الجزائر

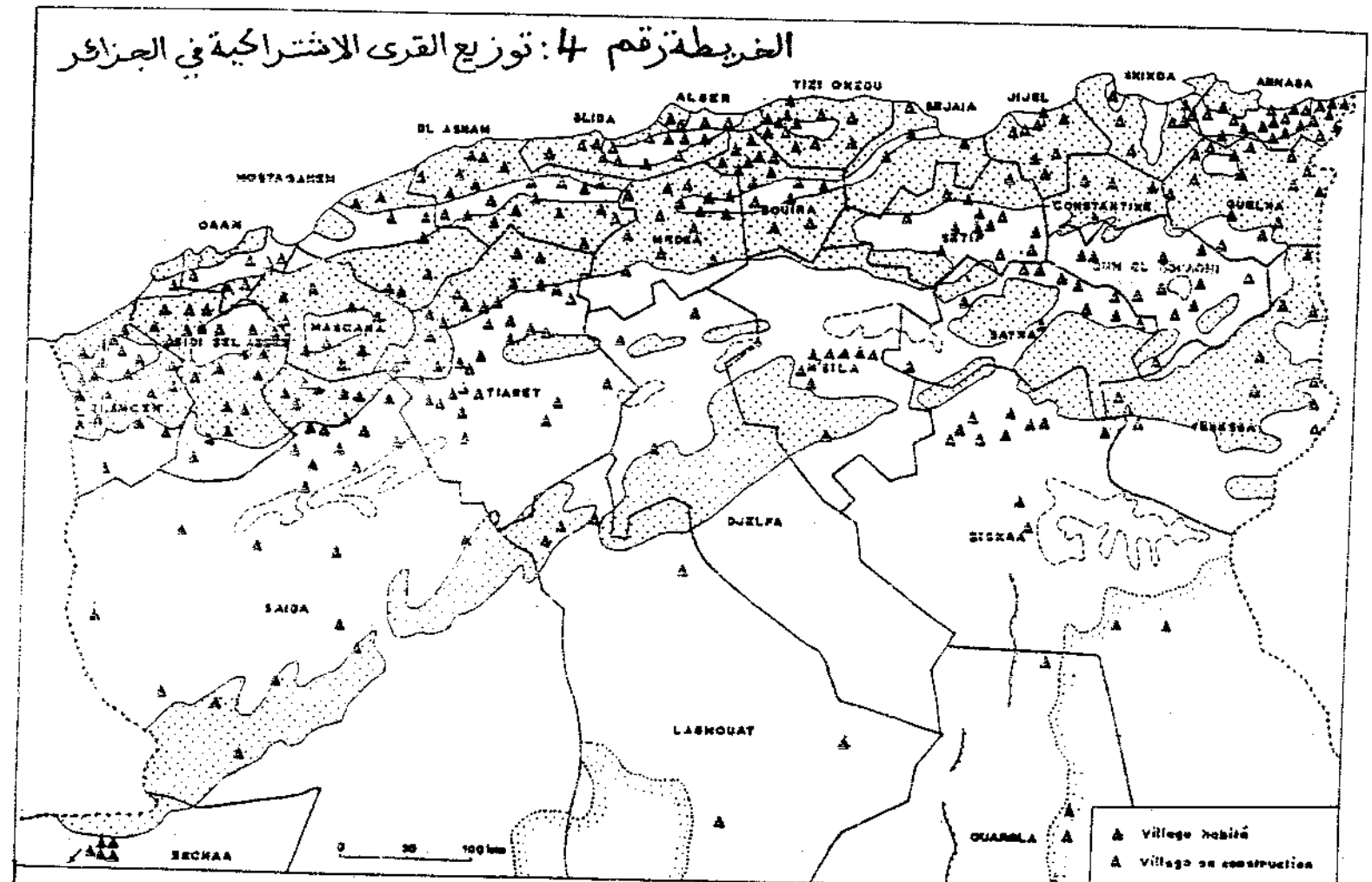

المصدر:

Marc Cote. L'espace Algerien
op cit, p 189

أولا : إنّ التّغير الاجتماعي ظاهرة جماعيّة بحيث تدخل فيه المجموعة أو قطاع محسوس في هذه المجموعة؛ و يمس ظروف أو أنماط معيشته أو أكثر من ذلك التّغير في أنماط التفكير.

ثانيا : يجب أن يكون التّغير الاجتماعي تغيراً في البناء، بمعنى إحداث تغيّرات في التّنظيم الاجتماعي في مجملها أو في بعض مكوناته.

ثالثا : يفترض التّعرف على التّغير في البناء في الزمن. بمعنى آخر نستطيع تحديد مجموع التّحولات أو تسلسلها بين نقطتين أو أكثر في الزمن. و انطلاقا من هذه النقاط المرجعيّة، نستطيع التّأكد من وجود تغيّر ما و إلى أيّ حدّ حدث التّغير.

رابعا : يكون التّغير حقّا في البناء، كل تغيّر اجتماعي اتّصف بنوع من الديمومة، بمعنى لا يجب أن تكون التّغيرات سطحيّة، يجب أن تكون أكثر من موضة عابرة. و ينتهي غي روشي إلى ضبط تعريف التّغير الاجتماعي بأنّه "كلّ تحوّل ملاحظ في الزّمن يمسّ بطريقة لا تكون فقط عابرة و إنّما تغيّر في بناء و اشتغال التّنظيم الاجتماعي لمجموعة معيّنة و يغيّر سير تاريخها" (1).

إنّ هذا التّغير هو الّذي من المفترض أن يحدث في المدينة الجزائريّة من خلال تحول الوافدين نحو التّحضر، بحيث يشمل تحوّلا نوعيّا في القيم الريفيّة و استبدالها بقيم حضريّة جديدة بتغيير القيم و المعتقدات في المجتمع، لتجعلها أكثر ملاءمة للنهضة الاقتصاديّة المدينيّة (2)، ستكون المدينة القناة الّتي تمرر عبرها الثقافة الرّسميّة للدولة.

3.2 - الوسائل التشريعيّة و الماليّة للظاهرة الحضريّة الجديدة في الجزائر :

إذا كان من الضروري وضع سياسة حضريّة بديلة جزائريّة تتلاءم مع التّوجهات السياسيّة العامّة، فإنّ الظاهرة الحضريّة تفرض إعادة النّظر في التّشريعات الّتي كانت

---

1 - Guy Rocher, Le changement social, op cit, p 22.

2 - برت ف. هوزلتس، النواحي الاجتماعيّة للنهضة الاقتصاديّة، مرجع سابق، ص 87.

توجهها و في معظمها موروث عن العهد الاستعماري، و كذلك الوسائل الماليّة اللازمة. وهذا ما قامت به السلطة العموميّة من خلال وضع سلسلة من الإجراءات والقواعد لتطوير الظاهرة الحضريّة الجديدة (1).

- **الوسائل التشريعية :**

أ - **المستوى العقاري** : تصبح البلديّة -سنتوسع في طريقة تنظيمها لاحقا- المسؤول الرئيسي في تنظيم المجال عامّة، لتواجه مشكلتين أساسيتين : المضاربة على الأراضي المخصصة للبناء (كانت تتم بين الخواص) و ضرورة توفير المجال لتطوير التجهيزات والمرافق العموميّة لتغطيّة الطلب على الخدمات و المواد ، فبموجب التعليمة رقم 26 - 74 صدر قانون الاحتياطات العقاريّة (réserves foncières) و تعرّف كما يلي : «الاحتياطات العقاريّة تتشكل من جميع الأراضي بغض النظر عن طبيعتها، سواء ملكيّة الدولة أو الخواص، تدمج جميعا بالضرورة ضمن المحيط العمراني» (2).

و لذلك تمنع كلّ عمليّة بيع للعقارات داخل المحيط العمراني بشكل حرّ،و إنّما يجب أن تتمّ مع البلديّة على أساس تقديرات تقوم بها مصلحة الدومين، و الّتي بموجبها يحافظ الخواص الّذين ستصادر أراضيهم على مساحة تتناسب و حجم عائلتهم معرّفة بالمرسوم بـ (20م² / شخص في المتوسط أي 180م² / عائلة) و يحول الفائض إلى أملاك البلديّة. وبموجب هذا الإجراء تلتقي مع مبدأ الثورة الزراعيّة بالنسبة للأراضي الزراعيّة، وبذلك تستطيع التحكم في المجال و تواجه مشكلة التّوسع العمراني.

ب - **المستوى العمراني** : وضعت السلطة العموميّة أداة قانونيّة لهيكلة العمران، تتمثل في التصميم العمراني التّوجيهي (3) plan d'urbanisme directeur بحيث يوزع المجال كما يلي :

- تقسيم المجال إلى مناطق حسب الحاجة.

---

1 - Prenant A, Semmoud B, Les nouvelles périphéries urbaines en Algérie, une rupture avec les oppositinns tradionnelles, centre -périphérie. Tr.Tlc ronde urbanisation au Magreb, Tours.1978,pp 25 - 66.

2 - قانون الاحتياطات العقارية، التعليمة رقم 26 - 74 بتاريخ 20 /2/ 1974، المادة 2.

3 - Circ Intermin (Interieur, Finances) n° 14801 D.G.AA.CL / F.L du 8 dec 1975.

- المسارات و الممرات الرئيسيّة للمحافظة عليها، تغيرها أو إنجازها بعرضها وخصائصها.

- الأمكنة المخصصة لأهم التجهيزات ذات المنفعة العامّة و الأمكنة المكشوفة.

- تحديد المساحات الخضراء للمحافظة عليها أو إنشائها.

- المشاريع الأوليّة الموجهة للتزويد بمياه الشرب.

و قد دعّم هذا الإجراء بقوانين و طرق للاستفادة من المجال عبر مخططات عمرانيّة مفصّلة تمسّ التوزيعات الخاصّة منها المناطق الصناعيّة (Z.I) (*) و المناطق السكنيّة الحضريّة الجديدة (Z.H.U.N) و الّتي تمثل تجمعاسكنيا جماعيا يضم جميع التجهيزات والخدمات، وقد تقرر إنجازها منذ 1975 (1).

- **الوسائل المالية :**

إنّ تهيئة المجال الحضري عمليّة مكلّفة قبل كلّ شيء، بمعنى أنّه من الضروري وضع أرصدة قصد الاستثمار في المشاريع الحضريّة المبرمجة في التّصميم العمراني الموجّه. لذلك اعتمدت السلطة العموميّة على وضع مخططات تنمويّة تمسّ بشكل مباشر المنطقة الحضريّة و منها مخطط التّنميّة البلدي (P.C.D)، حيث يهدف إلى توزيع القروض المحليّة الموجّهة إلى البلديّات و تنسيق الاستثمارات الصادرة عن الميزانيّة المركزيّة (الاستثمار للخطة القطاعيّة) و تطوير المخطط المجالي للتنميّة (2). كما دعّم (P.C.D) بمخططات أخرى موجّهة أساسا للظاهرة الحضريّة. مخطط التّحديث الحضري(plan de modernisation urbaine P.M.U) من إعداد كتابة الدولة للتخطيط (S.E.P)، و يعتبر أصلا برنامجا ماليّا (3). و إذا كانت هذه المخططات تعتمد على المصاريف العموميّة بشكل شبه مطلق، فإنّها تختلف من حيث المصدر، إذ يجب التّمييز بين المصاريف العموميّة البلديّة و الدولة المركزيّة. و بشكل عام

---

* تنجز المناطق الصناعيّة كلما تقرر إنجاز خمس وحدات صناعيّة على الأقل، تخلق حوالي 1000 منصب شغل.

1 - Guerroudji.T : La procédure des Z.H.U.N. Cahiers Géo de l'Ouest. Oran 1980 n°56 pp55 - 57.

2 - Circ du SEP. C3 de juin 1974 relative à l'élabo et l'adopt des plans communaux de développement.

3 - Circ C2 de Mars 1974 concernant le P.M.U.

فإنّ المصاريف البلديّة قد ارتفعت خلال الفترة 1970 - 1990 نتيجة الارتفاع ليس في الدخل الضريبي المحلي، و إنّما بفعل المساعدات الّتي تقدمها الدولة عبر الريع النفطي، ذلك أنّ مساهمة البلديات في التنميّة المحليّة لا تمثل إلاّ 11% من مجموع المصاريف العامّة،ممّا يفسر المساهمة الكبيرة للدولة و في نفس الوقت يجعل الجزائر من الدول الّتي لا تساهم المجموعات المحليّة إلاّ بنسبة قليلة في التنميّة،و اتّكالها الكبير على الدولة ،كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 8 % مساهمة المجموعة المحليّة في التّنميّة في بعض الدول

اليابان	%70	الإتحاد السوفياتي	%40
الو. م. أ	%50	فرنسا	%26
يوغسلافيا	%46	الجزائر	%11
إيطاليا	%41	تونس	%8

المصدر

Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie op cit, p 196.

و من خلال الجدول يبرز الدور المتعاظم الّذي قامت به الدولة في بعث التّنميّة و في نفس الوقت الظاهرة العمرانيّة المرتبطة بها. إنّ مجهودات الدولة باتّجاه المحيط -المجموعة المحليّة- عظيمة إلى درجة أنّها بدأت تولد ظرفا جديدا يصعب تحديد مداه (1). إنّ المركز لا يكتفي بالتّمويل فقط و إنّما يقرر، ينشط، يراقب و يعاقب بواسطة ممثليه المحليين؛ فالوالي مثلا يتحول إلى رئيس البلديّة إذا رفض هذا الأخير أو تقاعس في توفير الشروط الضروريّة لكل عمليّة تجهيز أو إستثمار (2).

---

1 - Chabane Benakezouh, la déconcentration en Algérie. Du centralisme du "déconcentralisme" O.P.U, Alger , Avril 1984 p 302.

2 - القرار 73 - 136 في 9 أوت 1973، المادة 12 موضحة أكثر في القانون البلدي (المادة 271) بالنسبة للمصاريف الضرورية.

4.2 - تقييم السياسة الحضريّة الجديدة الجزائريّة :

عرفت الجزائر موجة حضريّة بعد الاستقلال لم تعرفها من قبل؛ فهي تعرف تقليديا بريفيتها. يوضح(الشكل رقم 15)النمو السريع لمعدل التّحضر تماشيا مع مخططات التنميّة الّتي اعتمدت عليها من خلال تطوير القطاع الصناعي و الخدمات و الّتي اتّجهت أصلا نحو التّمدن السريع، فمنذ بداية السبعينات ينتقل معدل التّحضر من 36% إلى 51% خلال الفترة 1966 - 1987، و لتوضيح أكثر، فإنّ الفترة 1966 - 1977 تميّزت بنزوح حوالي 1,7 مليون نسمة نحو المدن بمعدل 130 000 ساكن سنويا (1). و على مستوى عام، فإنّ إحصاء 1977 قد كشف عن وجود 231 مجمعة حضريّة لأكثر من 5000 ساكن، أو 211 مدينة إذا اعتمدنا على التّعريف النّوعي للمحافظة الوطنيّة للإحصاء و التحقيقات الإحصائيّة CNRES (*).

و بتدخلها المباشر في إدارة الإقتصاد، فإنّ السلطة العموميّة كانت تريد إحداث نقلة نوعية في اشتغال المدينة، بتحويلها من مدن استهلاكيّة الّتي تميّزت بها خلال الفترة الاستعماريّة و ما قبل الاستعماريّة (الاقتطاع الضريبي من الرّيف، الريع العقاري، نشاطات تجاريّة و السيطرة على الإقليم) إلى مدن منتجة،من دون أن تكون عالة على إقليمها الرّيفي أصلا. ذلك أنّ سياسة التّنميّة الجزائريّة عملت على تعميم الوحدات الصناعيّة و خلق التّجهيزات و الخدمات في عدد كبير من المدن و الأرياف المحيطة بها. نظريّا، بدأت المدينة تفقد طابعها الطفيلي لتكتسب وظائف إنتاجيّة و خدميّة.

غير أنّ التّوسع الحضري الّذي عرفته الجزائر خلال العقود الثلاثة الّتي أعقبت الاستقلال واجه مشاكل،بنفس ما وجهته التّنميّة بشكل عام، سواء من خلال عدم اكتمال الوحدات المدينيّة نفسها أو الشبكة الحضريّة عامّة، "فعلى صعيد كلّ الجزائر، ساهم تضاعف المراكز الإداريّة و السياسيّة و الصناعيّة في إثراء النظام الحضري بالمدن الصغيرة لكن دون

---

1 - Marc Cote, l'espace Algérien. op cit, p 111.

(*) يعتمد تعريف المحافظة للإحصاء على 9 معايير (عدد النشيطين في غير الزراعة، % تطور السكان، الوظيفة الإداريّة...). وللمزيد أكثر انظر إلى :

CNRES : Etude de l'armature urbaine au recensement de 1977, document provisoire, SEP, Alger 1978, p 95.

أن يحدث إدماجا فعليًا للديناميكيات الاقتصاديّة و الديمغرافيّة و العمرانيّة، بحيث تملك المجموعات كالهضاب، أنسجة عمرانيّة غير مكتملة» (1)، كبناء مصانع دون مساكن للعمال أو استثمارات غير- كافيّة لم تمتصّ البطالة، الشيء الّذي أرغم الوافدين الريفيين إلى المدينة الاعتماد على أنفسهم بإحياء نشاطاتهم الريفيّة و طرق معيشتهم كحلّ لأزماتهم في المدينة، وهو أمر سيدعم أصلا الثقافة التّقليديّة الريفيّة المتجذّرة في مجتمع كمجتمعنا، بتقاليده القاسيّة الّتي تناهض عادة التّبدل السريع و لا تستطيع تكييف ذاتها بسرعة كافيّة حسب التّحولات الحضاريّة. إنّ المدينة في الجزائر لم تكتمل بعد و لم تتخلّص من طابعها الرّيفي، «إنّ العمران في الجزائر لم يتشكل بعد إنّه في طريق التّشكيل بنفس الطريقة الّتي تتشكل بها التّنميّة» (2)، و مدينة سبدو الّتي هي موضوع بحثنا نموذج لذلك.

---

1 - ClaudeChaline, les villes du monde arabe, op cit, p 30.
2 - Milton Santos, in "Chérif Rahmani, op cit, p 37.

القسم الأوّل

ترييف المدينة

الثقافة الريفية التقليدية بين الصمود والذوبان :

1 - مقدمة :

نهدف في هذا القسم إلى إبراز دور الثقافة التقليدية الريفيّة في ترييف المدينة وتشويهها، بامتدادها داخل المدينة الجزائرية في سلوكات و وعي السكان الحضريين الجدد وربطها بالمجهودات الّتي بذلتها الدولة في تحديث المجتمع، عبر تطور المدينة بمختلف وحداتها البنائية و مؤسساتها و قوانينها و لوائحها، الّتي تحاول أن تقترب بشكل كبير بالمدينة الحديثة الأوروبية المنشأ.

إننا بصدد تقييم موضوعي للثقافة الريفيّة في مواجهة الحداثة المدينية. غير أنّ دراستنا لا تنطلق من تلك النظرة السلبيّة لثقافة الريف التقليديّة، و إنّما النظرة الإيجابيّة البناءة الّتي تحاول الوقوف على سلبياتنا في تراثنا و قراءتها قراءة نقديّة و محاولة تطويعها بما يخدم حاضرنا و مستقبلنا. و انطلاقا من هذا الموقف، فإنّنا قد لاحظنا امتدادات لمظاهر سلبيّة من ثقافتنا الريفيّة و الّتي لا تزال تشتغل في المدينة الجديدة (*) و بالتّالي إعاقة نموّها نحو مدينة بالمعايير الّتي حددناها من قبل و من ثمّ إعاقة كل محاولة تطور قومي.

نحاول في هذا القسم التّركيز على الجوانب الفكريّة و أشكال الوعي للثقافة الريفيّة في صعوبة تكيّفها مع الوسط الحضري الجديد. تنطلق دراستنا من ثلاث اعتبارات أساسيّة :

1 - إنّ التّغيرات الماديّة الاقتصاديّة العمرانيّة يجب أن توازيها تغيّرات في الوعي وأشكال التفكير.

2 - إذا كانت هذه التغيرات تتطلب المرور بمرحلة انتقالية (1)، فإن من الضروري

---

* اعتمدت كثيرا على تعليقات و تحقيقات مختلف وسائل الإعلام حول مظاهر ترييف المدينة الجزائرية.

1 - زكي نجيب محمود، في حياتنا العقلية، دار الشروق، 1980، ص 128.

أن تكون هذه التّغيرات منتظمة مؤسسة على قواعد عقلانيّة صحيحة،تتجنب الإزدواجيّة والاضطراب في أقصر وقت ممكن.

3 - تعتبر المدينة الفضاء المكاني و الزماني المناسب لهذه التّغيرات المتناسبة.

2 - مقاومة الثقافة الريفيّة في المدينة الجديدة :

غداة استقلالها خاضت الدول الناميّة و منها الجزائر معركة جديدة أكثر أهمية من تلك الّتي خاضتها من أجل إنتزاع استقلالها السياسي. إنّها معركة جديدة تتمثل في محاربة التّخلف و التبعيّة. لذلك وضعت برامج تنمويّة كأداة لإحداث تنميّة شاملة؛ كان في مركزها ضرورة تطوير الريف و تعزيز الشبكة الحضرية كقاعدة لتحسين شروط حياة السكان. جاء في الميثاق الوطني : "إذا كانت الثورة الجزائريّة تهدف إلى ترقية الإنسان وتحقيق المساواة بين كلّ المواطنين، فإنّها لن تبلغ أهدافها المنشودة إلاّ إذا وضعت حدا لانعدام المساواة في الفرص المتاحة لكلّ الجزائريين لقطع النظر عن الجهة الّتي يعيشونها. والثورة لا يمكنها أن تقبل تطورا غير متساو بين الأجزاء المختلفة للبلاد. إنّ مبدأ المساواة و تحقيق فرص الازدهار لكلّ المواطنين يستلزم أن لا نقبل أبدا بأية وضعية يضطر فيها جزء من السكان إلى النزوح عن مواطن استقرارهم و البحث في أماكن أخرى في التّعليم والعمل و وسائل العيش الّتي افتقدوها في منطقتهم الأصلية" (1).

و من هنا فإنّ المشهد الحضري الجزائري قد تغيّر بشكل كبير، من خلال انتشار وحدات اقتصادية و سكنية و عمرانية و ثقافية مزودة بمؤسسات إدارية و خدمات. لقد ترتب عن هذا التحول الحضري هجرة ريفية مكثفة و اندماج السكان في حياة حضرية جديدة. إنّ الإنتقال إلى الوسط الحضري الجديد يستوجب تحولا في العلاقات و المؤسسات الاجتماعية تتماشى مع المظاهر المادية الحضرية الجديدة متكاملة مع بعضها البعض. إن سوروكن Sorokin يعتبر أنّ قضايا التنمية تقوم على أساس المفهوم التّكاملي في المجتمع والثقافة (2)، و هذا المفهوم الوظيفي يرى أنّ كل جزء من أجزاء النسق الثقافي الاجتماعي

---

1 - الميثاق الوطني 1976 ص 123.

2 - P.A.Sorokin.Society, Culture and Personality (New-York Harper, 1969), p 480.

يمكن أن يتغيّر بالمعدل نفسه الّذي يتغيّر بكلّ جزء آخر، و إلاّ كانت النتيجة هي ظهور حالات من التّمزق الإجتماعي و عدم التّوازن الثقافي و أكثر من ذلك انتشار الفوضى الاجتماعية و الاضطراب. و قد أطلق سوروكن على ذلك بالتّخلف الثقافي. ويقول ثيو دروسون A. Theodorson في القاموس الحديث لمصطلحات علم الاجتماع : «إنّ مصطلح التّخلف الثقافي يستخدم للدلالة غاليا على التّأخير في ترجمة التّغير في الثقافة المادية إلى تغيّر في التقنيات اللامادية الّتي تتحكم فيها» (1). و قد تعمّق هذا المفهوم أكثر عند العالم الاجتماعي الأمريكي و. أوغبرن W. Ogburn في كتابه التّغير الاجتماعي، إذ يفسر التّخلف الثقافي بوجود عنصرين مترابطين من عناصر الثقافة يتغيّران بسرعة متفاوتة، بمعنى أنّ إحداهما يتغيّر بسرعة و الآخر يتغيّر ببطئ، أولا يتغيّر مطلقا فيكون العنصر اللامادي (الثقافي) متخلفا عن العنصر المادي. إنّ أي تأخير في الجانب الثقافي اللامادي عن الجانب المادي ينتج منه ما يسمى التّخلف الثقافي و قد يستمرّ إلى وقت طويل. لقد اقترن هو هذا المفهوم بـ "الهوة" أو "الفجوة" يتضمن بالضرورة ملاحظة عنصر من عناصر الثقافة، قد لا يلحق بعنصر آخر يرتبط به في سرعته (2)، ثم محاولة علاج هذا الوضع بطرق إيجابية قدر الإمكان و معنى ذلك أنّ التّغير الاجتماعي لا يترك في كثير من الحالات للظروف التلقائية و لعامل الزمن، بل إنّ مصلحة المجتمع العامّة تدفعه إلى التّدخل لإحلال التّوازن والتّكيف محلّ الخلل و سوء التّكيف. إنّ حجم المشكلات الاجتماعية و بشكل كبير في المناطق الحضرية يزداد حدّة كلّما سارت جهود التّنمية بشكل سريع و بخطى غير متّسقة أو متوازنة للجانبين المادّي و اللامادي و دون أن نترك أنفسنا لعمليّة المحاسبة و المراجعة والهدوء الفعلي المتّزن. و الّذي من شأنه أن يساعدنا، أوّلا على عملية الاستيعاب و التّجاوب مع عمليّة التّرشيد، و ثانيا تحقيق قدر كبير من التّوازن بين جوانب التّحديث المادية واللامادية في المدينة الجزائرية.

---

1 - GA. Theodorson. A modern Dictionnary of Sociology (New York. Bames and Noble Books, 1969), p 99.

2 - عبد الله بن حسن العبادي، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي. منظور نقدي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 140، أكتوبر 1990 ص 111.

إنّ علماء الاجتماع الجزائريين يدركون تماما أنّ التنمية -و هي إحداث التّغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع- عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، غير أنّ نجاحها لا يكون مرهونا بتوافر العوامل الاقتصادية و التقنية بل بتوافر أيضا الشروط الثقافية الفكرية المناسبة لها. غير أنّ ما يمكن ملاحظته في كثير من المدن الجزائرية و منها مدينة سبدو استمرارية الأشكال الثقافية اللامادية فكرا و سلوكا في وسط حضري اقتصادي جديد، أي أنّ الماضي الثقافي لا يزال مرسخا في وعينا. و قد ذهب محمد عابد الجابري إلى التّأكيد على ذلك بقوله : "نحن العرب المعاصرين نفكر في الماضي كلّما اتّجهنا بأنظارنا إلى المستقبل. إنّ التّفكير في مستقبلنا يحيلنا مباشرة إلى التّفكير في ماضينا، ذلك أنّه ما من قضية من قضيا الفكر العربي الحديث و المعاصر تطرح إلاّ و كان الماضي حاضرا فيها كطرف منافس. و ذلك إلى درجة يبدو معها أنه من المستحيل علينا نحن العرب المعاصرين أن نجد طريق المستقبل ما لم نجد طريق الماضي" (1). و من هنا فإنّ تصور بيئة حضرية جديدة في المستقبل تتوقف على مراجعة عاداتنا و تقاليدنا الموروثة عن ماضينا الرّيفي، و الّذي لا يزال يهيمن على عقليتنا العربية رغم حركة التّحديث الّتي تمرّ عبر حركة التّمدن إلى درجة جعل الجابري يوظف القول اليوناني العريق "و هل نحتاج كذلك إلى القول قولة ذلك الفيلسوف اليوناني الّذي قال : «الأموات يحكمون الأحياء» هل نحتاج إلى بيان يؤكد انطباق مضمون هذه القولة علينا نحن العرب المعاصرين" (2). إنّ ثقافة ماضينا الرّيفي لا تزال تطبع أريافنا وانتقلت إلى المدينة لتترسخ في وعي الكثير من الحضريين الجدد، بشكل صعب من استيعاب ثقافة المدينة الجديدة. و اعتمادا على الجابري،فإنّ ثقافة الماضي ننظر إليها من خلال الرّيف وثقافة المستقبل ننظر إليها من خلال المدينة الجديدة، و بالتّالي فإنّ ثقافة المستقبل المدينيّة متوقفة النّجاح بتصحيح ثقافة الماضي الرّيفي. "و التّخطيط لثقافة الماضي معناه إعادة تأسيسها في وعينا، بل إعادة بنائها كتراث لنا، نحتويه بدل من أن يحتوينا، إنّ ذلك وحده هو ما سيجعلنا قادرين بالفعل على تأسيس ثقافة المستقبل" (3).

1-د.م عابد الجابري،نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي،ط5،الدار البيضاء،المركز الثقافي العربي،1986،ص185.
2 - المرجع نفسه، ص 195.
3 - المرجع نفسه، ص 175.

إنّ عصرنا متميّز بثورويته المدينيّة، و لعلّ السنوات المقبلة لن تكون أقلّ ثورية من الحاضر. و إذا كانت الثورية المندلعة تتّسم بالثورة العلمية و التكنولوجيا، التّحول في الرغبات و المطامح، تزايد محاربة الظلم و الاستغلال، فإنّها تفرض ثورية أخرى تسايرها بانتظام و تدعمها و تعمل على استقامة مسارها تجنبها الإنحراف، و هي بتعبير قسطنطين زريق "الثورة القيميّة"، "و نعني بها الثورة القيمية الّتي ترفض القيم السلبية الفاسدة السارية في المجتمع و تكلفها و تسعى إلى التحرر منها تلهفا إلى قيم إيجابيّة صحيحة قد أثبتت الخبرة الإنسانيّة جدواها،فغدت جديرة بالمستقبل القادر الكريم الفاضل الّذي نتطلع إليه"(1). إنّ مراجعة ثقافتنا الماضوية الرّيفية أصبحت مجال اهتمام كثير من المفكرين في وطننا العربي، من خلال محاولاتهم تقديم حلولا لمجتمعاتنا عبر مساءلة تاريخنا و تصور ركائز مجتمع متحضر جدير بذلك. و من هؤلاء محمد عابد الجابري، مالك بن نبي، حسن حنفي، حسين مروة، زكي نجيب محمود... إلخ. يحاولون اكتشاف الجوانب الإيجابية من تراثنا و محاولة تطويعها مع روح العصر الّذي أصبح يتميّز بالعقلانيّة Rationalisme "الّتي ترى في الذات مصدر المعرفة، باعتبار أنّ الوعي يتمثل الوجود، و يصدر الأحكام العقليّة حوله، كما تجد العقلانية في الطموح العلموي نموذجا، باعتبارها عقلانية تهدف إلى التّأكيد "سيطرة الإنسان على الطبيعة"، كما تجد في التّقنية رؤية للوجود" (2). والتاريخانيّة Historicité وهي أنّ "الحداثة قامت على معقولية التّحول وأفضت إلى تصور حركي للمجتمع يحدد مراحل نموه وتطوره، وهو نمو يخضع لمعيار التّقدم ويبشر به كسلاح إيديولوجي" (3). ومن جهة أخرى رصد الجوانب السلبيّة من تراثنا الّتي لا تزال تشتغل في واقعنا المديني، والّتي كما سبقنا أن أشرنا أنّها موروثة عن ماضينا الريفي -البدوي.

سأحاول في هذا القسم إبراز اثنين من الموروثات السلبيّة الّتي تعمل بشكل يعاكس اشتغال المدينة الجديدة و هي :1 - القبلية، 2 - ضعف المدنيّة.

---

1 - قسطنطين زريق، نحن و المستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الاولى، فبراير 1977،ص 206.

2 - السيّد ولد أباه، أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر، إشكالية نقد العقل نموذجا، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 145 مارس 1991،ص 39.

3 - المرجع نفسه، ص 39.

الفصل الأول

القبلية في المدينة

I - امتداد القبلية في المجتمع العربي :

أصبح تحليل النسق القبلي مهمّا جدا في واقعنا، ذلك أنّه قد هيكل لمدّة قرون وعينا الجماعي و من جهة أخرى موروث لا يناسب الحياة الحضرية المعاصرة، فبالرغم من اكتساح الحضارة السريع لمظاهر البداوة و تنظيماتها من خلال عمليّة التّحضر، فلا تزال المدينة العربية بشكل عامّ تحافظ على البناء البدوي الرّيفي و من ذلك البناء القبلي، إذ أنّ قيم القبلية لا تزال مرسخة فكرا و ممارسة، الشيء الّذي جعل من الدّولة قشرة و شكلا والقبيلة هي اللبّ و الحقيقة. نعم هناك قوانين و لوائح و نظم و طرق و مخافر و محاكم وشرطة وجيش و وزارات و كلّ ما يتعلّق بمؤسسات الدولة العصريّة، غير أنّ الروح الّتي تدير هذه المؤسسات روح قبليّة بقيمها العصبيّة و الجهويّة و الفخر و الهجاء و الطاعة والحماية والحلف. إنّ هذا التجادب بين البداوة و المدنيّة أصبحت تثير اهتمامات المفكرين إذ أفرز مدرسة جديدة في الحكم و السياسة و العلاقات تعرف بمدرسة الأنكلو - بدو وهي عبارة عن توليفة غير متناسقة المقادير بين البداوة و المعاصرة (1). و كتأكيد لذلك،يوضح علي الوردي موقفه من القبلية و ما يرتبط بها من السلوك غيرالمتمدّن في دراسة أجراها على المجتمع العراقي حين يقول : «لعلّني لا أغالي إذا قلت أنّ مجتمعنا الراهن هو من أكثر المجتمعات في العالم تأثرا بالقيم البدوية في محاسنها و مساوئها و لعلّ المساوئ أوضح أثرا فيه من المحاسن. لاحظت هذا في المجتمع العراقي... فقد وجدت أنّ العشائر الريفيّة و هي الّتي تؤلف نسبة ستين بالمائة من سكان العراق تقريبا، لا تزال تسلك في الحياة مسلكا يقارب مسلك أجدادها من بدو الصحراء، فلديه قيم العصبية و المشيخة و الضيافة والدخالة

---

1 - عبد الله فهد النفيسي، منطقة الخليج بين البعدين العربي و الإسلامي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 140 أكتوبر 1990،ص 97.

و الثأر وقتل المرأة غسلا للعار و ما أشبهه"(1). وإذا كان ابن خلدون قد تعرّض إلى القبلية في كتابه المقدمة و الّتي ميّزت تأسيس و سقوط الدول العربيّة الاسلاميّة في العصر الوسيط، فإنّ محمد عابد الجابري قد تعمّق بشكل كبير في هذا الموروث الثقافي، حيث يمثل إنجاز فكري طليعي يمكننا من فهم معمق لمفعول القبلية في تاريخنا العربي وامتداد اشتغالها في عصرنا. لقد جعل الجابري من القبليّة محددا(*) رئيسيا لعقلنا العربي. لقد علّق أحمد ثابت على هذا المحدد بما يلي : القبيلة حاضرة فينا، فإذا كانت تشكل أحد مكوّنات "اللاشعور السياسي" في المجتمعات الصناعيات الغربيّة، فهي في المجتمعات الزراعيّة والرعويّة تحتل مركزا أساسيّا، ليس فقط على "هامش الشعور" بل في قلب الشعور ذاته. القبيلة هنا تشكل نسيج السلطة السياسية"، باعتبار أنّ السلطة تخضع لحتميات داخلية وضرورة خارجيّة (2). ورغم محاولة تفكيك النظام القبلي في مجتمعنا، فإنّ القيم القبليّة استطاعت الصمود والمقاومة وترسخها في الذهنيات وتتمظهر في أشكال عديدة ويعتبر استمرارها دليل على تأخر علاقاتها الاجتماعيّة المستمدّة منها والمستوعبة في وعينا الجماعي (3).

لقد لاحظت أنّ القبلية في مدينة سبدو لا تزال تشتغل و تعاكس كلّ تطور حضري شأنها شأن كثير من المدن الجزائرية. و في هذا الفصل سأحاول استعراض تأثير القبلية في مدينة سبدو و تأصلها في الوعي الجماعي و الممارسات و آثارها السلبيّة على اشتغال المدينة الجديدة و الدولة عامّة. انطلقت من ثلاث اعتبارات أساسيّة :

1 - القبلية موروث ثقافي بدوي-ريفي سلبي مهدم للدولة العصرية مناف للحياة في المدينة.

2 - إنّ الخطاب السياسي الرسمي يحارب القبليّة باعتبارها مظهر تخلف و عامل كابح للتطور.

3 - تحليل الديناميكية القبلية في مدينة سبدو، ليس في صراع القبائل المتواجدة، وإنّما التّشديد عل أشكال العلاقات داخل القبيلة الواحدة نفسها.

---

1 - علي الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته ص 289.

(*) يؤكد محمد عابد الجابري على وجود ثلاث محددات للعقل العربي و هي القبيلة، الغنيمة، العقيدة في كتابه "العقل السياسي العربي محدداته و تجلياته"

2 - أحمد ثابت، تدخل في الندوة الّتي نظمها مكتب دراسات الوحدة العربية لمناقشة كتاب العقل السياسي العربي للجابري، و للمزيد أكثر راجع ما جاء في المستقبل العربي حول هذه الندوة في العدد 145 ،مارس 1991 ،ص 154.

3 - J. Durand. L'Algérie et ses population ,Ed Complexe, Bruxelles (Belgique) 1982,p 78.

II - محدودية الانتقال من الانتماء القبلي إلى المواطنة :

مقدمة :

يتطلع كلّ مجتمع حديث عصري إلى تشكيل دولة،حيث تكون جمهورية مواطنين (1) république des citoyens بتعبير ج. تيون G. Tillon، يكون ولاؤهم لسلطة مركزية. و من هنا فإنّ الولاء القبلي أصبح نسقا يعاكس قيم الدولة العصريّة خاصّة في مجتمعاتنا العربيّة الإسلاميّة. إنّ محاولة تفكيك القبليّة فكرة قديمة بدأت تتجسد مع تجربة الدولة الإسلاميّة الأولى الّتي تأسست أثناء الخلافة الراشدة، حيث صهرت الحساسيات القبليّة وجعلت من الأفراد مؤمنين إخوة. فقد جاء في الآية الكريمة "يا أيّها الّذين آمنوا إنّا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم... صدق الله العظيم" (*) غير أنّ القبليّة عادت و بقوة مع نهاية الخلافة الراشدة، لتكون هي المحرك لقيام الدول الإسلاميّة الّتي ظهرت في مختلف المناطق الإسلاميّة، و قد برزت بشكل واضح في اشتغال الدولة الإسلاميّة في المغرب العربي في العصر الوسيط،بحيث لم يعرف المجتمع في هذه المنطقة استقرارا. "هذا المجتمع كانت الدولة فيه هدفا لثورات القبائل (2). إنّ بناء الدولة الحديثة في الجزائر، يجب أن يمرّ بالقضاء على الولاءات القبليّة. إنّ تجسيد ذلك بدأ تبرز معالمه أثناء الفترة الاستعماريّة بمحاولة المستعمر إدماج الجزائر ضمن فرنسا ككل، ثمّ تبذل السلطة الجزائريّة مجهودات كبيرة منذ الاستقلال لبناء الدولة الحديثة، لكن و بالرغم من تلك المجهودات لا تزال القبليّة تساير آليات اشتغال الدولة الحديثة في مختلف مؤسساتها.

1 - النمط الاستعماري و القبلية :

لقد وجد المستعمر الفرنسي الجزائر مجتمعا تحت سيطرة الأتراك كجزء من الإمبراطورية العثمانيّة، و قد كان يضم "بعض المدن المتباعدة عن بعضها البعض، و عدد لا ينتهي من القبائل... و أن سلطة البايات الحقيقية كانت مقتصرة على المدن" (3).

---

1 - G. Tillon, le Harem et les cousins, Collection Point, Ed Seuil, Paris 1966 p 82.

* القرآن الكريم سورة الحجرات، الآية 13.

2 - د. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1 سبتمبر 1987 ص 25.

3 - Villot, Moeurs, Coutumes et institutions des indigènes de l'Algérie in Sté de Géog et d'Archéologie d'Oran, Bull Trim, op cit, p 67.

و قد اصطدم المستعمر بمقاومة قبليّة عنيفة - كما أسلفنا - بعد سقوط السلطة المركزيّة بسهولة. لذلك سعى المستعمر إلى تفكيك القبيلة بواسطة القوانين العقاريّة أبرزها مجلس الأعيان Sénatus Consulte لـ 22 أفريل 1863، حيث فرض هذا النّص ثلاث عمليّات (1) :

- تحديد أراضي القبائل «العرش».
- توزيع الأراضي المحدّدة إلى دواوير.
- ضرورة إحلال الملكيّة الفرديّة داخل كلّ دوار.

كان هذا القرار يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين :

- تفكيك القبيلة بتقليص أرضها «القاعدة الّتي ترتكز عليها» وإحلال الملكيّة الفرديّة وتحويل السكان قسريًا إلى الإقامة في الدوار، حيث يضم الأفراد من القبائل المختلفة المفككة.

- تكوين الملكيّة الفرديّة بغية تسهيل عمليّات البيع و الشراء للعقارات و خلق الشروط الملائمة للتوسع الإستعماري.

كما دعّم مجلس الأعيان بقانون وارني Loi Warnier الصادر بتاريخ 26 جويلية 1873، حيث أخضع جميع أراضي الإمبراطوريّة إلى التشريع الفرنسي من خلال الإسراع في إحلال الملكيّة الفرديّة لتسهيل انتقالها إلى المعمر الجديد بطرق مختلفة. لقد حاول المستعمر بواسطة هذه المراسيم العقاريّة إيجاد بديلا انتمائيًا للأهالي يتمثّل في الدوار كوحدة إدارية جديدة تخضع لسلطة شيخ الدوار المنتخب من الجماعة «أعيان القبائل»، فلم يعد الفرد ينتمي إلى القبيلة و إنما للوحدة الإداريّة الجديدة. لقد تدعم هذا الولاء الجديد مع التقسيم الإداري الفرنسي على المستوى القاعدي بإنشاء البلديات و يوجد نوعان :

أ - بلدية كاملة الصلاحيات : Commune de plein exercice

أنشأت بقانون 15 أفريل 1884 و هي شبيهة بالبلدية الفرنسيّة ماعدا مجلسها البلدي الّذي كان يضم أعضاء مسلمين تعيّنهم الإدارة الفرنسيّة مباشرة، و عادة ما يكونون من "القياد".

---

1 - عدي الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 64.

cote : A.S.M.Ag.

العنوان :
الوضع الحديث –

Con

هذا النوع من البلديات،حيث تكون
طبق عليهم الحكم العسكري، و رئيس
ب حاكم العمالة، و الأعضاء الأوروبيون
ة في القياد.
جزائر، لا كمجموعة قبائل و إنّما "جزء
ر جمهورية صغيرة (2)،لكن في خدمة
الأهالي مواطنين فرنسيين من خلال

نصوص مجلس الاعيان لـ 14 جويلية 1865 حيث صرّح بما يلي : "كلّ فرد من الأهالي يعتبر فرنسيا. المادّة 1"، لكن ليسوا بدرجة المواطن الفرنسي أصلا؛ فقد اعتبر الجزائريين غير متخلين عن أحوالهم الشخصيّة رعايا محرومين من الحقوق،أي مواطنين من الدرجة الثانية.

لقد حاولت السلطة الاستعماريّة إحلال ولاءات للدولة كبديل للولاءات القبلية القديمة تستجيب لمنطقها الاستعماري، لكنها لم تكن فعالة، ذلك أنّ الروابط القبليّة حاول المستعمر تفكيكها بقوة و ليس بفعل إرادة داخليّة، حيث انتقلت ديناميتها إلى العائلة الموسّعة و الّتي ظلّت تحمل خصائص القبيلة، إضافة إلى ذلك لم تجد الإدارة الفرنسيّة بديلا اقتصاديا واجتماعيا إيجابيا يحرر الأفراد من روابطهم القبليّة كما كان الشأن بالنسبة للتفكك الّذي حدث في المجتمع الإقطاعي في أوروبا، حيث "قام الرأسمال الصناعي بتشغيل قوّة العمل المحررة في المانيفاكتورات الأولى... في حين أنّ التّفكك الّذي حصل في المستعمرات لم يكن له نظيره الإيجابي" (3)، فلم يوفر المستعمر الشروط الموضوعيّة الاقتصاديّة و الاجتماعيّة لاستيعاب الأهالي ضمن الحياة العصريّة تمكنهم تناسي أصولهم القبليّة.

---

1 - دستور 1848.

2 - CH. R. Agéron. L'histoire de l'Algérie contemporaine, Paris (Q.S.J n° 400), 1974,p 45.

و هذا ما جعل ب.بورديو يعترف بفشل الاستراتيجيّة الاستعمارية في تدمير القبليّة. حيث يقول : "الفرد المنفصل عن قبيلته و الّذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة الفرديّة على نمط حياة و تفكير لا معنى لهما إلاّ ضمن الاطار الاجتماعي القديم (1).

لقد عرف المجتمع الجزائري الأهلي خلال الفترة الاستعمارية تحوّلات عميقة، من الناحية السياسيّة في درجة أولى و منها نقل الأهالي من النسق القبلي إلى المواطنة، ثم تحولات سوسيو اقتصادية و ثقافية، لكنّها تستجيب لمنطقه الاستعماري. لقد كانت عملية تحديث قسريّة فوقيّة لا لديناميكية داخليّة إيراديّة. و من هنا قاوم النسق القبلي الإرادة الاستعمارية الفرنسيّة.

2 - **النظام السياسي الجزائري و القبلية :**

إذا كانت الدولة الحديثة - من النموذج الأوروبي - قد تشكلت ضد السلطات الاقطاعيّة و الدينيّة التقليدية و بالتالي تظهركمحصلةلديناميكية داخلية (2)، فإنّ الدولة الجزائرية الحديثة، على العكس من ذلك قد تشكلت بفعل ديناميكية خارجية، من خلال نضالها ضد المستعمر الأجنبي. و في نفس الوقت كان النضال موجها أيضا نحو وضع معالم الدولة الجزائرية في المستقبل. لكن كيف يتحقق ذلك في ظل سلطة مركزية ضعيفة و قبائل متعددة، جزء كبير منها خارج عن سلطتها ؟

لذلك لم يكن من بديل بالنسبة للحركة الوطنية سوى إختراق الحساسيات القبلية وتجنيدها حول القضية الجزائرية من أجل المواجهة ضد المعتدي الأجنبي. لقد كان مشروع الدولة الّذي حاول الأمير عبد القادر تجسيده من بواكير تحديث المجتمع الأهلي و في نفس الوقت بديلا للنسق القبلي، الشيء الّذي أثار مخاوف المستعمر بحيث يعترف أ. دي توكفيل A. De Tocqueville بأنّ "عبد القادر بصدد بناء سلطة أكثر مركزة و حركية وقوة، بل و تجربة و انتظاما من كلّ هذه المحاولات الّتي تعاقبت عبر التّاريخ في هذا

---

1 - Pierre Bourdieu. Sociologie de l'Algérie. Paris ,1964, p 118.
2 - Lahouari Addi. L'Impasse du populisme. op cit, p 130.

الجزء من العالم» (1). و في نفس النهج واصلت الحركة الوطنية نضالها بالرغم من اختلاف تياراتها، فنجم شمال افريقيا الذي أسسه مصالي الحاج سنة 1925 بفرنسا جمع الأوساط العماليّة المهاجرة مهما كانت إنتماءاتهم القبلية، طالب بتحرير شمال إفريقيا و تأسيس مجلس تأسيسي منتخب. أمّا حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931 بزعامة عبد الحميد بن باديس فقد اجتهدت في إصلاح المجتمع على أساس إسلامي صحيح خوفا من الذوبان و الإدماج في المشروع المجتمعي الاستعماري، و لن يكون ذلك إلا بشنّ حرب ضد الشعوذة و الممارسات المرابطية و الزوايا و من ثم إحدى أسس القبلية في الجزائر الأهلية.

أمّا الاتّجاه الإندماجي و في مقدمته الحزب الشيوعي الجزائري و بالرغم من معارضته للاتّجاه الإصلاحي الدّيني، فقد ناضل من أجل تحقيق دولة جزائرية في إطار الدولة الفرنسيّة، كان يطمح إلى تحسين الأحوال الاجتماعيّة و الثقافيّة للأهالي و خاصّة العمال بشكل يماثل المواطنين الفرنسين، باختصار الارتقاء إلى درجة المواطن الفرنسي.

إذن، و بشكل عام كانت تيارات الحركة الوطنيّة رغم اختلافاتها المنهجيّة تهدف إلى تشكيل الدولة الجزائرية و المواطن الجزائري، و بالتالي تحطيم القبلية و توجيه الولاء لها نحو الدولة الجزائرية المرتقبة. لقد بدأت تبرز النواة الجنينيّة للدولة الجزائرية مع تأسيس جبهة التّحرير الوطني و توليها الكفاح المسلح من أجل انتزاع الاستقلال و في نفس الوقت وضع المشروع الجديد للدولة الجزائرية، و هو «إقامة الدولة الجزائريّة الديمقراطيّة الاجتماعيّة ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية» (2). و مع اشتداد المقاومة المسلحة بدأت معالم الدولة الجزائرية المستقبليّة تترسخ مع انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من خلال تأسيس سلطة و إدارة وطنية مركزية «المجلس الوطني للثورة الجزائرية» و تقطيع إداري وعسكري و مجالس شعبيّة ينتخبها سكان القرى (3). وقد تدعمت أكثر مع تأسيس جهاز الدولة في الخارج من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهوريّة الجزائريّة (G.P.R.A) في سبتمبر 1958.

---

1 - A. De Tocqueville, Ecrits et discours politiques (Paris, Gallimard: 1962. Vols des oeuvres completes, pp 222 - 224.

2 - بيان فاتح نوفمبر 1954.

3 - ميثاق الصومام 1956.

و مع نيل الجزائر استقلالها سنة 1962، كان على المجموعة السياسيّة الّتي أخذت زمام الحكم تجسيد طموحات الحركة الوطنيّة و المتمثلة أساسا في الحفاظ على الوحدة الوطنيّة وتشكيل جمهورية جزائريّة ديمقراطيّة شعبيّة، و الّتي وضعت أسسها في مؤتمر طرابلس مارس 1962، لكنها في نفس الوقت كانت مضطرة إلى اقتباس النظم الإدارية و المؤسسية للدولة العصرية و محاولة تكييفها مع الواقع الجزائري.

لذلك كان من الطبيعي أن تزول البقايا القبلية، لأنها أصبحت عاملا موروثا سيشتت وحدة الدولة الّتي ناضلت من أجلها الحركة الوطنية و في نفس الوقت معرقلا لاشتغال الدولة العصرية. جاء في الميثاق الوطني "إنّ الاستزادة من النضج السياسي للجماهير، وشحذ مداركها الثوريّة هما ما يستهدفه القيام بأي عمل إيديولوجي ملموس... و المحاربة الصارمة لكلّ النعارات الجهوية و القبليّة و العشائريّة و المحسوبيّة، و كل ما من شأنه تشتيت الصفوف» (1). إنّ الدولة الجزائريّة الجديدة تعتمد على المواطن- المناضل * الّذي يجب عليه الدّفاع عن الدولة الجديدة و مؤسساتها، و في نفس الوقت التّمرد على ولاءاته التّقليديّة الضيّقة من قبيلة وجهة. إنّ الدولة الجزائرية، و بعدما انتزعت من المستعمر مطالبة بأن تعيش روح العصر - مجاراة الدولة الأوروبية - دون أن تقطع صلتها بخصوصيتها وتقاليدها «غير أنّ هذا يجب أن لا يؤدّي بنا إلى الخلط بين التّقاليد الجامدة المناهضة للرقي الاجتماعي و بين التّقاليد الصارمة الّتي تتمثل في قيم النضال و التّقدم... إنّ مجتمعنا الّذي تخلص من الكارثة، يجب أن لا يقع من جديد في متاهات الماضي بالتأويل الخاطئ للتقاليد... و يجب أن لا ننسى أنّ الإقطاعيات عندما تزول كقوة سياسيّة تترك وراءها "أخلاقيات" على شاكلتها قد تؤثر بشكل خطير على طرق التّفكير و العمل لدى كثير من الجزائريين و تطبع أسلوب حياتهم و يتمثل ذلك في العصبيّة العشائريّة والطفيليّة عالميّا و جماعيا و التناصر الجائر» (2).

---

1 - الميثاق الوطني 1976 ص 65.

* للمزيد أكثر، راجع نصوص حزب جبهة التّحرير الوطني المتعلّقة بارتقاء المواطن إلى درجة مناضل.

2 - الميثاق الوطني 1976، ص 17.

لقد كانت السلطة السياسيّة واعية بخطورة الرواسب القبليّة في محيط إقليمي و دولي لا يرحم حينما لا تكتمل وحدة الدولة، فهي مناهضة للتقدم و الرقي الاجتماعي. و إذا أخذنا منطقتنا العربيّة و الإفريقية سنكتشف مفعول القبلية؛ إذ وصلت النزاعات القبلية إلى صراعات دمويّة هددت وحدة الأمّة كاليمن مثلا.

الخبر 7 مارس 1994

III - الجذور التّاريخيّة للقبلية في سبدو :

عندما زحف الجنرال بوجو Bugeaud باتّجاه تافراوا (سبدو حاليا) يوم 9 فبراير 1842 بعد سقوط تلمسان سنة 1836، وجد هذه المنطقة كغيرها من مناطق الجزائر ما قبل الكولونيالية مؤلفة من قبائل بربرية بشكل عام (1). كانت أولى القبائل الّتي استوطنت في هذه المنطقة تعرف ببني حبيب و كان نفوذها يمتد من سبدو إلى بني سنوس. غير أنّ هذه القبيلة البربرية تعرّضت إلى مجاعات من جراء سخط القدّيسين حسب روايات المؤرخين و الأنثروبولوجيين. يقول نذير معروف N. Marouf : «كان سيدي أمحمد بلحمريش و هو من قبيلة بني حبيب يملك عجلا يعتني به كثيرا. اعتاد هذا العجل وللأسف الرعي في مراعي الآخرين. و في يوم من الأيام تجرأ خدّام القدّيس (الولي الصالح) على ذبح العجل و قليه. غير أنّ لحم العجل لم يعد طازجا لأن يؤكل رغم أنّه وضع فوق النار لمدّة طويلة. بعد سماعه الخبر، طالب سيدي أمحمد بلحمريش بعجله لكن دون جدوى الشيء الّذي جعله يهوم وحيدا، و من ثمّ تنزل لعنة القدّيس على بني حبيب؛ فبتداءا من هذا اليوم يغتصب طعام بني حبيب من طرف الطيور كلّما أرادوا الغذاء. وكلّما قتلوا هذه الطيور وجدوها ملينة بالدود غير قابلة للاكل و هو ما جعلهم يعيشون مجاعات اضطرتهم إلى هجرة وطنهم باتّجاه المغرب. ومن هنا القول المأثور الشائع في الغرب الجزائري "خلاه كي زعطوط بني حبيب" و"دقدقهم كيما دقدق الزعطوط بني حبيب"»(2).

كانت قبيلة بني حبيب زراعيّة مستقرّة حول ضفاف الأنهار و خاصّة في أعالي تافنة وتفضل السكن في المغارات الّتي تفصلها على شكل بيوتات صغيرة لا تزال آثارها شاهدة في منطقة حبالات (الغيران) و حبال الدشرة.

لم تكن هجرتهم جماعيّة كليّة، و إنما بقيت منهم خيمة * واحدة في البخايتة الحاليّة في أعالي التافنة في نهاية القرن السادس عشر. تزامنت هذه المرحلة مع بروز حركة المرابطين

---

1 - André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen 1842 - 1870 Tome I Oran 1941 p 221.

2 - Nadir Marouf, pour une Sociologie culturelle, URASC université d'Oran 1988 p 81.

* يقصد بالخيمة في اللهجة المحلية العائلة و ليس البيت المصنوع من الصوف أو الحصير و أحيانا يشير إلى الزوجة.

والأولياء القدّيسين الّتي ظهرت في المغرب الأقصى كقوة في مواجهة التّهديدات الأوروبيّة المسيحيّة (الإسبان و البرتغال) للشواطئ المغربيّة. عرف المغرب العربي حركة القدّيسين الّذين انتشروا في كافة ربوعه لتعريب و إعادة أسلمة سكان الجبال، الّذين ظلوا في عزلة عن تأثير الشرق - الغرب (1).

و من هنا نفهم حسب ما جاء في الحكايات الشعبيّة ظروف قدوم الولي الصالح سيدي الطاهر باتّجاه تافراوا من المغرب الأقصى مارّا بمستغانم، فكعادة كلّ عابر سبيل طلب سيدي الطاهر و الّذي كان صحبة اثنين من رفقائه "ضياف ربي" من البخايتة، وأثناء الليل لاحظت زوجة البخايتي نورا يتصاعد من سيدي الطاهر في الليلة الأولى والثانية و في الليلة الثالثة أخبرت زوجها بذلك و قامت بلطخ ثياب سيدي الطاهر بقليل من الحناء، و في اليوم الرابع أصرت العائلة المضيفة على الاحتفاظ بسيدي الطاهر، لأنّها كانت ترى فيه صفات أولياء الله الصالحين الّذين يتميّزون بالكرامات،وهو أمر خارق للعادة تظهر على يد شخص صالح (2)، و أنّه سيكون خير معين لها على البلاء يدعو لها الله. تزوج سيدي الطاهر من البخايتة و أنجب أطفالا منهم سيدي البوعناني سيدي البشير الزقاي وسيدي المكي. سيكون سيدي الطاهر نقطة استقطاب بالنسبة للبخايتة و من جاورهم. كان سيدي الطاهر من المتصوفين، بدأ حياته في البخايتة كـ"طالب" يعلّم أبناء البخايتة القرآن وأمور الدّين الحنيف. لم يكن لسيدي الطاهر أي دخل (أرض زراعية، ماشية يمكّنه من العيش. لذلك وكما جرت العادة "أشترطوا" البخايتة مع سيدي الطاهر بتعليم أبنائهم مقابل مكافأته عينا (ماشية، دقيق، عزومة على الغذاء، كمية قليلة من النقود...). ستكون الأيام المقبلة حاسمة في تزايد نفوذ سيدي الطاهر، حيث ستظهر كراماته كغيره من الأولياء الصالحين، إلاّ أنّها كثيرا ما اختلطت بالأسطورة واللاواقعيّة، ومردّ ذلك إلى انتقال الأحداث شفهيا ممّا عرض كراماته إلى المبالغة. وأشهر ما يعرف عن الولي الصالح كرامتين.

---

1 - Lahouari Addi, L'impasse du populisme, op cit p 33.

2 - تعرّضت كثير من الكتب إلى الأولياء الصالحين و كراماتهم و في هذا الصدد راجع : الإمام القشيري في رسالته، ص 162. و عبد الرحمن طالب في كتابه البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان للشيخ العلامة الشريف المليتي التلمساني ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر. و هناك من يعتبر الكرامات نوعا من الأساطير و الخرافات و منهم مصطفى علي الجوزف في كتابه : من الأساطير العربيّة و الخرافات، بيروت، ص 256.

الكرامة الأولى : بعد أن تعاظمت ثروة "الطالب" سيدي الطّاهر، اشترى بقرة لتكون مصدر معيشته من حليب و لبن و زبدة. كان من عادة البخايتة الرعي "بالنوبة". و بما أنَ سيدي الطّاهر كان مشتغلا بالتّعليم و التّصوف، لم يستطع القيام بنوبته، الشيء الّذي جعل البخايتة يرون في ذلك استعلاءا عليهم، ممّا جعلهم يقررون فصل بقرة سيدي الطّاهر دون أن يرعاه أحد و هو أمر حزّ في نفسه كثيرا، لذلك ستظهر كراماته و الّتي لا يزال يرددها سكان المنطقة في روايتين : الأولى تنطلق من أنَ "الطالب" سيدي الطّاهر قرر ذبح بقرته وتوزيعها على الحيّ و بعد عودة قطيع البقر، عادت بقرته و الثانية تنطلق من أنّه كان يقوم كلّ صباح بإرسال بقرته المفصولة إلى المرعى لوحدها دون راع و في المساء تعود إلى معقلها لوحدها.

الكرامة الثانيّة : مهما تزايد نفوذ سيدي الطاهر عند البخايتة، فقد كانت العلاقة بينهما متوترة أحيانا نتيجة تعاظم نفوذ سيدي الطّاهر المادي و المعنوي. لذلك قرر البخايتة فصم هذه العلاقة إلى الأبد. و حسب ما جاء في الروايات خيّر سيدي الطّاهر، إمّا أن يترك تافراوا و يرحل إلى بلاد أخرى أو يرحل البخايتة (سكان المنطقة الأصليين). وأمام رفضه، قرر البخايتة الرحيل بينما كان يرجوهم البقاء لكن دون جدوى، فلم يكن من سبيل بالنسبة لسيدي الطّاهر سوى التذرع لله، حيث دعاه إلى معاقبة ظالميه (البخايتة)، وفعلا تحترق الأمتعة المحمّلة فوق الحيوانات. حينئذ وقف البخايتة مبهورين بمّا أصابهم لقاء ظلمهم لسيدي الطّاهر لذلك اضطرّوا إلى العودة و الولاء التّام إلى سيد الطّاهر وخدمته (1). و من ذلك إقامة وليمة صغيرة تكرما للولي سيدي الطّاهر في فصل الربيع، وإلى وقت قريب كان البخايتة يحيون هذه الوليمة في كلّ ربيع، ممّا يؤكد على صحة هذه الحادثة.

إنّ هذه الكرامات هي الّتي ستكسب سيدي الطّاهر شرعية في زعامة البخايتة، حيث أصبح الزعيم الروحي و القائد الموجّه. و مع مرور الزمن وفد إلى تافراوا الإخوة بوحفص مومن و عيسى و استوطنوا تافراوا،ليأتي بعدهم حلفاء آخرون من جهات مختلفة من

1 - Jacques Berque, Structures Sociales du haut - Atlas. PUF, Paris 1955, p 268.

الشكل رقم 17: تكوين عرش أولاد وريـاش

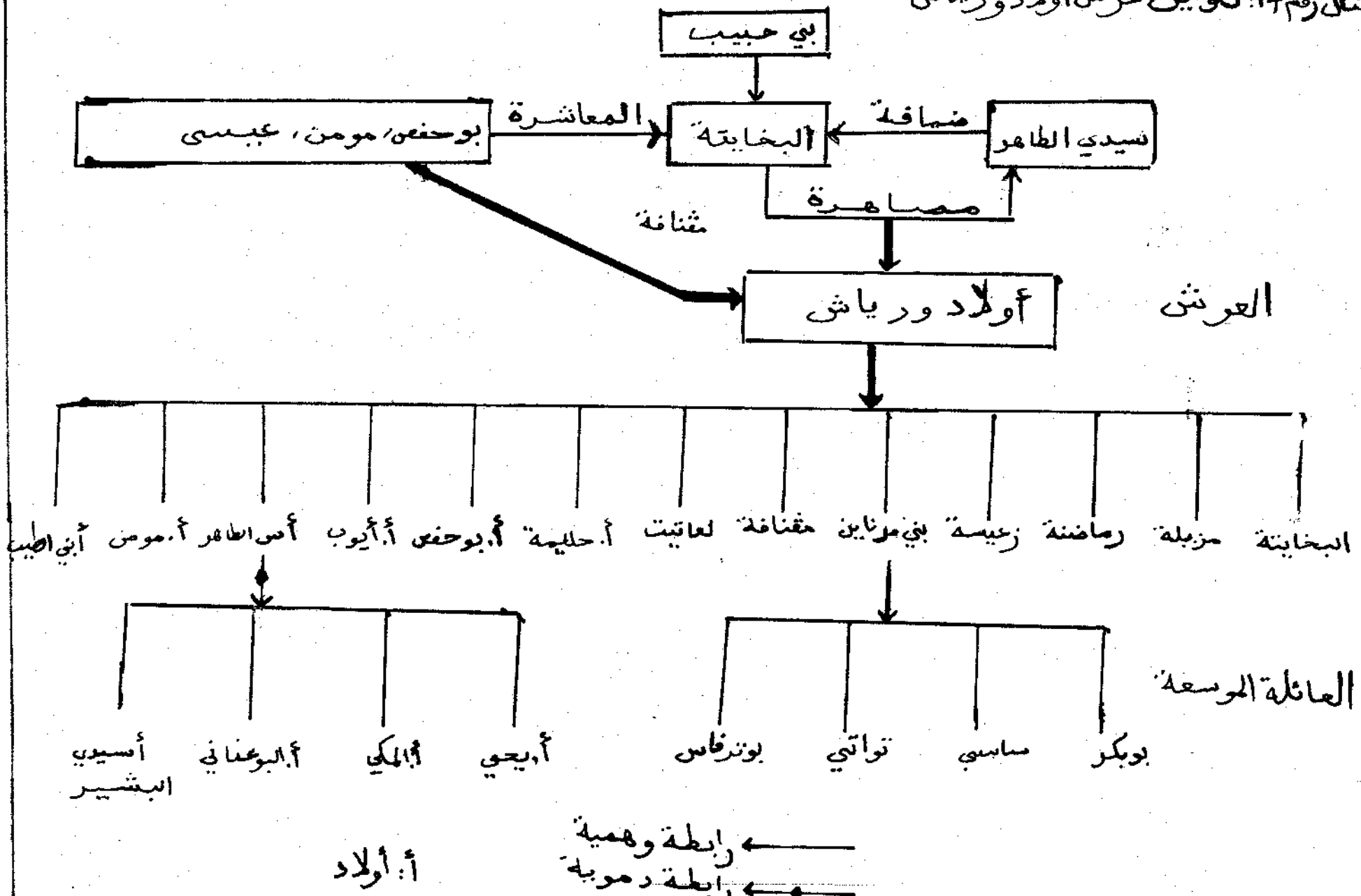

الصحراء و المغرب و معسكر، و من هؤلاء بني مرناين و أولاد أيوب و أولاد حليمة. وبذلك تشكلت فروع قبيلة أولاد ورياش-أنظر الشكل رقم 17- و تصبح موالية للولي سيدي الطّاهر، و من هنا تشكلت قبيلة أولاد ورياش حول الولي سيدي الطّاهر و هي قريبة من القبيلة المرابطيّةTribu Maraboutique، على غرار ما حدث في المغرب العربي. لقد تزايد نفوذ الوالي سيدي الطّاهر من خلال الوساطة بين الأفراد والفصل في الخصومات والوعظ(1)، بل والأكثر من ذلك توسع نفوذه إلى اتّخاذ القرارات الدنيوية كالتّجارة و طرق التّعامل مع قبائل أخرى و تنظيم المراعي (2). إنّ هذه الآلية موجودة لدى القبائل الأخرى المجاورة لأولاد ورياش أنظر الخريطة رقم 5 ،فقبيلة أولاد نهار تشكلت حول الولي الصالح سيدي يحيى و قبيلة بني هديل حول الولي الصالح سيدي أحمد الشارف.

لقد قاومت قبيلة أولاد ورياش كغيرها من القبائل الأخرى المستعمر الفرنسي، من خلال تحالفها مع الأمير عبد القادر ثم انتفاضتها ضد المستعمر. جاء على لسان لوكوك "في 1845 و في شهر أكتوبر إندلعت انتفاضة ذهب ضحيتها رئيس المكتب العربي دومباسل Dombalse و قائد الثكنة بيو Billot» (3) و السبب في ذلك أنّ «قائد الثكنة قد أقنعته القبائل المحيطة بالثكنة و بذريعة حلّ نزاع حول توزيع مياه الري بين فرعين من أولاد ورياش، استطاعا جذبه إلى الخارج و قتله، و بذلك تتأزم الوضعية" (4)، الشيء الّذي جعل المستعمر يضطهدها إلى درجة فرار جزء كبير منها إلى المغرب. لقد قدّرت السلطة الفرنسيّة حجم قبيلة أولاد ورياش سنة 1848 بـ 1763 رجل و امرأة و طفل، و كانت تملك 3000 هكتار في الأراضي العسكرية الّتي خصصت لبناء سيدو (5).

---

1 - Gellner "Comment devenir marabout ? " Bulletin économique et social du Maroc 1976 p 38.

2 - Hammoudi "Segmentarité stratification, pouvoir politique et sainteté. Reflexions sur les thèses de Gellner; Maspéro. Famicide. Vol 15, 1974 pp 158 - 159.

3 - André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, op cit,p 221.

4 - Ibid, p 222.

5 - Ibid, p 234.

الخريطة رقم 5 : أعراش منطقة سبدو

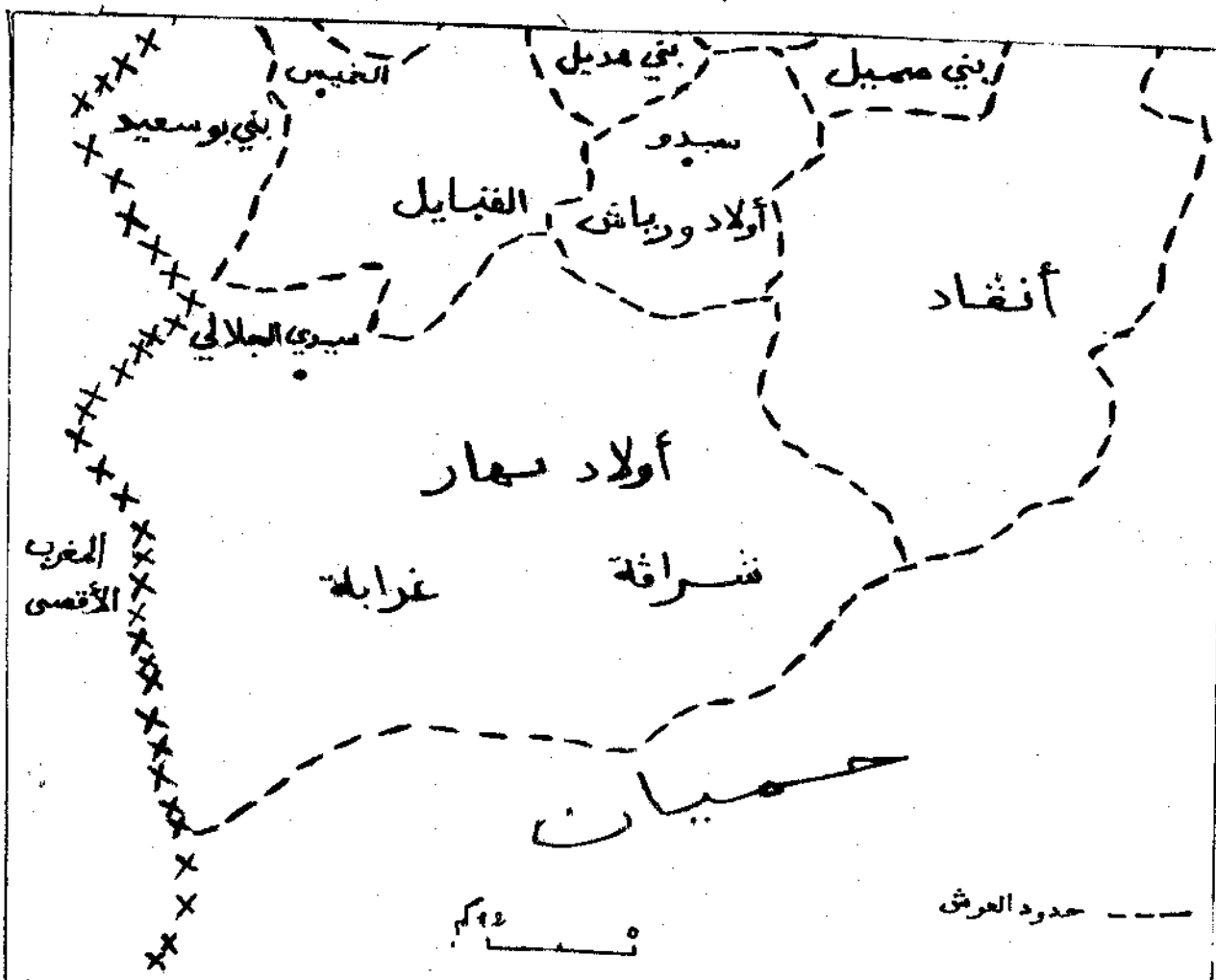

المصدر: André Lecocq, Histoire de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen. op cit, pp 28-30
Senatus Consulte du 22 Avril 1863

I - عوامل إحياء القبليّة :

أولا : العائلة و القبلية :

1 - التنشئة الاجتماعية و القبلية :

يكون الغرض الأساسي لأي مجتمع إنتاج الأفراد القادرين على التمسك بقوانين وأخلاق و قواعد، بحيث تحافظ على توازنه و استمراريته. يكتسب بموجبها الفرد مبادئ وأدوات و مناهج في إطار حقوق و واجبات لتحقيق سلامة هذا المجتمع، ذلك أنّ «المجتمع هو الّذي يكون الفرد و يجعله على صورته و ليس الفرد هو الّذي يكوّن المجتمع و يصنعه حسب رغباته و أهوائه» (1). و حتّى يتمكن المجتمع من تحقيق هذا الغرض يجب أن يستند على مؤسسات تقوم بدور التنشئة الاجتماعيّة و منها المدرسة، المسجد، الأحزاب، النقابات و الجمعيات و العائلة. لقد عرّف الدكتور أحمد أوزي التنشئة الاجتماعية بأنّها «عملية لا تقتصر فقط على تكييف الفرد مع المعايير الاجتماعيّة، بل هي من جهة عمليّة مواصلة تغيير به مدى الحياة بهدف الإدماج الإجتماعي النسبي و المستمر للفرد؛ و من جهة أخرى وسيلة لتسريب المعايير و القيم و التمثلات الاجتماعيّة. إنّها تكييف نسبي للفرد في سياق إطار حياته الفردية و الجماعية» (2). لذلك سنحاول الكشف عن دور العائلة في إحياء القبلية في سبدو نظرا لارتباطهما الوثيق.

2 - خصائص العائلة العربيّة و القبلية :

رغم التّحول الحضاري الكاسح الذي تعرفه البشرية، فلا تزال العائلة العربيّة النواة المركزية الّتي يتمحور حولها المجتمع، حيث تتصل عضويا بالمؤسسات الأخرى و تقوم بوظائف أساسيّة في هذا المجتمع. «انّ القيم الّتي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة قد تتحكم إلى حدّ بعيد بالعلاقات ضمن المؤسسات الأخرى و المجتمع ككل. تتنعم قيم الأخوة والأبوة والرحمة و الطاعة» (3).

---

1 - د. أحمد أوزي، الطفل و المجتمع، دراسة نفسية و اجتماعية لصورة الطفل المغربي من خلال الرواية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ط أولى 1988 ص 12.

2 - د. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشرو التوزيع، بيروت ط 3 1980، ص 75.

3 - د. حليم بركات، المجتمع العربي الجديد، مرجع سابق ص 221.

لكن تبقى عملية التنشئة الاجتماعية أهم دور تقوم به العائلة العربيّة، و ذلك بإعادة إنتاج الأفراد حسب رغبات العائلة، حيث يحترم الفرد قواعدها و العلاقات الداخليّة بين أفرادها و العلاقات الّتي تجمعها بين العائلات الأخرى، و بالتالي يتقدم إلى المجتمع أفراد مزوّدين بنمط تفكير و سلوك يحمل طابع العائلة، و هي بذلك تساهم في تكوين شخصية الفرد و أنّ قيم المجتمع و انماط السلوك تلتقي إلى حد كبير من خلال العائلة. إنّ العائلة العربيّة، في اشتغالها تحيي القبليّة، ذلك أنّها ترتكز على خصائص تجعلها تقوم بهذا الدور حدّدها (1) الدكتور هشام شرابي فيما يلي :

أ - عندما يولد الطفل تكون ذاته غير متكونة بصورة تدريجيّة كنتيجة للتفاعل بينها و بين ذوات أشخاص آخرين. إنّها في الواقع نسق متعلم يتكون قبل بلوغ الفرد وعيه الذاتي.

ب - إنّ الذات منظمة تنظيما تصاعديا و هي مؤلفة من عدّة منازل يجري اكتسابها في سياق النمو و التجربة. المنزلة الأولى هي الاكثر أهمية، إذ عليها يرتكز إطار الشخصيّة الأساسيّة. و تمثل الأمّ فيها دورا حاسما من حيث أثرها في تكوين شخصية الطفل. أما الأصعدة الأخرى الّتي تشمل التّعلم في الطفولة و المراهقة و الإدراك و الوعي في سنّ البلوغ، فهي ذات أهمية بنسب مختلفة.

جـ - إنّ الإنسان حصيلة عوامل وراثية رئيسية و هو، تعريفا، حيوان اجتماعي وبالتالي مجموعة العلاقات الشخصية المشتركة. و الواقع أنّ الأنماط الّتي تتخذها فيما بعد تتكون إلى حدّ كبير في السنوات الأولى من حياة الطفل.

د - إنّ طرق تربية الطفل تمثل دورا حاسما في تعيين نوعية الشخصيّة من حيث ارتباطها بمجتمع معيّن. و دلالتها عليه. و لذا فإن فهم طرق تربية الطفل يؤدّي إلى فهم السلوك الاجتماعي و دوافعه في المجتمع.

هـ - إنّ التّصرف و المواقف الّتي يتّخذها الوالدان ضمن العائلة تؤثر تأثيرا حاسما في نمو الشخصية، و ذلك لأنّها تؤثر في حاجات الطفل الأساسيّة و تأمين استمراره في

1 - د. هشام شرابي، مقدّمات لدراسة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ص 82 - 88.

الوجود و تمتّعه بالإطمئنان العاطفي. و يستمر الوالدان طول مراحل الطفولة في تمثيل دور خطير الأهمية في ما يتعلّق بضبط دوافع الطفل و إرواء حاجاته و تحديد مقاييسه والتأثير في مختلف مراحل نمو الأنا كما في نتائج هذا النمو. و الواقع أنّ الفرد البشري يعيش في هذه الحقبة من حياته حساسيّة قصوى بالنسبة إلى شروط البيئة و سائر العوامل المؤثرة.

و - إنّ التّغييرات الّتي تطرأ على طرق تربية الطفل و على تجارب الطفولة تتبع قبل كلّ شيء من موضع الطبقة الاجتماعيّة الّتي تنتمي إليها العائلة، في مستواها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كما تنبع من وضعها الإثني و الديني و الإقليمي.

إنّ هذه التّعميمات تنطبق على العائلات العربيّة ككل بما فيه البدو و الفلاحون وسكان المدن. و من هنا يبرز دور العائلة في طبع الفرد العربي بالقيم العائليّة و في نفس الوقت القيم القبليّة الّتي تندرج فيها العائلة كالتّعصب لها و التّباهي بمزاياه. غير أنّ أخطر دور تقوم به العائلة لذلك يتمثل في إعداد أطفالا بتزويدهم بقيم القبليّة في مرحلة تتميّز بقيام مؤسسات أخرى كالمدرسة لإعداد أجيال، يجب عليه الولاء للدولة حسب تمثلا لروح العصر و حركة التّمدن.

3 - العائلة و القبلية بمدينة سبدو :

1.3 - تحديد إطار البحث :

تساهم العائلة بمدينة سبدو في غرس قيم القبلية بتوجيه وعي و سلوك الأفراد، حيث تبرز هذه القيم مبدئيا من خلال مناداة في كثير من الأحيان حسب انتماءاتهم القبليّة أو تحت - القبليّة مثل : بومدين الحليمتي (أولاد حليمة)، قدور البوحصي (أولاد بوحفص)، عكاشة الطيبي (أولاد ابن الطيب)... إلخ. و ليت الأمر قد وقف عند كبار السن بل شمل حتّى الأطفال المتمدرسين، الشيء الّذي يؤكد على الترابط بين العائلة و القبليّة. و للبرهنة على ذلك سيكون منطلق دراستنا للعلاقة عائلة - قبيلة في مدينة سبدو، بتقدير درجة استيعاب الأطفال المتمدرسين لانتماءاتهم القبليّة.ومن أجل ذلك اعتمد البحث على

حصر العيّنة المراد استجوابها في مدرسة حي لاتي حاج احمد (راجع الملحق رقم). اختير 150 طفل (*) تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 12 سنة و وزّعوا حسب انتماءاتهم القبليّة وتحت القبليّة. تتشكل العيّنة من الأطفال المنتمين إلى قبيلة أولاد ورياش مقسمين إلى ثلاث فروع القبيلة كما يلي :

الجدول رقم 9 :توزيع التلاميذ حسب انتماءاتهم القبلية في مدرسة لاتي حاج أحمد(1988).

الفرع	أولاد مومن	أولاد بوحفص	أولاد حليمة
عدد التلاميذ	80	30	40

2.3 - درجة استيعاب التلاميذ للقبلية :

حاولنا من خلال عمليّة البحث استدراج التلاميذ إلى الإجابة عن معرفتهم أو قبيلتهم و قد كانت إجابتهم كما يلي :

جدول رقم 10 : توزيع التلاميذ حسب استيعابهم للقبلية (%)

الانتماء / الفرع	أولاد مومن	أولاد بوحفص	أولاد حليمة
الفرع %	57	52	53
القبيلة %	45	37	40

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكثر من نصف التلاميذ يعرفون إنتماءاتهم الفرعية أوّلا؛ فأولاد مومن 57% و أولاد بوحفص 52% و أولاد حليمة 53%. و ثانيا تأتي معرفتهم لنتمائهم إلى قبيلة أولاد ورياش فقد صرّح أولاد مومن بـ 45% و أولاد بوحفص بـ 37% وأولاد حليمة بـ 40%. إنّ التّعرف على الانتماء القبلي لا يكون مباشرة بالنسبة للطفل التلميذ و إنّما تسبقه انتماءات أخرى يدركها كلّما تزايد سنه، حيث تقترب بنموذج بيار بورديو و الّذي رسم دوائر متفاوتة المساحة تظهر مختلف انتماءات الطفل في العائلة الجزائرية الّتي تمثل الدائرة المركزيّة الأولى، ثمّ تليها دوائر إنتمائية أخرى

* تم ضبط العينة بالتّعاون مع معلم المدرسة و السيد المدير بفعل توفرهم لمعلومات مسبقة حول انتماء التلاميذ القبلية والفرعية.

الشكل رقم 18: الإنتماءات التقليدية في الجزائر

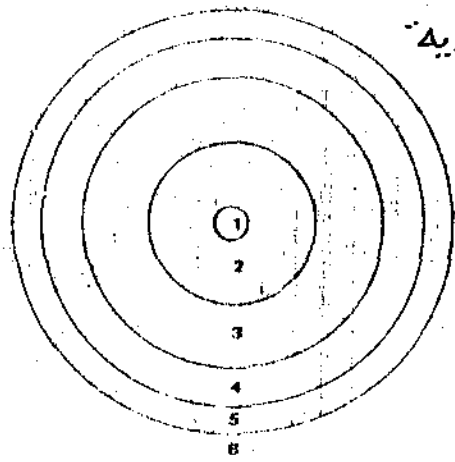

1 - عائلة
2 - خروبة
3 - دشرة
4 - فرقة
5 - عرش
6 - بلاد

المصدر :

Pierre Bourdieu, Sociologie de L'Algérie, op cit. p 70.

إنّ العائلة أول مدرسة يحاول الطفل - التلميذ التّعلم كلّ شيء. يقول جون ديوي J. Diouy "كلّ عنصر من العناصر الّتي تتألف منها فئة اجتماعية في مدينة حديثة أو في قبيلة بدائية، يولد عاريا من كلّ شيء، و بلا عقيدة و بلا أفكار و بلا قواعد اجتماعية"(1)، و هو أمر ييسر للعائلة تطبيع أفكارها و نمط اجتماعها، و هو ما يؤكده التلاميذ الّذين أدركوا انتماءاتهم الفرعية، حيث صرّح حوالي 72,3% منهم أنّهم تعلّموا ذلك من والداهم وأفراد عائلتهم البالغين. يظهر ذلك في سلوكات الأفراد، فعند طلب الوالدين ابنهما لقضاء حاجة ما كشراء سلعة مثلا يوجهانه إلى دكان حسب الانتماء القبلي مثل "روح البوحصي جيب لحظة" أو من كلمك في الطريق ؟ فيجيب أحيانا "اهدر معاي قويدر اليوبي" أو مع من ركبت السيارة ؟ فقد يكون الجواب "اركبت مع الطاهر الطيبي".

إنّ العائلة لا تعتمد هنا على تحديد الشخص و مهنته و مؤهلاته (تقني، مهندس، صاحب مقهى) و إنّما تركز على الانتماء القبلي. و من هنا يتطبع الطفل على ترديد أسماء الأشخاص حسب انتماءاتهم القبلية. كما تؤثر العائلة بشكل غير مباشر، كأن يركز الأهل في الأسرة على تجميع أفراد القبيلة أو الفرع في مناسبات مختلفة "كالعرضات" بمناسبة عرس أو ختان أو سبوع. و الأكثر من ذلك نصح الآباء للأبناء بالتّعامل أكثر مع أبناء عمومتهم أو قبيلتهم سواء بين التلاميذ أو بين التلاميذ والمعلمين، حيث يؤكد على ذلك حوالي 70,15%.

1 - جون ديوي، الديمقراطية و التربية في "النصوص الفلسفية الميسرة، السنة الثالثة ثانوي، الجزء 1" المعهد الوطني التربوي. 1984، ص 159.

فكثيرا ما يقول الآباء للأبناء :

"كِي تَمْشِي تَقْرَ رِيحْ أمْعَا وَلْد عَمَكْ".

"كي اتجي ماشي ليكول فوت على ولد عمك".

في ضوء هذا المنطق يتعود الطفل - التلميذ على أنّ الحماية الحقيقية لا تكون إلاّ في إطار العائلة أو في نفس الفرع أو القبيلة الّتي ينتمي إليها، و بالتّالي لا أمان في التّعامل مع أفراد خارج هذه الإنتماءات و لو كانوا في نفس الموقع الطبقي و الجوار و الدور الاقتصادي. إنّ استمرارية مثل هذه التربية العائليّة تتناقض تماما مع المشروع المجتمعي الّذي تحاول الجزائر تحقيقه عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كما يتّضح في مايلي:

المسجد ← المواطن المسلم

الحزب ← المواطن المناضل

المدرسة ← المواطن المثقف

المصنع ← المواطن العامل

وانطلاقا من هذا التداخل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية، يجد الطفل التلميذ نفسه منفصم الوعي، بين ضرورة الانتماء إلى القبيلة و الولاء لها أو الالتزام بما تعلّمه من المسجد و المدرسة (1) و أجهزة الحزب أو المصنع و الّتي كلّها تصبّ في إعداد مواطن جزائري يكسر الولاء القبلي الضيق.

و من هنا لا يمكن لمجتمع المدينة أن يستقيم تبعا لأهداف المشروع المراد تحقيقه ما لم تتغيّر طريقة التربية العائليّة؛ فالمجتمع قبل كلّ شيء عبارة عن مجموعة عائلات مترابطة فيما بينها، إنها مطالبة بانتهاج تربية عصرية تعد أطفالا للمستقبل كمواطنين.

---

1 - محمد الشهب، المدرسة و المجتمع في الوسط القروي، بعض النتائج التركيبية من خلال دراسة ميدانيّة، أعمال ندوة البحث التربوي في المغرب، مناهج و مجالات يوم 28- 24 أفريل 1982 كلية العلوم و التربية، الرباط ص 11.

ثانيا : الوعدة و القبلية :

1 - تعريف عام :

تعتبر الوعدات أكثر الطقوس رواجا في الجزائر و دول عربيّة أخرى. و الطقس Rite بتعبير نور الدين طوالبي "عبارة عن عادات و تقاليد مجتمع معيّن، كما تعني كلّ أنواع الاحتفالات الّتي تستدعي معتقدات تكون خارج الإطار التجريبي" (1). و من هنا التساؤل عن العلاقة الّتي تربط الوعدة بالطقس. إنّ كلمة وعدة مشتقة في فقه اللغة العربيّة من فعل وعد، يعد، وعدا و الّذي يعني تعهّد بشيء ما، أخذ على عاتقه شيء ما، وهذا التعريف يلتقي مع ما اصطلح عليه في منطقة سبدو بوعد يقطعه أبناء القبيلة على أنفسهم بالاحتفال قرب ضريح وليهم الصالح كلّ سنة. كما اعترفت السلطة الرسمية بانتشار الوعدات في الجزائر، فقد جاء في وثائق رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر بتاريخ 29 نوفمبر 1980 بأنّ الوعدة "في الممارسات الاسلامية، أن يأخذ المؤمن الصالح على عاتقه جهارا أمام الخالق تنفيذ وعدة تكون في هذه الحالة اعترافا بالجميل، إذا تحققت أمنياته. قد يتعهد مثلا بإطعام مائة محتاج إذا وضعت الزوجة و الحامل صبيّا طال انتظاره، فإذا تمّ له ما أراد، يكون عندئذ ملتزما بتعهده تحت عاقبة الكفارة أي النكث بالعهد" (2). و لما كانت الوعدة طقسا، فإنّها تستوجب احتفالا جماعيا بمشاركة عدد من الأشخاص، كما تحدد فترتها و مراسيمها و مكان تظاهرتها.

2 - الجذور التاريخية للوعدة :

تنطلق مراسيم الوعدة من مبدأ تقديس الصالحين و الاعتقاد باستمرارية بركات القديس بعد مماته، باعتباره وسيط بين البشر و اللّه. فوساطة القديس (الولي الصالح) تمكّن من تحسين العلاقة بين البشر و اللّه،يترتب عنها جنب الأنام و الأمراض كحالة جدب الأرض و هلاك الماشية و عقم المرأة و عدم سقوط المطر. و من هنا ستشكل الوعدة

---

1 - نور الدين طوالبي، الدين و الطقوس و التغيرات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988، ص 34.

2 - المرجع نفسه، ص 123.

إحدى مظاهر الدّين الشعبي بتعبير الدكتور حليم بركات "الّذي يركز على الاختبار الروحي و التّدرج في علاقة المؤمن باللّه و ذلك بالتّعبد للأولياء و المزارات و على التأويل والرموز والأشخاص أكثر من الكلمات و القواعد المجردة... و يبرز عندما تتسع المسافة بين المتعبد و المعبود و يصبح اللّه أكثر تجريدا و أقلّ تجليا، إذ لا تكتفي الطبقات الشعبية الفقيرة العاجزة بالتعاليم المجرّدة، بل تحتاج إلى وسيط يتجسد في شخص صالح يتحسس مآسيهم و يساعدهم على حلّ مشكلاتهم و ينصرهم ضد ظالميهم و يتكلم لغتهم" (1).

لقد أصبح الولي الصالح في هذه الظروف المزار الملجأ يلعب دور الوسيط بين المؤمن العادي و اللّه (2)، يستحق التقديس و التقدير، فانتزاع بركاته تتطلب من الفرد إحضار وجبات غدائية مختلفة حول فضاء الضريح. و من هنا تتشكل بدايات الوعدة.

لقد عرفت الجزائر مراسيم الوعدة منذ القرن السادس عشر،عند انبعاث حركة القديسين و دورهم القيادي للقبائل. إنّ استمرارية الوعدة إلى يومنا هذا وراؤها اعتبارين.

أ - ضرورة "دينيّة" لحلّ الأزمات الّتي يتعرض إليها العرش أو القبيلة.

ب - تكريم الولي الجد المحافظ على تماسك العرش.

يذكر الدكتور هواري عدي انتشار الوعدات خاصة في الفترة الاستعمارية و منها وعدة سيدي امحمد بن عودة بغليزان حيث يقول : "أحيت الأعياد السنوية و الاحتفالات الفصلية "زردات" "طعام"... قرابة جماعية صوفية من خلال تكريم قديس وهب اسمه للحركة. إنّ التجمعات السنويّة لتكريم أجداد مقدسين، حقيقيين أو وهميين، تجمع ألاف الأفراد الوافدين من شتى المناطق. لنذكر على سبيل المثال التّجمع بمناسبة تكريم سيدي امحمد بن عودة، بالقرب من غليزان، الّذي يضمّ أنساب قبيلة فليتا" (3).

إنّ إحياء الوعدات في الجزائر يعني المحافظة على تماسك و تجديد كلّ قبيلة مرابطية. إنّها تظاهرة تعكس صمود ثقافة يختلط فيها الجانب الديني (تضامن، كرم)

1- د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 259.
2 - محمد العبد الله، "المزار : ذلك الوسط المسحور"، النهار العربي و الدولي (2- 8 فبراير1981)"ص 50.
3 - عدي الهواري، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 127.

والبداعي الخرافي (رضا الولي الصالح، حلّ الأزمات بمفاتيح ما ورائية). و بالتالي فإنّ الوعدة تتوسط بين العقلانية الدينيّة الإسلاميّة و الخرافة. فقد نهى رسولنا الكريم -صلعم- عن التّوسط بين العبد و ربّه و تقديس الأفراد في الحديث الشريف «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم و إنّما أنا عبد فقول عبد اللّه و رسوله» (1) و في حديث آخر «لا تشدّوا الرحال إلاّ لثلاثة مساجد مسجدي هذا، المسجد الحرام، المسجد الأقصى» (2).

و من هنا فإنّ إحياء الوعدة، يعني إعادة إنتاج واقع ثقافي على مستوى الوعي والممارسة يتناقض مع منطق اشتغال الحياة المدينيّة المعاصرة، ذلك أنّ إحياء الوعدة سيعمل على استمرارية الرعي القبلي، الّذي هو أصلا مناف للحياة المدينية.

3 - **الوعدة في منطقة سبدو :**

إذا كانت القبليّة في منطقة سبدو قد قامت في مجملها حول ولي صالح، فإنّ إحياء وعدة كلّ ولي قد أخذت واجبا إلزاميا بالنّسبة لكلّ عرش يناسب هذا الولي الصالح.

إنّ هذه المنطقة لا تزال تقيم الوعدات تقديسا للأولياء الصالحين. و الجدول التّالي يوضّح ذلك :

جدول رقم 15: الرعدات في منطقة سبدو

العرش	الولي الصالح	تاريخ الوعدة
أولاد ورياش	سيدي الطاهر	21 سبتمبر
أولاد نهار	سيدي يحيى	15 سبتمبر
أنقاد	سيدي عبد اللّه	30 سبتمبر
بني ورنيد	سيدي حفيف	10 أكتوبر
المصدر : بحث ميداني سنة 1989.		

1 - حديث شريف.
2 - حديث شريف.

تقام كلّ الوعدات في بداية كلّ خريف،حيث يتهيأ كلّ عرش بإحياء وعدة وليّه الصالح. يتزامن ذلك مع الإنتهاء من الموسم الفلاحي بعد الحصاد و الدرس. و من خلال الجدول يظهر و كأنّ هناك اتفاق بين الأعراش حول جدول زمني للوعدات، بحيث تقام كلّ وعدة في فترة معيّنة حتّى يسهّل الأمر لكلّ عرش من الحضور في الوعدات كضيوف بشكل دوري. و في دراستنا لمراسيم الوعدة و علاقتها بالقبلية سنركز على وعدة سيدي الطاهر، والسبب في ذلك أنّنا اعتمدنا على عرش أولاد ورياش كمجال لبحثنا لفهم الدور السلبي الّذي تلعبه القبليّة في مدينة سبدو الناشئة.

1.3 - **الإطار العام للدراسة :**

شملت دراستنا منطقة وعدة سيدي الطّاهر في ضواحي ضريح هذا الولي الصالح في يوم 13 - 14 - 15 أكتوبر 1989، و انطلقت دراستنا من فرضيتين أساسيتين :

- اعتبار المشاركين في وعدة سيدي الطّاهرمن عرش أولاد ورياش، و أنّ الجزء الاكبر من الضيوف من أعراش أخرى.

- اعتبار وعدة سيدي الطّاهر تظاهرة ستحيي القبليّة بشكل يعاكس حركة التّمدّن والولاء للدولة.

اعتمدت الدراسة على متابعة مراسيم الوعدة، بملاحظة طرق تعامل المشاركين مع بعضهما البعض و ضيوفهم و مختلف الاحتفالات. ثمّ حصر عيّنة الدراسة، و ذلك باختيار 4 أفراد من كلّ فرع من قبيلة أولاد ورياش مشاركة في الوعدة. حيث تحصلنا في النهاية على مجموع 44 مشارك و الّذين يقيمون في التجمعة الحضرية لسبدو. طرحت عليهم أسئلة أريد من خلالها تقدير مدى مساهمة الوعدة في إحياء القبلية.

2.3 - **مراسيم وعدة سيدي الطاهر :**

تتم مراسيم وعدة سيدي الطّاهر كل سنة في منتصف أكتوبر لمدّة ثلاثة أيام بدءا من الأربعاء إلى الجمعة مع إعطاء الأفضلية لليومين الآخرين أي الخميس و الجمعة. و تأتي بعد أسبوع أو أسبوعين من وعدة سيدي يحيى يتم الإعلان عنها مسبقا عادة بعد وعدة سيدي يحيى من طرف زعماء الفروع المشكلة لعرش أولاد ورياش، شفويا في السوق في

المقهى... إلخ. لا يعلن عنها رسميا أي لا يصدر الإعلان عن السلطة البلدية عبر الملصقات أو في صفحات الجرائد، الشيء الّذي يدل على عدم اهتمام الخطاب السياسي عبر أجهزته التنفيذية رسميا بهذه الأشكال من الطقوس. و من جهة أخرى يكشف عن مفعول المؤسسة القبلية في توجيه الحياة العامة. و على إثر ذلك تبدأ الاستعدادات لإقامة هذه التظاهرة بشراء مستلزمات "الطعام" من سميد و ملح و زبدة و شاي و سكر، ثمّ البحث عن "الحجير" بالنّسبة لكلّ فرد مشارك، ثمّ تنسق التحضيرات بين أفراد القبيلة و فروعها حول الطريقة الّتي يرونها أنجح من أجل السير الحسن للوعدة، و من ذلك ضرورة إحضار "ڤيطون الجماعة"، ثمّ يعيّن فرد من كلّ فرع و عادة يكون من كبار السن يتمتع بحيوية ومستوى مادي لا بأس به مع أفراد معينين من الفروع الأخرى للقبيلة. سيشكل هؤلاء مجلس العرش بشكل مؤقت، يضع خطّة عمل لتيسير إحياء الوعدة. و بموازاة ذلك يبلغ أفراد القبيلة الآخرين المشاركين في الوعدة عادة بتبليغ ضيوفهم من الأعراش و القبائل الأخرى بموعد الوعدة. كما تقدم السلطة البلدية بواسطة مصالحها التقنية مساعدة العرش، كتهيئة ملعب الخيل و تنصيب أعمدة الكهرباء ليلا و صهاريج المياه و تبليغ القوة العموميّة للمحافظة على الأمن.

و ابتداء من يوم الأربعاء تبدأ عائلات كلّ فرع من القبيلة في حمل أمتعتها اللازمة باتّجاه سيدي الطّاهر، حيث تتوجّه إلى المكان المعهود لها و تنصب خيمتها في حدود مجالها، حيث يأخذ شكل تنصيب الخيام دائرة حول الولي الصالح سيدي الطّاهر -أنظر الشكل رقم **19**- و هذا ما يفسر على أنّ عرش أولاد ورياش تشكّل حول الولي سيدي الطّاهر كنموذج للقبائل المرابطية.

3.3 - الوعدة تظاهرة في إحياء القبلية :

تساهم الوعدة في إحياء القبلية من جوانب مختلفة، منها ما يظهر في مراسيمها؛ فبمجرد انتصاب الحجروات بحسب الفروع المشكلة للقبيلة، سيكتشف المرء بانتمائه القبلي الأولي، حيث "يرى كلّ مشارك في هذه الاحتفالات مناسبة يلتقي في أقاربيه المشتتين الّذين يرتبط به بقرابة فعليّة أو وهميّة؛ مما يخلق عنده عزاء الانتماء إلى سلالة كبيرة العدد،

الشكل رقم 19: توزيع الحيرات في وحدة سيدي الطاهر

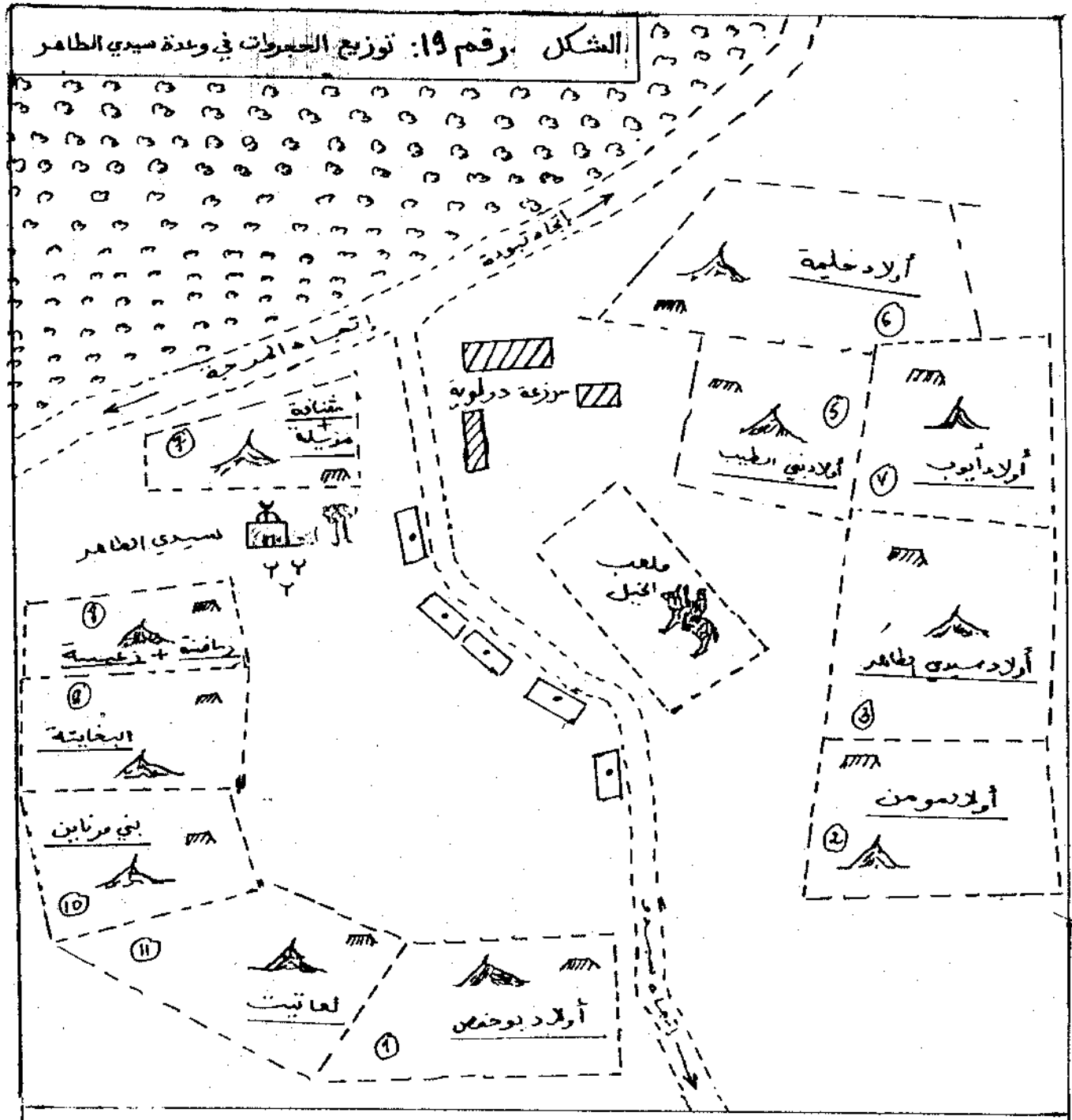

خيمة الجماعة ▭ محلات تجارية متنقلة

الحجير أشجار مثمرة

①و② مربع عرش أولاد ورياش

المصدر بحث ميداني 1989

إعداد بن يوب محمد

كامن في السابق ذات بأس» (1). و هذا ما قد اكتشفناه من خلال مساءلة أفراد العيّنة المشاركة في الوعدة حول دوافع هذه المشاركة.

جدول رقم 12: دوافع الوعدة

دافع الوعدة	ديني	واجب قبلي	تقليد	المجموع
التكرار	10	30	04	44
%	22,72	68,18	9,09	%100

المصدر : بحث ميداني، أكتوبر 1989.

و من خلال الجدول يرى حوالي 68,18% من المشاركين أنّ الوعدة ضرورة حيويّة باستمراريّة القبليّة لتجديد العهد و التلاحم و التماسك بين الأفراد و التّسامح بين المتخاصمين، "كلّ واحد يتصالح مع بن عمه" كتحد للأعراش الآخرين، باعتبار أنّ استمرارية الخصام عامل ضعف للعرش، مما سيفسح المجال لتدخّل الأعراش الأخرى، كما يتبادل أفراد الفرع و كلّ العرش الأفكار و النصائح، فالوعدة تصبح حينئذ مناسبة لتقييم الذات وعرض مشاكل العرش وطرق معالجتها. و من النصائح وصاية أعيان العرش كلّ فرد يحتل منصب إداري أو إطار في مؤسسة اقتصادية أو تجارية بخدمة أبناء عرشه أوّلا "خصك تتهلى في بن عمك"، ومن جهة أخرى لا تعر اهتماما للأعراش الأخرى "أعطي لدوي فلان الحس". إنّ عدم تقديم الخدمات للعرش تمثّل خيانة كبرى وارتداد، فيوصف بـ "شماتة، ما شي راجل". والوعدة أيضا مناسبة لتقييم نشاطات المير (رئيس المجلس الشعبي البلدي)، حيث لا ينظر إليه على أنّه يمثل السلطة البلدية المحلية وجميع أفراد الشعب وإنّما الممثل الأوّل للعرش، يجب عليه خدمة عرشه بدءا من عائلته والفرع الّذي ينتمي إليه. إنّ الوعدة مناسبة لمحاسبة المير من خلال نشاطاته وعلاقتها بالعرش، فإذا ماقام بمنح سكن أو قطعة أرض أو التوقيع على مناقصة مع أحد مقاولين ينتمون إلى أعراش

---

1 - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 128.

أخرى، يتعرض إلى التوبيخ. لذلك يجب تصحيح "إعوجاجه" و نكثه العهد الّذي أبرمه مع العرش. يجتمع المير مع مجلس العرش عادة في حجير خاص ليزوّد بنصائح جديدة،تضع مصلحة العرش فوق المصلحة الوطنية الّتي حددت في القوانين السارية المفعول. في حين أكّد حوالي 22,7% من المشاركين على أنّ الوعدة واجب ديني لإرضاء الولي الصالح سيدي الطّاهر حامي العرش. إنّ القيام بهذه الوعدة بزيارة الضريح و إطعام الضيوف و إصلاح ذات البين من شأنه الزيادة في البركات و الخير (هطول المطر للحرث في الموسم الجديد) وطمأنة القلوب و النفوس؛ "فمن شأن هذه الاحتفالات أن تلعب دورا لا يمكن نكرانه في التوازن النفسي لسكان معتادين على نمط معيّن من العلاقات الاجتماعية" (1). غير أنّ هذا النوع من الممارسات الدينيّة تهدف في النهاية إلى حماية العرش، و يبرز ذلك من خلال دعاء الوداع و يعرف بالمعروف :

"الله تجعلها صدقة مقبولة، اللّه يجعل المولى يتقبّل منّا، يا ربي غيثنا، تألف القلوب. حضروا نواياكم لله سبحانه و تعالى ! " و يختم بتلاوة الفاتحة.

في حين ترى نسبة قليلة من المفحوصين و تقدر بـ 9,09% أنّ الوعدة تظاهرة يجب القيام بها كما قام بها الأسلاف، أي أنّها تقليد فقط، فما يمكن استخلاصه من ذلك أنّ الوعدة طقس من شأنه الحفاظ على تماسك القبيلة. و مما زاد في تدعيم العلاقة الوعدة - القبليّة المظاهر الفولكلوريّة المتنوعة الّتي تلازم مراسيم الوعدة، و ما يرتبط بها من سلوك وتفكير على مستويات مختلفة، حيث يعاد إنتاج القبليّة بفعل الأغاني و الرقص و اللعب إلى جانب الشعائر و الرموز و المعتقدات الشعبية الدارجة و الحكم و الأمثال و الأساطير والقصص (2). إنّ هذه التقاليد الفولكلوريّة تعزز الأواصر بين أفراد الفرع أو العرش، وتعمل على إبراز القيم و الأفكار الّتي يعتزّ بها العرش، و ذلك من خلال توجيه أنظار الأفراد إلى التفضيلات و التعميمات و المعتقدات الّتي تأخذ معا. و يترتب عن ذلك أنّ

---

1 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 138.

2 - د. فوزية دياب، "القيم و العادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 176.

الأفراد في الجماعة يتعلمون وضع الأمور في مواضعها بحسب قيم جماعتهم من جهة و معايير ثقافة مجتمعهم من جهة أخرى، فضمائرهم تصبح مفعمة بالقيم الّتي يجب أن يعتزوا بها، ومشبعة بالمبادئ الّتي يجب أن يسيروا على هديها و مشحونة بقواعد السلوك و المثل الّتي يجب أن يتبعوها. و هذا من شأنه أن يزيد تمسّكهم بالتقاليد و تماسك الجماعة بما تغرسه الوسائل السابقة الذكرفي عقول الأفراد من أفكار و معتقدات و تصورات متشابهة، ومفاهيم مشتركة. و المعروف أنّه كلّما التقى النّاس في فهم مشترك كثرت إمكانيات تعاملهم و تفاعلهم بعضهم مع بعض و بالتّالي زيادة تضامنهم و تماسكهم (1). و من أشهر المظاهر الفولكلورية في وعدة سيدي الطّاهر رقصة العلاوي و لعبة الخيل.

1 - **رقصة العلاوي :**

يمكن القول أنّ الرّقص يوفر لمجتمع ما أن يجد طابعه فيه. و إذا كان الرّقص في أوساط ما يتم بغرض التّرويح و الترفيه، فهو في أوساط أخرى يقام لأغراض دينيّة ودنيويّة، لأنّه في اعتقاد تلك الأوساط وسيلة هامّة من وسائل التّعبير، فللأفراح رقصاتها وللحرب رقصاتها و للعبادة رقصاتها و للعلاج رقصاته... إلخ. و يرافق الرّقص في الغالب إيقاعات وأنغام تؤثر في النّفس و تنظم الحركات. و القبيلة في سبدو كغيرها من القبائل لها رقصاتها المعبّرة أيضا. و الرّقص يتمّ فرديا أو جماعيا. و الرّقص الفردي تقوم به امرأة أو رجل واحد، أمّا الرّقص الجماعي فيشترك في أدائه جملة من النّاس إمّا رجالا أو نساء.

تمثل رقصة العلاوي أعرق رقصة جماعيّة بالمنطقة، و هي رقصة جماعيّة تتطلب مشاركة ما بين أربع إلى خمس أفراد أو أكثر ينتمون عادة إلى نفس الفرع من القبيلة أو القبيلة نفسها. تتكون الجماعة الراقصة من قائد عادة ما يطلق عليه "المقدم" أو يقولون له "ألغى علينا" بمعنى أنت قائد الرّقصة، يأمرهم بالحركات الواجب تأديتها، و يقوم بالتّنسيق بين اللعابة الرّاقصين و الضاربين على "القلال" و "القصبة". يلتزم القلاليليّة و القصابة بأداء ما يطلبه القائد من حركات للرجل و الكتفين، الّتي يجب على اللّعابة القيام بها بشكل

---

1 - د. فوزية دياب، "القيم و العادات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص 186.

جماعي متشابه. و أثناء هذه الرّقصة يتفوه القائد بما يلي :

آه، ألطيف، ألطيف.

آه، آه، آرس، آرس.

آتشوف، آتشوف، آآتشوف.

و من خلال هذه الرّقصة يبرز الدور القيادي للمقدّم و ولاء اللّعابة له بشكل يعكس صورة القبيلة و تلاحمها في الأداء الجيّد لهذه الرّقصة، حتّى تصبح مضرب الأمثال بين النّاس، أي بين القبائل الأخرى أو فروعها، حتّى يقال أنّ هذه الرّقصة تشبه رقصة بني فلان أو أقلّ منها، و في هذا الصدد يمكن ذكر فرقة العاتيت أو المرازقة.

2 - **لعبة الخيل :**

تمثل لعبة الخيل رياضة و مظهر فولكلوري قديم لدى كثير من الشعوب. و نظرا لأهميتها فإنّ الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم قد أوصى بها حيث يقول : "علّموا أبناءكم الرماية و السباحة و ركوب الخيل» (1). و في كلّ وعدة من وعدات سيدي الطّاهر يتوافد "الخيّالة" قرب سيدي الطّاهر قصد "التّحراك". غير أنّ لعبة الخيل بمناسبة الوعدة تفرض علينا النظر إليها من زاوية علاقتها مع القبليّة. فما هي إلاّ مظهر لها تنعكس فيها الرّوح القبليّة.

يعتمد تنظيم لعبة الخيل في الوعدة على ما يلي :

أ - تهيئة الملعب المخصص لسباق الخيّالة ليأخذ شكل المستطيل.

ب - يجلس المتفرجون الضيوف عادة في أطراف الملعب يترقّبون السباق وعادة ما يجلسون فوق التراب.

تنطلق التظاهرة بعدما تتجمع الخيّالة المنقسمين حسب انتماءاتهم القبليّة أو الفرعيّة و يعرف ذلك "بالعلفة" تضم من 7 إلى 10 فرسان يكونون من نفس الفرع أو القبيلة. كلّ واحد يمتطي جوادا و يرتدي لباس مناسب و في يده بندقية.

---

1 - حديث شرف.

يحدّد برنامجا على العلفات احترامه و فيه يحدّد دور كلّ علفة، و عادة ما يبدأ إشارة الانطلاق بالعلفة الشريفة لأنّها تمثل "الفال" ،كعلفة أولاد سيدي عبد الله من قبيلة أولاد نهار، ثمّ تتلوها علفات أخرى. تنطلق الخيّالة بعد وقوفهم على استقامة واحدة. والجدول التّالي يبرز العلفات الّتي حضرت في وعدة سيدي الطّاهر.

جدول رقم 13 : العلفات الحاضرة في وعدة سيدي الطّاهر

العلفة	العمور	أحمد بن عبد الله	العاتيت	لعشاش
العرش	أولاد أنهار	أولاد أنهار	أولاد ورياش	السواني
المصدر : بحث ميداني سبتمبر 1990				

تمثل العلفة في أدانها القبيلة، و من ثمّ فهي أيضا تساهم في تقويّة الوعي القبلي، ويؤكد ذلك انتظام أفراد العلفة الواحدة،حيث يعينون "المقدّم" و هو قائد العلفة و الآمر لها و أثناء السباق يردد ما يلي :

طالعين ...

آ الحفظ الله ...

أرفدو. بمعنى جهزوا بنادقكم.

آه. بمعنى أخرجوا البارود.

بالمكاحل. أي أطلقوا النار.

إنّ أفراد العلفة مطالبون باطلاق البارود في نفس اللحظة. و بذلك تتجسد وحدة الرأي و التضامن بين أفراد الفرع أو القبيلة و التباهي أمام العلفات الأخرى. و كثيرا ما يكون للعلفة الواحدة أنصار يتفرّجون على أداء علفتهم. و إذا ما حدث أن تأخر أحد الخيّالة في اطلاق النار، فإنّه يتعرّض إلى الشتم و التوبيخ، حتّى إن تكرّر تأخره يفصل من العلفة و يعاقبونه بإطعام أفراد العلفة، بإقامته لمأدبة عشاء.

إذن، من خلال هذه المظاهر الفولكلورية تمتدّ القبيلة. و إذا كانت هذه المظاهر الفولكلورية تشكل تراثا غنيّا، فإنّنا نتساءل لما لا تؤدّى حسب الانتماءات المهنيّة مثلا،

كرقصة يشارك فيها الأساتذة أو أطباء أو سباق الخيل يشارك فيه المحامون. و من هنا تستمرّ القبليّة في أدائها عبر هذه المظاهر الفولكلوريّة مجددة علاقات اجتماعيّة باليّة تجاوزها الزّمن و رافضة بشكل واع للحداثة. "و هكذا تترسخ إرادة إحياء العلاقات الاجتماعية السابقة بالاقتناع لنموذج اجتماعي يرجع إلى إطار معياري مثالي، لا إلى واقع معاش. يفسر هذا الاختلال الموضوعي بين الإطار المعياري المثالي و الواقع المعاش الكثير من التصرفات النفس - اجتماعية. تطرد الأسطورة التّاريخ... و تترسخ الوحدة الاجتماعيّة تدريجيا في سير القديسين" (1). و هو أمر يعاكس ديناميكيّة الدولة العصريّة الّتي تتطلّب المواطن الموالي لها لا إلى العرش. حينئذ يبقى المواطن بوعي منفصم تتقادفه الانتماءات المتعاكسة (القبيلة / الدولة)، و سينعكس سلبا بشكل مباشر على اشتغال المدينة و الدولة نفسها.

---

1 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 128.

II - الآثار السلبيّة للقبليّة :

1 - تهديد وحدة الدولة :

إنّ استمرار المؤسسة القبليّة في عصرنا يناقض تشييد الدولة العصرية و مؤسساتها الجديدة، فتأصل القبليّة في سبدو و مناطق أخرى من شأنه إضعاف التضامن بين المواطنين و تشييد الدولة الجزائريّة و يكرّس الإقليميّة و الانعزاليّة. و لعلّ الخطة الحاسمة الّتي اتّخذتها الرسالة الإسلاميّة بعد التّركيز على العقيدة، من خلال تأكيد القرآن الكريم على وحدانية اللّه و عظمته و قدرته و إبراز الوعيد بالعذاب يوم القيامة كالعقاب على الطغيان بالمال و عدم الإحسان إلى اليتامى و الفقراء و المساكين و عبادة الأصنام و ذلك خلال المرحلة السرية، فقد انتقلت الدعوة الإسلاميّة إلى مرحلة تأسيس الدولة و الحرب ضد من ظالموا المسلمين الأوائل من زعماء قريش. و المؤاخاة بين المهاجرين و الأنصار و التشديد على خطورة الانتماء القبلي على مستقبل الدعوة حيث حذّر الرسول صلى اللّه عليه و سلّم بقوله : «دعوها (أي العصبية) فإنّها منتنة، ليس منا من دعى إلى عصبية» (1). و من هنا اقترن تأسيس الدولة بتأسيس مفهوم الأمّة مجاوزة لمفهوم القبيلة. و في هذا الصدد يذكر مهدي شمس الدين بأنّ الإسلام «حاول... بطرق كثيرة أن يحطم الوحدة العشائريّة في سبيل بناء الأمّة القائمة على وحدة المعتقد و ذلك أنّ نمو القبليّة إنّما يكون على حساب الأمّة» (2).

يجب أخذ العبرة من تاريخ الأمّة الإسلاميّة؛ فالأحداث الّتي مرّت بها هذه الأمّة تؤكّد مدى خطورة النزعة القبليّة على وحدة الدولة المركزيّة الّتي حاول المسلم تشكيلها، فلما ظهر الحفصيون و العبد الواديون و المرينيون وجذوا العصبيّة القبليّة ببني هلال و سليم والمعقل في أوج قوّتها، ولم تتمكن هذه الدولة الفتيّة من كبح جماح العصبيّات الّتي استفحل أمرها. ومن جهة أخرى سجل ابن خلدون في مقدمته متاعب المسلمين الفاتحين في

---

1 - حديث شريف.

2 - محمد مهدي شمس الدين، "نظرة الإسلام الى الأسرة في مجتمع متطور"، الفكر الإسلامي، السنة 6 العدد5 ماي 1975، ص 8.

احتواء شمال إفريقيا في حظيرة الخلافة الإسلاميّة - الدولة الجديدة - الّتي بدأت تتوطد دعائمها مع سقوط الفرس و الروم و مصر في يد المسلمين، و ذلك «أنّ الأوطان الكثيرة القبائل و العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة و السبب في ذلك اختلاف الآراء و الأهواء وأنّ وراء كلّ رأي منها و هوى عصبية تمانع دونها،فيكثر الانتقاض على الدولة و الخروج عليها في كلّ وقت و إن كانت ذات عصبيّة لأنّ كلّ عصبيّة ممن تحت يدها تظلّ في نفسها منعة و قوّة... و البربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى و كلّهم بادية و أهل عصائب و عشائر و كلّما هلكت قبيلة عادة الأخرى مكانها و إلى دينها من الحلاف و الردّة فطال أمر العرب في تمهيد الدولة بوطن إفريقيا و المغرب» (1). و هذا ما نشاهده اليوم بطرق مختلفة. بأخذ القبلية في سبدو كنموذج في الوعي الجماعي على مستويات جغرافية متباينة على مستوى المؤسسات الاقتصادية و الإدارية و الثقافية و الاجتماعية.

إنّ كل قبيلة أو فرع أو عائلة تنتمي إليها تبحث بشكل أو بآخر عن وحدتها الداخليّة، فتنعزل عما سواها بطرق مختلفة،ينتج عنها مشكلة الانقسام الاجتماعي. نلاحظ أنّه أنتج مفهوم «الغريب» أو الطارئ، «فالبنية التناقضية لهذا الاجتماع البشري متأهبة دوما لمواجهة كلّ إضافة اجتماعيّة إليها : «الغريب» يأتي من القبائل الأخرى، يأتي أيضا من وراء الحدود أو من وراء البحار» (2). لذلك يصعب على العقليّة القبلية قبول هذا الغريب الموهوم، فهي تتعامل معه إما باستعابه و احتوائه،بحيث يذوب في القبيلة ذاتها، كالزواج منها و التّمسك بتقاليدها و إمّا باستيعابه، فإذا ما تعلّق الأمر بقضاياالزواج عندما يحاول الشخص من فرع أو قبيلة ما خطبة فتاة من قبيلة أخرى، كثيرا ما يصطدم بمعارضة أهل الفتاة لاعتبارات قبلية تختلف شدتها حسب قبيلة الخطيب، و لا تتم إلاّ بعد التّأكد من قبيلته و تتم باستشارة أعمام الفتاة عادة. و نفس الملاحظة يمكن تسجيلها أثناء عملية البيع و شراء العقارات، فكثيرا ما يرفض البائع بيع أرضه "للبراني" من قبيلة أخرى ويفضل ابن قبيلته، فإقامة الغريب بجواره يعني تهديدا له و بالعكس في جوار بني قبيلته

---

1 - ابن خلدون، المقدمة، الفصل التاسع، منشورات دار العلم، بيروت، ط7 1989،ص ص 165.
2 - خليل أحمد، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان ط1 . 1984،ص 143.

فإنه بأمان، بحيث يتردد القول الشعبي القبلي العنصري "الشامي شامي و البغدادي بغدادي" و يتعدى هذا الانقسام حتّى في اتّخاذ أمر ما و لو كان موضوعيًا في مصلحة العامّة. أمّا على مستوى تهيئة المجال من أجل الإسكان فتؤخذ الانتماءات القبلية بعين الاعتبار، ذلك ما يمكن ملاحظته من تجمع السكان من نفس العشيرة في الأحياء والعمارات - سنتوسّع في ذلك في الفصل الثاني من القسم الثاني -.

سيشكل هذا الوعي القبلي كابحا لديناميكية الدولة الحديثة و هو ما سيضعف التضامن الوطني. يقول علي راشدي : "بشكل عام، فإنّ حياة كلّ شخص تتمفصل أكثر حول المجال القبلي، الجهوي، الديني أكثر من المجال الوطني رغم وجود دولة جزائرية معترف بها في الأمم المتحدة» (1).

بعد أكثر من ثلاثين سنة يعترف الخطاب السياسي في الجزائر بمدى تأثير الوعي القبلي في أجهزة السلطة و الإدارة، حيث تتشكل أنواعا من التضامن داخل الأجهزة الرسمية سواء على أساس قبلي أو جهوي. و في نفس الوقت، و عوض أن تكون وحدة في الرأي والقرار بين الأفراد في نفس الموقع الاجتماعي، تبرز نزاعات بأشكال مختلفة، تصدّع صف الأمّة. إنّ واقع الدولة / القبيلة هو الّذي يساعد في سياق النظام العصبوي على إنتاج مفهوم الدولة / الجهة أو الدولة / المنطقة أو الدولة / الإتنية *.

يقول قسطنطين زريق : "فعلينا أن نوجه أنظارنا إلى القيم السلبيّة الفاسدة الّتي تسيطر على مجتمعنا الحاضر... بعض هذه القيم مستمرة من تراثنا العريق هو "ضيق ولاءاتنا" و تأصل الفردية و العشائرية و القبلية في نفوسنا. لقد كانت في كلّ بلد (...) مصدر تنازع و تناحر و تأخر و من الواضح أنّها لم تكن تصلح للماضي، فهي أحرى بأن لا تصلح للحاضر و المستقبل. أي لأزمان الولاءات المتسعة الّتي تفرض التّخلي عن العصبيات الضيقة المفرقة و الانصهار في البوتقة الوطنيّة، بل في البوتقة الإنسانيّة الّتي بدأت تفرض

---

1 - Ali Rachidi.La modernité. Conquête par le haut et par le basin, El Watan, Mercredi du 24 juin 1992, p 7.

* الإتنية مقتبسة من Ethnios اليونانية لمعنى قومية و الّتي تميز مجموعها شعب ما بلغة و تاريخ و تقاليد مشتركة كالبربر، العرب، الطوارق.

نفسها على البشر أينما كانوا. لقد أكدنا على العصبية القبلية لتغلغلها النافذ في تاريخنا وحضورها البارز في جوانب عريقة تسايرها، كالطائفية و البلدية و الإقليمية و أمثالها مما يفرق و يقيد و يعيق الاندماج و التعاون و التآخي» (1).

---

1 - قسطنطين زريق، نحن و المستقبل، مرجع سابق، ص 707.

2 - القبلية و أزمة شرعية السلطة البلدية بسبدو :

- الإشكالية :

تتشكل الدولة العصريّة - و الدولة الغربيّة الأوروبيّة نموذج لذلك - حول مركز سياسي متمفصل مع المجتمع الّذي يحتويه (1). لذلك حاولت الجزائر غداة استقلالها اقتباس الجهاز الإداري للدولة الغربيّة. غير أنّ ما يميّز الدولة الجزائريّة عن الدولة الغربيّة نمط السلطة الّذي يديرها و يتحرك داخل الجهاز الإداري. و ما يمكن ملاحظته حول السلطة في الجزائر ما يلي :

أ - تركيز السلطة و تمركزها في القمة.

ب - وزن الفكر و السلوك القبلي في توجيه السلطة و خاصّة على المستوى البلدي، و هو أمر يعاكس تماما اشتغال المدينة الّتي تحتوي السلطة البلديّة.

و إذا كانت الخاصيّة الأولى تجد مبرراتها في الظروف التاريخيّة الّتي نشأت فيها الدولة الجزائريّة الحديثة و خطابها السياسي،الّذي يشدد على ضرورة حماية جهاز الدولة المدافع عن الاستقلال ،و ضدّ استعمار جديد أو باحتواء أي سلطة مستقلة تكون خارج توجهات السلطة المركزية، فإنّ الخاصية الثانيّة من شأنها عرقلة ديناميكية التّطور الّذي تطمح إليه السلطة المركزيّة، ذلك أنّ السلطة البلديّة ما هي إلاّ امتداد لها، كما جاء في الميثاق البلدي (2).

" يمثّل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية. المادة 67".
"إنّ رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلّف و تحت سلطة الوالي بـ :
- إشهار و تنفيذ القوانين و التسويات في المجال البلدي.
- الحرس على نظام الأمن العام.
- الحرس على التنفيذ الصارم لإجراءات التنبؤات و الحماية و التدخل فيما يخصّ النجدة.
و هو مكلّف بتأدية جميع الوظائف الخاصّة الّتي تخولها القوانين السارية المفعول. المادة 69".

لذلك، فإنّ القبليّة ستساهم في تأزم شرعية السلطة في الجزائر و خاصّة على المستوى البلدي. و لفهم مصدر الشرعية للسلطة البلديّة لسبدو، كان علينا لزاما تحليل مصادر الشرعيّة المتداولة.

---

1 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme. op cit, p 125.

2 - راجع الميثاق البلدي : الجريدة الوسميّة للج. ج. د. ش رقم 15 يوم 11 أفريل 1990، القانون رقم 90-08 من يوم 7 أفريل 1990 (المادة67 و 69).

1 - مفهوم الشرعية :

إنّ جوهر الشرعيّة legitimité هو قبول الأغلبيّة العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، و إن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة. هذا التّعريف المبسط والمختصر يضع حدا قاطعا لحدود الشرعيّة،و هو قبول المحكومين و ليس إدعانهم لحقّ فرد او مجموعة أفراد في أن يمارسوا السلطة عليهم، فمفهوم الشرعيّة بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي - الإسلامي، يقول ابن خلدون : «اعلم أنّ البيعة هي العهد على الطّاعة كأنّ المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلّم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك و يطيعه فيما يكلّفه به من الأمر على المنشط او المكره، و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري... » (1). غير أنّ كتابات ماكس فيبر منذ حوالي قرن هي المرجع الرئيسي في الأدبيات الغربيّة الّتي تعمّقت في موضوعي الشرعيّة و السلطة. ومعظم التّعريفات السائدة في العلوم السائدة حول مفهوم «الشرعيّة» هي تنويع و تفصيل على ما كتبه فيبر الّذي يكرّر تقريبا المعنى نفسه الّذي عبّر عنه ابن خلدون، حيث يذهب إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيّا عند الحدّ الّذي يشعر معهالمواطنون أنّ ذلك النظام صالح و يستحقّ التأييد و الطاعة (2).

2 - أنواع الشرعية :

اقترح ماكس فيبر أنّ الشرعيّة يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي : التّقاليد، و الزعامة الملهمة «الكاريزما» و العقلانيّة القانونيّة.

المصدر الأول : التّقاليد و تتمثل في المعتقدات و العادات و الأعراف المتوارثة الّتي تحدد «الأحقيّة بالسلطة». و يدخل في هذا المصدر المعتقدات الدينيّة. و في المجتمع العربي الإسلامي كانت الآية القرآنية الكريمة «و أطيعوا اللّه و الرّسول و أولي الأمر منكم» (3)

---

1 - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت، دار القلم، 1981) ف 29 ،ص 209.

2 -Max Weber. The Theory of Social and Economic Organization (Oxford : New York Univ. Press, 1947), pp 124 - 126.

3 - سورة النساء، الآية 59.

وغيرها، و ما أضفى عليها الفقهاء من اجتهادات هي المصدر التقليدي للشرعية الّذي استند عليه حتّى انتهاء الخلافة بسقوط سلاطين آل عثمان. و لكن الدين هو واحد فقط من مكونات المصدر التّقليدي للشرعية حيث لا يزال الفكر القبلي أكثر التّقاليد هيمنة على شرعية السلطة في كثير من الدول الناميّة.

المصدر الثاني : الزعامة الملهمة أو ما يسمّيه فيبر بالكاريزما charisme تتربط بشخصية الزعيم، سواء أكان بالفعل أو متطلعا إليها. و مصدر الولاء و الطاعة من الأتباع أو المحكومين لهذا الزعيم هو إعجابهم الشديد بصفاته و أعماله، و هي الّتي تجعله مصدر جذب و حب و هيبة و احترام، و لا يمكن توريثه. و ظاهرة الزعامة الكاريزمية هي ظاهرة استثنائية في حياة أي مجتمع، و من النادر أن تظهر زعامتان متعاقبتان بهذا المعنى في المجتمع نفسه. لذلك عادة ما تستمر الشرعيّة بعد وفاة الزعيم الكاريزمي من أحد المصدرين الآخرين (التقاليد و العقلانية). و قد عرفت المجتمعات العربية الإسلامية قديما و حديثا هذا النمط من الزعامات الكاريزمية (1).

المصدر الثالث : يطلق عليه بالعقلانية القانونيّة و يعتبر ماكس فيبر أوّل من تناول هذا النمط من الشرعية. و يستند هذا النوع من الشرعية على قواعد مقنّنة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم و مساعديه، و طريقة ملء المناصب و إخلائها، و انتقال السلطة وتداولها و ممارستها. و يوازي ذلك كلّه و تتداخل معه تقنين حقوق و واجبات المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية، فحقوق المحكومين هي واجبات السلطة حيالهم وواجبات المحكومين هو حق السلطة عليهم. هذا النوع من مصادر الشرعيّة، هو المصدر الرئيسي في بناء الدولة القوميّة الحديثة في الغرب. و يرتبط في ظهوره بظروف تاريخيّة وهيكليّة حكمت مسيرة التطور الاجتماعي - الاقتصادي في للمجتمعات الغربية في القرون الأربعة الأخيرة، و جاء ترجمة سياسية لهذه المسيرة. و أهمّ أشكال هذه الترجمة السياسيّة هو ما يعرف "بالديمقراطية الليبراليّة" Démocratie libérale في الغرب. و قد انتقل هذا

---

1 - د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 62 أفريل 1984، ص ص 94 - 95.

الشكل من المجتمعات الغربية إلى أماكن أخرى في العالم من خلال التقليد الميكانيكي أو لتشابهه مسيرة التطور الاجتماعي - الاقتصادي. كان ماكس فيبر و تلامذته يدركون أنّ هذا التنميط لمصادر الشرعية هو "تنميط مثالي" و أنه في الواقع السياسي المعاش تختلط هذه المصادر الثلاثة الشرعيّة بعضها البعض بدرجات و تنويعات متباينة، فليس من المستبعد - حتى في المجتمعات الغربية أن تكون السلطة مستندة في شرعيتها إلى مصدرين معا، مثل التّقاليد و العقلانيّة القانونيّة كما في حالة بريطانيا و حتّى إلى المصادر الثلاثة مجتمعة، إذا ما ظهر في تلك البلدان حاكم يتمتّع بمواصفات الزعامة الكاريزمية (تشرشل ديغول). و لكن يظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس و هو الأقوى في إضفاء الشرعيّة، و في حالة المجتمعات الغربية، فإنّ المصدر هو العقلانيّة القانونيّة و في أدبيات العلوم الاجتماعية و القانونيّة المعاصرة يطلق على المصدر أسماء عدّة مثل "شرعية دستوريّة" أو "شرعيّة قانونيّة".

3 - **شرعية السلطة البلدية في الجزائر :**

أكّد الخطاب السياسي على تشييد دولة قويّة بقاعدة صلبة، و لن يكون ذلك إلاّ بالاعتماد على بلديات قويّة تديرها سلطة قويّة. و رغبة منها في مجاراة الدولة العصرية الغربية، استعار النظام السياسي الجزائري كثيرا من قواعد اشتغال السلطة البلدية و خاصّة من التجربة الفرنسيّة المقتبسة من أفكار ماكس فيبر - انظر الملحق رقم - مع بعض الاختلافات لإعتبارات إيديولوجية، حيث تعتمد التجربة الجزائرية على هيمنة الحزب الواحد على كافة المؤسسات.

غير أنّ تنظيم السلطة البلدية و الّذي جمع في الميثاق البلدي منذ 1967 واشتغالها في الواقع، تجعلنا ننطلق في تحليلها من الاعتبارات التالية :

- تكون شروط نجاح هذا النموذج المستعار منطقيا مرهونة بتطبع الجزائريين عليه.
- تصطدم هذه النموذجية المثاليّة الهندسيّة لماكس فيبر بواقع اجتماعي ثقافي معاكس للأطروحة الفيبرية.
- يدلّ هذا النموذج على ثقافة محليّة عكس النموذج المستعار.

4 - المجلس البلدي بين العقلانية القانونية و التقاليد القبلية :

بعد ثلاثين سنة بعد الاستقلال، لا تزال القبليّة فكرا و سلوكا تهيمن على مجتمعنا و منها مدينة سبدو، بالرغم من إدخال السلطة السياسيّة لنظام الإدارة المقتبس من التجربة الغربيّة انطلاقا من أطروحات فيبر و خاصّة على المستوى البلدي، أي حاولت السلطة السياسيّة تقليد المصدر الثالث للشرعية الّذي يعرف بالعقلانيّة القانونيّة أو ما عبّر عنها ابن خلدون بالسياسة العقليّة (1).

و إذا كانت البادية و الريف تشكلان أرضية ملائمة لاستمرارية القبلية، حيث تعزز سلطة شيخ القبيلة الّذي يؤول له الحكم و الزعامة لاعتبارات تقاليدية، حيث تفرض العصبية القوية سلطانها على العصبيات الأخرى الأقلّ عددا و ثروة، فإنّ المدينة وسط يختلف عنهما تماما. ذلك أنّ وزن الفرد يتحدد من خلال دوره في الإنتاج و السلم الطبقي، فتعقد الحياة أكثر بتداخل الوظائف و الأدوار بشكل تكاملي،بحيث أنّ مصلحة طرف ما ترتبط بمصالح الآخرين. و من هنا فإنّ السلطة الّتي سيوكل لها إدارة المجتمع المدني تستوجب اختيار سلطة تتوفر فيها الكفاءة و القدرة على إدارة شؤون هذا المجتمع وصيانة مصالح الطبقات المشكّلة لمجتمع المدينة و بالتالي تضطر إلى تجاوز القبليّة الضيقة.

و إذا كان الأمر كذلك، فإنّ السلطة البلدية خضعت شكلا إلى منطقة العقلانيّة القانونيّة، لكن جوهريّا ظلّت ترتكز على الوصاية القبليّة المرسّخة في المنطقة. و من هنا، فإنّ المجلس البلدي الشعبي ظلّ يتراوح بين التّقاليد القبليّة و العقلانيّة القانونيّة، و بالتّالي الاستخدام المشوّه للأطروحة الفيبريّة.

5 - التركيبة القبلية للمجلس الشعبي البلدي لسبدو :

تعاقبت على بلدية سبدو سبعة مجالس شعبيّة بلديّة خلال فترات انتخابيّة منذ 1967، تاريخ تأسيس المجالس البلدية. و بالرغم من الإجراءات و القواعد القانونيّة الّتي اتّخذت لإنجاح أداء هذه المجالس على الطريقة العقلانيّة القانونية، فإنّ منطق القبيلة كانت له الكلمة الحاسمة، و يبرز من خلال قراءتنا للجدول رقم **14**، إذ نكتشف كثيرا من آثار القبلية في تحديد تركيبة المجالس البلدية.

جدول رقم 14: التركيبة القبلية لمجالس البلدية بسبدو

العرش/الفترة الانتخابية	1970 - 1967	1974 - 1971	1979 - 1975	1984 - 1980	1989 - 1985	1994 - 1990
أولاد ورياش(%)	98	99,8	100	100	98	99,8
و منه أولاد حليمة (%)	23	27	25	33,3	28,5	24
أعراش أخرى(%)	2	0,2	00	00	2	0,2

المصدر :

1 - مصلحة الأمانة العامة لبلدية سبدو 1989.

2 - بحث ميداني، سبتمبر 1988.

و على المستوى العام، فإنّ تركيبة المجلس البلدي خلال هذه المرحلة ظلّ حكرا على عرش أولاد ورياش، حيث ظلت تتراوح نسبتهم ما بين 98% إلى 100%. أمّا على مستوى جزئي و تريد بذلك توزيع أعضاء المجلس حسب فروع العرش، فتبرز هيمنة فروع على أخرى و هذا ما يتجلى من خلال الجدول أعلاه، إذ تسيطر أربعة فروع معروفة على تركيبة المجلس الشعبي البلدي و هم أولاد حليمة، بني مرناين، أولاد سيدي الطّاهر، أولاد سي عيسى. انّ ضرورة مشاركة هذه الفروع في المجلس البلدي ترتكز على اعتبارات مختلفة، حيث كلّ فرد يستند إلى شرعية تاريخيّة و اجتماعيّة و دينيّة أو ديمغرافيّة كما يلي :

أولاد حليمة ← أكثريّة عدديّة

أولاد سيدي الطّاهر ← شرعية دينيّة (شرفة)

بني مرناين ← نفوذ مادي و كرم و شجاعة

أولاد سي عيسى ← أكثرية عدديّة، نضال

و إذا عدنا إلى قيادة المجلس الشعبي البلدي، فإنّ الجدول أعلاه يبرز سيطرة أولاد حليمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إنّ هذا الفرع يدعّم رئاسة البلدية ،ففي خلال فترتين انتخابيتين (71 - 74) و (75 - 79) تزعّم فرد من أولاد حليمة زعامة المجلس الشعبي البلدي. يتواجد فرع أولاد حليمة في هذه المجالس بنسبة 23 إلى 33,3%. و نتيجة لهذا التواجد المكثف لهذا الفرع، فإنّه تحوّل إلى جماعة ضغط حتى و لو لم يقد المجلس البلدي.

يستطيع الضغط على المكتب التنفيذي لاتخاذه قرارا يناسب تطلعاتها، فهي حينئذ بمثابة لوبي lobby الّذي يفرض إرادته على الهيئة التنفيذية لإرغامها على انتهاج خطة عمل تتماشى و رغبتها، الشيء الّذي يجعلنا نطابقها مع النموذجيّة الخلدونيّة الّتي ترجع السلطة إلى العصبيّة الأكثر قوّة، و بالتّالي تهميش الفروع الأخرى كفرعي الرماضنة و أولاد أيوب.

6 - القبلية و انتخابات المجالس البلدية :

1.6 - إطار البحث :

و اجهتنا في بداية الأمر مشكلة أساسية،تتمثل في نوع المبحوثين الّذين يجب الاعتماد عليهم و حتى المناسبة لتقدير مدى تأثير القبلية على الانتخابات. لذلك كان علينا انتظار إجراء انتخابات المجالس البلدية و الولائية في ديسمبر 1989. اعتمدنا على اختيار الناخبين فعلا،باعتبار أنّ هناك بعض الأفراد لم يسبق لهم الانتخاب. حاولنا اختيار العيّنة الممثلة قد الإمكان للناخبين بالتردد على مكاتب الانتخاب، و قد اغتنمنا وجود بعض المخبرين في مكتبي الانتخاب في مدرسة لاتي حاج أحمد لاختيار هذين المكتبين كعيّنة للبحث، و بعد اطلاعنا على قوائم الناخبين حيث سجّل 1200 ناخب و اعتمادا على مبدأ العشر (1/10) حصلنا على عيّنة عدد أفرادها 120 ناخب،يجب استجوابهم حول دور القبليّة في الانتخاب.

2.6 - الوعي القبلي و انتخاب المجلس البلدي :

بعد اقتراب موعد الانتخابات للمجالس البلديّة، تبدأ التحضيرات لاختيار المترشحين. إنّ هذه العمليّة المصيريّة بالنسبة للمواطن و المجتمع تستوجب احترام قواعد عقلانيّة والكفاءة كما جاءت في نصوص الميثاق البلدي (راجع الملحق رقم2) أو المواثيق، جاء في الميثاق الوطني "إنّ تحسن أشكال التمثيل الشعبي و الاتقان الّذي يجب أن يتحلى به عمل المجالس.. ولهذا الصدد يجب السهر بصفة خاصّة على أن يخضع اختيار المرشحين لمقاييس صارمة تعطي الأولويّة لمعايير الكفاءة، والإخلاص للمصلحة العامّة والالتزام الّذي يتأكّد من خلال العمل اليومي" (1). وبناء على ذلك تشرع بلدية سبدو كغيرها من

1 - الميثاق الوطني 1976، ص ص 77 - 78.

البلديات في الإعداد لهذه العملية، و تبدأ بانعقاد الجمعية العامّة لقسمة جبهة التحرير الوطني بحضور جميع المناضلين. و بعد ما يذكّر رئيس مكتب القسمة على أهميّة الانتخابات البلديّة و دور المنتخب و المنتخب فيها تطبيقا للخطاب السياسي، تفتح الترشيحات بشكل ديمقراطي * لجميع المناضلين مع مراعاة الشروط القانونية الموضّحة في الميثاق القبلي (راجع الملحق رقم) ثمّ تجمع الترشيحات على مستوى مكتب القسمة لدراسة كلّ ترشيح على جانب. و في هذه المرحلة الحاسمة يبدأ نفوذ القبلية في عمليّة انتقاء العناصر الّتي ستقدم إلى الانتخابات، و كثيرا ما يكون المنتقون les sélectionneurs، أصحاب القرار غير مكتب القسمة، و إنّما تدخل عناصر أخرى تعمل في الخفاء .إنّها "الجماعة"، و تتكون عادة من كبار السنّ من كلّ فرع من العرش معروفين بشجاعتهم وكرمهم و حنكتهم، بحيث تشاور في الطرق المثلى الّتي يجب الاعتماد عليها في تحديد قائمة المترشحين النهائية و فيها تحرص مبدئيا على أن يكون التمثيل شاملا لجميع فروع العرش،أو على الأقل الفروع الكبيرة. سيكون اختيار المترشحين إلى جانب الشروط القانونيّة خاضعا إلى منطق القبليّة و أحيانا تغضّ الجماعة الطرف عن مقاييس الكفاءة و العلم، وإنّما يرشح الأفراد على أساس معايير أخرى منها :

- وزن عائلة المترشّح في الفرع أو العرش (شرفة، فرسان، "تالف").

- وزن الفرد نفسه داخل العرش كأن يتّصف بالكرم "خيمة الطعام" أو بالشجاعة "مولى ذراع" أو اجتماعي "ما يتكبرش على بني عمه" ،مستعد لخدمة العرش قبل كلّ شيء يتعهّد مع الجماعة بذلك.

و كثيرا ما تحاول "الجماعة" التوفيق بين المعايير المحددة في قانون الانتخاب والضرورة القبلية، «إنّ إجراء الانتخابات في إطار الديمقراطية الاشتراكية عملية لا تزال تستوعب بشكل خاطئ، نحضر عادة لحملات تذكر بالانقسامات القديمة و التكتلات المتعارضة» (1)، فلا يزال الموقع الاجتماعي و الانحدارات العائلية تؤثر في سلوك الناخبين

* لم تكن الترشيحات ديمقراطية حقيقية كما في الغرب، و إنما كثيرا ما كانت تفرض قائمة المترشحين حتى قبل انعقاد جمعية القسمة.

1 - C. [illegible]rate, "Administration communale et socialisme en Algérie". Revue juridique et politique. Indépendance et coopération 1978, p 989.

لدى الانتخابات. و لإدراك تأثير الفكر القبلي على الناخبين الّذين حصرناهم في عيّنة البحث، كان علينا استجوابهم حول المعايير الّتي يعتمدون عليها في انتخاب أعضاء المجلس البلدي.

جدول رقم **15**:معايير انتخاب المجلس البلدي

معيار الانتخاب	القبلية	كفاءة	لا يوجد	المجموع
تكرار	82	24	14	120
%	68,3	20	11,6	100
المصدر : بحث ميداني، ديسمبر 1989.				

ومن خلال الجدول أعلاه يتّضح أنّ 68,6% من الناخبين قد ارتكز على معيار القبلية حسب الأولوية و القرابة، ينتخب قبل كلّ شيء الأقارب بحكم الروابط الدموية، وإن تعذّر ذلك يفضل مترشحين من الفرع ثم مترشحين من العرش الّذي ينتمي إليه. إن الارتكاز على هذا المعيار "واجب مقدس" لكلّ ناخب، إنّه الوفاء للقبيلة و كثيرا ما يستندون على الحكم التالية :

"خوك خوك لا يغرّك صاحبك"

"بن عمّك يمضغك بصّح ما يسرطكش"

"نقطة دم خير من ميات صاحب"

"اليد اتصفّق غي بختها"

"موالفه أو لا تالفه"

إنّ انتخاب مترشحين آخرين خارج هذا المعيار يعتبر خروجا عن الجماعة و خيانة وعدم الوفاء بالعهد،و الهزيمة أمام الآخرين (في الأعراش الأخرى).

ينظر إلى المترشح من غير العرش و كأنّه عنصر دخيل، من غير المنطق توليه أمور العرش. و من هنا تصبح الانتخابات بعيدة عن الديمقراطية،و إنّما أداة لتجسيد التفرقة. في حين أكّد 20% من المبحوثين على دور الكفاءة و الأخلاق في انتخابهم لأعضاء المجلس

الشعبي البلدي، و السبب في ذلك أنّ المترشح شخص يمثل المجتمع و قناة لخدمته، هذه الخدمة نفسها تتطلب الكفاءة و العمل النزيه. تتمتع هذه الفئة بنظرة مستقبلية عقلانية تتعارض أساسا مع نظرة الفئة الأولى الضيقة الرجعية. أمّا الفئة الثالثة من الناخبين حوالي 11,6%، فإنّها لا تعير اهتماما لهذه الانتخابات، لأنّها لم تحصل على أي شيء من الحكومة (سكن، عمل، قرض، بناء ذاتي)، المهمّ بالنسبة إليها ألا تسجل غائبة في هذه العملية قد تسبب لها مشاكل على مستوى الإدارات العمومية*. و يحتمل أن تكون انتخابات هذه الفئات ملغاة كونها تشطب على كلّ المترشحين. و من هنا يمكن استخلاص ما يلي :

- لا تزال النظرة القبليّة الضيّقة توجّه سلوك الناخبين في اختيار المترشحين.

- نمو بطيء لفئة تمتاز بالعقلانية و ثقافة سياسية موضوعية تحاول الأخذ بالمعايير العصرية في الانتخابات.

- لا تزال عمليّة الانتخاب كأداة ديمقراطية لم تستوعب لدى بعض المجموعات.

و بالتّالي فإنّ الانتخابات عقلانيّة شكلا لكنّها قبليّة جوهريّا، و هو أمر يعاكس نمط الحياة الحضرية، و بالتّالي يناقض اشتغال الدولة العصرية.

---

* كانت كثير من الإدارات العمومية في الجزائر تفرض على المواطنين إظهار بطاقة الناخب حتى تستطيع تقديم خدماتها إليه.

3 - القبلية و الإدارة :

مقدمة :

عندما صرّح رئيس الحكومة السيّد سيد أحمد غزالي قائلا : «فلتتحرر إدارتنا من الروح العشائرية و الجهوية» (1)،فإنّه كشف بكلّ واقعيّة عن الاستخدام المشوه للإدارة الجزائرية بشكل يعاكس النصوص السارية المفعول،و بالتالي تشويه للنموذج الإداري المستعار من التجربة الغربية، و يعزى ذلك إلى الاستخدام و الانتفاع العنصري للجهاز البيروقراطي، حيث لا يوجّه أساسا لخدمة المواطن الجزائري بعضّ النظر عن انتماءاته وإنما يستفيد منها أفراد القبيلة أو الجهة الواحدة و كأنّها ملكهم،الشيء الّذي جعل الإدارة جزء من استراتيجية الباتريمونيالية الجديدة néo - patrimonialisme،و هو أمر يعاكس اشتغال الدولى العصريّة أيضا و مظهر من مظاهر أزمة النظام السياسي الجزائري.

1 - الإدارة و الباتريمونيالية الجديدة :

عندما تطورت الحكومة الحديثة - الّتي ميّزت المجتمعات الصناعية - إلى حكومة تعمل على دفع عجلة التطور و التنمية، احتاجت لكي تقوم بوظائفها الكثيرة إلى إحداث جهاز بيروقراطي، و هو جهاز من الموظفين الذين يتولون الوظائف التنفيذية و الاستشارية في الأجهزة الحكومية. هذا الجهاز نما نموا ملحوظا في العصر الحديث فرضته ظروف التقدم و التطور الّتي حصلت في المجتمعات الإنسانية نتج عنها تعقيدات جديدة استدعت جلب بيروقراطيين متخصصين في المهن و المسائل الاجتماعية لمواجهة التعقيدات الّتي تهم كلّ مواطن لتبسطها و حلها. و يعتبر ماكس فيبر من أكثر المساهمين في إدخال هذا المفهوم في علم الاجتماع (2)، حيث رسم خطة هندسة للجهاز البيروقراطي خال من الاعتبارات القرابية. و هكذا تتطلب مصلحة الدولة الحديثة و مصلحة المواطنين نظام بيروقراطي يتميّز بالخصائص التالية :

1 - تنوع النشاط الحكومي و زيادة أعباء الدولة في تقديم خدمات ضرورية للمواطنين.

---

1 - خطاب ألقاه أمام إطارات الإدارة العمومية الجزائرية في ملتقى مستخدمي الإدارة العمومية، ماي 1992.

2 - المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ريمون بودون و فريدريكو، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 1986، ص 108.

2 - زيادة عدد الموظفين بما يتلاءم و التّوسع الاقتصادي و الخدماتي في البلاد.

3 - أن يكون ولاء هؤلاء الموظفين للمكتب و ليس للشخص الّذي يتربع على قمة الجهاز الإداري.

4 - لم تصبح الوظيفة مصدر عيش للموظف، حيث يتقاضى راتبا لا يشكل تعويضا دقيقا للخدمة الّتي يؤدّيها للدولة و لكنّه من المفترض أن يؤمّن له حياة شريفة و لائقة.

5 - أن يكون نظام قانوني للعمل الوظيفي بين مجال التخصص و تقسيم العمل.

6 - تتوزع الوظائف وفق تنظيم هرمي يساعد على تنفيد الواجبات و الإشراف على المساعدين في الوظائف العليا و المتوسطة و البسيطة في أيّة مؤسسة إدارية.

7 - أن تقوم الوظيفة على أساس الواعي و القرارت المكتوبة يتمّ الرجوع إليها وقت الحاجة.

8 - تتميّز الإدارة بأنّها مؤسسة عموميّة و ليست ملكا لأحد مهما علا شأنه يتطلب على الإداري توجيهه لخدمة المواطن.

9 - تتميّز العلاقات الإدارية بالموضوعية خالية من الاعتبارات الشخصانيّة و المحسوبيّة، أي تقوم على أساس القانون (1).

10 - تقسيم العمل وفق المستوى العلمي و التّخصص لدى الموظف بأداء مهمّته على أكمل وجه.

11 - ضرورة حصول الموظف على مؤهلات علميّة وكفاءة، لا لأنّه قريب أو صديق أو زبون.

12 - أن يصحب توزيع المسؤوليات و الواجبات للسلطة و الصلاحيات لكلّ موظف.

إنّ هذه النموذجية المثاليّة Idealtype هي الّتي حاولت كثير من الدول النامية تطبيقها في مشروعها النهضوي، بجعل جهازها البيروقراطي يشتغل حسب هذه النمودجيّة. غير أنّها عرفت استخداما مشوّها، إذ أصبح الإداري و المسؤول عامّة يتصرّف فيه و كأنّه ملك شخصي، و هذا ما عبّر عنه ماكس فيبر بالباتريمونيالية الّتي ميّزت الملكيات المطلقة في غرب أوروبا في العصر الوسيط، حينها كان يعتبر الملك مملكته وكأنّها امتداد لضيعاته

---

1 - المصطفى نورات، واقع العلاقات الصناعية بين العمال و الإدارة، دراسة ميدانية، دبلوم معهد الدراسات العربية، بغداد 1985،ص 110.

الخاصة domaines privés. و في ظلّ هذه الأنظمة يصعب التّمييز بين ضيعة الملك والضيعة العموميّة كما هو الشأن أيضا بين أموال الملك و ميزانية الدولة. إنّ الدولة الغربية إذن، ولدت بعد كفاح مرير ضد الملكية المطلقة الباتريمونياليّة ترتب عنها استقلالية المجتمع المدني بشكل تدريجي و بناء هذه الدولة. أمّا الدول النامية المستقلة حديثا ،فإنّ النخب والمجموعات الّتي انفردت بالسلطة فلم يكن بمقدورها الإعلان صراحة على أنّ الدولة تشكل ملكهم الخاصّ بفعل الظروف التاريخيّة و الايديولوجيّة (1) الّتي ارتقوا فيها إلى الحكم، لم يكن بإمكان هذه النخب إعادة تجربة الأنظمة الباتريمونيالية القروسطية، و إنما مهمتهم التاريخيّة يجب أن تتجه إلى إحداث تنمية اقتصاديّة و اجتماعيّة كمبرر دفعهم إلى التّمسك بالسلطة حتى تتم مهمّتهم، و بالتالي إقصاء كلّ منافس و كأنّ جهاز الدولة ملكهم الشخصي و هذا ما عبّر عنه س. م. إنشتاد S. M. Einstadt بالباتريمونيالية الجديدة (2) أو الديوانية الجديدة. و بالرغم من اتّصاف الحكومات في الدول النامية و خاصّة العربيّة بهذه الخاصية، فإنّها لم تلقى اهتماما كبيرا من الباحثين، اللّهم المحاولات الرائدة للأستاذ هواري عدي.

لقد تحدّث الدكتور هواري عدي عن اشتغال النظام السياسي الجزائري في ظلّ الأحادية الحزبيّة، و قد اكتشف العلاقة الكبيرة بين المؤسسة العموميّة و الباتريمونيالية الجديدة، فما هي الظروف الّتي هيأت هذه الاستراتيجية ؟ و ما هي القواعد الّتي ترتكز عليها ؟

يرد الدكتور هواري عدي بربط استراتيجية الباتريمونيالية الجديدة و مشروع الحركة الوطنيّة في كفاحها ضد المستعمر و مناداتها بالعدالة الاجتماعية و المساواة و الوحدة الترابية، بحيث استطاعت المجموعات الّتي كانت تملك خطابات و شعارات تعبّر بصدق عن إيديولوجية الحركة الوطنيّة الاستحواذ على السلطة و تنتهج أسلوبين لاكتساب الشرعية، من

---

1 - Taher Bensaâda. De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle. ENAL Alger 1990 p 110.

2 - S.M. Einstadt. Bureaucracy and Bureaucratization. Current Sociology. Vol VII n°2 1958, p p 99 - 124.

جهة ضرورة إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية لإخماد كلّ انتفاضة شعبيّة، و من جهة أخرى إقصاء كلّ معارضة بدعوى الحفاظ على الوحدة الترابيّة و السيادة الوطنيّة. إنّ مثل هذه الأساليب من شأنها اكتساب هذه المجموعة السياسية الشرعية داخل المجتمع، حينئذ تصبح الدولة ملكا خاصا موضوعة تحت تصرف هذه المجموعة السياسيّة (1). و من هنا تكون الظروف التاريخيّة الّتي انبثقت فيها الدولة الجزائريّة الحديثة هي الّتي هيأت لظهور الباتريمونيالية الجديدة. "فكل مجاهد، كل أب شهيد يعتبر نفسه جدير بتسيير المصالح العمومية باسم المبادئ الثوريّة الّتي تحركه، ففي هذه الظروف إن لم تقتسم السلطة و كأنّها ملك شخصي فإنّ الوضعية ستتحول إلى الفوضى" (2). و في ظل استراتيجية الباتريمونيالية الجديدة يتسيّس الحقل الاقتصادي، بحيث تصبح المؤسسة الاقتصادية مصدرا سياسيّا من خلال التدخل في إدارة نشاطاتها، فالنشاط الاقتصادي يصبح في قبضة الإداريين يتصرفون في المؤسسات العمومية كما يحلوا لهم. و من هنا يصبح أيّ فرد ترتبط مصلحته بجهاز الدولة بمثابة المحسوب لا يمكنه الاحتجاج على السلطة.

2 - القبلية و الباتريمونيالية الجديدة :

إذا كانت استراتيجيّة الباتريمونيالية الجديدة في الجزائر ترمي بجذورها في الظروف التاريخيّة الّتي مرّت بها الجزائر، فإنّ الحفر في الأسباب العميقة لهذه الاستراتيجية في التاريخ الثقافي للمجتمع العربي أمر حيوي، فمن بين المميّزات الثقافية العربيّة التّفكير بمنطق القبيلة،بحيث تؤثر في وعيه مهما تحوّل في بيئات حضرية وخاصّة مؤسساتها. ومن هنا يطرح التساؤل الرئيسي وهو علاقة هذا الموروث الثقافي والمؤسسة العمومية سواء كانت اقتصادية أوخدمية(3). ألا يؤدّي ذلك إلى اشتغال هذه المؤسسة حسب منطق الباتريمونيالية الجديدة ؟ وحتّى نستطيع تقدير درجة اشتغالها في مدينة سبدو، كان علينا أخذ موقف

---

1 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme, op cit, p 229.

2 - Ibid, p 230.

3 - د. عبد الله يوسف صايغ، مقرارات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1985،ص 156.

أفراد العيّنة - المضبوطة في عملية الانتخاب للمجلس البلدي - من الإدارة من خلال تعاملهم معها عند محاولة تسوية مشاكل إدارية على مستوى مصالحها. و قد جاءت إجابتهم في معظمها (61%) تؤكد على اصطدامهم بعراقيل و صعوبات، رغم أنّ الإدارة مؤسسة عموميّة مدعّمة بقوانين تنظم العلاقة إدارة - مواطن، تجعل من البيروقراطي قبل كلّ شيء في خدمة المواطن. و أمام هذه الصعوبات من جهة و ضرورة قضاء حاجاتهم الإدارية يضطر هؤلاء المواطنين إلى الاستنجاد بالمعارف، و أوّل من يتصل به يكون من الأسرة أو القبيلة. و من هنا يتشكل الدور المزدوج للموظف من خلال انتقائه للمواطن؛ فهو ينظر إلى أنّ الأفراد من القبيلة أحق بتقديم خدماته إياهم، في حين أنّ الأفراد من غير قبيلته تكون خدماته أقل. و كثيرا ما يتردد على لسان الموظف "صدقة صدقة في المقربين" وأحيانا أخرى يضطر المواطن في غياب المعارف على مستوى غياب المصلحة الإدارية إلى الاستنجاد بواسطة، تكون عادة من أفراد قبيلة الموظف أو أسرته بأنّه "يحشم منهم" ويستجيب لمطالبه بدل من رفع دعوى قضائية أو شكوى لدى رؤساء الموظف. يقول حليم بركات : «فيما تحتل الجماعات الوسيطة بين الفرد و المجتمع ككل (القبيلة، الطائفة، الفئة، القرية، الحي، المجتمع المحلي، إلخ) مركزا مرموقا في حياة العرب الاجتماعية،فلا تستطيع المؤسسات العامّة التي تمثل المجتمع (الدولة مثلا) أن تصل إلى الأفراد إلا من خلال هذه الجماعات، نجد أن الدولة في المجتمعات الغربية الصناعية تقيم علاقات مباشرة مع الأفراد وليس من خلال الجماعات التقليدية (...).بكلام آخر فيما تتوسط التنظيمات الحديثة المهنية في المجتماعات الصناعية بين الفرد و المجتمع متمثلا بمؤسساته العامة، نجد أنّ الجماعات التقليدية هي الّتي تتوسط بين الفرد و المجتمع.من هنا نظام الواسطة» (1).

و هكذا تكون القبليّة عاملا مؤثرا في استراتيجية الباتريمونيالية الجديدة، قد تؤثر حتّى في الإدارة المركزية والّتي من المفترض ان تتعامل مع المواطن العادي في كلّ جهات الوطن على أساس موضوعي، لا على أساس ذاتي قبلي ضيق. يمكن القول حينئذ أنّ

---

1 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق،ص 20.

الموظف في الدول النامية، ولو على مستوى مركزي يفكر دائما من خلال قبيلته (1). إنّ الإدارة الجزائرية عمومية ووطنية، ومع ذلك توجه إلى خدمة الموظف أولا. لذلك ظلّ يتردد طوال العقود الثلاثة الّتي أعقب الاستقلال كلمات تدل على ذلك مثل : "بيسطو" Piston، "بن عميست"، "الأكتاف"، وهذا ما لاحظه بيار بورديو P. Bourdieu لدى غالبيّة الأهالي الجزائريين الّذين أجرى تحقيقه بينهم الاعتقاد بأنّ الحظ أو الواسطة هو الوسيلة للحصول على العمل (2). لقد أكّد المبحوثين على استيائهم من الإدارة في مختلف المصالح لمدينة سبدو، كونها موجهة نحو خدمة المصالح الشخصية القبلية، فعلى مستوى الشغل،فإنّ المصلحة الإدارية وخاصّة تلك الّتي هي على رأس المؤسسة الاقتصادية تشغل ليس لاعتبارات عقلانيّة كالكفاءة والتأهيل، وإنّما لاعتبارات قبلية عاطفية،مما سيزيد في ضعف أداء هذه المؤسسة ويتأكد ذلك في ضوء الاصلاحات الاقتصادية التي أدخلتها السلطة العموميّة في تطهير المؤسسات، حيث اقتضى الأمر جزء من العمال (الفائض) بغية خلق توازنات مالية. وبفحص انتماءات هؤلاء العمال المطرودين يكون توظيفهم من منطلق قبلي، بمعنى يوجد مسؤول على مستوى المؤسسة عادة يكون من نفس الأسرة أو القبيلة هو الّذي شغّلهم دون مراعاة القوانين العقلانية. أما من حيث الترقيات،فانّ منطق القبيلة يفرض على المسؤول الموظف عدم مراعاة الكفاءة المهنيّة والاجتهاد في العمل ومعايير الانتاجية،وإنّما معيار القرابة. كما تتحدد استراتيجية الباتريمونيالية الجديدة في علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص (التجارة، المقاولة) الّذي أوكل إليه تأدية خدماته للأول، من خلال التموين بالسلع كتجهيزات المكاتب، أدوات النظافة ... إلخ. فإذا كانت النصوص القانونيّة توفّق بين ضرورة التعاون للمصالح الإدارية مع القطاع الخاص لمصلحة الطرفين، فإنّ ما يمكن ملاحظته تسابق أصحاب القرار في الجهاز البيروقراطي الى عقد صفقات مع المؤسسات الخاصّة، تبدأ أوّلا بالأهل وفي نفس الوقت تسهّل تحويل أموال عمومية لأغراض شخصية (3).

---

1 - Maurice Fory et autres. Les régimes politiques arabes, Themis Collection Science politique, op.cit . p 475.

2 - P. Bourdieu et autres, Travail et travailleurs en Algérie, Paris, Ed Mouton 1963, p 556.

3 - د. م. ع. أ. الجعلني، "إشكالية دراسات التنظيم وسلوكياته في العالم الثالث ، بعض مآزق التأثير والتطبيق، مرجع سابق ، ص 26.

الفصل الثاني

ضعف المدنية

مقدمة :

تعتبر مشاركة المواطنين في كل خطوة من خطوات التنمية عملية حتمية تفرضها روح التحولات التي يعرفها المجتمع المعاصر، ذلك أنّ هذه التنمية موجهة أصلا لتلبية رغبات المواطنين و تحسين أوضاعهم (حاجة المواطن إلى مصعد العمارة مثلا). تعتمد مشاركة المواطنين بطرق مختلفة سواء بالإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم في المشروع المزمع القيام به للسلطة القريبة أو عبر ممثليهم (1) في مؤسسات السلطة واتخاذ القرار أو المشاركة الفعلية في تنفيذ المشروع أو الحفاظ عليه، ذلك أن هناك مشروعات ترى السلطة العمومية تركها للشعب ومساندتها حكوميا عن طريق إصدار القوانين التي تنظمها، وكذا تقديم المشورة الفنية والمساعدة المادية. و من الأمثلة على ذلك كل المشروعات التي يقوم بها المواطنون بوحي أنفسهم و حاجاتهم في أي مستوى من المستويات. ومن هنا يمكن اعتبار المدينة الوسط الذي يفرض على ساكنيه الاهتمام الأكبر، سواء بإنجاز المشاريع حسب طاقتهم أو العناية بالمشروعات التي تنجزها السلطة العمومية، وهو أمر يؤكد روح المدنية Esprit de civisme (2) ووجود مجتمع مدني ديناميكي Société civile. و التجربة الأوروبية الغربية نموذج لذلك في بناء السكان لمدينتهم بأنفسهم.

و إذا كانت الظروف التاريخية التي ولدت فيها الدولة الجزائرية - التي تختلف عن ظروف تشكيل الدولة الأوروبية الحديثة - قد عززت دور الدولة في إدارة الاقتصاد والمجتمع، الذي هو في حاجة إلى كثير من الحاجيات من صحة و تعليم و مرافق حضرية وشغل... إلخ.

---

1 - J. Meynaud, Les groupes de pression. Collection "Que sais je ? ", P.U.F 1965, p 75.
2 - Guy Rocher. Introduction à la sociologie générale, op cit, p 201.

و بالرغم من المشاريع و الإنجازات الهامّة الّتي تولتها الدولة عبر الريع النفطي ووسعت بها المدن، بحيث أنشأت مدن جديدة و منها مدينة سبدو - أنظر الملحق -، فإنّها عرفت إهمالا و أحيانا إستنزافا ناسين أو متجاهلين أهميتها الحيوية، الشيء الذي يؤكد ضعف المدنية (1)، فلم يقتصر الأمر على الانتظار ما تجود به «البقرة الحلوب»، و إنما إتلاف و استعمال منجزات الدولة لأغراض شخصية تعكس منطق استراتيجية الباترمونيالية الجديدة.

و من هنا جاءت أهمية الدراسة في هذا الفصل في الحفر عن معيقات وجود روح مدنية و مجتمع مدني فعال في اشتغال المدينة الجزائرية من خلال الإهمال الكبير للبيئة الحضرية في أحد أحياء مدينة سبدو و سنعتمد في هذا الفصل على ما يلي :

أ - إبراز ماهية المدنية و المجتمع المدني.

ب - ضعف المدنية بسبدو.

جـ - عوائق وجود روح مدنية.

---

1 - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 1981 ص 169.

I - تجليات المدنية و المجتمع المدني :

1 - مدخل تاريخي :

جاء في القاموس الدستوري "المجتمع المدني يضم مجموعة من المواطنين سواء يساندون أو يعارضون المجتمع السياسي أو الدولة" (1). إنّ المجتمع المدني في مفهومه أيضا حياة اجتماعية منظمة في إطار جمعاوي* Cadre associatif.

نشأ المجتمع المدني في منتصف القرن 15 كفكرة لاتينية sociatas civils الّتي تترجم تقريبا بـ kormomia politic (المجموعة السياسية)،ونجدها عند أرسطو الّذي يصفه بالمجتمع المدني، بحيث يجعل نوع الدولة الشرط الأساسي لامكانيّة قيام مجتمع مدني، إنّها (أي الدولة) الفضاء الّذي يمكن الناس من تحقيق رغباتهم بالعمل في إطار مسيس، حيث تلعب الطوائف دورا بارزا في ذلك لفائدة الصالح العام. و من هنا ينظر إلى المجتمع المدني على أنّه المجتمع المنظم سياسيا مقارنة مع الدولة الطبيعية عند هوبس Hobbes و لوك Locke، و أنّه يأخذ شكل الجماعة الضاغطة groupe pression هدفها تحقيق مصالحها وليس الوصول إلى السلطة. و قد يسرت الديمقراطية المجتمعات الغربية من تجسيد مشاركتها في بناء مجتمعها وخاصة مدنها ليس باقتراحاتها - آراء عبر الممثلين أو الصحافة او التظاهر فحسب - بل بالمساهمة المالية و التقنية في برامج التنمية المحلية خاصة،و هو ما يبرز روح المدنية الّتي تميز هذه المجتمعات، فمن أجل ذلك شكلت جمعيات متعددة الأهداف، منها من تدافع عن الحيوان أو البيئة (Green peace) و تمول المشاريع الخيرية والأبحاث العلمية. لقد أصبح المجتمع المدني ظاهرة حية طاغية، و ثمة نشاطات مدنية واسعة غير مرتبطة بالدولة، و هذا ما أثار إعجاب مصطفى السيد نقلا عن ألكس تو كفيل لدى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ولع الشعب الأمريكي بتأسيس الجمعيات، فكتب يقول : "إن الأمريكان من جميع الاعمار، و من جميع المنازل و من مشارب مختلفة،

---

1 - Olivier Duhamel - Yves Meny. Dictionnaire Constitutionnel Ie Ed. P.U.F 1992 pp 984.

* كلمة مقتبسة من الجمعية يراد بها الإطار الّذي يجمع عدة أفراد الذين يصنعون بشكل مشترك معارفهم أو نشاطهم من أجل تحقيق هدف معين،سواء بشكل طوعي أو مؤسساتي.

نجدهم يكونون الجمعيات. ليست لهم جمعيات اقتصادية صناعية فقط، حيث الكل يشارك فيها، بل لهم أيضا أنواع كثيرة أخرى دينية و أخلاقية مهمة و غير مهمة" (1).

كما أن مجتمعنا العربي الإسلامي في مسيرته التاريخية قد عرف كثيرا من مظاهر المدنية (2) تتناسب و طبيعتها البدوية و الريفية و المدينية من خلال اشتغال القبلية في تضامن أفرادها بشكل مستقل عن السلطة المركزية، و كثيرا ما اتخذت من تعاليم الإسلام مرجعا أساسيا، ذلك أن الإسلام يحث المسلمين على التعاون و الوئام و التكامل بوضع الإمكانيات المتاحة لربهم في سبيل مصلحة المسلمين في دنايهم و رضوان الله، ففي حديث شريف يركز الرسول -صلى الله عليه و سلم- على أهمية تنظيم الجماعة للحفاظ على شروط حياتها "أنتم أدرى بشؤون دنياكم" (3)، و قد ركز مالينوفسكي Malinowski على تلقائية التعاون البشري الاجتماعي (4) في المجتمعات البدائية، ذلك أن اجتماع الأفراد على أية صورة من الصور من شأنه أن يكون روابط اجتماعية تقوم أساسا على المشاركة في العادات و الغايات،مما يستلزم قيام التنظيم و تقسيم العمل الاجتماعي الذي يحقق مبدأ التعاون والتضامن الاجتماعي، كما عبر عن ذلك ف. تونيس F. Tonnies بالجماعة Gemeins Chaft، حيث تنبثق من الإرادة العضوية التي تتطور منها الجماعة و التي تتمظهر في الضرورة البيولوجية، التي بمقتضاها يولد الفرد فيجد نفسه عضوا في جماعة و يرتبط بالصلات الحياتية القائمة و المتواجدة بين أعضائها و يلتزم بالروابط الاجتماعية المستقرة و التي تتميز بتفاعلها و تضامن أفرادها في إطار التنشئة الاجتماعية التي ينمو أفراد الجماعة في ظلها ووفق مقتضياتها، كما تتميز بالتعاطف و المشاركة الجماعية و الاتصالات المباشرة بين أعضائها بالإضافة إلى ما يسودها من وحدة المشاعر.و سرعة الاستجابة للمشركات الوجدانية و المسؤوليات و الالتزامات الجماعية (5).

---

1 - نقلا عن مصطفى السيد، تحديات قيام المجتمع المدني في الوطن العربي، ورقة قدمت في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة، جانفي 1992.

2 - عبد الغفار أحمد، الانثرولوجيا الاقتصادية و قضايا التنمية، دار التاليف و الترجمة، جامعة الخرطوم 1975 ص 157.

3 - حديث شريف.

4 - Malenowski : Coral Gardens, Their Magic London 1935.

5 - F. Toennies : Gemeins Chaft and Gesellschaft 1912.

و سنحاول في الفصل الأول في القسم الثاني التوسع في امتداد المجتمع المدني التلقائي في الوسط الحضري و الّذي حافظ على كثير من مظاهر التعاون المستمدة من الريف والبادية.

2 - تنظيم المجتمع المدني في الجزائر :

لم يكن للدولة الجزائرية المستقلة من بديل سوى السعي إلى تجسيد المشروع الاجتماعي الّذي تبلور في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار. و قد كان مؤتمر طرابلس 1962 مؤسس معالم الدولة الجزائرية الحديثة،بتوضيحه مهام الثورة "وتتمثل في تقوية الوطن الّذي الّذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمه المكبوتة، و بعبارة أخرى يجب أن تكون دولة ذات سيادة و استقلال كامل و ثقافة وطنية، يجب أن تصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة، و تشييد دولة حديثة على أسس ديمقراطية مضادة للإمبريالية و معادية للإقطاعية» (1).

لقد ركزت قرارات المؤتمر على الوحدة الوطنية و الدفاع عن الاعتداءات الخارجية المحتملة، لذلك فإن مسار تشكيل الدولة الجزائرية سيؤثر على طبيعة اشتغال المجتمع المدنية، وإذا الدولة الغربية الحديثة قد تأسست نتيجة ديناميكية داخلية نتج عنها استقلالية المجتمع المدني و هو الّذي سيحدد سياسة الدولة، فإنّ ما حدث في الجزائر يعاكس ذلك، إنّ السلطة السياسية هي الّتي أوجدت نوع المجتمع المدني الّذي يستجيب لمنطقها. إنّ القيادة السياسية و هي واعية بأنها تقوم بدور ثوري - تلبية حاجيات السكان - لجأت إلى تعبئة المواطن حول المشروع الوطني كمبدأ أساسي و كإجراء نظامي و كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة (2)، و بالتالي إقصاء كل معارضة منظمة (سياسية خاصة) قادرة على معارضة النظام الحاكم و مساءلته. نتج عن ذلك حصر الحساسيات الوطنية في الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني)، و بالتالي تسطير السلطة الثورية للمجتمع المدني

---

1 - مؤتمر طرابلس 1962.

2 - د. عبد الباقي الهرماسي. المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 98.

بوضع الأطر و تسخير الوسائل الّتي تحسن أداؤه، بشكل يماثل التجربة السوفياتية والشرق - أوروبية الشيوعية. لقد كان هدف الدولة بموجب هذا المنطق إعداد المواطن المناضل الذي يضحي بكل إمكانياته للصالح العام و يترفع عن المصلحة الشخصية، «فلكي يصبح العمال منتجين أحرارا، عليهم أن يكونوا مواطنين واعين، و أن يحرصوا على تعميق وعيهم الاشتراكي و حسهم المدني في نفس الوقت... إن التكوين الإيديولوجي للمناضلين والإطارات لا يمكن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل الحزب، فعلى المناضلين أن يكونوا قادرين على طرح ما يستجد من قضايا داخل خلاياهم و أمام الهيئات العليا إن اقتضى الأمر... أما النقد و النقد الذاتي فهما من واجبات كل مناضل لأنّ ذلك يسمح بتعزيز نضالية الحزب، و حفز نشاطاته المبدعة، و تمتين اتصاله بالجماهير و على المناضل أن يكون شجاعا في الدفاع عن آرائه، و أن لا يتردد في الكشف عن النقائص و اقتراح الحلول لها» (1).

و الأكثر من ذلك نظّم الحزب المناضلين داخل هياكله القاعدية و خاصة المنظمات الجماهيرية الّتي «تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة، ألا و هو تعبئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الّتي تتوقف عليها تنمية البلاد و النجاح في بناء الاشتراكية» (2). إنّ هذه الهياكل ستضطلع بدور ريادي في تعبئة المواطنين و «المقصود هنا هو تنظيم العمال و الفلاحين و الشباب والنساء على جميع المستويات و على أوسع نطاق، و العمل على تعميق وعيهم بمسؤولياتهم و بالدور المتعاظم الّذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن» (3). و لتعميق مبدأ المشاركة أرسيت هياكل قاعدية للحزب ينشط فيها المواطن - المناضل ويستجيب لاستراتيجية في طليعتها الخلية، هذا الهيكل الّذي عمّم في كافة المستويات،«و إنّ خلية المؤسسة الّتي هي الأداة الّتي تمكن الحزب من مباشرة مسؤوليته السياسية على مستوى الوحدات الاقتصادية

---

1 - الميثاق الوطني 1976، ص ص 46 - 66.
2 - المرجع نفسه، ص 68.
3 - المرجع نفسه، ص 68.

والاجتماعية و الثقافية و الإدارة و الخدمات، ستبقى الإطار المفضل الّذي يجب تدعيمه باستمرار من أجل تقوية الصلة بين النضال و العمل" (1). و لتسهيل أداء الخليّة، كان من الضروري تحديد الإطار الجغرافي و القانوني المناسب لها، بحيث "تكون الخليّة الإقليميّة على نطاق الحي أو القرية، تكون خليّة المؤسسة في مكان العمل... (المادّة 45)، تستلهم الخلية و مناضلوها نشاطهم من الميثاق الوطني و من برنامج الحزب و قانونه الداخلي وتوجيهات الأمين العام للحزب و يتمثل هذا النشاط على الخصوص في :

توعية الجماهير... و دعم الصلات بين الجماهير و الحزب... و المشاركة في الحملات الّتي ينظمها الحزب... و حماية الملكية الجماعية و محاربة الانحرافات و الآفات الاجتماعية طبقا للميثاق الوطني... تكوين المناضلين و تربيتهم على حب الوطن و الوفاء لتقاليدنا الثوريّة، السّهر على احترام الديمقراطية المسؤولة" (2)، أما من حيث تركيبتها البشرية وطرق اشتغالها ،فقد أوضح القانون أنّها "تتكوّن من 11 إلى 30 عضوا... يسيّر عمل الخليّة من 3 أو 5 أعضاء من بينهم أمين الخلية. تنتخب جمعية الخلية مكتبها لمدة 3 سنوات و يمكن تجديده بطلب من 2/3 أعضاء الخلية أو بقرار من الهيئات الحزبية العليا.

تقوم جمعيّة الخليّة بتقييم سنوي لنشاط أعضاء مكتبها و تتخذ قرارا بشأنهم سلبا أو إيجابا (المادة 50 - 51).

مكتب الخلية مسؤول أمام جمعية الخليّة و يجتمع مرتين في الشهر (المادّة 52).

و تجتمع جمعية الخلية في دورة عادية مرّة في الشهر على الأقل و في دورة طارئة بدعوة من مكتبها أو بقرار من مكتب القسمة (المادة 53)*.

و لجعله أكثر عمليّة،عملت السلطة العموميّة على التقرب من تجربة المجتمع المدني في المجتمعات الغربية من خلال ترخيص بتشكيل جمعيات و تشجيع الحركة الجمعوية، بشكل يعمل على تنمية الفرد والمجتمع. وقد جا، قانون الجمعيات (3) لتوضيح الطرق الّتي

1 - الميثاق الوطني 1986، ص 140.

2 - القانون الأساسي للحزب.

* المرجع نفسه

3 - قانون الجمعيات رقم 87 - 15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 جا، مكملا بقانون 1971 ثم نفس هذا القانون دعم بقانون الجمعيات رقم 90 - 31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الذي أعطى الحرية للجمعية في وضع قانونها الأساسي.

تمكّن الجمعيّات من أداء نشاطاتها و تنمية روح المدنية لدى أعضائها كما يلي :

"يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيّروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5 إذا توفرت فيهم الشروط الاتية :

- أن تكون جنسيتهم جزائرية.
- أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية.
- ألا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحرري. (المادة 4)".

"تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية و الأهلية لمجرد تأسيسها طبقا للمادة 70 من هذا القانون. (المادة 16)".

ثم وضح قانون الجمعيات طرق اكتساب إيراداتها المالية لأداء دورها كما يلي :

"تتكون موارد الجمعيات مما يأتي :

- اشتراكات أعضائها، العائدات المرتبطة بأنشطتها، الهبات و الوصايا، الإعانات المحتملة الّتي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية (المادة 26)".

و من جهة أخرى، و تكملة لدورها في حركة التنمية المحلية، منح الميثاق البلدي صلاحيات واسعة للبلدية لدعم الحركة الجمعوية و جعلها تساهم إلى جانبها في نشاطاتها الّتي تتصل أساسا بحياة المواطن.

"تفضل البلدية تنمية الحركات الجمعاوية في ميادين الشبيبة و الثقافة و الرياضة و الهوايات و تمنحهم المساعدة في حدود إمكانياتها. (المادة 104)". و لتسهيل مشاركة المواطن المادية في تنمية المدينة، رخص القانون البلدي للمواطنين المساهمة المالية في إنعاش ميزانية البلدية :

"يجتمع المجلس البلدي من أجل قبول أو رفض الهبات و التبرعات للبلدية. (المادة 115)". كما "تستطيع المؤسسات العمومية البلدية قبول أو رفض الهبات و التبرعات التي تقدم بدون تكاليف أو شروط أو لاستعمالها في مجال خاص. (المادة 115)". و في ميدان السكن تشجع البلدية الحركة الجمعوية الّتي من شأنها ترقية حياة المواطنين من خلال حل هذا المشكل المعقد كما يلي :

"تتمتع البلدية بالكفاءة في ميدان السكن بتنظيم البنايات و خلق الشروط اللائمة للترقية العقارية العمومية والخاصة و لهذا السبب تقوم بـ :

- تشجيع و تنظيم كل جمعية سكانية تقوم بعمليات الحماية الصيانة أو تجديد العمارات أو الأحياء. (المادة106)".

II - ضعف المدنية في الوطن العربي :

1 - موروث ثقافي :

إنّ امتدادات ضعف المدنيّة في مجتمعاتنا العربيّة المعاصرة كعقليّة و سلوك، لا يمكن فصلها عن طبيعة الظروف الاجتماعية و السياسية و الثقافية الّتي ترعرعت فيها المجتمعات العربية و كذا نمط اشتغال أجهزة السلطة في علاقتها مع العامة. لقد كانت علاقة توتر وسيطرة، فكثيرا ما كان ينظر الفرد إلى السلطة نظرة الكراهية و الخوف و الشك (1) و أن كل ما تفرضه السلطة يعتبر ظلما. و أن مثل هذا الواقع قد ميّز التاريخ العربي الإسلامي وبالخصوص في المرحلة الوسيطية من خلال الأوضاع غير المستقرة للدول الّتي تأسست في هذه الفترة. كانت الممارسات التسلطية للنخب الحاكمة لهذه الدول على رعيتها قاسية مما ولّد فكرا مضادا تمرديا عمق القطيعة سلطة - رعية، و أفقد هذه النخب الشرعية بالمفهوم الإسلامي، فإذا رجعنا إلى منطق تأسيس و اشتغال الدولة الدولة المغربية العربية الإسلامية اعتمادا على المنهجية الخلدونيّة، يبرز دور العصبية في بناء هذه الدول و في نفس الوقت اقصاء عصبيات أخرى من السلطة و إخضاعها لسلطتها. تنشأ السلطة المركزية عادة في مدينة وحيدة كما كان الشأن للدولة الرستميّة في تيهرت و الوديدية في تلمسان و الحمادية في بجاية، قريبة من نموذج مدينة - دولة Ville - Etat تقوم ببسط نفوذها على قبائل أخرى لإلزامها على دفع الضريبة لإنعاش خزينة الدولة و بالأخص أن الإيرادات الأخرى، مثل الغنائم و الأرباح الّتي تتحقق من التجارة البعيدة المدى غير منتظمة و مرتبطة بالتغيرات في الظروف الخارجية، و من جهة أخرى تريد انتزاع ولاءها للسلطة المركزية و فرض اعترافها بوصفها مؤتمنة على السلطة الزمنية و الرّوحية (2). إن محاولات إخضاع القبائل للسلطة المركزية كثيرا ما واجهت صعوبات كبرى من خلال مقاومة القبائل لدفع الضريبة، وخاصّة حين لا تسمح الظروف البيئية (الجفاف)بظهور فائض إنتاجي. إنّ مثل هذا الموقف

---

1 - إحسان محمد الحسن، التراث القيمي في المجتمع العربي بين الماضي و الحاضر، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد رقم 9، جويلية 1990، ص 88.

2 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 23.

هو الذي جعل مؤرخي التاريخ العربي يصنفون مثل هذه القبائل بالرعية أو "صيبا"، تشير إلى القبائل المتمرّدة على السلطة المركزيّة (1). إنّه مفهوم مفتاحي لفهم العلاقة المتوترة بين السلطة و الرعيّة في التاريخ السياسي العربي - الإسلامي، ففي تحليله لنشأة و اشتغال الدولة المغربية الوسيطية، يكشف الدكتور عبد الباقي الهرماسي عن أنّ كلمة "صيبا" "تستعمل بالمعنى الفضائي عند الإشارة إلى التمرد الّذي يمكن أن يبرز بين ساكني الأطراف و الّذين يساعدهم موقعهم الجغرافي في الجبال على الإنفلات من رقابات الدولة" (2). لذلك كثيرا ما كانت تضطر السلطة المركزية إلى التحالف مع قبائل المخزن (حليفتها) لإخضاع مثل هذه القبائل و كبح تمردها ،مما يزيد في التنافر بينهما. و مع إحلال العثمانيين خاصّة في المغرب العربي في بداية القرن 16 - بدافع حماية ديار الإسلام من هجمات الإسبان المسيحيين - تعمّقت الهوة بين السلطة المركزية و السكان المحليين المنظمين في كيانات مستقلّة قبليّة، ماعدا بعض القبائل الحليفة. ذلك أنّ العلاقة بينهما كانت نفعيّة عوض أن تتجه إلى توحيد البلاد وخلق نوع من الترابط بين الرعيّة الممثلة في القبائل المحليّة والسلطة المركزية. بدأت ملامح سيطرة الأوليغرشية التركية بعد فقدانها السيطرة على طرق التجارة البحرية، والّتي كانت توفر لها مداخيل معتبرة بفعل صعود قوى أوروبية بحرية (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال). يقول عبد القادر جغلول:"إنّ فشل الأوليغرشية التركية في الحصول على مداخيل كبيرة من التجارة البحرية جعلها تضاعف استغلالها للفلاحين بمحاولة رفع الضريبة والتحول من أوليغرشية تجارية إلى طبقة من الملاك العقاريين" (3). كانت الضريبة ضرورية لاشتغال أجهزة الدولة، تتعاظم كلّما ازدادت نفقات الجهاز الإداري*. وبالرغم من ذلك لم تكن هذه الضرائب موجّهة للخدمة العامّة فعلا، بل لأغراض شخصية حسب رغبات صناع القرار في مستويات مختلفة من أجهزة السلطة. يذكر غاليسو Galissot بـ "أنّ خليفة باي التيتري المعين من داي الجزائر و الّذي أوكلت له مهمة جمع

1 - د. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 24.
2 - د. عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 24.
3 - Abdelkader Djeghloul. Huit Etudes sur l'Algérie. op cit p 22.
* وضعت السلطة التركية من أجل ذلك مؤسسات هيرارشية لرفع مردودية الضريبة (داي، باي) (الخليفة، القايد).

الضريبة من قبيلة الأرباع، كان يحتفظ لنفسه بثلثيها و لا يدفع سوى الثلث للخزينة العامة بالإضافة إلى احتفاظه بحاصل كلّ المخالفات المفروضة في قطاع البايلك» (1). لقد كانت القبائل واعية بذلك،مما أرغم جزء كبير منها على التمرد على السلطة. و من جهة أخرى تحولت الطبقة المتغلغلة في أجهزة السلطة إلى شبه إقطاعيّة، تملك عقارات تزرعها بواسطة نظام السخرة المفروضة على القبائل المخزنية أو مباشرة من طرف الخماسين (ينالون 1/5 الإنتاج)،و كانت تعرف أحيانا بأراضي البايلك. لقد أصبح هذا المفهوم شائعا خلال التواجد العثماني في الجزائر، و هو كلمة مركّبة و تعني لغة (لك) : ملك و (باي) : عميل السلطة المركزية ينوب عن الداي. باختصار يراد بها ملكية السلطة تتمتع بها كما يشاء في مقابل بؤس الرعية. ومن هنا يتولّد ذلك الموقف السلبي من البايلك كجهاز حكم، كعدم التّعاون معه أو الإنقضاض على أملاكه متى سمحت الفرصة، و بالتّالي يتحول هذا المفهوم إلى عقلية وسلوك في أوساط الرعية مناف لقيام سلطة عثمانية. فكلّ ما قامت به و تريد القيام به لا يهم الرعية و إنّما البايلك وحده.

و مع الاختراق الامبريالي الفرنسي للجزائر و إرسائه لمؤسساته و تهميش الأهالي في دواوير و مداشر، تتنامى عقلية البايلك. لقد جاءت كنتيجة منطقية للتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة بين المجتمعين (المستوطنين و الأهالي). فباستفادة المستوطنين من منجزات الخدمات العامّة الّتي أحدثتها الإدارة الاستعمارية (ماء طريق عمومي حديقة عمومية، كهرباء)، جعلت الأهالي ينظرون إلى هذه المنجزات نظرة سلبية، ذلك أنّها موجهة لغيرهم، إنّها ملك البايلك (الحكومة) لا يعنيهم، و من أقوالهم الشائعة الّتي لا تزال تردد إلى يومنا هذا :

- طريف البايلك ←——— طريق عمومي
- جنان البايلك ←——— حديقة عمومية
- بلاد البايلك ←——— أرض عمومية

---

1 - Galissot. Revue Algérienne des sciences jur, écon et polit, Juin 1968.

في ضوء هذا المنطق، فإنّ عدم الاستفادة من هذه الخدمات بالنسبة للأهالي تعني عدم الاهتمام بكل ما تحدثه الإدارة الاستعمارية. لذلك فإنّ أي تحويل لأملاك البايلك أو تهديمها أو تخريبها لا تجد من يدافع عنها أو يهتم بها. و للأسف استقلت الجزائر مع غيرها من الدول العربية الأخرى لترث هذه العقلية (عقلية البايلك)، حيث لا تزال تؤثر في سلوك الأفراد، و تجعل من الدولة المسؤولة الوحيدة عن كلّ شيء. إنّها عقلية تتنافى وطبيعة المجتمع الحضري المعاصر، و بالتالي تكبح كل محاولة سلطوية جاهدة لتنمية حضارية شاملة. إنّ المشاركة في نشاط السلطة العمومية هي الّتي أرقت المجتمعات الغربية إلى ماهي عليه اليوم من ازدهار و تطور.

2 - **طبيعة النظام السياسي :**

رغم محاولة السلطة العموميّة وضع قواعد لبعث الروح المدنية - كما سبقت الإشارة إليها- فإنّ امتدادات عقلية البايلك كواحدة من المعيقات لنمو روح مدنية في المدينة الجزائرية تجد امتداداتها في طبيعة النظام السياسي الجزائري و طريقة اشتغاله منذ 1962. لقد حاولت السلطة السياسيّة تقويّة سلطتها عبر المركزية و الواحدية عوض الاهتمام بالدولة بالرجوع إلى حقيقة الصراع الداخلي في المجتمع. لقد عمدت السلطة على التحكم في جميع السلطات الاقتصادية، النقابية، الدينية و مختلف السلطات المحلية، فنظام الحزب الواحد الشديد المركزية في اعتماده على المحسوبية و الأبوية قد أعاق قيام مجتمع مدني مستقل فعال،و بالتّالي كبح نمو الروح المدنية. لقد أقصيت الشريحة الكبيرة من المجتمع من المشاركة في السلطة في كافة النواحي من خلال التفرد بالسلطة و تضييق الخناق على الجماعات الوسيطة كالاتحادات و النقابات، كما لعبت الإدارة في مستويات مختلفة دورا بارزا في تردي الخدمة العمومية، بتعطيل مصالح الأفراد وخدمة المصالح الشخصية حسب منطق الباتريمونيالية الجديدة، مما خلق نوع من فقدان الثقة لدى المواطن نتج عنه في الأخير التمرد واستعمال العنف ضد السلطة القائمة ونظامها السياسي(1)، و في هـذا

---

1 - حسن توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر. دراسة كمية تحليلية، مقارنة. 1952 - 1987، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 117، نوفمبر 1988، ص 57.

الصدد يعبّر الدكتور عدي هواري عن أزمة النظام السياسي الجزائري في حوادث أكتوبر 1988 بقوله : «لقد وقّعت انتفاضة أكتوبر عقد الوفاة للشعبوية (populisme) كأسطورة سياسية استعملت للديماغوجية و المحافظة على السلطة» (1). و بتعمق أكثر يحمل الدكتور برهان غليون النخب الحاكمة في الدول النامية مسؤولية القطيعة السلطة - المجتمع المدني المفترض عليه منذ بداية الاستقلال، وذلك أنّ في محاولتها لتحديث مجتمعاتها لاقتباس التجربة الغربية الحديثة استخدمت هذه النخب - الّتي حملت لواء التحديث - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر علمها و معارفها لتحقيق صعودها الاجتماعي و تميّزها المتزايد عن الشعب و ضمان امتيازاتها. وأصبحت الوحيدة المالكة للعلم و الحرية و السلطة على غرار النخب في المجتمعات الغربية. «و أصبحت القطيعة في المجتمع بين انتماءين محلي و عالمي قاعدة للقطيعة في الوعي ذاته و تكوين أمتين لا جامع بينهما سوى عبقرية المكان لكلّ منهما تصورها لذاتها و لعلاقتها بالعالم و التاريخ و السلطة و الدولة و الدين و لكلّ منها مكانها في السياسة والعمل والفكر والإنتاج. ولكل منهما آمالها و طموحاتها و أحلامها وآلامها الّتي لا شريك لها فيها» (2). لقد ارتكبت النخب الحاكمة أخطاء فادحة من خلال الأسلوب القمعي في عمليات التحديث، الشيء الّذي جعلها تبتعد شيئا فشيئا عن مجتمعتها وتعمق قطيعتها معها وبالتالي إنطواء هذه المجتمعات الّتي أريد تعبئتها حول المشروع الوطني للدولة الحديثة داخل أطرها التقليديّة. «وأمام واقع الاحتلال للأطر الاجتماعيّة الحديثة من دولة وحزب وجيش من قبل النخبة وسيطرتها المطلقة عليها، وجدت الجماعة الشعبية، وهي تتلمس طريقتها وتبحث عن مواطئ قدم لها في مقاومتها للعنف، أو بالأحرى اكتشفت وأعادت اكتشاف الهياكل المجتمعيّة التقليديّة المهجورة أو الخاليّة من اختراق للسلطة، فجعلتها مكمن أسرارها و قاعدة استقلالها و مصدر تجديدها لوحدتها وحياتها ولم تكن هذه الأطر كلّها دينية ولا قبلية ولا جهوية فقط بل جميعها معا» (3).

---

1 - Lahouari Addi, L'impasse du populisme, op cit, p 10.

2 - د. برهان غليون، "صراع الثقافات... أو حدود المدنية الغربية"، مقال نشر في جريدة الخبر يوم الثلاثاء مارس 1990 ص 24.

3 - المرجع نفسه، ص 24.

و مهما حاولت النخب اختـراق الأطـر التقليدية لمجتمعاتها بطرق تعاملها العنيفة، فإنّها تنتهي إلى الفشل "و لو حصل و اخترقت السلطة أحدها ثانية، هجر لصالح غيره. هكذا أصبحت الأطر التقليدية مصدرا للشفاعة و مقرّ المشاعر الجماعية و الإنسانية الّتي تنفيها الدولة و السياسة السوقية» (1).

و من هنا تبرز العوامل الكامنة الّتي كانت وراء التباعد بين السلطة و المجتمع مهما حاولت السلطة أن تكون ديمقراطية و شعبية. لقد تأكّد تاريخيا أنّ تعبئة المجتمع بالطريقة الفوقية عمل غير فعال. تقول د. وجه كوتراني عن تجربة الدولة العربية الإسلامية "بأنّها أنتجت دولة سلطانية لا مجال فيها لتداول السلطة... لكنها بالمقابل شهدت مجتمعا أهليّا تخللته تعبيرات من المبادرات و الحريات و المشاريع الاجتماعية و العلمية و مواقف معارضة و مـانـعـة في إطـار العصبيات أو في إطار المذاهب أو في تنظيمات الحرف و طرق الصوفية» (2). يجب على النخب الحاكمة فهم شعوبها بتعميق الديمقراطية و إشراكها في اتخاذ القرار و بلورة القوانين بما يناسبها.

---

1 - د. برهان غليون، صراع الثقافات... أو حدود المدنية الغربية. مرجع سابق، ص 24.

2 - د. وجه كوثراني، تحديات قيام المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق.

III - ضعف المدنية في مدينة سبدو :

1 - الإشكالية :

إذا كانت ظروف نشأة المجتمع المدني في الجزائر تختلف عن ظروف نشأة المجتمع المدني في الغرب، فإن ذلك لم يخف حالات التشابه بين التجربتين. يظهر ذلك في تشجيع الحركة الجمعوية و خاصة جمعيات الأحياء Associations des quartiers، فالاهتمام بذلك كفيل بتحسين شروط وجود المواطن، و أن مهما حاولت السلطات العمومية الوفاء بوعودها في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، فإنّها لا ترتقي إلى تلبية كل هذه الحاجيات، لذلك يكون من الضروري على الحركة الجمعوية أداء دورها التكميلي لأداء السلطة العمومية وبالتالي تجسيد مدنيتها.

من هذه الزاوية يجب أن نفهم الدور الّذي ستضطلع به جمعيات الأحياء في بناء المدينة الجزائرية إلى جانب السلطات الرسمية بشكل تكاملي من وجهة الوظيفيين. غير أنّ حالات التقهقر الّذي تواجهها المدن الجزائرية و منها مدينة سبدو -منطقة البحث- تكشف عن ضعف روح المدنية و خمول في المجتمع المدني. و من هنا يطرح التساؤل كما يلي : هل يعود هذا الضعف إلى التشريعات و القوانين الّتي تحول دون اشتغال الجمعيات في العناية بأحيائها ؟ أم أن الإمكانيات المادية للجمعيات غير كافية لأداء دورها ؟

و إذا كان الأمر يتعلق بالتشريعات، فإنّ هناك لوائح تؤكد و تدعم نشاط الجمعيات - كما سبق أن أشرنا من قبل - و إذا كانت المشكلة في نقص الإمكانيات المادية، فإننا نجد من بين المواطنين من يتوفر على مداخيل مرتفعة كالتجارة و الإطارات العليا أو منهم من يملك مهارات و خبرات تؤهلهم للقيام بأعمال نفعية.

إذن يجب أن نفهم ضعف المدنية بخلفية ذهنية ثقافية، ترتبط بنمط التفكير والرؤية في توظيف هذه الإمكانيات، تمس جوانب الوعي الاجتماعي و السياسي، إنّها عقلية تحمل السلطة المسؤولية الكاملة بناء الدولة و منها المدينة، عقلية لا تزال تعتبر السلطة غريبة عن المجتمع مصيرهما غير مترابطان،و هو يتطابق مع عقلية البايلك كفكر لا يزال يهمن على عقلية فئات واسعة من مدينة سبدو، و بالتالي تشكل إحدة العقبات الرئيسية في قيام

تقاليد المدينة. و لتقدير درجة تجذر هذه العقلية في وعي الأفراد، اضطررنا إلى اختيار أحد الأحياء العصرية من مدينة سبدو يعرف نوعا من عدم العناية و اللامبالاة منذ نشأته من قبل السلطات العمومية.

2 - تحديد إطار البحث* :

يعرف الحي -موضوع الدراسة- باسم حي DNC أو حي 148 سكن، تولت السلطات العمومية إنجازه في إطار ترقية السكن الاجتماعي، تم إنجازه سنة 1980. يصنف ضمن السكن الجماعي، بحيث يتشكل من 10 أجنحة، كل واحد منها يتشكل من أربعة طوابق، كما تدعم الحي بمختلف التجهيزات و المرافق العمومية الملائمة و مختلف محلات البيع من مواد غذائية و ملابس و الطبابة... إلخ.

اعتمدت في الدراسة الميدانية على مرحلتين :

1 - الاتصال بمصلحة ديوان الترقية و التسييرالعقاري لمعرفة الحالة العامة للحي وطرق تسيير مصلحة الحي، و كذا دور المؤجرين في الحفاظ على الحي.

2 - اخترت عينة البحث من بين شاغلي المساكن وتتشكل من 50 فردا على أساس أن كل واحد يمثل مسكنا و قد حرصت على أن يكون رب المسكن، و حاولت من خلال عملية الإستجواب الوقوف على درجة تجذر روح المدنية لدى سكان الحي،و في نفس الوقت إضطررت أحيانا إلى ملاحظة تصرفات شاغلي المساكن.

3 - تجليات ضعف المدنية في سبدو.

1.3 - الموقف السلبي من الحركة الجمعوية :

في كلّ حي يحتوي على سكن جماعي، عمدت السلطة العمومية عبر مصالحها المختصة إلى تسييره من خلال أعمال الترميم والصيانة و النظافة بالتنسيق مع ديوان الترقية و التسيير العقاري،وهذا ما عرفه الحي -منطقة دراستنا-بشكل عام و إيمانا منها بتحميل المواطن - الكراء المسؤولية عملت المصلحة (د ، ت ت، ع)على اشراكه في الحفاظ على سلامة

---

* اعتمدت على المعلومات التي قدمها مسؤول مصلحة السكن على مستوى ديوان الترقية و التسيير العقاري بوكالة سبدو في شهر سبتمبر 1990.

الحي و بالتالي جعل المواطن الجزائري يساهم في بناء الدولة من القاعدة، و هذا ما يعكس روح المدنية. يقول المهندس حسن فتحي : "إن عاملا واحدا غير قادر على إنشاء بيت واحد و لكن عشرة عمال متعاونين قادرين على إنشاء عشر بيوت" (1)، و بالتالي لا يوجد ميدان يستدعي التعاون و التضامن أفضل من السكن الجماعي، ذلك أنّ مصلح الساكنين مشتركة و واحدة داخل الحي.و كاجراء عملي لتشجيع الحركة الجمعوية، جاء مرسوم وزارة الداخلية رقم 83 - 666 المؤرخ في 12 نوفمبر سنة 1983 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية،و فيه حددت القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة و تسيير العمارات الجماعية -أنظر الملحق رقم3- ولعل أهم ما جاء في هذا المرسوم قواعد تلتقي مع ما نذهب إليه في دراستنا، و يتعلق الأمر بإدارة العمارات الجماعية و طرق تسييرها في الباب الثالث و يقتضي من جماعة الشركاء في الملك و/أو الشاغلين له تشكيل جمعية الحي.

انطلقت دراستنا من فرضية أساسية تعتمد على أن كل شريك في الملك أو شاغل يعرف جمعية الحي، لنحاول بعد ذلك فحص مدى معرفة المبحوثين لوجودها على مستوى حيهم و قواعد اشتغالها، فتبين أن معظمهم لا يعيرون أي اهتمام للحركة الجمعوية.

جدول رقم16:تقدير درجة إدراك وجود جمعية الحي

	ك	(%)		ك	(%)
يعرف الجمعية	10	%20	لا يعرف الجمعية و لا ينضم إليها	40	%80
إلزام سياسي	6	%12	أمر يهم السلطة	20	%40
سلوك حضري	4	%8	أمر فيه مشكل	10	%20
			أمر غير مهم	10	%20
المصدر : عمل ميداني 1990					

* من هذه المصالح شركة سونلغاز، المصالح البلدية، مصلحة الغابات.

1 - ميلاد حنا، حاجة المواطن العربي للإسكان، الواقع، المشكلات، آفاق المستقبل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 145 مارس 1991 ص 96.

و من خلال الجدول أعلاه إن حوالي 80% من سكان الحي لا يعرفون و لا يريدون المشاركة في جمعية الحي، و منهم 40% يرون عدم جدوى وجود هذه الجمعية لأنها أمر يهم السلطة،لانّها هي المسؤولة عن إنجاز الحي و صيانته و ترميمه "الحي أنتاع الحكومة دبر راسها"، و من جهة أخرى يرى حوالي 20% من المبحوثين أنّ الجمعية قضية سياسية فيها مشاكل "فيها صدعات" و تسبب الحرج و المخاطر، لذا يجب الابتعاد عنها "تخطى راسي و تفوت"*، ثم يرى حوالي 20% بعدم أهمية الجمعية. إن هذه الفئة جاهلة تماما للحركة الجمعوية.

2.3 - عناية محتشمة بالحي :

رغم عصريته، فإنّ الحي - موضوع دراستنا - قد عرف تدهورا متناميا في بيئته يتحمل سكان الحي مسؤولية كبرى،و من ذلك غياب المساحات الخضراء و أراضي اللعب. إنّ هذه المرافق البيئية حيوية بالنسبة لسكان الحي لبعدها الترفيهي و الجمالي. يقول الرسول -صلى الله عليه و سلّم- : "ثلاثة يذهبن الحزن الماء و الخضرة و الوجه الحسن"[1]، حيث الخضرة تشيرهنا إلى المساحات الخضراء ،تنعش النفوس و تروح عن المرضى والمسنين. و نظرا لأهميتها ،فقد صممت المدن الحديثة آخذة بعين الاعتبار هذا المرفق الحيوي - انظر الشكل رقم 20 -

و لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، و إنما تعدى إلى إهمال ساكني الحي لحيهم من خلال عمليات الاستنزاف و عدم بذل أي جهد في صيانة الأجزاء المشتركة - المحددة في الفصل الأوّل من الباب الأوّل من المرسوم الوزاري في الملحق رقم .

و إذا ما تعلق الأمر بالمساحات الخضراء، فإنّ مصلحة الغابات* سجلت في تقاريرها عدّة حملات تشجير على مستوى المحيط العمراني لسبدو ،كغرس الشجيرات على مستوى الحي ثلاث مرات صارفة أموالا كبيرة.

---

* هذا القول الشعبي مقتبس من الحكاية الشعبية التي مفادها ثعلب حريق في تجمع للخيام و حين أعلم أحد الأفراد عن هذا الحريق فأجاب "تخطى خيمتي و تفوت"، ثم أعلم بأنّ الحريق مس الخيمة فأجاب "تخطى راسي و تفوت".

1 - حديث شريف.

* قدمت المعلومات مصلحة الغابات لإقليم سبدو يوم 1990/8/21.

الشكل رقم 20 : نماذج من المقاطع العمرانية

المدينة الانجليزية

المدينة - الحديقة

مدينة أردريا الفارية

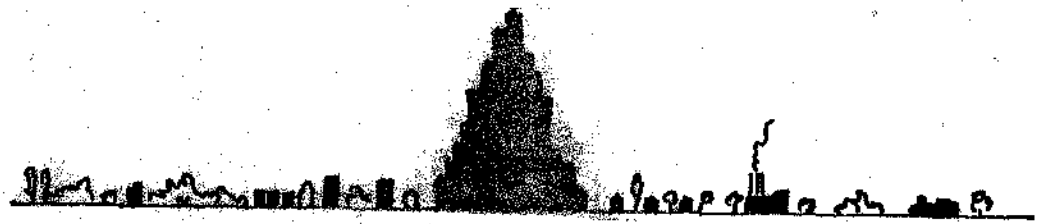

مدينة المستقبل

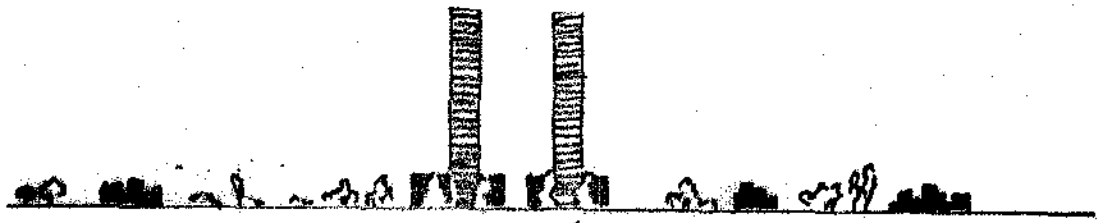

مدينة لوكوربوزي Corbusier

المصدر :

J. Labasse . L'organisation de l'Espace
Elements de géographie volontaire, op.cit, p 287

غير أنّ المواطنين، لا يقدمون المساعدة للسلطات العمومية من خلال رعاية الشجيرات بسقيها و تسييجها و حراستها من الأطفال، أو منع تجوال الماشية في الحي التي تلتهم أغصانها كلما قرب اكتمال نموها و كأنّها في مرعى اصطناعي.

و نفس الشيء إذا ما تعلق الأمر بالكهرباء العمومية داخل الحي، بحيث يخيم الظلام على الممرات و فناءات الحي، بل في مداخل العمارات و المدرجات نتيجة الإنعدام الشبه الكامل للكهرباء العمومية بالرغم من وجود أعمدة الكهرباء على مستوى الحي، فما هي الأسباب الّتي وراء هذه اللامبالاة إن لم تكن عقلية البايلك ؟ يمكننا التأكيد من ذلك بإجراء مقارنة سريعة بين الحديقتين العموميتين المواجهتين للبلدية و الدائرة و أراضي اللعب* الواقعة في يسار الدائرة. فالأوليتين لا تزالا في حالة أحسن من الثانية «أراضي اللعب» الّتي عرفت إنهيارا تاما، من خلال تحويل التجهيزات لأغراض شخصية. إن تواجد الحديقتين العموميتين أمام مقر البلدية و الدائرة يعني في نفس الوقت أنهما ملك الحكومة، هي الّتي تعتني بهما، بحراستهما و معاقبة كل من أراد استنزافهما و كأنّ السلطة العمومية هي الّتي ستتمتع بهذه التجهيزات.

قد يتواجد من المواطنين من يتميز بوعي مديني، يحاول النهي عن المنكر، كنهي الأطفال عن قطع أغصان الشجيرات أوقذفهم بالحجارة المصابيح الكهربائية، لكنّه كثيرا ما يصطدم بمعارضة سلبية بمواطنين آخرين من خلال مثل العبارات التالية :

لا تتدخل فيما لا يعنيك "واش دخلك في الصوالح اللي يعاد عليك". إن هذا الأمر يعني السلطة "هذي أتباع الحكومة"، راقب نفسك و لا تتدخل في شؤون الآخرين "التهى بروحك".

3.3 - الحضري و الوفاء لتقاليد التعاون العتيقة :

نحاول هنا إبراز التناقض على مستوى سلوك و تفكير سكان الحي فيما يخص التعاون، حيث لا يزال معظمهم وفيا لتقاليد التعاون التقليدية القبلية من دون أن يتعاون

---

* لا يزال العامة من سكان سيدو يعتونها بجنان البايلك، بما أنها كانت أيام الفترة الاستعمارية حديقة عمومية.

مع السلطة العمومية في صيانة أجزاء مشتركة في الحي أو غراسة الأشجار و سقايتها وتقليمها.

و لكشف هذا التناقض على مستوى الوعي، كان علينا مساءلة المفحوصين حول مدى وفائهم لتقاليد التعاون القبلية و العائلية، فكانت إجابتهم في معظمها تؤكد حفاظهم لتقاليد التعاون التقليدية.

جدول رقم 17 : التعاون العائلي و القبلي في حي 148 سكن

الإجـــابـــة	نـــعـــم		لا	
	(ك)	%	(ك)	%
العدد	41	82	9	18
المصدر : عمل ميداني 1990				

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن التعاون العائلي و القبلي لا يزال صامدا فارضا نفسه داخل المدينة، و قد صرح بذلك حوالي 82% و يتمظهر هذا التعاون عبر المساعدة المتبادلة في المناسبات العادية أو الاستثنائية كالأفراح (الأعراس، طهارة، سبوع) أو المصائب (موت، مرض) أو حالات طارئة تمس أفراد العائلة أو القبيلة. يقول بوتفنوشت : «إنّ استمرارية التعاون العائلي تجعله يلعب دورا أساسيا في الأوساط العائلية و الاجتماعية حاليا في الجزائر، فرغم زوال اللاقسمة (Indivision) كبنية، فإنّها ستستمر كفكرة و عقلية، يظهر في الواقع بوجود تعاون عائلي يمتد بشكل شبه مباشر من ذهنية القبلية و العرف» (1).

و أبرز ما يحيي روح التعاون التقليدية في المدينة ظاهرة "التويزة"، و كانت تمس أساسا النشاطات الزراعية، فهي تقتضي مساندة الأقارب أو العرش لأحد الأفراد نظرا لإمكانياته المحدودة في الحصاد والدرس أو جني محصول زراعي معين كالفاصولياء واللفت والزيتون. واليوم تستمر بشكل جديد لكن دائما في إطار العائلة أو القبيلة عامة مثل إنجاز "الدالة" dalle، حيث يضطر المعني بالدالة إلى التماس المساعدة من الأقارب و القبيلة

1 - Mostefa Boutefnouchet. La famille Algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, op cit, p 108.

أولا. و من حالات التعاون العائلية و القبلية الأخرى المساعدات المادية الّتي تقدم للأقارب في حالات تزويج الأبناء، لأنّ مصاريف العرس باهضة تتطلب المساعدة "اللّي يقولّك العرس سهل إيقومه غي بماه"، فكل فرد من العائلة أو القبيلة مطالب بتقديم الأموال أو سلع أساسية للعرس كإحضار الماشية، السميد، الزيت، الطماطم، القهوة، السكر، الدليع... إلخ، كما يضطر إلى مشاركة أهل العرس في استقبال الضيوف و تقديم الوجبات الغدائية. إنّ هذا التعاون يأخذ شكل ميثاق و تعاقد؛ كل فرد ملزم بتقديم المساعدة للأقارب و القبيلة لأنّه قد يحتاج إلى مساعدتهم في يوم ما "اليوم علي و غدا عليك"، و نفس التعاون يكون حينما يتعرض أحد الأقارب إلى مصيبة، فإذا ما توفي أحد، فإنّ العائلة أو القبيلة تشارك أهل الفقيد مصيبتهم ليس بالتعزية فقط، بل تقديم المساعدة المادية و منها تقديم مستلزمات "طعام" المعزين من غير أهله و أبناء قبيلته. و هناك أيضا حالات طارئة تفرض التعاون العائلي و القبلي كحالات تفرض على أحد أفراد العائلة أو القبيلة دفع "الدية" كعقاب له لجريمة قتل اقترفها أو تقديم يد المساعدة إذا أصابه مرض خطير يتطلب عملية جراحية مثلا. إنهم ملزمون بمساعدته ماديا و التكفل بالإجراءات الإدارية "يجروا معاه، يوقفوا معاه". غير أنّ الجدول السابق يبرز من جهة أخرى عدم شمولية التعاون العائلي أو القبلي على مستوى الحي، حيث يرفض حوالي 18% من أفراد العينة، ذلك لأنّه انعكاس لحالات التوتر والتفكك الّتي تعيشها بعض العائلات لأسباب مختلفة (الشجار على ميراث، عدم زواج أحد الأبناء من قريباته العائليّة أو القبليّة) حتى يتحول القريب إلى مشكلة "بن عمّك هو همّك" أو سبق لأحد الأفراد أنّ عمل خيرا في أقاربه أو قبيلته و كانت إجازته شرا "الخير يسوّط مولاه". غير أنّ هذه الحالات تبقى استثنائيّة مرحلية لأنّه بعد الأزمة يأتي الصلح لاعتبارات خارجيّة (الحفاظ على وحدة العائلة أو القبيلة) و أنّ التعاون و التساند هو "نيف" في وجه العائلات أو الأعراش الأخرى.

و إذا كان مبدأ التعاون و التساند العائلي و القبلي قد امتد داخل الحياة الحضرية الجديدة، فإنّه يدل على امتداد نسق اجتماعي (الريف و البادية) في وسط جديد يستوجب من جهة توظيف الجوانب الايجابية من أشكال التعاون التقليدية في بنائهم الحضري

الجديد، و من جهة أخرى التعاون و التضامن بوسائل و طرق عصرية جديدة، كالنشاط في إطار الحركة الجمعوية و التنسيق مع السلطات العمومية حسب القوانين السارية المفعول. و لا يوجد بالنسبة لسكان حي 148 سكن أكثر حاجة إلى تعاون مثل ترميم العمارات وتزييتها و تهيئة المساحات الخضراء و تجديد المصابيح الكهربائية أو المساهمة المالية لتغطية تكاليف هذه الأشغال. غير أنّ قراءتنا للجدول أدناه، تصدمنا بعكس ما ذهبنا إليه.

جدول رقم 18: التعاون بين سكان حي 148 سكن بالطرق العصرية

	(ك) لا (%)	(ك) نعم (%)	المجموع
السبب	38 %76	12 %24	%100
عدم الكفاية المالية	17 %34		
أمر يهم السلطة	21 %42		
المصدر : عمل ميداني 1990			

و قد أبدى حوالي 76% من المفحوصين عن لا معقولية التعاون مع المصالح العمومية في تهيئة الحي، لأنّ هذا الأمر يهم السلطة العمومية بتصريح حوالي 42% منهم، إنّ مسؤوليتهم في ذلك تتحدد داخل مساكنهم فقط، فحتى جدرانها الخارجية و المصابيح الكهربائية المشتركة لا تعنيهم، و من جهة ثانيّة رفضت فئة أخرى من المبعوثين 42% عدم القيام بدورها بضعف إمكانياتها المادية و أنّ "الحكومة" تتوفر على إمكانيات تؤهلها بالقيام بواجبها دون مشاركة سكان الحي،من خلال قولهم الشائع "الحكومة أدراهمها ياسرين" وهو موقف مناقض تماما لما صرح معظمهم على استعدادهم الدائم للتعاون المعنوي و المادي مع العائلة أو القبيلة قد يتجاوز أحيانا تكاليف شراء' مصباح كهربائي. غير أنّ هذا الضعف الكبير في الروح المدنية لا يجب أن تغفلنا عن بعض محاولات التعاون مع السلطة العمومية لتهيئة الحي من طرف بعض المفحوصين، فقد صرح حوالي 24% منهم عن ذلك. إنّ هذه الفئة تدرك بكل واقعية و عقلانية إيجابية مساعدة السلطة العمومية، فالاستفادة استفادتهم قبل كلّ شيء، و هذا ما يبشر بولادة جنينية لروح المدنية، و بالتالي ولادة نمط حياتي حضري.

و انطلاقا مما جاء يمكن استنتاج ما يلي :

- لا تزال روح المدنية لم تستوعب في مدينة سبدو بالرغم من المحاولات المحتشمة لبعض الفئات.

- التناقض في وعي و سلوك السكان الحضريين بين الحفاظ على مبدأ التعاون التقليدي و ضعف روحهم المدنية،كمبدأ تعاوني جديد ضروري لتحسين شروط وجودهم.

القسم الثاني

تدهور النسيج المديني في التخطيط و الإنجاز

الإشكالية :

يتميز المشروع التنموي الجزائري بعد الاستقلال بارتباط التنمية بالدولة في وعي وممارسة النخبة الحاكمة و الفئات الاجتماعيّة و السكان. إنّ قبول الدولة بهذا الرهان على مشروعيتها أدى إلى إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسيّة لدرجة أن عقدي التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال إلى الثمانينات قد أدمج المجتمع في الدولة، ذلك "أن المحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية قائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الّتي تمثل قاعدة لتطور النظام الإشتراكي. و أنّ ما تهدف إليه الدولة الإشتراكية هو تغيير المجتمع جذريا حتى تضمن الإنتقال الكامل من المبادئ الموروثة على التنظيم الإجتماعي السابق إلى مبادئ التنظيم الإشتراكي" (1).

إنّ التنميّة سوف لن تحدث في فراغ و إنّما تنعكس في المجال الطبيعي، و المدنية المجال الأكثر تأثرا بمنجزات التنمية.بمعنى "أنّ السياسة الحضرية ليست حيادية، بل تندرج في إطار نمط إنتاجي و الّذي نفسه مرتبط بنظام اقتصادي اجتماعي" (2). إنّ الاستقرار في النظام الحضري يتوقف قبل كلّ شيء على تنمية شاملة ببعدها الاجتماعي "لأن التنمية في جوهرها هي عملية تحرير و نهضة حضارية شاملة... تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية، مادية و معنوية لجماهير الشعب كأولوية اولى ثم إلى رفع رفاه الناس بإطراد" (3)، و بذلك تكون التنمية و الحياة الحضرية عمليتين متلازمتين، يتم بموجبيهما

---

1 - الميثاق الوطني 1976، ص 76.

2 - Mohamed Dahmani. Planification et Aménagement du territoire. Quelques éléments théoriques et pratiques. O.P.U. Alger 1984, p 109.

3 - نادر فرجاني، "التنمية العربيّة بين الإمكانيات و الهدر"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 3، العدد 34، فبراير 1981، ص 22.

الوفاء بالحاجات الضرورية لسكان المدينة من مناصب شغل و مصحات و ملاعب و حدائق عمومية و مدارس و مساكن و طرقات... إلخ، و الّتي من شأنها تحسين الأحوال الاجتماعية للسكان الحضريين.

غير أنّ بعد قرابة ثلاثين سنة من نيل الجزائر لاستقلالها، فإنّ التنمية الحضرية لم تصل إلى مستوى تلبية كل حاجيات السكان المتنامية باستمرار بالرغم من المكاسب الّتي تحققت بفضل مجهودات الدولة، فإذا كانت قد "أصبحت المحرك الأساسي للمجتمع، كل شيء مرتبط بها... فإنّها لم تصل إلى مبتغاها، فلاستقلال اقتصادي تحقق، و لا صناعة و لا ظروف معيشية تحسنت" (1)، و أحيانا أخرى تميّزت هذه المكاسب بالخلل بعدم التناسق بين العرض و الطلب، فكما يرى الكثير من الاقتصاديين، فإنّ المنجزات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية تتصف بأسبقية الطلب عن العرض كبناء مؤسسات صناعية دون مساكن للعمال أو عمارات دون مرآب للسيارات، باختصار فإنّ المدينة الجزائرية لم تستطع الوفاء بحاجيات سكانها الّذين هم في معظمهم وافدين جدد.

إذن، و من هنا تبدأ الإشكالية،كيف سيتعامل الحضري الّذي لم يستفد من المدينة؟ ما هي الطرق و الوسائل الّتي سيوظفها من أجل تحسين أحواله الاجتماعية تماشيا مع الوسط الحضري الجديد ؟

تكون انطلاقتنا من واقعنا المعيشي من أقوال شائعة في الوسط الشعبي مثل "أيدبّر راسه" أو "كل واحد يقفز مع روحه"، إنّها أقوال تحفز الفرد على استعمال كل الطرق حتى غير المشروعة (الأخلاقية و القانونية الوضعية) لتحسين شروط حياته كالسرقات والتسول و النشاطات التجارية و الطفيلية. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ كل حضري جديد قادر على ممارسة مثل هذه النشاطات لأنّها تتطلب تقاليد و تقنيات خاصة، ليست في متناول كل فرد.

و من هنا لم يكن من بديل بالنسبة للحضريين الّذين خابت آمالهم في المدينة سوى

---

1 - Mohamed Harbi. La démocratie occidentale est - elle généralisable in "Etat du Monde" 1988 - 1989. Ann eco et geopol mondial. Edts la découverte, Paris, p 563.

الاعتماد على ممارستهم الريفية معتمدين على خبراتهم و عبقريتهم الشعبية. إنّ هذه العودة الإضطرارية إلى التقاليد (الممارسات) تلتقي مع المفهوم الّذي صاغه غي روشي Guy-Rcher انطلاقا من الظروف الاجتماعية للأهالي أثناء الفترة الاستعمارية، و الّذي يعرف بالقيم - الملجأ (1) Valeurs - Refuge، فقد كان على الأهالي سوى الإنطواء على أنفسهم و للاستنجاد بقيمهم التقليدية ردا على سياسة التهميش و الاقصاء الّتي مارسها المستعمر، ففي ظل الإدارة الاستعمارية في منطقة سبدو مثلا، اضطر معظم الأهالي إلى الاستقرار خارج المركز الاستعماري الفرنسي في دواوير، و قد كانت الخيمة و الرعي و الزراعات المعاشية و التقاط الخضر البرية مثل : "الغاز"، "البلوط"، "الدوم" أهم النشاطات و الممارسات الّتي ورثها الأهالي عن أسلافهم. إنّ هذه الممارسات التقليدية لا تزال تقاوم النشاطات الحضرية العصرية مبرزة الازدواجية في طبيعة الحياة في المدن الجزائرية، بل على مستوى العالم الثالث. غير مثل هذه الممارسات تستوجب بالضرورة الحفر في الوعي الّذي يؤطرها أو يصاحبها والّتي تشكل البناء الريفي.

إنّ هذه القيم - الملجأ واسعة الإنتشار في مجمعة سبدو يجب ربطها بنموذج التنمية الّذي انتهجته الجزائر، من خلال أخطاء التخطيط و الإنجاز و الّتي أدّت إلى تدهور النسيج المديني.

سنحاول في هذا القسم تحليل مظاهر الخلل في نموذج التنمية الّذي إختارته الجزائر و تشويهه للمدينة الجزائرية، آخذين ظاهرتين بارزتين تتنافيان مع طبيعة المدينة الحديثة و الّتي أرادت السلطات العمومية إنجازها و هما :

1 - النشاطات الريفية.

2 - السكن العشوائي الريفي.

---

1 - Guy Rocher. Le changement social, op cit, p 237.

نموذج التنمية و آثاره على المدينة :

I - تنمية اشتراكية ريعية نفطية :

حاولت الجزائر تحقيق تنمية تستجيب لتطلعات الفئات الشعبية العريضة الّتي عانت ويلات الاستعمار، و لكنها أرادتها أن تكون تنمية مستقلة اشتراكية "فكل البلدان الّتي تكافح من أجل الاستقلال الحقيقي تسلك طريق الجدلية الاشتراكية... و من هنا ليس للاشتراكية معنى بالنسبة لها إلا إذا كانت أولا و قبل كل شيء تعبيرا عن كفاح الشعب بأكمله ضد الاحتكارات و ركائزها داخل البلاد" (1). لذلك أخذ نموذج التنمية الجزائري طبيعة إرادية و دولاتية volontariste et étatique و الّذي يتمظهر في ضخامة الاستثمارات العمومية خاصة في الصناعات الثقلية (2). غير أنّ القيادة الثورية و هي واعية بأهمية هذه الاختيارات الاقتصادية واجهت مشكلة التمويل.بمعنى ما هي مصادر رؤوس الأموال اللازمة في التوظيفات ؟

قد يكون المصدر الأولي هو اللجوء إلى المديونية، لكن عمل مثل ذلك تهديد لاستقلالية التنمية. و من هنا كان على القيادة الثورية توظيف الإمكانيات المحليّة و منها المحروقات،بتأميمها أولا ثم النضال في الأسواق الدولية من أجل رفع الأسعار، لتصبح خلال السبعينات و الثمانينات المصدر الأساسي في الصادرات و الدخل. لذلك لا نجاح للنموذج الاشتراكي دون بترول (3).

جدول رقم 19 : % مساهمة المحروقات في الصادرات الجزائرية

السنة	1970	1980	1990
% الصادرات	70,5	98,5	85,4

المصدر :

Etat du Monde 1992. Ed Découverte p 208.

1 - الميثاق الوطني 1976، ص ص 32 - 33.

2 - Abderrahim Lamchichi. L'Algérie en crise. op.cit , p 121.

3 - Mare cote. l'espace Algérien. op cit,p 85.

لقد عرفت مثل هذه الدول و منها أيضا دول الخليج بأنها دول ريعية* Etat-rentier. لقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال العقدين الأخيرين، الشيء الذي مكنها من توظيف رؤوس أموال هائلة في التنمية انعكست في المجال عبر المخططات المجالية plans spaciaux، لذلك ستتأثر حركة العمران بهذه الوفرة النفطية، حيث توسعت المشاريع الاقتصادية و الخدمية ليبرز في الريف مراكز حضرية لأول مرة.

غير أنّ بداية الثمانينات جاءت معاكسة لطموحات السلطة العمومية، فقد أنهارت أسعار النفط، و معنى ذلك تقلص التوظيفات، و بالتالي انخفاض وتيرة التنمية المدينية.

جدول رقم 20 : الارتباط بين مستوى التحضر و مستوى التنمية (1986)

	الدخل الفردي		
معدل التحضر	مرتفع >5000 $	متوسط 1500 - 5000 $	ضعف <1500 $
مرتفع >60%	- الكويت - قطر - العربية السعودية - ليبيا - الإمارات العربية	- العراق - عمان - لبنان - الجزائر	
متوسط 30 - 60%			- سوريا - مصر - تونس - المغرب
ضعيف <30%			- موريتانيا - اليمن الجنوبي - اليمن الشمالي - السودان
المصدر : البنك العالمي (1987)			

* يمكن التمييز بين نوعين من السلوك الريعي للدولة في العالم الثالث يوجد النوع الأول التي تعتمد على مصدر واحد من مصادر غالبا ما يكون إنتاج المادة الأولية كالبترول، و من هذا المنطلق يصف معظم الباحثين الذين يهتمون بمجتمعات النفط الدولة، في هذه المجتمعات بأنها دولة ريعية. أما النوع الثاني فقد بدأ يظهر في الدول التي تواجه عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي يدفعها نحو تعظيم عائدات الدولة من الموارد الريعية بصرف النظر عن تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع.

إذن، و من خلال هذا الاستعراض يبرز دور السلطة المركزيّة في تحمل أعباء التنمية و التمدن في نظرتها السياسيّة و الّتي تعتمد على بسط نفوذها و إرادتها على مجالها بربط التخطيط الجهوي و المحلي بالتخطيط المركزي. إنّها استجابة لمنطق الّذي تطورت بموجبه الدولة و المجتمع في الجزائر. و في ظل هذه الظروف لم تكن الجماهير الشعبية الجزائرية مستعدة ماديا لتحمل بناء مدينتها بنفسها على غرار النموذج العربي، حيث يعتبر الحضري شريكا للسلطة العمومية في بناء المدينة، كما يبرز أيضا مدى تأثير المداخيل الخارجية في التنمية المدينية. إنّ هذه المداخيل الّتي تبقى مرتبطة بالتحولات في السوق النفطيّة الدوليّة. و هي سمة مميزة للبلدان النفطيّة، و الّتي يشكل النفط المصدر الأساسي للحصول على رؤوس الأموال الخارجيّة. لقد عرف الاقتصاديون مثل هذه الديناميكية العمرانيّة بالتمدن التابع (1) L'urbanisation dépendante. و بذلك تعاد طريقة تأسيس الدولة العربيّة - الإسلاميّة في العصر الوسيط و الّتي كانت تعتمد على مدينة رئيسية تجسد سلطتها معتمدة في اشتغالها على مصدر خارجي (التجارة البعيدة المدى). فكان إزدهارها (أي المدن) مرتبطا بمدى سيطرة هذه المدن على الطرق التجارية الكبرى وهو الّذي أدّى أيضا إلى قيام حضارة امبراطوريّة في الفترات الأولى من التاريخ العربي(2).

II - المجموعات المحليّة و المدينة :

تتميّز الدولة في الجزائر بالمركزية الشديدة، حيث تمتلك لنفسها جميع السلطات : السلطة السياسية، السلطة الاقتصادية، السلطة القضائية، السلطة الدينيّة... إلخ. غير أنّ مهما كانت قوة الدولة، فإنّها لا تستطيع تسيير الحياة المحلية في جميع تفسيراتها. لذلك جاء من الضروري تأسيس مجموعات محلية لمشاركة الدولة في حركة التنمية حيث أكّد الميثاق

---

1 - Nadir Marouf. La relation ville -campagne dans la théorie et la pratique contribution à une sociologie rurale des pays dominées, op.cit , p 53.

2 - سمير أمين، الأزمة العربية، القومية و صراع الطبقات، ترجمة قيصر داغور، دار ابن رشد للطباعة و النشر، 1978، ص 220.

الوطني على أهميته كما يلي : "و تساهم الولايات و البلديات بوصفها خلايا قاعدية للتخطيط في وضع و تنفيذ استراتيجية التنمية و التخطيط على المستوى الجهوي، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ اللامركزية تسمح للمجموعات المحلية بأن تلعب دورها كسند لتعميم التنمية وخاصة في نطاق سياسة التوازن الجهوي" (1).

غير أنّ الخطاب السياسي قد أكد دائما بناء دولة قوية دون البلدية كخلية أساسية، حيث تساهم في إنجاز المخطط الوطني للتنمية. و من هنا يجب أن نفهم العلاقة بين البلدية و المدينة، حيث تساهم البلديات بواسطة المخطط البلدي للتنمية P.C.D ومخططات التحديث العمراني P.M.U... إلخ. غير أنّ القيام بمثل هذا الدور سيكون صعبا لأنه يستوجب استثمارات ضخمة، و من هنا يبدأ الخلل في اشتغال البلدية الجزائرية. فقد حدد الميثاق البلدي 1968 الطرق القانونية لتدخل البلدية في التنمية من خلال التكاليف (2) التي تنقسم إلى قطاعين : تكاليف التسيير و التجهيز و الاستثمار. لذلك فإنّ التوسع المديني يجب أن يعتمد على القطاع الثاني للمصاريف البلدية أي (التجهيز والاستثمار). غير أنّ تقارير البلديات الجزائرية حول حالات الميزانية عكس هذه القاعدة، فميزانية التسيير ظلت دائما أكبر بكثير عن ميزانية التجهيز.

الشكل رقم 01: ميزانية البلدية الجزائرية

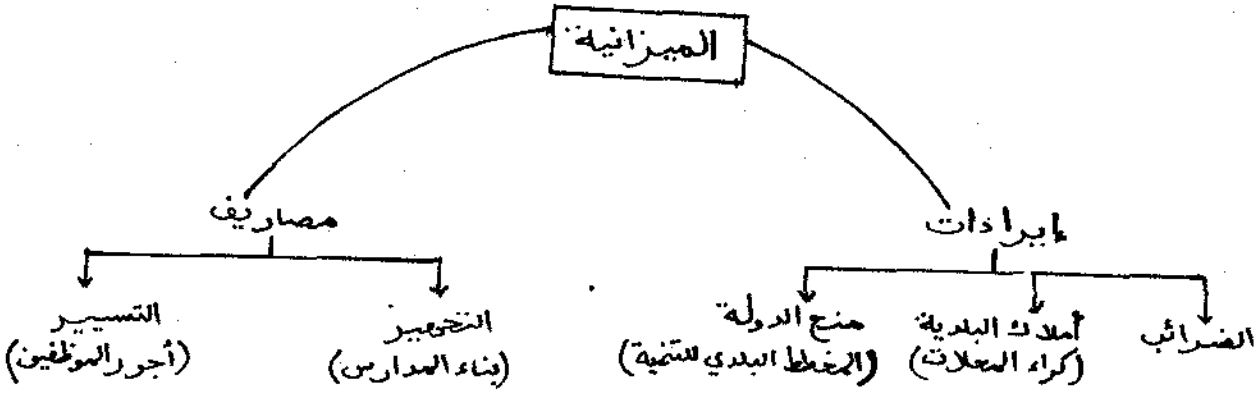

---

1 - الميثاق الوطني 1976، ص 86.

2 - الميثاق البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15 في 11 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

جدول رقم 21 : تطور ميزانية التسيير و التجهيز لبلدية سبدو
(مليون دج)

القطاع / السنة	1988	1989	1990	1991
التجهيز (1)	21,02	16,47	15,59	1,56
التسيير (2)	30,31	27,11	25,93	11,10
المجموع (3)	51,33	43,58	41,53	12,66
1/3 %	69,37	60,77	62,45	87,65

المصدر :
المصلحة المالية، بلدية سبدو 1991.

و إذا تفحصنا ميزانية بلدية سبدو من خلال الجدول أعلاه، فإننا نلاحظ تقلصا في مجموع الميزانية من 51,33 مليون دج إلى 12,66 مليون دج أي تناقص بـ -75,3% و هو نتيجة منطقية لتناقص إعانات الدولة للبلديات بعد الانهيار الذي عرفته أسعار النفط في منتصف الثمانينات و لربما* تراكم الأموال في الفترات السابقة و لم تصرف، كما يتضح أيضا ما ذهبنا إليه، بارتفاع نسبة ميزانيّة التسيير من الميزانية العامة عن ميزانية التجهيز، حيث تتراوح ما بين 60,77% إلى 87,65%، مما سيقلص من إمكانية الاستثمار في التجهيزات و المرافق العمومية و مشروعات البناء التحتي. حينئذ تصبح البلدية جهازا في خدمة نفسه و هي إحدى مواصفات بلديات العالم الثالث (1).

و رغم تأكيد الخطاب السياسي على ضرورة تدعيم البلديات ماليا من خلال إصلاح الضريبة، فقد استمرت السلطة المركزية في التحكم في توزيع الميزانيات على البلديات وشروط تطبيقها و هو تصرف يتناقض مع مبدأ اللامركزية.و الأكثر من ذلك،فإنّ الميثاق البلدي يوضح بأنه "في جميع الحالات الّتي يخول فيها للبلديات القيام بإنجازات، فإنّ البلدية مطالبة

---

* استعملنا كلمة لربما كاستنتاج على معطيات مسبقة،لأننا لم نستطع الحصول على تفسير واضح من السلطات المختصة.

1 - Ahmed Mahiou, Cours des institutions administratives. O.P.U Alger,1982.

بالتطابق مع محددات الخطة» (1). بمعنى آخر فإنّ الميثاق البلدي يعارض ميلاد سلطة بلدية قادرة على مضايقة الدولة المركزية (2). و من هنا كبل هذا الميثاق البلدية بمجموعة من القوانين من أجل تعزيز ارتباطها بالمركز و ذلك على مستويين :

أ - المالي : ربط ميزانية البلدية بالميزانية العامّة للدولة.

ب - الوصاية : تكون على شكلين :

- الوصاية على الأجهزة الّتي يمكنها تعليقها أو حلها من طرف رئيس الحكومة اعتمادا على تقرير يقدمه الوالي.

- الوصاية على مداولات المجالس البلدية حيث لا تنفذ إلا بعد موافقة السلطة الوصية سواء الدائرة أو الولاية.

و من خلال هذه التشريعات يبرز النقص و الخلل في الميثاق البلدي، فهو يمنح المجالس البلدية سلطة اتخاذ القرار بالضيق على حرية الإبداع و النشاط الّذي بإمكانه توسيع النشاطات الاقتصادية و الخدمية في المدينة، و هو يتناقض مع الصلاحيات الّتي منحت للبلدية في تطوير التنمية في حدود إقليمها. و لعل الانتقادات الّتي صدرت من عدّة قانونيين و علماء اجتماع حول الطابع التسلطي للسلطة المركزية على البلديات من خلال الوصاية المالية - بتدعيم من الريع البترولي - خير مثال على مانذهب إليه، و هذا ما لاحظه رمضاني بباجي بقوله : "و بفضل المساعدة الموجهة من الدولة - المسيرة بفعل الريع البترولي- فإنّها تتمكّن من مراقبة و استعمال من مستفديها، و هذا ما يفسر الاستقلالية النسبية للبلديات" (3).

إذن، و من هنا يجب أن نفهم طبيعة اشتغال نموذج التنمية الجزائرية و مظاهر القوة و الضعف الكامنة فيها، و بالتالي ضبط الآليات الّتي تؤثر سلبا على المدينة الجزائرية.

---

1 - الميثاق البلدي، وزارة الداخلية و الثقافة، الجزائر 1968.

2 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme, op cit, p 109.

3 - Ramdane Babadji. Remarque sur les rapports Etat - communes en Algérie, Annuaire du tiers. Monde VIII 1984, p 89.

الفصل الأوّل

النشاطات الريفيّة في المدينة

1 - الإشكالية :

تتميز المدينة في العالم الثالث على مستوى النشاطات و الدارة الاقتصادية بالتضاد العميق بين قطاع تقليدي غير رسمي و قطاع عصري.

يضم القطاع العصري وظائف ذات مستوى رفيع مثل الإدارة، المصالح المالية، البنوك التجارة الخارجية و بالجملة، الصناعات. أمّا القطاع التقليدي فيضم النشاطات الزراعية والصيد و زراعات معاشية حول المنازل و يضم أيضا العمال المستقلين الحرفيين و العمل المنزلي إذ يمثل بين 6 إلى 8% من النشاطات في القطاع الثالث. يتصف القطاع التقليدي بأنّه غير رسمي يقع خارج سلطة الدولة (1)، لا ينتفع منه المجتمع كثيرا لأنّه يفيد مجموعات محددة و يمثل دخلا ضائعا على الدولة. و المدينة الجزائرية لا تشذ عن هذا الواقع، إذ تعرف نموا مضطردا للقطاع غير الرسمي. غير أنّ النشاطات الريفيّة هي الأكثر رواجا في بعض المدن و منها مدينة سبدو - منطقة دراستنا - بحيث أصبحت تشكل دخلا مهما لدى كثير من الأفراد و العائلات و من جهة أخرى تكشف عن مظاهر تدهور النسيج العمراني في التخطيط و الإنجاز.

إنّ امتدادات مثل هذه النشاطات في المدينة تتنافى مع طبيعة الحياة الحضرية. فمن وراء استمرارية هذه النشاطات ؟

وإذا انطلقنا من كون معظم المدن الجزائريّة الحديثة قد تشكلت ديمغرافيا من أفراد ذوي أصول ريفيّة، تركوا نشاطاتهم الزراعية و ما يرتبط بها قاصدين المدينة من أجل ممارسة نشاطات تتناسب مع المدينة، فإنّنا نفهم عدم مسؤولياتهم في ذلك. لقد أجبروا

1 - خلدون حسن النقيب، "إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية"، المستقبل العربي، العدد 129 نوفمبر 1989، ص 68.

على العودة إليها، لذلك يجب أن نربط إحياء النشاطات الريفية بأزمة نموذج التنمية ككل.

ستنطلق دراستنا من الفرضيات التالية :

أ - تتحمل السلطة العمومية من خلال اختياراتها الاقتصادية و التشريعية دورا كبيرا في استفحال ظاهرة الاقتصاد الريفي التقليدي، بفعل عدم توفير عمالة مناسبة لحجم السكان الوافدين من الريف تتناسب و طبيعة المدينة.

ب - تشكل هذه النشاطات جزءا من الثقافة المادية تعبر عن المحتوى المعرفي لثقافة المجتمع التقليدي تنتقل شفاهة من جيل إلى جيل و هي عملية تقوم على الملاحظة و الخبرة بشؤون الحياة، و ما يتعلق بها من ظواهر مختلفة و تمتزج الأساطير و السحر والمعتقدات ما فوق الطبيعة بالمعرفة العملية و يستمر تواجدها في المجتمع بعد تغيره و تطوره على شكل رواسب ثقافية (1) و يحتفظ بها الأشخاص في مثل هذه المجتمعات بمعرفة متخصصة يكون لديهم الخبرة و الدراية،و تتميز عن المعرفة الّتي لها طابع عام تنتشر بين أعضاء المجتمع.

جـ - إنّ النشاطات الريفيّة في المدينة تشكل دخلا إضافيا يمكنهم من تغطية تكاليف المعيشة و تجاوز مصاعب الحياة.

2 - تحديد إطار البحث :

1.2 - الدراسة الميدانية :

واجهتنا في بداية الدراسة مشكلة جوهرية أساسية تتمثل في اختيار عينة البحث المجالية و البشرية و الّتي تتوفر على خصائص الظاهرة الّتي نريد تحليلها و هي ضرورة اعتماد على مفحوصين يمارسون الزراعة و الرعي في نفس الوقت لاعتبارين :

أ - الزراعة و الرعي نشاط عرفه سكان المنطقة منذ فترة طويلة.

ب - حصر التحليل بفعل التشابه الكبير في مبررات ممارسة الرعي والزراعة داخل المدينة.

---

1 - د. محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي الحضري، مرجع سابق، ص 88.

لذلك تمّ اختيار حي لاتي حاج أحمد كمجال لبحثنا،بفعل الممارسة المكثفة للزراعة و الرعي لسكانه، و هو أمر لا ينطبق على الأحياء الأخرى الكبرى مثل حي الشهيد بومدان و بوعناني حسين. و من جهة أخرى، فإنّ سكان هذا الحي / العينة يملكون تقاليد زراعية أكثر من الأحياء الأخرى نتيجة ملاءمة الظروف البيئية (تربة، مياه الري) أحسن من المناطق الأخرى من بلدية سبدو.

انطلقت الدراسة من هذا الحي من ضبط العينة الممثلة للظاهرة المراد تحليلها و هي مجموع السكان الّذين يمارسون الزراعة و الرعي في نفس الوقت. و قد بلغ عدد أفراد العينة 80 شخص و لم تكتف الدراسة فقط بالمقابلة المباشرة مع الفلاح - الراعي المديني، وإنّما متابعة تحركاته في اتجاه البحيرة أو المراعي، و قد ساعدني في ذلك أكثر وجود بحيرتنا الّتي نملكها مجاورة لبحاير المفحوصين.و وجودي معهم منذ أكثر من عشرين سنة، مكنني من الوقوف على الأسباب و الدوافع الحقيقية الّتي دفعت هؤلاء لممارسة هذا النشاط الريفي التقليدي و كذلك الوسائل و الطرق المستعملة و علاقات الإنتاج السائدة وآثار ذلك على تدهور النسيج المديني لسبدو.

2.2 - التركيب المهني لأفراد العينة :

حتى نتمكن من ربط بين نموذج التنمية في الجزائر و استمرار النشاطات الريفية، كان علينا البحث في تركيبة المهنية لأفراد العينة، و بعد عملية البحث الميداني، فإنّ المبحوثين يتوزعون مهنيا كما يلي :

جدول رقم 22 : التركيب المهني للعينة المختارة في حي لاتي حاج أحمد

	بطالون	أجراء	متقاعدون	فلاحون	المجموع
ك	30	25	20	5	80
%	37,5	31,25	25	6,25	100

المصدر : عمل ميداني
مكتب اليد العاملة بسبدو 1990

I - أزمة نموذج التنمية و امتصاص النشاطات الريفية في المدينة :

1 - نقص التشغل و البطالة :

يشكل الشغل أحد الضروريات الحيوية بالنسبة للإنسان و المجتمع، فبواسطة الشغل يستطيع الفرد توظيف مواهبه و الاحتكاك بأفراد المجتمع بشكل يخرجه من عزلته، إلا أنّ مهمة العمل بالنسبة للفرد تتعدى ذلك إلى اعتباره أداة لرفع المستوى المادي يمكنه من تغطية حاجياته الاستهلاكية و التراكم و تحقيقا للتوازن النفسي، و قد أولى الميثاق الوطني أهمية كبرى لذلك،فاعتبر «أنّ المجتمع الإشتراكي قائم على أساس العمل فهو يقضي جذريا على التطفل و الفراغ و على الكسل و الإهمال و روح الاتكال لدى الإنسان» (1). والاكثر من ذلك للعمل بعدا اجتماعيا و سياسيا، إذ يزيد من ثروة البلاد و يدعم الإنتاج و يقضي على البطالة و هو غاية الاشتراكية، حيث «تعتبر العمل العنصر الأساسي للإنتاج والتراكم و المنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي و المصدر الحقيقي للثراء الاقتصادي (...) إن القضاء التام على البطالة هو إحدى الغايات العاجلة للإشتراكية في الجزائر» (2). و من هنا جاءت الاستثمارات الضخمة الّتي وظفت في التنمية خلال السبعينات خاصة، نتيجة الإيرادات النفطية، فقد بنيت مشاريع ضخمة -أنظر الملحق رقم 1 بالنسبة لسبدو - وبشكل مباشر تتراجع معدلات البطالة.

جدول رقم 23 : تطور معدل البطالة في الجزائر و سبدو (1966 - 1980)

معدل البطالة / السنة	1966	1977	1980
سبدو ٪	16,8	8,11	12
الجزائر ٪	30,5	22	17
المصدر : إحصاء 1977			

1 - الميثاق الوطني 1976، ص 45.

2 - المرجع نفسه، ص 56.

من خلال الجدول السابق نلاحظ موازاة التراجع بين معدل البطالة في سبدو والجزائر، إذ انخفض بالنسبة لسبدو من 16,8% إلى 12% خلال الفترة (1966 - 1980)، أما بالنسبة لمجموع الجزائريين 30,5% إلى 17% خلال نفس الفترة غير أنّ هذا التوسع في العمالة يجب أن يخضع لمنطق التخصص و تقسيم العمل في المجتمع الاشتراكي الحديث. لذلك وضع نموذج التنمية تصورات للنشاطات الاقتصادية في كل المدينة و الريف و كذا العلاقة بينهما، فتحديث الزراعة و تنويع النشاطات الزراعية هي السمة الّتي يجب أن يتميز بها العالم الريفي، على عكس العالم الحضري الّذي يجب أن يكون صناعيا. - أنظر الشكل رقم 22 - هذا ما كان يرجى بالنسبة لمركز سبدو من أن يتحول من مركز زراعي - رعوي إلى مجمعة حضرية، لكن دون جدوى، بالرغم من توسع الصناعة و الخدمات، فبماذا نربط هذه القضية ؟ يجيب حوالي 37,5% من المفحوصين أن البطالة هي الّتي دفعتهم أو أرغمتهم على العودة إلى الزراعة و الرعي كحل مؤقت "بسيف علينا، أحنا ربي أيفرج"،و قد تزايدت مثل هذه النشاطات مع ظهور بطالين جدد بعد انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي حسب رابح عبدون من 5,2% سنة 1985 إلى 2,9% سنة 1986 إلى 0,8% سنة 1987 (1) والّتي جاءت كمحصلة منطقية لانهيار أسعار النفط سنة 1986، و على إثر ذلك ترتفع معدلات البطالة من جديد فقد بلغت حوالي 20,1% في سبدو سنة 1987 و على مستوى كل الجزائر بحوالي 22% (2)، و حتى نكون أكثر تفصيلا، فإننا سنعتمد على تقارير مصالح الوكالة المحلية للتشغيل حول عروض العمل و طالبي العمل* خلال الفترة 1986 - 1992، فالجدول أدناه يوضح التباين بين عروض العمل و طالبي العمل داقين ناقوس الخطر وشادين انتباة السلطة العمومية.

---

1 - RAbah Abdoun. "Les déséquilibres de l'Economie Algerienne" in Ali el-Kenz. l'Algerie et la modernité, série livres du LODESRIA, Dakar / Senegal, p 148.
2 - Ibid, p 148.

* استعملنا طالبي العمل بدل البطالين لأن الكثير منهم يشتغل بصفة غير قانونية لدى المستخدمين الخواص خاصة دون تصريح إلى الوكالة.

الشكل رقم 9.2 : تصورات العلاقة بين المدينة والريف في النظام الإقتصادي الجزائري

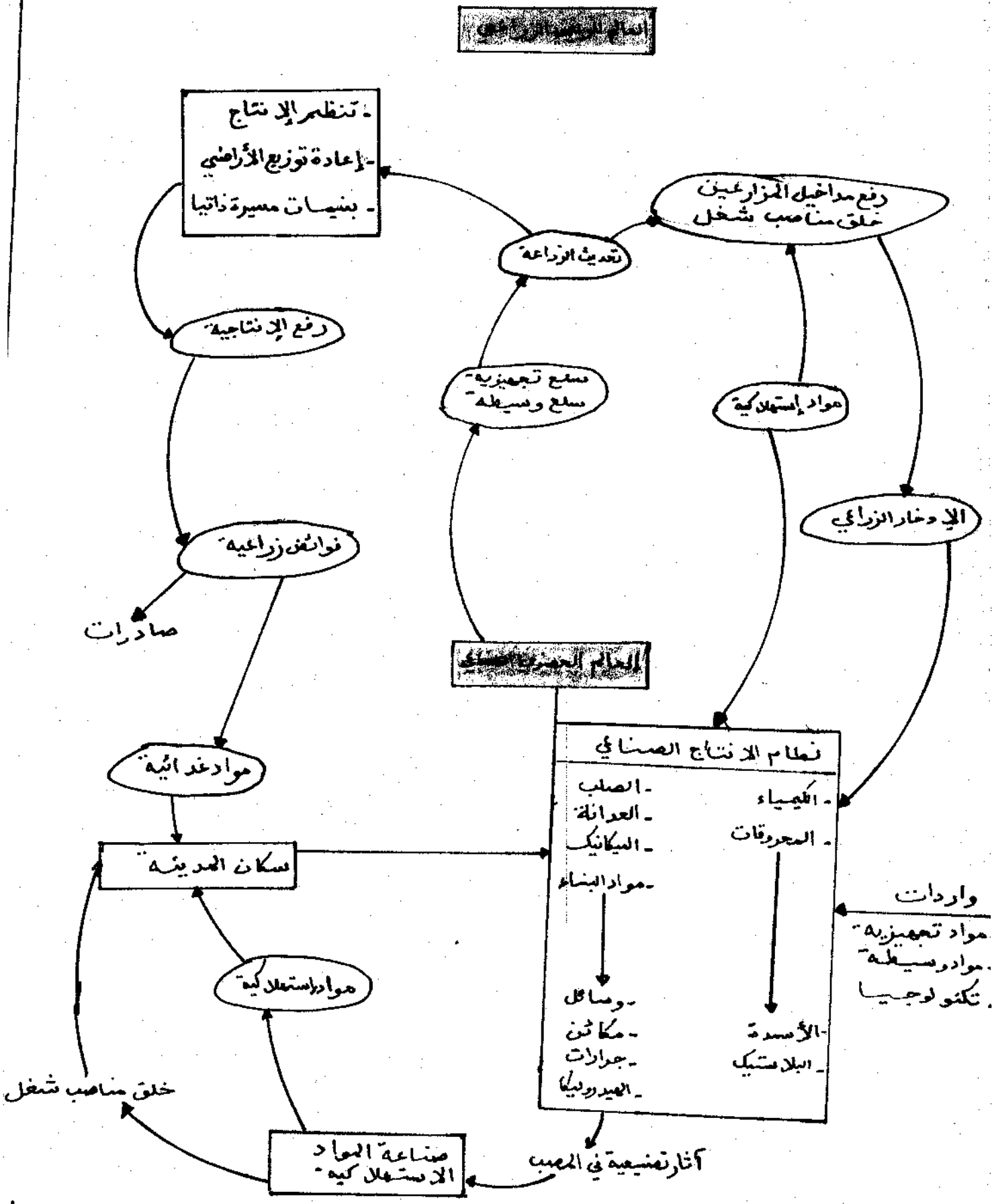

Source: Abderrahim Lamchichi. L'Algérie en crise. Crise économique, op cit, P 131

جدول رقم 24 : تطور البطالة في دائرة* سبدو

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
طالبو العمل	102	873	828	1569	1763	954	955
عروض العمل	167	166	238	305	181	191	150
العجز/الفائض	+65	-707	-390	-1264	-1582	-763	-805

المصدر :
الوكالة المحلية للتشغيل، سبدو 1991

نلاحظ أنّ طالبي العمل في استمرار دائم في حين تتقلص عروض العمل، فقد بلغ العجز بحوالي 805 منصب شغل سنة 1992، و من المحتمل أيضا أن ترتفع معدلات البطالة مع سياسات التصحيح الاقتصادي الّتي انتهجتها كثير من الدول الاشتراكية بضغط من صندوق النقد الدولي.

إذن، لم يستطع نموذج التنمية امتصاص قوة العمل الزراعية الإضافية، و بذلك تبدأ معاناة الحياة الحضرية بفعل العدد الهائل من البطالين في المدينة، إذ لم تبلغ التنمية مستوى من النمو يؤهلها لامتصاص فائض العمل الزراعي و توفير فرص عمل ذات إنتاجية موجبة تزيد على الحديّة الإنتاجية الصفرية أو السالبة في القطاع الريفي. و من ثم صارت البطالة من ناحية و العمالة الناقصة من ناحية أخرى وجهين لمشكلة مزمنة و مصدر القلق اجتماعي و سياسي يهدد استقرار البلاد، و ربما يخلخل التوازنات الاجتماعية التقليدية الّتي يتزايد الشك في استقرارها و تظهر الأجيال الجديدة تبرما و قلقا على مستقبلها، وتتحدى الخيرات الاقتصادية و الاجتماعية المطروحة (1) و هي دافع لكثير منهم للعودة إلى ممارسة النشاط الفلاحي حتى في المدينة.

---

* اعتمدنا على بيانات العمل الخاصة بالدائرة القديمة و التي كانت تضم كل من بني صنوس و سيدي الجلالي.

1 - محمد ابراهيم منصور "السكان و قوة العمل و البطالة في المغرب العربي" المستقبل العربي، السنة 13 العدد 145 (مارس 1991) ص 121.

2 - أزمة نظام الأجرة :

لا أحد ينكر المجهودات الجبارة الّتي بذلتها الدولة في توسيع الشغيلة من خلال برامج التنمية بفعل الريع النفطي، ترتب عنها ميلاد طبقة أجيرة خاصّة في الصناعة والخدمات، حيث ارتفعت مناصب الشغل من 733 إلى 2859000 منصب شغل خلال الفترة 1966 -1977 (1). إن هذا التوسع الهائل في الأجراء رافقه منطقيا ارتفاع في الطلب على الخيرات المادية و الخدمات، لكن يجب أن نفهم سياسة الأجور في ظل اقتصاد مخطط - كما هو الحال بالنسبة للنموذج الجزائري - من خلال سياسة تدعيم الأسعار وشبه مجانية الخدمات و الّتي معظمها مستوردات، فقد ارتفعت أسعار بعض المواد الاستهلاكية خلال الفترة 1969 - 1977 كالخبز بـ 5,2% و السميد بـ 11% و السكر بـ 10,7% و الزيت بـ 22% (2).

إنّ مثل هذه السياسة الأجرية هي التي تكيف الحضري مع نمط الحياة الحضرية الجديدة، تجعله في قطيعة مع نشاطاته الريفية السابقة لا يعود إليها، إلاّ بدافع تذكر الماضي أو للترويح عن النفس.

لكن إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر عودة كثير من الحضريين في سبدو إلى ممارسة الزراعة و الرعي ؟ فقد أكّد حوالي 31,25% من المفحوصين في حي لاتي حاج أحمد أنهم أجراء أجبروا على ممارسة هذه النشاطات الريفية لأنها أصبحت ضرورية لتحسين شروط حياتهم و حجتهم في ذلك أنّ الأجرة غير كافية "الخلصة ما تكفيش"، إنّها رمز الفقر "خلصة الميزيرية"، و من هنا تنكشف أزمة نظام الأجرة في الجزائر و آثارها السلبية على الأجير (غير كافية لتغطية تكاليف المعيشة). إنّ الأزمة الأجرية يجب ربطها باشتغال نظام الأجرة نفسه.

و التضخيم في الأجرة بتضخيم الكتلة النقدية لم يرتكز على اعتبارات موضوعية

---

1 - M.P.A.T, 1967 - 1982, "Equilibres généraux, démographie emploi et consommation.
2 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme, op cit, p 190.

اقتصاديّة، فلم يعتمد إصدار الوحدة النقدية الجزائرية على أساس التغطية المعدنيّة (إحتياطات ذهبية)بما أنّ الدينار الجزائري لا يحول في التداول العالمي، و لا على أساس القيمة الاجتماعيّة باعتبار أنّ المؤسسات العموميّة غير قادرة على إعادة إنتاج الاستثمارات الّتي مولت رؤوس أموالها الثابتة و المتحولة. كانت القرارات الإداريّة الأساس في إصدار الكتلة النقدية بتدعيم خارجي عبر المداخيل النفطيّة، بشكل يعاكس التجربة الرأسماليّة(حيث استقلالية الأجرة معتمدة على العقلانيّة الاقتصادية (الإنتاجية، المردودية، المنافسة)، و من هنا يكشف عبد الرحمن لمشيشي عن نتيجة منطقية لاشتغال العلاقات الأجرية في الجزائر وتتمثل في التباعد بين تجنيد الأجرة و ممارسات إعادة تشكيل و إنتاج القوى العاملة بين النظام الإنتاجي و أسلوب حياة الأجراء" (1). و مع الإنهيار المفاجئ لأسعار النفط -المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر- و ضعف الإنتاج المحلي المادي و الخدمي،يتعاظم عدم التوافق بين الأجرة و امتلاك الخيرات المادية و الخدمية، ممّا أدى إلى تدهور القدرة الشرائيّة للعامل، و تزداد تدهورا أكثر مع انتشار السوق الموازي، حيث تعرف الأسعار ارتفاعا تتراوح بين 10 إلى 15 مرة (2) عن السعر الرسمي المحدد في الأسواق الحكوميّة، حيث الأسعار مدعمة من خلال الوظيفة التوزيعيّة للدولة عبر سوق عمومي (أسواق الفلاح، الأروقة الجزائريّة، التعاونيات الاستهلاكيّة).

إنّ مثل هذه السوق لا مفر منها بالنسبة للأجراء الّذين لا يستطعون الحصول بصورة سهلة على المواد الاستهلاكية الغذائية (قهوة، شاي، زيت...) أو قطاع الغيار أو أدوات كهرومنزلية... إلخ، إما لعجزهم الوقوف في طوابير قد تدوم طوال النهار، أو ليس لهم معارف و Piston في السوق الحكومي.

و إذا كان الأجراء يعانون من أزمة نظام الأجرة، فإنّ الأمر أكثر من ذلك بالنسبة للمتقاعدين الّذين يمثلون حوالي 25% من العينة المختارة، فأجورهم تتقلص بشكل كبير

---

1 - Abderrahim Lamchichi. L'Algérie en crise, op cit, p 208.
2 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme, op cit, p 160.

في بعض القطاعات كالأشغال العموميّة مثلا*، و هذا ما يفسر إسرار كثير ممن وصلوا إلى سن التقاعد على مواصلة العمل خوفا من انخفاض مداخيلهم عند التقاعد.

إذن، تكون البطالة و عدم كفاية الأجرة للعامل دافعين للحضريين للبحث عن نشاط في القطاعات غير الرسمية في مدينة سبدو و منها العودة إلى التقاليد، بممارسة النشاطات الريفيّة (الزراعيّة و الرعي).

غير أنّ البعض من الحضريين أبقى على مثل هذه النشاطات إراديا، فقد صرح حوالي 6,25% من المفحوصين أنّهم فلاحون أصلا، عليهم الوفاء للتقاليد، ليس لأنّهم لا يعرفون مهنا غيرها فحسب، و إنما مثل هذه النشاطات تأخذ طابعا قيميّا، فعدم فلاحة الأرض إهانة لمالك الأرض في وجه النّاس "أحشومة اللي أيخلّي بلاده جام" و العناية بالماشية (الغنم) رمز للرزق و جلب المال لأنّ "سيد النبي أموصّي عليها".

غير أنّه و بشكل عام، فإنّ المحافظة على النشاطات الريفيّة عمليّة ضروريّة و حيويّة بالنسبة للحضريين في مدينة سبدو لأنّها "اتعاون الواحد"، و في نفس الوقت تعبر عن محدودية نموذج التنميّة و خياراته الاقتصادية ومأزق الخطاب السياسي الشعبوي (1) في الجزائر في بناء مدن عصريّة، كما أنّ امتداد مثل هذه النشاطات في المدينة، تعنى المحافظة على نسق اقتصادي تقليدي من بناء ريفي في بناء حضري جديد أرادت السلطة العموميّة إحداثه.

---

* راجع قانون التقاعد 83 - 12 المؤرخ بـ 02 / 07 / 1983.

1 - Lahouari Addi. L'impasse du populisme, op cit, p 131.

II - النسق الاقتصادي التقليدي في المدينة :

تمهيد :

يشير النسق الاقتصادي إلى النشاط الإنتاجي لجماعة ما و الّذي يستهدف توزيع وتبادل السلع و الخدمات، حيث الإنتاج يعتمد على الموارد المتاحة و درجة التعقيد التكنولوجي و مدى تنظيم العمل و تقسيمه أو كيفية استخدام الموارد و القواعد الّتي تحكم تحديد الوظائف أو وحدات الإنتاج (1).

و النشاطات الريفيّة الّتي ندرسها (زراعة ورعي) ما هي إلاّ جزء من النسق الاقتصادي التقليدي و الّذي هو نفسه جزء من البناء الريفي، و الّذي لا يزال يشتغل في مدينة سبدو كنتاج أزمة نظام ككل.

و انطلاقا من الدراسات الأنثروبولوجية (2)، فإنّ النسق الاقتصادي التقليدي يتميز بعدم استيعاب أفراد المجتمع للمفاهيم الاقتصادية الحديثة مثل السوق العرض و الطلب، الأجرة، الملكية، الضرائب... إلخ.

سنحاول في هذه الدراسة إبراز مدى انتشار مظاهر النسق الاقتصادي التقليدي من خلال الرعي و الزراعة في مدينة سبدو و علاقته بأزمة النظام السياسي الاقتصادي والإداري الجزائري.

خصائص النسق الاقتصادي التقليدي :

1 - إنتاج من أجل الكفاف :

تعتبر النظرية الاقتصادية بأنّ الاقتصاد الحديث منهجا ومضمونا قد تكون نتيجة توفر عاملين وهما حركة التصنيع وتطور نظام السوق، بحيث أصبح التبادل عن طريق السوق مبدأ من أهم مبادئ التكامل الاقتصادي الواسع(3). غير أن دراستنا الميدانية وكما كان منتظرا، فإنّ مفهوم السوق لايزال لم يستوعب بصفة كاملة لدى أفراد العينة، بحيث

---

1 - د. فاروق اسماعيل، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندرية، ج1، 1984، ص 256.
2 - المرجع نفسه، ص 255.
3 - أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الأنساق، الهيئة المصرية العامة، 1967، ص 94.

و مع ذلك، فإننا نلاحظ بروز فئة فلاحية "محترفة" تقدر بـ 5,2% من المفحوصين بدأت تدرك مفاهيم السوق الحديثة، تملك أراضي واسعة و تتوفر على وسائل نقل تطمح إلى توسيع مشروعاتها،و تقتنص فرصة ارتفاع الأسعار (العرض و الطلب) لرفع مداخيلها.

2 - علاقات إنتاج شبه تقليديـة:

تمثل علاقة الإنتاج من أهم المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية تتكون بين النّاس في العملية الاجتماعية لإنتاج و تبادل و توزيع الثروة المادية (1)، لأنّ الناس لا يستطيعون أن ينتجوا دون أن يتحدوا بطريقة ما للقيام بأنواع من النشاط المشترك و تبادل نشاطاتهم فيما بينهم. و أساس علاقات الإنتاج هو علاقة الملكية و وسائل الإنتاج. ففي وجود الملكية العامة يكون أعضاء المجتمع متساوين. فيما يتعلق بوسائل الإنتاج و في عملية الإنتاج تتكون بينهم علاقات التكامل و العون المتبادل. أما إذا كانت الملكية الخاصّة، فإنّ علاقات السيطرة و الخضوع تقوم بصورة حتمية بين الناس، فأولئك الذين يملكون كثيرا من أدوات ووسائل الإنتاج ومواضيع الإنتاج قد يخضعون لهم اقتصاديا أولئك الّذين يملكون أو لا يملكون شيئا من وسائل الإنتاج، و هكذا فإنّه على أساس الملكية الجماعيّة و الخاصّة ظهر الشكلان الرئيسيان المكنان لعلاقات الإنتاج اللذان وجدا في التاريخ : التكافل و العون المتبادل والسيطرة والخضوع.

و في منطقة دراستنا يجد الفرد و خاصّة الأجير نفسه بين علاقات إنتاج اشتراكية عصرية و أخرى تقليدية عائلية كامتداد لعلاقات إنتاج القبلية،الّتي سادت فترة طويلة في هذه المنطقة.

فلا تزال الأرض ملكية عائليّة، حيث يتعاون أفراد العائلة الواحدة في زراعتها حسب مخطط تقسيم للعمل يضعه رب العائلة، و بصفة عامّة فإنّه يتبع الخطوط العريضة للسن والجنس،الأمر الّذي أتاح نوعا من التضامن الآلي و من ثم فإنّ الأدوار و الوظائف محدودة للغاية، و لا تخرج عن القيام ببعض العمليات الزراعية أو الرعوية، أي أنّ التخصص محدود

---

1 - الموسوعة الفلسفية، إعداد م. روزنتال و ب. بودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط1، أكتوبر1974، ص297.

والمهارات معروفة لكل من هم في نفس الجنس و السن (1).

و من ذلك مثلا أن يقوم الكبار بتهيئة المكان المراد زراعته بتسطير "الأحواض" والسواقي و إحضار البذور بينما يقوم الصغار بالسقي و انتزاع الحشائش الضارة، في حين تقوم النسوة عادة بجني المحصول.

و في مثل هذه العلاقات الإنتاجية، فإنّ بروز العلاقة العمل - الأجر غير واضح، فأحيانا يقدم رب العائلة (صاحب البحيرة) بعض النقود لأبنائه من أجل شراء بعض الأكلات أو الدخول إلى السينما تكون جزافية و غير ثابتة، و حتى و إن استعان صاحب البحيرة بفرد خارج العائلة، فإنّ المكافأة تكون ريعا لا نقدا كأن يقدم له كمية من البطاطس في مقابل جهده.

إنّ هيمنة مثل هذه العلاقات تبرز أكثر في حالة عدم مشاركة بعض الأفراد من العائلة في العمليّة الإنتاجية، إنّهم يستفدون من ثمرة الإنتاج عينا و خاصّة من الفواكه وحجتهم في ذلك "حق أباهم، حتى واحد ما يلومهم". و إذا حصل أن طالب أحد الأفراد بحقه من الميراث بغية بيعه، فإنّه كثيرا ما يواجه معارضه من أفراد عائلته و خاصّة حينما يكون المشتري من خارج الفرع أو العرش الّذي ينتمون إليه، فالأرض هي جزء من الشخصيّة في التراث الشعبي الجزائري، فيقال " اللي باع أرض باع عرض"؛ بمعنى أنّ بائع الأرض في نفس المقام و المرتبة للذي يتخلى كرامته و شرفه، إنّها صورة مجازية عميقة جدا يقصد من جرائها أنّ الفرد الّذي ليست له أرض كالّذي لا يملك أي شيء. إنّ ملكية الأرض لا تساويها أيّة ملكية و مما يدعم مبدأ الحفاظ على الأرض للعائلة أو الفرع أو العرش حق الشفعة (حق ديني) و "هي آلية في القانون الإسلامي تضمن استمرار الطائفة وبناها الفوقية و تهدف إلى إبعاد كل غريب وتتناقض الشفعة من حيث تحديدها مع قانون نابليون، إنّها تمنع التداول الحر للأراضي وستتشكل إعادة النظر بحق الشفعة سلاحا للرأسمالية ضد الجماعات أو العائلات» (2)، إنّ مثل هذا الإجراء يعطي الأفضلية للأقارب في

1 - د. فاروق اسماعيل، الأنثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص 358.

2 - عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830 - 1962). الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979، ص 30.

حق الإنتفاع بالأملاك غير المنقولة كالأرض، و هو مبدأ يتقارب مع صرح به حوالي 67% من المفحوصين على أنهم غير مستعدين لبيع أرضهم ولو ماتوا جوعا، و حتى و إن حصل ذلك فإنّهم يفضّلون أقاربهم.

3 - تقنيات عتيقة :

إنّ المعرفة التكنولوجية ضرورية في كل عملية إنتاجية يتوقف عليها المردود و الإنتاج كمّا و نوعا فيما يميّز عصرنا الحديث التعقيد في استخدام التكنولوجيا. و الزراعة كنشاط اقتصادي قد عرفت تحولا تكنولوجيا، حتم على الفلاح الاستفادة من مبتكرات الثورة العلميّة والتكنولوجية، بل و تغيرا في موقفه السلبي منها "يجب عليه أن يعرف جيّدا وسائل مكافحة أعداء الزراعات و الحيوانات لاستخدامها متى كانت فعالة، إنّه تحول هام في العقليّة القديمة، فلم يعد إنسان - الفأس، و إنّما رجل المخابر و منفذ القواعد العلميّة" (1).

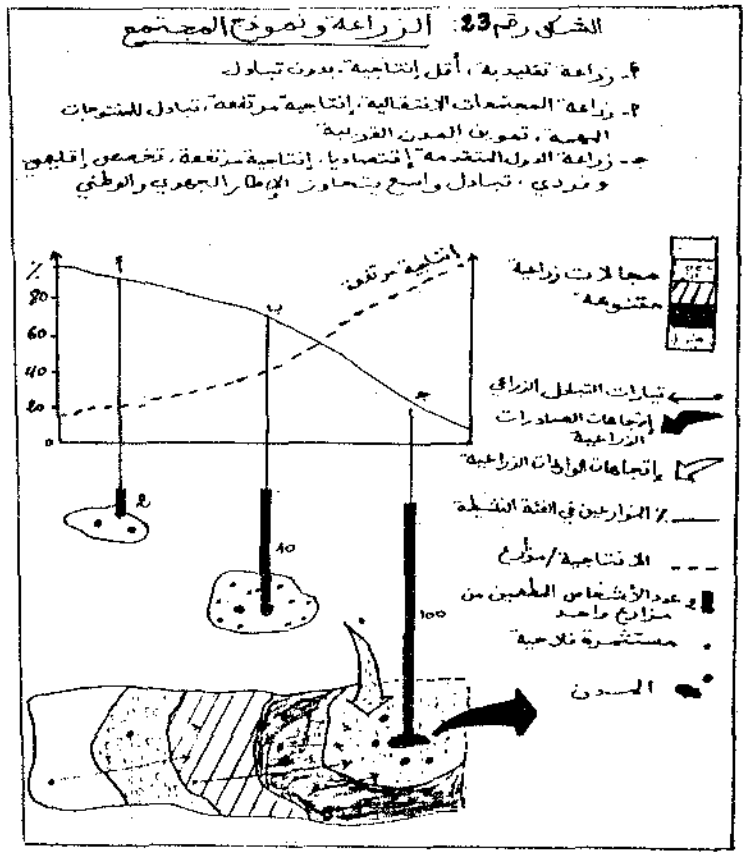

1 - Michel Angé - Laribé, La révolution agricole, A. Michel, 1955, pp 187 - 188.

و إذا كان الأمر كذلك، فإنّ التقنيّات الفلاحيّة في منطقة دراستنا لا تزال تقليدية تستعمل معرفة تكنولوجية محدودة مستوحاة من تقاليدهم و موروثه عن الأسلاف،تفتقر إلى التخطيط و العالمية.

1.3 - وسائل الإنتاج :

تعد وسائل الإنتاج شرطا أساسيا في كل عمليّة إنتاجية زراعية. و إذا كانت الزراعة قد عرفت ثوارت تقنية هائلة من خلال التطور التكنيكي لوسائل الإنتاج،ترتب عنها ارتفاع المردوديّة الزراعيّة و تناقص في اليد العاملة الفلاحيّة، فإنّ المحافظة على وسائل الإنتاج التقليدية* لا تزال تميّز الزراعة في منطقة دراستنا (حي لاتي حاج أحمد). و محاولة لتقدير مدى استعمال الوسائل العصريّة باعتبارها ضروريّة للزراعة العصريّة، اتضح من الجدول أن

جدول رقم 25 : وسائل الإنتاج الزراعيّة المستعملة

وسائل الإنتاج	عصرية	تقليدية	كيلهما معا	المجموع
تكرار	5	64	11	80
%	6,25	80	13,75	%100
المصدر : عمل ميداني سنة 1989.				

80%من المفحوصين يستعملون وسائل تقليدية لأنّها في متناولهم و سهلة الاستعمال لا تحتاج إلى خبرات معقدة و غير مكلفة، و أهمّ هذه الوسائل هي الّتي تظهر في -الشكل رقم 24 و هي مختلفة في الشكل و الاستعمال، و منها العود و هو محراث خشبي يجره حميران من أجل الحرث و مسحة للسقي و تشكيل الأحواض في البحيرة، و بيقو من أجل حفر التربة الصلبة أو أثناء جني محصول بعض الخضر، كالبطاطا و البصل وقادوم لنقش التربة حين تكون بعض الزراعات في بداية نموها كالطماطم و الفلفل و البصل

* نقصد بالتقليدية الوسائل الّتي تعتمد على الطاقة العضلية الإنسانية و الحيوانية، بمعنى لم تتأثر بالمكننة و التدخل المباشر للإنسان.

الشكل رقم 24: الوسائل الفلاحية التقليدية المستعملة

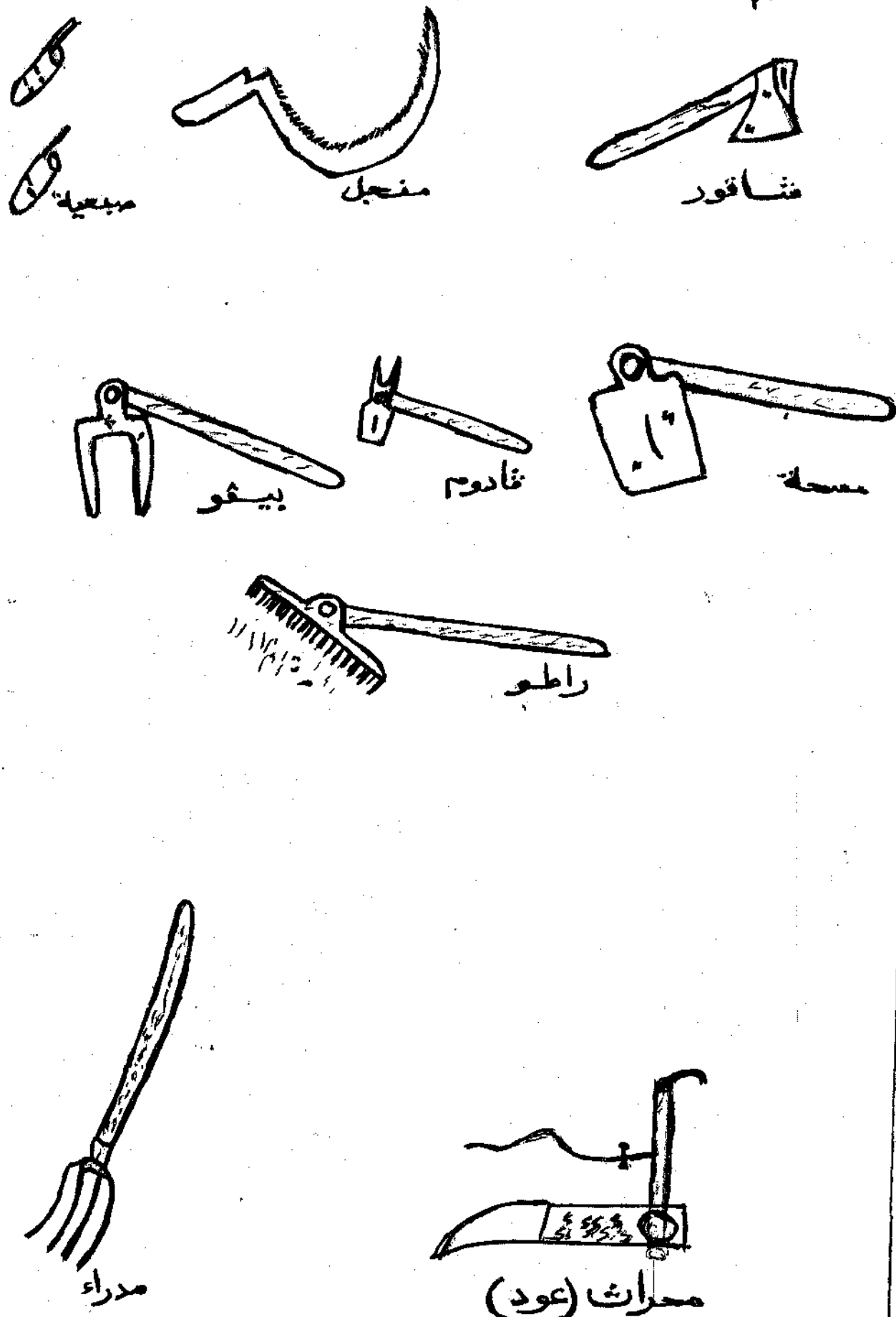

و البطاطا، كما يستعمل الشاقور لنزع فروع الأشجار الزائدة و الّتي تضلل مكان الخضر، أمّا المنجل فيستعمل ليس للحصاد فحسب، بل لحصر الحشائش الضارة من الحقول والبحاير و تقليم الأشجار و عادة ما يضع الفلاح على أصابعه صباعية لحمايتها من ضربة المنجل الحادّة، و أخيرا يستعمل الراطو لتجميع بقايا النبات و الخضر المتعفنة في البحيرة استعدادا للحرث الأوّل.

و إذا كان هذا هو حال زراعة الأرض فيما يخص استعمال الوسائل التقليدية، فإنّ نفس الوضعية تنطبق على تربية الماشية، فلا أحد ينكر تعرض الماشية (غنم في معظمها) في منطقة سبدو إلى عدة أمراض و أوبئة، إما لأسباب بيئية مناخيّة أو غذائيّة مما يجعل الموال في وضعية متأزمة سيؤثر سلبا على دخله. و من هنا سيضطر الموال إلى تقديم العلاج المناسب لماشيته، فهل يستعمل الطرق البيطريّة العصريّة أم التقليديّة المتوارثة ؟

يجب الاعتراف قبل كلّ شيء بفعاليّة البيطرة العصريّة في رفع إنتاجيّة الماشيّة لحما وحليبا بفعل الاستعمال المكثف للعديد من الأدوية الوقائيّة و المخصبة، و هو ما جعل السلطات العموميّة تطور مثل هذه الخدمات بتوفير الأدوية و تقديم الإرشادات للموالين وفتح مصالح بيطرية في مختلف الدوائر* و البلديات توجه الموالين نحو الطرق المثلى للعناية بالماشية و كيفيّة التعامل مع الأوبئة الّتي تصيبها. و حتى تستطيع تقدير مدى استيعاب الفلاحين - الموالين من العينة المختارة لطرق العلاج العصريّة و مدى حفاظهم على العلاج البيطري التقليدي، طرحنا السؤال حول نوع العلاج الّذي يجب عليهم اتباعه في حالة مرض أصاب ماشيتهم.

و قد كانت إجابتهم في معظمها (حوالي 81,25%) تدل على تفضيلهم طرق العلاج البيطريّة التقليديّة كلما تعرّضت ماشيتهم لداء ما.

---

* تتوفر دائرة سبدو على مصلحة البيطرة تشغل ثلاثة تقنيين فلاحيين.

جدول رقم26:أنواع أوبئة الماشية و طرق العلاج التقليدية و البيطرية

نـوع الـــداء		نـــوع الـعـــلاج	
المصطلح المحلي	المصطلح البيطري	الـتـقـلـيـدي	البـيـطـري
النقرة	Dyspepsie	لاوجود للعلاج الوزيعة*	OVIPAN
بوصفير	L'ictère	كي الأذنين	BEREMIL
بوفدر	Dermatomycose	ربط الحنة في الحوافر	Pevaryl (دهن)
الرية، الريشة	Bronchite	شراب الماشية اللبن والعرعار	Terramycine(حقنة)
الفليت	Diarrhée	شراب عصير البصل	COLISTINE
المصدر : المصلحة البيطرية دائرة سبدو 1989.			

و قد كانت مبررات هذا الاستعمال على أنّ الطرق التقليدية الّتي ورثها المفحوصون عن أسلافهم سهلة و غير مكلفة و فعالة. و كثيرا ما يعتز أهل المنطقة ببعض المجربين الّذين سبقوا لهم أن عالجوا بعض المواشي "أيده زينة"، في حين تبقى الطرق البيطرية قليلة الاستعمال مقتصرة على أصحاب الدخل المرتفع من الموالين.

2.3 - البرنامج الفلاحي : سيطرة كاملة للوسط الطبيعي :

إذا كانت الإمكانيات البيئية هي الّتي تحدد نوعية النشاط البشري، و أنّها مهما حاول الإنسان إحداث تغيير جوهري في بيئته، فإنّه لن يستطيع تغييرها كاملة و السيطرة عليها (1).

غير أنّ عبقرية الإنسان و مبتكراته العلمية و التكنولوجية قد وفرت له الإمكانية من تحدي الطبيعة (2)، لـتـصبح مستوطنات بشرية و اقتصادية بعدما كانت أراضي عذراء.

* نوع من العادات يعتمد عليها سكان القرية في تضامنهم، حيث يضطر أي فرد إلى ذبح خروفا أو نعجة إذا ما استحال علاجها و توزيعها على جيرانه مقابل مبلغ زهيد يحدده المستفدون.

1 - د. فاروق اسماعيل، الانثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص 168.

2 - J. Labasse. L'organisation de l'espace, op cit, p 46.

انطلقت من دراسة عميقة للإمكانيات الطبيعيّة (مياه باطنية، معدل التساقط، نوع التربة... إلخ)، ففي حالة الزراعة العصرية، فإنّها تعتمد على برنامج فلاحي مدروس مسبقا، آخذا بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية المحتملة و الطرق العصرية لمواجهتها.

غير أنّ مثل هذا الإجراء لا يزال لم يستوعب من طرف أفراد العينة المختارة في هذا الإطار، فقد صرح حوالي 87,5% من المفحوصين على ارتباطهم بالبرنامج الفلاحي الطبيعي الموروث عن أسلافهم و كبار السن العارفين بأمور الطبيعة و تقلبات الفصول، حيث يرجعون إليهم كلما أراد فلاح ما البذر أو الحرث أو الحصاد و من هؤلاء أحمد رمضاني. إنّه "ايدخل المشتى، و أيخرج الصيف" يتوزع البرنامج الفلاحي التقليدي* في المنطقة كما يلي :

1 - **الليالي** : تمتد من 22 ديسمبر إلى 12 جانفي، تمتاز هذه الفترة بانتشار الجليد "الجلايد الكحلة" بشكل يمنع من زراعة الخضر و هو أمر يجعل أسعار الخضر ترتفع في السوق المحلي بشكل مذهل.

2 - **خروج الليالي** : تمتد من 12 جانفي إلى 14 فبراير تتميز بانخفاض الحرارة وسقوط الثلوج، يبدأ في هذه الفترة موسم الخضر بزراعة الجلبان و الفول و تحديد مشتلة الفلفل و الطماطم.

3 - **السابعة** : تمتد من 14 فبراير إلى 27 فبراير، تزرع البطاطا.

4 - **النطح** : يمتد من 27 فبراير إلى بداية أفريل، تنخفض الحرارة بشكل مفاجئ تقل النشاطات الزراعية.إنّه شهر بارد إلى درجة أنّ "الحلوف يبرد فيه".

5 - **سعد السعود** : يمتد من بداية أفريل إلى منتصف ماي. في هذه الفترة تبدأ الحرارة في الارتفاع، يرتفع صبيب الأنهار بعد سقوط الأمطار و ذوبان الثلوج تخضر الحقول، "مارس بالثلوج و أعقابه عسلوج" و أن "سعد السعود يجري الما فالعود" في هذه الفترة تبدأ غراسة الفلفل و الطماطم و الكرافز و القصبر و الجزر و البنجر السكري.

---

* اقتصرت في هذه الدراسة على البرنامج الفلاحي الّذي يخص الخضر فقط.

6 - الصمايم : تمتد من نهاية ماي و جوان، تكون جذور الخضر الّتي زرعت في الفترة السابقة قد ثبتت في التربة لذا يجب نقشها بواسطة "القادوم".

7 - العنصرة : تبدأ من 9 جويلية إلى 26 أوت، تنخفض الحرارة نسبيا عن الصمايم السابقة، تزرع الفاصولياء، تحفر البطاطا و البصل.

إنّ الالتزام بهذا البرنامج واجب كل فلاح للحصول على محصول أكيد و جيد، و في نفس الوقت تبرز سيطرة الظروف البيئية على النشاطات الزراعية. و أمام هذا الواقع من جهة و ضعف الإمكانيات المادية من جهة أخرى، تقام "التويزة" كشل من أشكال التضامن التقليدي، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال الكبرى كحفر قناة ري.

4 - النسق الديني و النشاط الفلاحي :

يشير النسق الديني إلى مجموعة المعتقدات و ما يصاحبها من أفعال و ردود أفعال و طقوس و شعائر إلى تميز جماعة بشرية ما (1). و من هذه المعتقدات الشعبية المحلية من تربط بين القوى بين القوى الغيبية و علاقتها بالعالم المحسوس. نحاول في هذه الدراسة إبراز دور هذه القوى على تحسين أو ضعف المردود الزراعي، إنّها خاصية بارزة في الثقافات المتخلفة و القطاعات المنعزلة تتصل بنواح أسطورية و عناصر سحرية وخرافية(2) ففي حالة عدم فعالية الأرض يضطر أصحابها إلى الاستنجاد "بطالب" يحرر حجابا ضد العين الشريرة الّتي قد تكون سبب ضعف المردود الفلاحي، و عادة ما يوصي الطالب بدفن الحجابات في أركان البحيرة. و في حالة وجود أشجار مثمرة عقيمة "جايحة"، فإنّ تثبيت رأس حيوان قد مات جيفة من شأنه تخصيب أشجار الفواكه و الحصول على إنتاج وفير. وفي حالة تأخر المطر و ما يترتب عنه من تناقص الصبيب النهري، فإنّ الفلاحين ملزمون بإقامة وعدة سيدي المخفي،و هو ولي صالح ضريحه موجود في منطقة دراستنا، ففي نهاية كل شتاء و بداية الربيع. يقيم سكان الحي وهم أغلبية من أولاد مومن وفرع من

---

1 - د. فاروق اسماعيل، الانثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص 131.

2 - د. فوزية دياب، القيم و العادات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 121.

أولاد ورياش مأدبة غذاء من "الطعام" على شرف المدعووين و كل من يمر بمكان الوعدة. و بعد نهاية الأكل يتوجّهون بدعاء إلى اللّه لإغاثتهم "يرفدوا معروف". إنّ مثل هذه المعتقدات كانت و لا تزال مجال دراسات عديدة،نذكر منها تلك الدراسة الانثروبولوجية الثقافية حول الثقافات الفرعية في حوض النيل الأعلى و الأوسط و الّتي قام بها الدكتور فاروق اسماعيل مستفيدا من دراسات بوهنان Bohanan و لينهردت Lienhardt و هاموند Hammond، حيث كشفت هذه الدراسة على وزن الفكر الخرافي اللاعقلاني كحل للأزمات الاقتصادية الزراعية أساسا الّتي يتخبط فيها أهالي هذه المنطقة تندرج في إطار النسق الديني، و من ثم فإنّ الخروج عليها قد يعرضهم للجزاء و العقاب (1).

و إذا كانت مثل هذه المعتقدات تتصل بطبيعة البناء الريفي التقليدي، فإنّ الأمر عكس بالنسبة للبناء الحضري الّذي يتصف بالواقعية و العقلانية و الإيمان بالعلمية والمعرفة الفنية، لأنها السبل الحديثة لإحداث قفزة نوعية في الإنتاج.

جدول رقم 27 : الزراعة العصرية

التكنولوجيا	الأسمدة	مردود القمح	مردود البقرة	معدل الإطعام
مكنة كاملة، الأسمدة، المواد الكيميائية، انتقاء البذور الأجناس ذات المردودية المرتفعة	N 451 P 360 K 407	45 ق/ هـ	7000كغ/بقرة	40 شخص/مزارع

إنّ هذا المنطق هو الّذي يجب أن يتصفّ به الحضري في منطقة الدراسة، لا القوى الطبيعية المظللة البعيدة عن الواقع.

---

1 - د. فاروق اسماعيل، الانثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص 132.

III- مظاهر تدهور النسيج العمراني :

اتضح من خلال التحليل أنّ النشاطات الريفيّة من زراعة و رعي بامتدادها في المجمعة الحضرية لسبدو، إنما جاءتكضرورة حيوية للحفاظ على مستوى معيشي أفضل للأفراد الّذين يمارسون هذه النشاطات داخل المدينة نتيجة الارتفاع في تكاليف المعيشة الحضرية. غير أنّ مثل هذا الحل الإضطراري يبرز مدى قصور المؤسسات الجزائرية في علاقتها مع الحياة الحضرية في تغطية حاجيات السكان، سيؤثر ذلك على اشتغال المدينة بشكل سيء، يعمل على تدهور النسيج العمراني و تفاقم الخلل بين مختلف المؤسسات والوحدات الحضرية بشكل يعيد إنتاج علاقات ريفية تقليدية غير منتظمة.

1 - توزيع فوضوي للمحلات التجارية :

إذا كان المحل التجاري ضروري في الدارة التجاري، فإنّ فتحه يجب أن يخضع لمقاييس عقلانية، و قد جاءت موضحة أكثر في الميثاق البلدي و من ذلك : "في إطار النشاطات التجارية و المهنية و الخدمات، فإنّ البلدية ملزمة بالعقلانيّة في خلق النشاطات الّتي تتناسب طبيعتها مع الحاجيات المحلية» (1)، بل و حرسا على المحافظة على النظام الحضري، يجب على البلدية المتابعة و المراقبة لهذه النشاطات : "في إطار التطبيع و الأمور العادية، تشارك البلدية الأجهزة المعنية في مراقبة الأماكن التجارية و المهنية و الخدمات وتوزيعها الجغرافي حسب حاجيات السكان» (2).

غير أنّ مثل هذا التصور لا يجد تطبيقاته الميدانية في حي لاتي حاج أحمد، نتيجة عدم مراعاة الحضريين للمعايير التجارية المحددة في القوانين السارية المفعول، سواء بفتح محلات تجارية دون سجل تجاري - الوثيقة الرئيسية الّتي تكسب الشخص الطبيعي والمعنوي صفة التاجر - أو عدم التناسق و الترابط بين النشاطات داخل المدينة "راه في الخلا"، و من ذلك تجاور لحام (soudeur) بخضار أو طبيب. و من أبرز الظواهر المشوهة للمدينة، إنتشار دكاكين الصفيح دون قاعدة قانونيّة تجارية. إنّ مدينة سبدو كغيرها

---

1 - القانون البلدي، المادة 2، ص 61.
2 - القانون البلدي، المادة 5، ص 61.

من المدن الجزائرية الأخرى و العالم الثالث عامة تعيش بازارا حقيقيا،كنشاط منفصل عن إرادة السلطة الرسمية (البايلك).

و بالرغم من جهاز المراقبة و العدالة*، فإنّ السلطة العمومية لم تستطيع وضع حد لهذه النشاطات بل أحيانا تغض الطرف عن ذلك لأنّها تدرك جيدا محدودية وسائلها في إيجاد حل للبطالة و ارتفاع تكاليف الحياة، و الّتي دفعت هؤلاء التجار غير الرسميين لممارسة هذه النشاطات.

2 - خسارة ضريبية :

إذا كان كل نشاط تجاري أو خدمي أو صناعي رسمي يجب أن يخضع للضريبة محددة حسب القوانين السارية المفعول، فإنّ النشاطات الريفية - من الإنتاج إلى التسويق - غير خاضعة للضريبة رغم فائض القيمة الّذي يترتب عن عمليّة التوزيع في السوق الموازي. و بحكم هذا المنطق، فإنّ كمية كبيرة من السيولة النقدية مفقودة في الدارة التوزيعية الرسمية (1)، و بالتالي فقدان ميزانية البلدية لإيرادات ضخمة، يمكن أن تستغل في مشاريع محلية كتجديد الطرقات، و صيانة قنوات مياه الشرب مثلا، و أن تكون بديلا للمداخيل المركزية المعتمدة على الريع النفطي أساسا.

3 - تحول المدينة إلى مرعى :

يضطر كثير من الحضريين الّذين أجبروا على الاستمرارية في ممارسة النشاطات الريفية على توفير كل الشروط الملائمة لأداء نشاطهم و من ذلك الرعي، فكل فرد "كاسب" يهيأ مكان بركن من أركان منزله على شكل إسطبل قد يحتوي من 4 إلى 15 رأس من الماشية بشكل يخالف جمالية المدينة و نظامها الصحي، كما جاء في قانون الصحة العمومية حيث "تمنع تربية الحيوانات من كل نوع داخل السكنات و ملحقاتها،بحيث يترتب عنها

---

* في هذا الصدد قدم التجار الرسميون شكاوي عديدة للسلطات العمومية لإزالة مثل هذه النشاطات.

1 - Ahmed Henni. Essai sur l'Economie parallèle, cas de l'Algérie, Collection Economie, ENAL / Edition 1991, p 65.

و تحركاتها إضطرابا في أمن و نظافة هذه السكنات أو ما يجاورها» (1).

تتحول المدينة إلى مرعى - بالاعتماد على الخريطة رقم 6 - من خلال تحركات "الكسابة" الرعاة من المجمعة الحضرية و خاصة من الأحياء الثلاثة و هي البناء الذاتي وغار الحلوف و لاتي حاج أحمد. نلاحظ التغير في مسار حركة الرعي و إقليم الرعي حسب الفصول، فالخط المتقطع يشير إلى اتجاه و نفود الرعي في الربيع و بداية الصيف،و تعتمد الماشية هنا على الغطاء النباتي و الأراضي المحصودة المجاورة، أمّا الخط المتواصل فيشير إلى توسيع نفود الرعي بعيدا عن المجمعة الحضرية في الغابة و الحلفاء في الخريف و الشتاء.

و من الآثار السلبية للماشية في المدينة تشويه جمالها، من خلال فضلاتها الّتي تتركها في الطرقات و على الجدران،أو هدر للبيئة المدينية بالتهام أغصان الشجيرات و تشتيت القذورات، وما يمكن أن يترتب عنها من تدهور للبيئة الحضرية و انتشار الأمراض المتنقلة.

خلاصـــة :

منذ بداية الاستقلال، اضطرت مجموعات بشرية ريفية ضخمة إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية هروبا من تدهور ظروفها المعيشية. و قد كان البحث عن عمل يتناسب مع البناء الحضري أهم اهتمامات كل مهاجر إلى المدينة، كالعمل الثابت في الصناعة و الخدمات في القطاع الحكومي في منطق النموذج التنموي الجزائري.

غير أنّ نظام الإنتاج المديني لم يستوعب إلا جزئيا هؤلاء المهاجرين (2)، و حتى الذين وجدوا عملا لم تكن أجورهم كافية لتحسين شروط حياتهم في المدينة، و من هنا اضطر هؤلاء الحضريين الجدد إلى البحث عن دخل جديد،أو البحث عن دخل على هامش المداخيل الرسمية الحكومية. و قد كانت العودة إلى التقاليد ضرورة بالنسبة إليهم بممارسة الزراعة و الرعي و النشاطات التجارية الموازية، فعوض أن يتصرف المهاجر كحضري كقصد المسرح، المشاركة في النوادي الثقافية، التنزه في العطل الأسبوعية والسنوية، فإنّه يضطر إلى العمل و التضحية بهذه الضروريات. حينئذ تصبح المدينة ثقافة البؤس و تواجه أشكال من التدهور في نسيجها العمراني.

1 - Projet de code d'hygiène publique. Ministère de la santé. Juillet 1992, p 18.
2 - Le Quotidien d'Algérie du dimanche 23 fevrier 1992, p 6.

الفصل الثاني

الإسكان العشوائي الريفي في المدينة

الإشكالية :

إنّ ظاهرة التحضر الّتي تعرفها سبدو، كغيرها من المراكز العمرانيّة في الجزائر -كما أسلفنا الذكر- تعتبر حصيلة إرادة السلطة العموميّة في إدماج السكان ضمن حركة التنميّة الشاملة و حركة النزوح الريفي نحو المدن من جهة أخرى (1). و إذا كانت هذه النقلة النوعيّة من الريف باتجاه المدينة قد أفرز مشكلة أساسية و تتمثل في امتداد النشاطات الريفية من زراعة و رعي - كما سبق أن فصلناه في الفصل الأول - فإنّ السلطة العمومية في تصوراتها إلى إحداث مدينة عصرية قد واجهت أزمة أخرى أكثر تعقيدا مما ذكرنا، إنّها أمام نمو إسكان عشوائي بمواصفات ريفيّة، غير خاضع لمراقبتها و على هامش إجراءات التخطيط العمراني. إنّ ظاهرة الأحياء العشوائية الريفيّة قديمة برزت أثناء الفترة الاستعمارية في الثلاثينات و خاصّة في الحرب التحريرية (2)، و تعرف المدينة آنذاك إزدواجية مجالية بتناقضاتها الصارخة بين مجتمع أوروبي وأهلي يعيش في أحياء فقيرة مبنية بشكل عشوائي.

و إذا كانت مثل هذه المورفولوجيّة المدينيّة تستجيب للمنطق الإستعماري العنصري، فإنّ امتداداتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، يتناقض مع إرادة السلطة العموميّة في تطوير شبكة عمرانيّة بتجهيزاتها و مرافقها العمومية ،لتحسين شروط حياة المواطن وفق معايير المدينة الحديثة. لقد أصبحت الأحياء غير المخططة في الجزائر بسماتها الريفيّة ظاهرة مرضية يجب علاجها واستئصالها قبل أن يسري مفعولها كالسرطان(3). إن مضاعفاتها لاتبرز

---

1 - Abderrahim Hafiane. Les défis de l'Urbanisme de l'habitat illegal à constantine, O.P.U 1989, p 21.

2 - Marc Cote. L'espace Algérien, op cit, p 121.

3 - علي أبو عناقة، الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب (دراسة ميدانية) مقارنة في مدينة جزائرية، المستقبل العربي، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 145، مارس 1991، ص 97.

فقط على مستوى تدهور النسيج العمراني للمدينة، و إنما على مستوى العلاقات الاجتماعيّة والأزمات النفسيّة.

و من هنا فإنّ الدراسة المتأنية الموضوعيّة لهذه الأحياء ضرورية كمشكلة حضرية. لقد ظهرت عدّة دراسات اجتماعية و انثربولوجية حول هذه الحالة و خاصّة في مدن العالم الثالث، اعتمد كثير منها على مناهج الدراسات كما لو كانت مجتمعات بدائيّة ريفية تقليدية، ومنها دراسة وليام مانقين W. Mangin حول دور الجمعيات التقليدية في المحافظة على وحدة أبناء الإقليم أو القرية الواحدة في الأحياء الغير مخططة في مدينة "ليما" بالبيرو(1)، حيث استولوا على المجال قصد بنائها و تعرف بأحياء وضع اليد Squatters towns، لقد اتسمت مثل هذه الدراسات بالوصف، و فيها تم رصد الطرق الّتي يسلكها سكان هذه الأحياء في احتلالهم للمجال و نمط البناء و طبيعة العلاقة الّتي تجمع بعضهم بعضا و مع السلطة العمومية و سلوكهم اليومي. غير أنّ مثل هذه الدراسات تهمل الترابط العضوي بين الوحدات الحضرية داخل البناء الحضري من وجهة النظر الوظيفية و علاقة طبيعة التشريعات الملازمة لحسن اشتغالها.

و انطلاقا من النظرة الوظيفية، فإنّ الأحياء العشوائيّة الريفية في المدينة تعبير عن اضطراب و خلل في البناء الحضري، و في عدم قدرة نظام إنتاج السكن على تغطية الحاجات الاجتماعية من السكن لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع الوافدين على المدينة. وبالتالي فإنّ هذه الأحياء ما هي إلاّ تعبير مجالي عن اختلال بين الحاجيات من السكن بالمفهوم الاجتماعي (الحق في السكن) و الظروف الاجتماعية لإنتاج هذا السكن (2)، "الأمر الّذي جعل المدينة تمثل حالة بنائية تعبر عن تشويه النظام الاقتصادي و الاجتماعي، يدل على ذلك صور الاضطراب و مستوى الإزدواج الصارخ الماثل في اهتمام الناس في إشباع

---

1 - W. Mangin. "The role of regional associations in the adaptations of rural Migrants to cities in Peru.

2 - Benattig Rachid. Publication des actes du séminaire international "Developpement économique et lutte contre la pauvreté en Algérie", Alger le 29 et 30 juin 1981, p 205.

حاجاتهم الأساسيّة (1). في ضوء هذا المنطق، يجب أن نفهم تشكل حي غار الحلوف العشوائي بمميزاته الريفيّة في مدينة سبدو، إذ يمثل واحدا من المعالم الّتي تصنع مشهدا قبيحا للمدينة لتمنحها وجها مشوها و تضاعف من تدهور النسيج العمراني، و بالتالي فإنّ الدراسة العلمية لا يجب أن تنطلق من اعتبار الحي العشوائي مجرد مجال محدود (2)، وإنما وحدة حضرية غير متمفصلة مع البناء الحضري العام.

و من هنا فإنّ التوسع في فهم اشتغال حي غار الحلوف من زاوية الانثروبولوجية الحضرية، سترتكز على ثلاث اعتبارات أساسية :

1 - نعتبر الأحياء العشوائية بناءا إلزاميا للتنميّة الصناعيّة و الحضريّة المخلخلة في الإنجازات و التصورات على مستويات صناع القرار.

2 - نعتبر الأحياء العشوائية ملجآ ضروريا بالنسبة للرفيين الوافدين على المدينة في ضوء عجز السلطة العمومية على توفير سكن ملائهم لهم.

3 - قيام الأحياء العشوائية في الدول النامية كالجزائر، يعني إحياء علاقات اجتماعية و سلوكات و نمط تفكير مستمدة من الريف.

I - الدراسة الميدانية لحي عشوائي ريفي في المدينة :

1 - إطار البحث :

اعتمد البحث على اختيار حي غار الحلوف كمظهر من مظاهر الأحياء العشوائية الريفية،لأنه يتناسب مع مشكلة البحث الأساسية و المتمثلة في أزمة المدينة الجزائرية الجديدة.

يقع حي غار الحلوف في الجهة الجنوبية الشرقية من المجمعة الحضرية لسبدو - أنظر الشكل رقم 1 - يحاذيه شمالا حي الشهيد بومدان (حي ديغول سابقا) و من الناحية الشرقية واد البيلم و الغربية باتجاه الأعالي، أما جنوبا فتحاذيه أراضي زراعية، يشغل مساحة تقدر بـ 13 هكتار و 25 أرا.

---

1 - علي أبو عناقة، الأحياء غير المخططة، مرجع سابق، ص 98.

2 - د. محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري، مرجع سابق، ص 147.

نشأ هذا الحي أثناء الحرب التحريرية في فترة اشتدت فيها الحرب بين الثوار و المستعمر الفرنسي. و إدراكا منها بتلاحم الشعب بالثوار، تضطر الإدارة الاستعمارية إلى تحويل الأهالي المشردين في الجبال و الأراضي الزراعية نحو ثلاث محتشدات* سنة 1958 منها محتشد الدوار أو غار الحلوف، و كانت تهدف إلى حرمان الثورة من سندها الشعبي و توفير الطرق السهلة لمراقبة الأهالي.

و حتى تعطي لمنطقة المحتشد شرعية، أقدمت الإدارة الاستعمارية على مصادرة أرض ابن حلوش** حيث يقام المحتشد بتحويلها إلى أرض حكومية بموجب عقد إداري أبرم مع المالك للأرض بتاريخ 9 أوت 1958.

غير أنّ هيكلة الحي لم تتضح إلا مع الاستقلال و هجرة الأوروبيين تاركين وراءهم مخزون من المساكن في مجال حضري جنيني، يعكس مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية و السياسية الكولونيالية.

لقد كان على الأهالي البؤساء في المحتشدات و الثوربي و الخيمة سوى التسابق نحو احتلال هذه المساكن دون إعارة أي اهتمام لما يترتب عن ذلك على النسيج العمراني. لقد تحدث "فرانتز فانون" Frantz Fanon عن طموح المستعمَر في تمتع بالمدينة حيث يعيش المعمر، "فالمستعمَر يحلم دائما باحتلال مكان المعمر... لا لأن يتحول إلى معمر و إنما لتعويض المعمر" (1).

غير أنّ حاجات السكان من السكن لم تكن كافية، بحيث لم يستقر إلاّ أصحاب "الذراع" و "القافزين". و من هنا لم يكن من بديل بالنسبة للذين خابت آمالهم سوى البحث عن تأجير منزل أو احتلال أرض حكومية و بناء مسكن لايواء عائلتهم بشكل عشوائي دون مراعاة قوانين و معايير البناء العصري. و من هنا سيكون محتشد غار

---

* أقيمت ثلاث محتشدات سنة 1958 و هي : محتشد غار الحلوف، باجدير و الفرش. و قد اعتمدت السلطة الاستعمارة على توزيع الأهالي في كل محتشد بحسب انتماءاتهم القبلية لسهولة المراقبة.

** يمثل عينة من البورجوازية العقارية الحضرية من أصول تلمسانية. كانت تملك أراضي زراعية واسعة و حوانيت و وحدات لجني الحلفاء.

1 - Frantz Fanon, Les damnés de la terre, Maspéro, p 31.

الحلوف المكان المناسب لتطوير السكن بشكل عشوائي، و مما زاد في تعقيد المشكلة المضاربة العقارية حول الأراضي الخاصة المجاورة للأرض الحكومية دون مراعاة قوانين البناء العصرية أيضا. لقد أصبحت البناءات العشوائية في حي غار الحلوف خاصة مشكلة حقيقية بالنسبة للسلطة العمومية،تفرض عليها إيجاد حلول مناسبة لها، و قد قدرت مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية سبدو عدد الوحدات السكنية بهذا الحي لـ 846 وحدة سنة 1988 في سلسلة حملاتها لإحصاء البناءات الفوضوية.

و لإبراز آثار مثل هذه البناءات على تدهور النسيج العمراني لمدينة سبدو، كان علينا حصر عينة البحث في 100 وحدة سكنية بغض النظر عن حجم العائلات التي تأويها و مراعاة كل المواصفات الايكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية الريفية، كما اعتمدت الدراسة الميدانية على مساءلة مسؤولي الوحدة السكنية الرئيسيين،حيث طرحت عليهم أسئلة بغية الكشف عن دور السلطة العمومية في إنتاج و إعادة إنتاج الأحياء العشوائية ثم متابعة سلوكاتهم و تصرفاتهم من خلال علاقاتهم بالمجال و بعضهم بعضا مع إبراز مظاهر الترييف في هذا الحي.

2 - **منهجية دراسة السكن العشوائي الريفي :**

إنّ تعقيد مشكلة تجديد السكن العشوائي الريفي داخل المخطط العمراني واجهت تعدد الرؤى و التعاريف حول ضبط هذا المصطلح، بفعل تهرب المصالح المختصة بمشاكل العمران و التمدن عن تقديم معلومات مناسبة و اختلافاتها حول الاصطلاحات الأساسيّة الّتي تعتمد عليها (1)، فالبعض يطلق عليه بالإسكان المشوه من منطلق أنّه يشوه جمال المدينة والبعض الآخر بالإسكان العشوائي، و هو البناء الّذي يبنى بدون تراخيص أو تخطيط كحل للطبقات الشعبيّة الفقيرة الّتي لم تجد عند الدولة حلا لمشاكلها الأساسيّة. و أحيانا أخرى يعرف بالإسكان السرطاني،حيث تنتشر البناءات كخلايا السرطان بشدة و بسرعة من نقطة ما في المنطقة إلى نقاط أخرى مشكلة إسكان سرطاني.

---

1 - Abderrahim Hafiane. Les défis de l'urbanisme, op cit, p 161.

أمّا على المستوى الرسمي، فقد اعتمدت على التعريف المتداول لدى بلدية سبدو ويتمثل في اصطلاح السكن الفوضوي غير الرسمي،ثم تعريف الإحصاء العام للسكان والسكن R.P.G.H، حيث يميز بين "البناءات العادية" و الّتي تتصف بحالتها الجيدة لجدرانها و أسقفها الصلبة و "البناءات المنهارة غير المنتظمة" مثل القوربي، الصفيح، المغارات، وهذا النموذج من البناء يناسب ما يصطلح عليه بالحي القصديري Le bidonville و هو "سكن عادي بجدرانه العارية من الإسمنت و السطح الرهيف" (1).

غير أنّ هذا التعريف يبقى غير كاف كونه ركز على المواد المستعملة في البناء فقط. لذلك كان علينا البحث عن اصطلاح مناسب لمشكلة البحث بالاعتماد على المقارنة بين أنماط السكن داخل المجمعة الحضرية لسبدو. و قد وجدت في بحث خلدون عبد الرحيم حول تحول سبدو من مركز زراعي رعوي إلى مجمعة حضرية (2) عملا مناسب لإشكالية البحث. لقد صنف السكن في المجمعة الحضرية إلى 5 أنماط - أنظر الخريطة رقم 7 -.

أ - السكن الجماعي : يتميّز هذا النموذج الأول من السكن بالتوسع الرأسي رمز المجتمع الحضري و من ذلك حي 148 سكن.

ب - السكن نصف الجماعي : يقارب النموذج الأول مع اختلافات نسبية من حيث عدد الطوابق و من ذلك حي ڤرموش.

جـ - السكن الكولونيالي : يمثل نواة المجمعة الحضرية يتصف بمخطط شطرنجي حيث تبرز محاور المواصلات الرئيسية.

د - السكن الفردي : أكثر أنواع السكن انتشارا كنتاج للنزوح الريفي و سهولة الحصول على أرض البناء من الخواص.

هـ - السكن العشوائي : ينتشر على أراضي حكومية، احتلت بطريقة غير شرعية يمتاز ببناءات حقيرة و بطابعها الريفي.

---

1 - Recensement général de l'habitat et de la population, 1977.

2 - Khaldoun Abderrahim. "Mutation d'un centre agro-pasboral en une agglomération urbaine : le cas de sebdou", Mémoire de D.E.S, I.S.T.B, université d'Oran, 1983, p 25.

الخريطة رقم 7 : أصناف السكن في سبدو

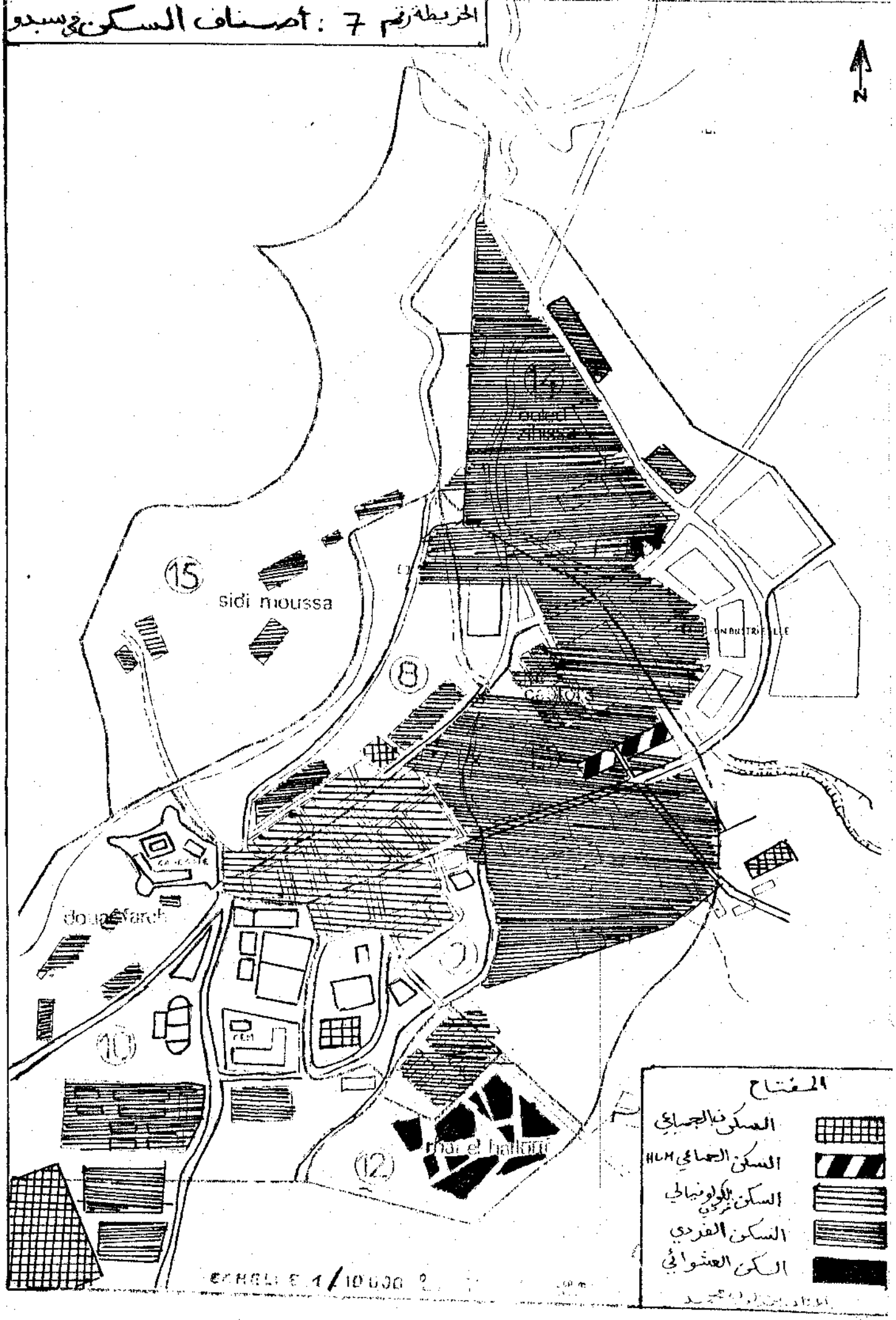

و من هنا يبدو واضحا أن تصنيف خلدون يلائم ما نذهب إليه كونه حاول التوفيق بين منظور البلدية و الإحصاء العام للسكان و السكن، من حيث الاحتلال اللاشرعي للمجال من أجل البناء المعاصر، و هذا ما يميّز البناءات العشوائية الجزائرية عموما ليكون غار الحلوف - موضوع الدراسة - نموذجا لها.

1.2 - **إهمال رخصة البناء و عشوائية الحي :**

تتميّز المدينة الحديثة بمستوى عال من التنظيم، و هي ميزة تسهل التفاعل الوظيفي بين الوحدات العمرانية المشكلة للمدينة. إنّ المدينة إنجاز مادي قبل أن تكون علاقات اجتماعية في نمط حياتي معين. لذلك يجب أن يسبق التخطيط المادي للمدينة دراسة تمهيدية علمية، بهدف جعل المدينة مستعدة ماديا للمعيشة الجماعية المرضية (1)، هذه الدراسة الّتي تتولاها عادة مصالح تقنية تحت إشراف المجموعات المحلية تكلل في النهاية بوضع تصاميم تفصيلية للشكل، الّذي ينبغي أن يكون عليه البناء (2). و من هنا جاءت ضرورة رخصة البناء Permis de construire بالنسبة للمحتاجين للتصاميم البنائيّة سواء كانوا مواطنين أو مقاولين عموميين. و حرسا منها على توسع عقلاني للمدينة، دعم التشريع العمراني الجزائري قانون الاحتياطات العقارية بقانون خاص برخصة البناء بموجب مرسوم 26 سبتمبر 1975 (3). و قد تضمن تعديلات على قوانين رخص البناء الموروثة عن العهد الاستعماري و جعلها تواكب السياسة الحضرية الجديدة، و مما جاء فيها :

- فرض رخصة البناء لكل بناء أو أشغال التهيئة في البلديات الأكثر من 2000 نسمة و الأقل من 2000 نسمة بالنسبة للمجتمعات الحضرية في مقر البلدية.

- يجب تقديم طلب رخصة البناء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، الّذي يحولها بدوره إلى المصالح التقنية المختصة حتى ينظر إليها حول مدى موافقتها لمعايير البناء.

---

1 - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية 1981، ص 192.

2 - روبير أوربل، فن تخطيط المدن، المكتبة العلمية ترجمة بهيج شعبان، مرجع سابق، ص 64.

3 - المرسوم رقم 67 - 75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق برخصة البناء (الجريدة الرسمية لـ 17 أكتوبر 1975).

غير أنَ فعاليّة رخصة البناء لا تتوقف عند صدور وثيقة تتضمن الأمر بالبناء، وإنّما قيام السلطات العموميّة و خاصة البلدية بمراقبة مستمرة للبناءات الجديدة، لتأكد من جهة على توفر رخصة البناء، و من جهة أخرى التأكد على مدى احترام التصاميم.

إذن، بالنظر إلى هذه القوانين كان على السلطة العمومية التدخل لتوقيف البناء العشوائي في حي غار الحلوف، فقد أبرزت الدراسة الميدانية على عدم توفر أي رخصة بناء و هي مخالفات كان من الواجب الإشارة إليها من قبل "كل المسؤولين و أعوان الشرطة وكل الموظفين و أعوان الدولة و المجموعات العمومية المحلفة أو في لجان بقرار من وزير منتدب للعمران، الوالي، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بحسب سلطتهم" (1). لم تسجل أية مراقبة جادة و لم تتخذ إجراءات عقابيّة صارمة ضد البناءات من دون رخصة، مما يجعل السلطة العمومية تتحمل المسؤولية الكبرى. إنّ مثل هذه التصرفات ماهي إلاّ نتاج للتطبيق المشوه و الناقص للقوانين السارية المفعول تحكمها ذهنيات ماضوية غير حضارية سبق الإشارة إليها في التباطؤ في تشكيل الاحتياطات العقارية. و لم يتوقف تهاون السلطة العمومية عند هذا الحد، بل تعدى ذلك إلى منح رخص الطريق (2) Droit de voirie بهدف القيام بأشغال بتجهيز المسكن - المفروض أن يكون قد بني برخصة البناء - (كإدخال الماء، الطلاء، تسييج)، فصاحب المسكن لا يقوم بالأشغال المحددة في الرخصة فحسب، بل توسيع المسكن في الأرض الحكومية (البايلك) و عادة ما يغتنم فترة الليل أو العطل، حيث لا تقوم القوة العمومية و المصالح المختصة بالبناء بعملها. إنّ أكبر خطأ ترتكبه السلطة العمومية هو منح رخصةالطريق - أنظر التفصيل في الشكل رقم25- و كأن المسكن في وضعية قانونية، كما يتطور تواطؤ السلطة العمومية أحيانا عند إقدام مصالح البلدية بكراء الرافعة La grue إلى مواطنين ساكنين بحي غار الحلوف للقيام بأشغال تستدعي ذلك أهمها الدالة. و مما زاد أيضا من مشروعية فوضوية الحي قيام المصالح التقنية بتجهيز الحي خاصة فيما

---

1 - المرسوم رقم 67 - 75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975.

2 - المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ في 1983/11/26 المتعلق برخصة الطريق و الشبكات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و لاية : تلمسان
دائرة : سبدو
بلدية : سبدو

الشكل رقم 25 : رخصة الطريق

إنّ رئيس المجلس الشعبي لبلدية سبدو،

- بمقتضى الأمر رقم 87 - 24 المؤرخ في 07 شوال عام 1986 الموافق لـ 18 يناير 1967 المعدل، ومكمل و بالقانون رقم 81 - 09 المؤرخ في 04 يوليو 1981 و المتضمن القانون البلدي.

- بمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق لـ 26 ديسمبر عام 1981 الّذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية في قطاع المنشآت الأساسية القاعدية واختصاصها.

- بمقتضى المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ في 21 صفر عام 1404 الموافق في 26 - 11 - 1983 والمتعلق برخصة الطريق و الشبكات.

- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 صفر عام 1405 الموافق لـ 10 - 10 - 1984 الّذي يحدد شروط منح رخصة الطريق و كيفيات.

بناء على الطلب رخصة الطريق المقدم من طرف السيد : .....

.....

يرخص ما يلي :

المادة الأولى : تسلم رخصة الطريق إلى السيد : .....

.....

و ذلك من أجل القيام بالأشغال الآتية :

.....

.....

المادة الثانية : يكلف الأمين العام للبلدية بتنفيذ هذا القرار وو تسليمه إلى المعني بالأمر.

سبدو يوم .....

المجلس الشعبي البلدي

يتعلق بالكهرباء و المياه الصالحة للشرب دون إجراء دراسة تقنية معمقة يراعى فيها انتظام المساكن و أمن السكان في المستقبل. و قد لعبت العوامل الإيديولوجية و الاجتماعية دورا بارزا (حق كل مواطن من الاستفادة من الماء و الكهرباء) على حساب الجوانب التقنية والقانونية، و قد تزامن ذلك مع الفترة النفطية في السبعينات و بداية الثمانينات. و حتى بعد تولي مصالح تقنية مستقلة حاليا عن البلدية سونلغاز الكهرباء و مصلحة المياه، بحيث أصبح كهربة المنزل أو إيصال الماء إليه يتطلب دفع فاتورة الأشغال، فإنّ هذه المصالح لا تفرض على صاحب المسكن رخصة البناء يهمها فقط جني الأرباح. إنّ مثل هذا التصرف هو الّذي سيشجع أيضا أصحاب المساكن العشوائية على توسيع مساكنهم أو تسهيل الأمور لوافدين جدد إلى المدينة من مناطق أخرى.

3.2 - التشريع العقاري و الملكية العقارية الخاصة و عشوائية الحي :

إنّ تشكيل الإحتياطات العقارية في إطار السياسة الحضرية الجديدة لم تكن عملية اختيارية بالنسبة للمجموعات المحلية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول كفرنسا وبريطانيا و السويد (1) الّتي تصادر الأراضي حسب حاجاتها و حسب قوانين السوق ، و إنما عملية إجبارية يجب على البلدية تملك الأرض الّتي تحتاجها في داخل المحيط العمراني والّذي سيشكل قاعدة إنجاز المخطط العمراني التوجيهي. و إذا كان من المشروعية إدماج الملكيّة العقارية الخاصّة داخل المحيط العمراني في إطار الاحتياطات العقارية، فإنّ المشرع الجزائري قد وضع القواعد الّتي يجب إتباعها عند مصادرة الملكية الخاصّة، لقد أخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاجتماعية و ردود أفعالهم المحتملة اتجاه السلطة العمومية، لذلك اشترط على السلطة البلدية الّتي تقوم بالمصادرة ما يلي : .

- تعويض أصحاب الأراضي المصادرة على أساس تقييم مصلحة الدومين Les domaines يترتب عنه تحديد قيمة التعويض.

- احتفاظ العائلة المصادرة بقطعة أرض لأجل البناء بمعدل20متر مربع / شخص في العائلة.

---

1 - Cherif Rahmani. La croissance urbaine en Algérie, op cit, p 250.

غير أنّ قراءتنا لهذه الإجراءات العقارية سندرك من خلالها مدى "تعسف" السلطة العمومية في مثل هذه العمليات و الّتي قد تهيأ لتوسع السكن العشوائي. لقد كانت عملية المصادرة إجبارية من جهة و التعويض رمزيغير كاف،بمعنى لم يأخذ بعين الاعتبار قوانين السوق و تقلبات الأسعار، و إنّما تثبت الأسعار إداريا (1). لقد كانت قيمة التعويضات قليلة جدا بالنظر إلى السوق الحر و حاجيات المصادرين، فحسب مصالح بلدية سبدو (2) ظلت التعويضات خلال السبعينات تقارب 1,50دج للمتر المربع ثم تشهد زيادة محتشمة خلال الثمانينات،لتصل إلى 24 دج للمتر المربع حتى يتواكب ذلك مع سياسة التملك الجماعي للمجال. إنّ تسوية الشؤون الاجتماعية بهذه الإجراءات و القواعد يعتبرها المصادرون مهزلة "يضحكوا علينا بربعة فرنك". و من جهة أخرى، فإنّ الاحتفاظ بـ 20 متر مربع لكل شخص من العائلة الّتي تصادر أرضها يسير بشكل معاكس للحاجيات المتزايدة للعائلة، بفعل نموها الديمغرافي السريع. إنّ الحاجة إلى الإسكان و فقدان الثقة في السلطة العمومية في تلبية الأفراد من السكن عوامل تفرض على أصحاب العقارات إلى "النضال" ومقاومة عملية المصادرة. لذلك كثيرا ما يشاهد أصحاب العقارات و هم يسرعون في تسييج أراضيهم بحائط قليل الارتفاع. و الأكثر من ذلك تتم عملية المصادرة بشكل تعسفي كالمصادرة دون سبق إعلان أو التباطؤ في التعويض أو حتى إجراءات المصادرة (3). إنّ هذه "الحقرة" تحفز أصحاب العقارات إلى بيعها إلى أفراد بأثمان أعلى مما لو صودرت، دون عراقيل بيروقراطية " أبيعها أولا تديها الحكومة"، ففي الواقع لا شيء يمنع استمرارية الحركات العقارية بين الأفراد (4). و من هنا عمد أصحاب العقارات في الجهة الغربية حي غار الحلوف إلى بيع جزء من أراضيهم إلى النازحين من لعوج و العريشة دون أخذ بعين الاعتبارات القوانين العقاريّة، مساهمين بذلك في التوسع العشوائي للحي، لذلك ومحاولة

---

1 - Cherif Rahmani. La croissance urbaine en Algérie, op cit, p 159.

2 - المصلحة المالية لبلدية سبدو، سنة 1989.

3 - بالرغم من المصادرة الباكرة لأرض بالحلوش سنة 1958، و هي المكان الّذي توسع فيه حي غار الحلوف، فإنّ السلطة البلدية لم تدمج هذه الأرض في الاحتياطات العقارية إلاّ بمبادرة المجلس الشعبي البلدي (1980 - 1984) حيث نقلت الملكية بتاريخ 8 أفريل 1985 بقرار ولائي رقم 425.

4 - Abderrahim Hafiane. Les défis de l'urbanisme, op cit, p 133.

لتدارك أخطاء الماضي،أصدر والي تلمسان التعليمة التالية :

"يشرفني أن أذكركم بأنّ الإدماج في الاحتياطات العقارية و المصادرة عملية إستثنائية في اكتساب أراضي لإنجاز المشاريع من أجل المصلة العامة... ففي المستقبل يجب على كل عمليّة من هذا القبيل أن تنفذ حسب النصوص المرجعية... بهدف تجنب كل إلتباس يجعل الإدارة مسؤولة" (1).

II - الحي العشوائي الريفي و تصهور النسيج العمراني :

إنّ تحليل النسيج العمراني لسبدو يكشف عن اختلافات في نماذج الاسكان المتداخلة فيما بينها بين الجماعي و الفردي الكثيف و المبعثر القديم و الجديد، العصري والتقليدي. غير أنّ توسع السكن العشوائي بصفاته الريفية بحي الدوار يشكل الخلل والاضطراب الصارخ في البناء الحضري لسبدو، ليس على مستوى المادي البنائي، بل أيضا على مستوى العلاقات الاجتماعيّة و أشكال التنظيم المحلية و طرق التفكير و وسائل الترقية و الّتي لا تزال مرتبطة بطابعها الريفي.

1 - مخطط عشوائي للحي :

يعتمد إنجاز كل حي عصري على خطة أساسية تتمفصل مع المخطط العام للمدينة، و إذا كانت مدينة سبدو قد صممت في مرحلة ولادتها على أسس و قواعد المخطط الشطرنجي، فإنّ حي غار الحلوف قد بني و لا يزال يتوسع من غير احترام الخطة الشطرنجية، فمقارنة سريعة بين هذا الحي و حي الشهيد بومدان (ديغول سابقا) تبرز التوسع العشوائي لحي غار الحلوف، فالوحدات السكنية مبعثرة و متباينة الحجم و المساحة الّتي تحتلها في المجال الحكومي،و يمكن ربط كل ذلك بظروف نشأة الحي و الموقع الاجتماعي للأفراد ، فغداة الاستقلال وجد الاهالي أنفسهم في مأزق، بين التردد في العودة إلى الريف المجاور للمجمعة الحضرية ويأسهم في الحصول على مسكن في المدنية. ومن هنا يضطر كل مقيم في هذا الحي ببناء مسكن مكان الخيمة يختلف حجما و مساحة حسب وزن

---

1 - Note - Circulaire, le 24 juillet 1989, wilaya de Tlemcen.

كل فرد المادي و الاجتماعي (شجاع، رأس مال، ولد البلاد)، كما تتميز المساكن بالتباين الشديد في اتجاه النوافذ و الشرفات و وضعية كل واحد منها بالنسبة للتشمس و التهوية. غير أنّ أهم مؤشر يدل على عشوائية الحي، امتداد و شكل الطرق، فهي قبل كل شيء مسالك حقيقية تذكر بتلك الّتي عرفها سكان الحي في الريف و المناطق الجبلية، ليس لها اتجاها واضحا، بحيث إنّ زائر الحي لأوّل مرّة و أثناء سيره قد يجد نفسه أمام حائط مما يدل على استداد الطريق (Impasse)، كما أنّها غير ثابتة العرض (تناسب أحيانا فردا واحدا) و غير معبدة، ممّا يصعب السيّر أثناء سقوط الأمطار أو ارتفاع الغبار في فترات الجفاف بهبوب الرياح "العزاج". و هذا ما يمنح الحي مورفولوجية شبيهة بالقرية المتكتلة أكثر منها إلى حي حضري عصري.

2 - **امتداد التجاور القبلي :**

يخضع كل تجمع سكني حضري معاصر إلى تجاور voisinage جديد، حسب التوزيع السوسيو-مهني و موقع الأفراد في العملية الإنتاجية كحي عمال البلدية، الأساتذة، الأطباء... إلخ. غير أنّ دراستنا الميدانية بحي غار الحلوف تعاكس هذا المنطق، ذلك أنّ تشكيل التجاور يستجيب لمبدأ القرابة العائلية و القبلية و منشأ الفرد، فمن خلال -الخريطة رقم 8 - تبرز الانقسامات القطاعية السكنية، بحسب الانتماءات القبلية ثم العائلية و من ذلك تشكيل قطاع أولاد أيوب ① و أولاد بوحفص ② و أولاد حليمة ③ و بن مرناين ④ وهي فروع من عرش أولاد ورياش و العمور (5) من عرش أولاد نهار، بينما يشكل القطاع ⑥ من ساكنين من مناطق متفرقة. و إذا كان مثل هذا التوزيع قد حدث قسريا لما جمعت الإدارة الاستعمارية بخيامهم الأهالي بحسب إنتماءاتهم القبلية -كما رأينا سابقا- فإنّ امتداداته الحالية تبقى متمفصلة مع قواعد اشتغال البناء القبلي و العائلي، فمجاورة كل فرد لأفراد قبيلته أو عائلته أداة حماية و أمن. يقول د. م : «أنا أنحط حذ ابن عمي، يحطيني و نخطيه»، يقول ل. ب. أ : «انجي حذ ابن عمي لي غبت يحظي لي الدار، أنسلف عليه ولا انغبنت ايعاوني».

و مما يدعم هذه العلاقات نمو شبكة من الاتصالات الاجتماعية انطلاقا من التجهيزات

الخريطة رقم 8: التقسيم المجالي القبلي في غار الحلوف (سيدو)

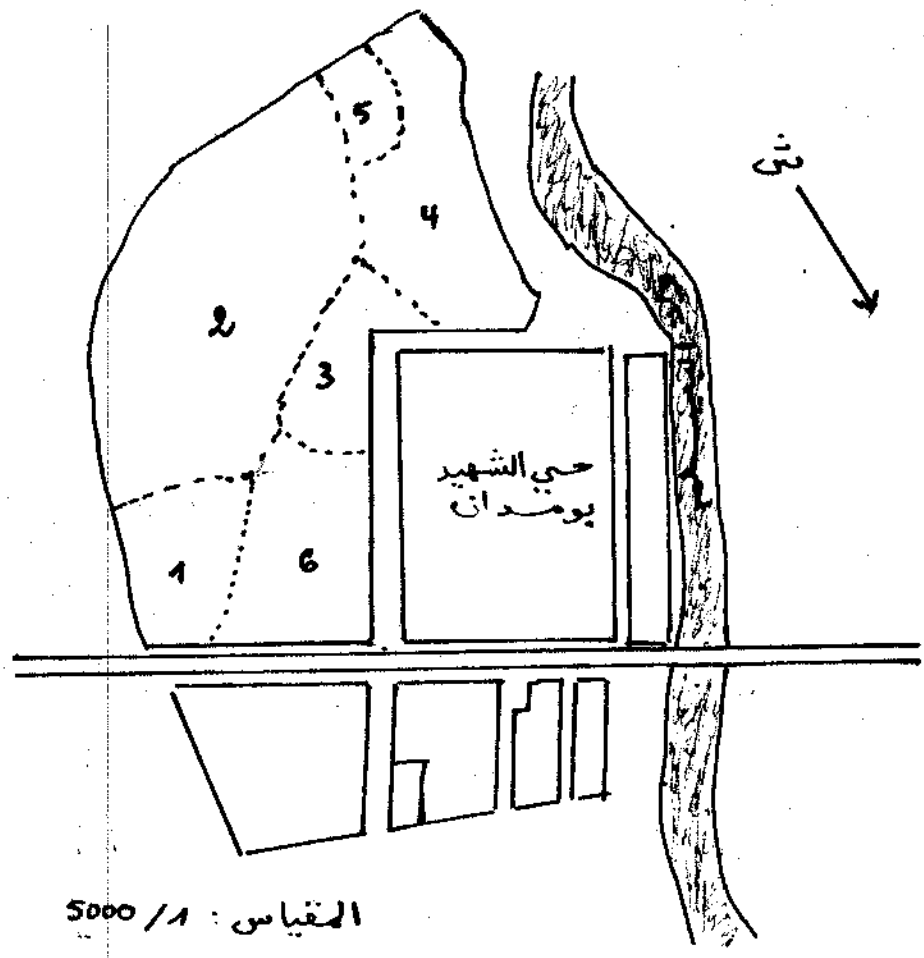

المقياس: 1/ 5000

الفروع القبلية في حي غار الحلوف

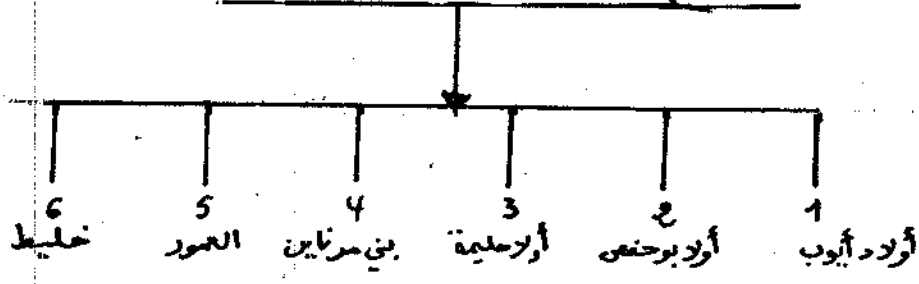

ملاحظة:
اعتمد التقسيم القبلي للمجال على
أساس الأغلبية من كل كارتة (فرع)

المصدر: بحث ميداني - فبراير 1990

(دكان، مسجد)، تهم أولا الرجال و الأطفال ثم تتوسع إلى عالم النساء في مرحلة ثانية (1)، فإذا ما حدث أن توفي أو مرض أحد أفراد العائلة أو العرش أو احتفل في مناسبات مختلفة (طهارة، عرس، خطوبة، العودة من الحج)، فتكون المناسبة للأهل لتبادل الزيارات بدون "عرضة" و إظهار التضامن العائلي و القبلي في الفرح و القرح. و لعلَ مظاهر التضامن الّتي لا تزال تتكرر كل يوم المساعدة المتبادلة بين العائلات كمحصلة للأزمات اليومية للمواطن، كأن ترسل أم ابنها لطلب كمية من الملح أو الفلفل أو الزيت في انتظار إعادة نفس الكمية "ڤاتلك أما سلفيني شوي زيت و ملح حت انردوه لكم".

3 - امتداد العائلة الموسعة :

تتميّز العائلة الموسعة أساسا بوحدة المسكن لعائلات ذرية تحت سلطة الأب أو الأم أو الأخ الكبير في حالة وفاة الأب (1). إنّ هذه البنية الاجتماعية تدخل في منطق اشتغال بناء أوسع منها و هو البناء الريفي البدوي أين تفرض القبيلة في تماسكها تماسكا في نواتها وهي العائلة الموسعة، و ذلك من خلال القواعد الاجتماعية و الاقتصادية الّتي بفرضها التعايش بين العائلات الذرية.

من هذا المنطلق يجب أن نفهم ضرورة التحول و القطيعة الّتي ستمس العائلة الموسعة في انتقالها إلى البناء الحضري الجديد، فالحياة الحضرية و ظروفها الجديدة تتطلب استقلالية الأسرة الصغيرة الذرية "حيث يستقل الزوج و الزوجة و أولادهما في منزل خاص بهم في المدينة" (2).

في دراستنا لحي غار الحلوف اتضح أنّ 26,5% من الوحدات السكنية المفحوصة تأوي عائلة موسعة تضم ما بين 2 إلى 3 عائلات ذرية*. و قد حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن دواعي و مبررات صمود العائلة الموسعة في هذا الحي و طريقة اشتغالها. لقد فرضت علينا مثل هذه الدراسة استجواب الأبناء المتزوجين داخل العائلات الموسعة، كما تم

---

1 - Abderrahim Hafiane. Les défis de l'urbanisme, op cit, p 266.

2 - د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص 193.

* تضم العائلات الذرية بالإضافة إلى الأبناء المتزوجين، البنات المتزوجات و المطلقات و الأرامل بابنائهن.

ضبط العينة في الجدول رقم بـ 200 فرد*.

جدول رقم28: مبررات استمرارية العائلة الموسعة في حي غار الحلوف

سبب استمرارية العائلة الموسعة	أزمة السكن	الحفاظ على وحدة العائلة	ضوابط أخلاقية	المجموع
التكرار	130	40	30	200
%	65	20	15	%100
المصدر : بحث ميداني، سبتمبر 1990.				

ومن خلال الجدول أعلاه يبرز مفعول أزمة السكن حيث أكد حوالي 65% من المفحوصين أن يأسهم في الحصول على سكن اجتماعي أو لعدم قدرتهم على بناء منزل مستقل لمحدودية إمكانيتهم المادية - و قد سبق أن فصلنا ذلك من قبل -، في حين يصرح حوالي 20% من المفحوصين بأنّ حفاظهم على عائلاتهم الموسعة نتاج سعيهم إلى الحفاظ على وحدة العائلة و تماسكها،بفعل الوظائف الّتي تؤديها للفرد المندمج فيها، فمن الناحية السياسية، فإنّ العائلة الموسعة هي الّتي تحدد هوية الفرد خاصة مع انحسار القبيلة و فروعها، و من الناحية الاقتصادية،فإنّ الأفراد داخل الأسرة الموسعة مطالبون بالتماسك والتعاون من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج لإشباع حاجياتهم و خاصة تلك العائلات الّتي كانت تملك أراضي زراعية، و من جهة لا تزال العوامل الدينيّة - الأخلاقيّة تؤثر في امتداد العائلة الموسعة، حيث اعتبر حوالي 15% من المفحوصين أنّ السكن مع الوالدين ضرورة و لو لمرحلة على المدى القصير ترتبط بطاعة الوالدين، فكل محاولة من الأسرة الذرية للخروج عن منزل الأسرة الموسعة تسيعرضها إلى عقاب و سخط الوالدين "عاصي الوالدين". و إذا كانت العائلة الموسعة الويفية أصلا تقاوم في حي غار الحلوف، فالبحث في نمط اشتغالها مؤشرا آخرا لفهم امتدادات العلاقات الاجتماعية الريفية في الوسط الحضري. إنّ العائلة الموسعة في هذه الحالة تتوافق مع الدار الكبيرة La grande maison،

* اضطرينا إلى استجواب كل العينة بدل 62,5% من الوحدات السكنية فقط لأننا طلبنا حتى من الأطفال غير المتزوجين إبداء رأيهم في مبررات استمرارية الأسرة الموسعة.

الشكل رقم 26 : علاقة السكن وحجم العائلة في غار العلوف

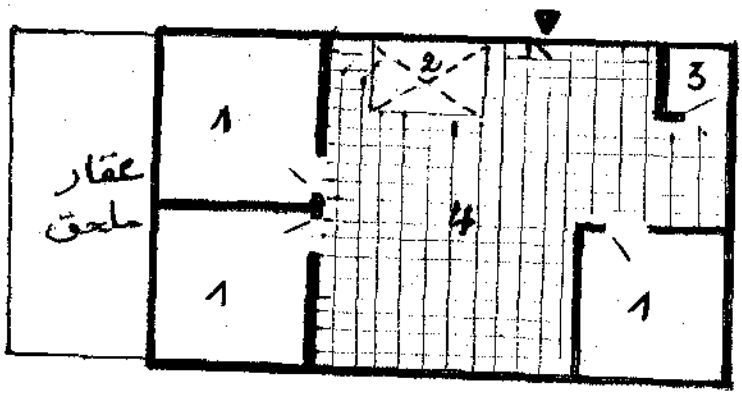

مرحلة 1

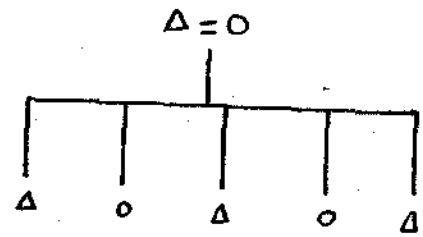

1- عائلة نووية

1- بيت
2- مطبخ
3- مرحاض
4- فناء (حوش)
5- مدرجات في المستقبل

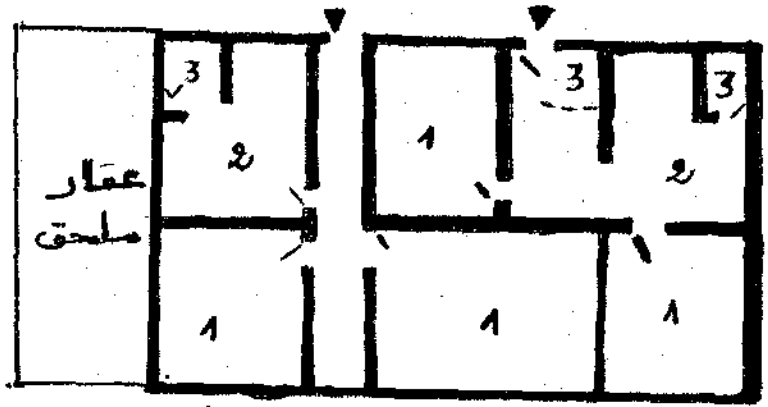

مرحلة 2

مقياس: 1/200

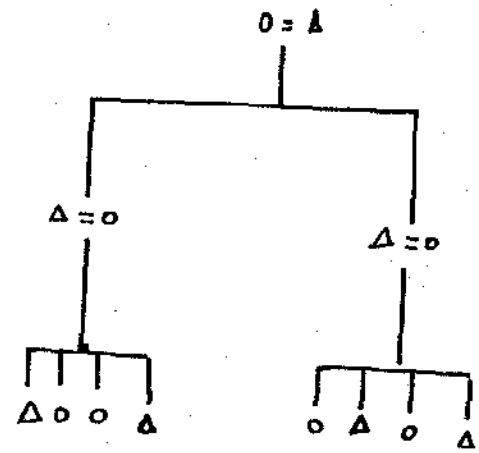

2- عائلة موسعة

المصدر:

- Abderrahim Hafiane . Les défis de l'Urbanisme op.cit, p 236
- Mostefa Boutefnouchet. La famille algerienne op.cit, p 148

فهذا التعبير المورفولوجي حسب ج. ف. رفردي J. C. Reverdy "يتكون من بيوت مستقلة نسبيا منفتحة على حوش مشترك، و المجموع محصن (بحائط أو سياج) يشهد ديمومة نموذج ثقافي، غريب على المدينة العصرية، و لكن مشترك لكل المغرب الريفي" (1)، ففي بداية الأمر يكون أفراد العائلة متعايشين بشكل مطلق و مع زواج أحد الأفراد يستقل بالتدريج بعائلته ببيت أو بيتين، و خاصة إذا ما تزوج ابن آخر - أنظر الشكل رقم26 - فكل زوج جديد "إيدبر كانونه".

في مثل هذا المسكن، فإنّ العائلات الذرية تتمتع باستقلالية محدودة،مما يبقى على السلطة البتراركية و يقلل من سلطة القرار بالنسبة للأبناء و تسطير مستقبلهم، فالأب هو "اللي يفهم" و انهم "ما يطحوش كلام اباهم"، كما هذه الاستقلالية النسبية في تناول الطعام بشكل مشترك (2) حسب قواعد معروفة، حيث يقدم الطعام أولا للرجال الّذين يجلسون حول مائدة مشتركة، ثم يطعم فيما بعد النساء و الأطفال و كلما كبر طفل ما ينتقل إلى مائدة الرجال.

و من خلال هذا الاستعراض نستنتج ما ذهب إليه مصطفى بوتفنوشت في أنه "إذا كانت الدار الكبيرة نموذجا للمجتمع الريفي، فهذا لا يعني أنها توقفت، فلا تزال تنتعش في المدن الصغيرة، و في مستوى آخر نسبيا في المدن المتوسطة و المتروبولات" (3).

4 - انبعاث الترفيه الريفي في حي غار الحلوف :

يعتبر الترفيه من الضروريات تعادل حاجيات الإنسان من مأكل و ملبس و مأوى. و الترفيه فيما يرى جوفر دومازوديه Dmazedier Joffree "يتمثل في مجموعة من المشاغل الّتي يولع بها الإنسان، يتسلى بها، أو لينمي معلوماته و تكوينه الشخصي، أو يشارك بها في الأنشطة الاجتماعية التطوعية... بعد أن يكون قد تخلص من واجباته المهنية و العائلية

---

1 - J. C. Reverdy. Habitation nouvelle et urbanisation rapide. Aix en Provence, CASHA 1963, p 25.

2 - Mostefa Boutefnouchet. La famille Algerienne, op cit p 123.

3 - Ibid, p41

والاجتماعية» (1). و لا يوجد مكان أكثر حاجة إلى ذلك بمثل الحياة في المدينة، فمتاعبها ومشاقها اليومية تفرض على العامل اليومي الّذي يشتغل طول اليوم في مؤسسة صناعية وتقف في الطابور قرب سوق الفلاح و الأروقة الترويج عن نفسه بالانخراط في ناد و تعلم القراءة، و الجلوس في المتنزهات و المقاهي، و هي وسائل ترفيهية مدينية. غير أن بحثنا في مدى انتشار مثل هذه الوسائل في حي غار الحلوف قد كشف عن انعدام الترفيه العصري في هذا الحي، وفي المقابل يلاحظ انبعاث لوسائل الترفيه التقليدية الّتي ألفوها في منشئهم الريفي، إنّها بتعبير سكان الحي أداة لقتل وقت الفراغ "انتلفو بها". و من أهم مجالات الترفيه التقليدية في هذا الحي "السيق" و هي لعبة تشبه الشطرنج تدور بين متنافسين فرادى أو زوجين يستعمل فيها ثلاث وسائل قطعة خشبية أو حديدية مستطيلة - أنظر الشكل رقم27 - وأربعة "أعواد من "الدفلة" أو "الزبوج" طول كل واحد منها 20 سم على أن يحمل كل عود وجهين أبيض و أسود و 24 "ولدا" 12 منها قطع حصوية صغيرة و12 أخرى من "علفة" التمر أو شظايا كأس تكسر، ثم ترسم على القطعة الخشبية أو الحديدية 48 مجال تعرف بالديار و كل 12 مجالا تعرف بالواد.

يتمثل جوهر لعبة السيف في قتل كل متنافس أكبر عدد من أولاد المنافس الآخر تماشيا مع نتيجة كل عملية رمي للأعواد على الأرض، في البداية لا يمكن للأولاد التحرك إلاّ إذا كلها حصلت على سيف ثم بعد ذلك ينقل كل متنافس أولاده لإقصاء أولاد المنافس الآخر في مسافة داخل الواد، تتناسب مع النتيجة المحصل عليها في رمي الأعواد على الأرض، فإذا ما حصل على ابن يشو فإنّه ينقل "الأولاد" بدارين.

و لا تخلو لعبة السيف من الذكاء، و المهارة.و الحيطة بين المتنافسين، كما أنّها لعبة تعاد فيها القيم القبلية بشكل ضمني، و يظهر ذلك في مجموعة الألفاظ و الكلمات الّتي يستعملها المتنافسون كقول أحدهم مثلا : "غادي نكتل أولادك" أو "ما انخليكش تدخل وادي"، فالأولاد هنا تشير إلى أفراد القبيلة و الواد الى مجال القبيلة،ليعاد بذلك إنتاج نموذج حياتي قبلي في وسط حضري.

1 - Dumzedier. Joffree. Vers une civilisation du loisir, Paris, Eds du Seuil 1962, pp 22-28.

الشكل رقم 27: أدوات لعبة السيق

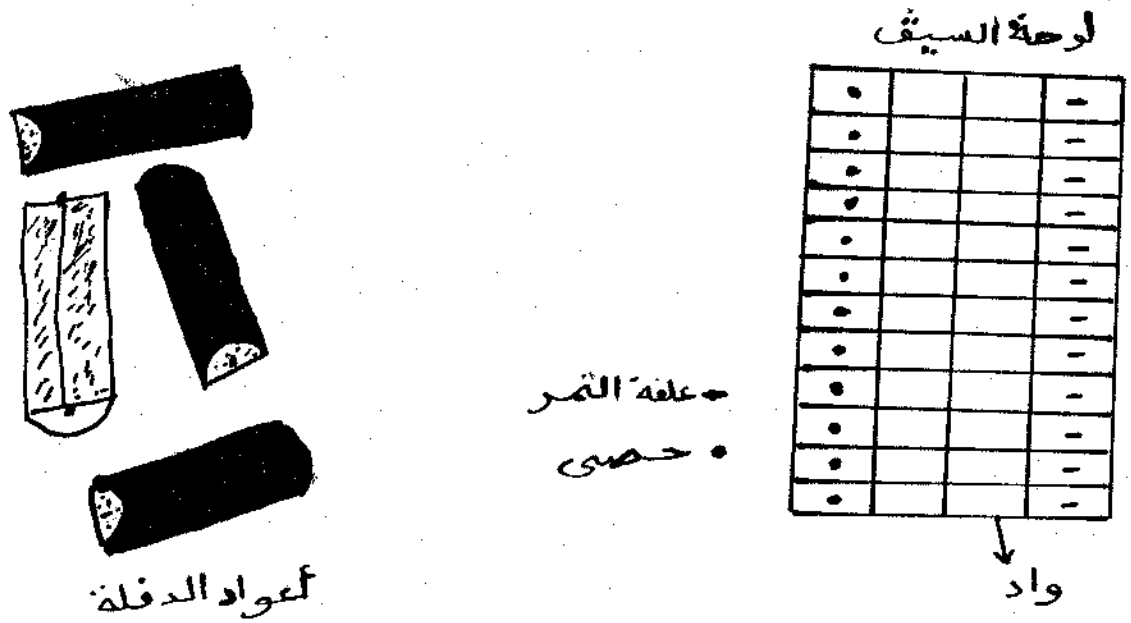

الشكل رقم 28: جماعة في لعبة السيق

و من مجالات الترفيه الأخرى "الشياخة" و هي تجمعات عفوية شبه يومية لمجموعات سكان الحي بجمع بين 3 إلى 6 أفراد قرب دكان أو ركن داخل الحي، منهم من يجلس على الأرض أو على حجر أو قطعة خشبية و يكونون "أجمعية"، و عادة ما تبدأ بعد صلاة العصر. يتبادل أفراد "أجمعية" الأخبار حول الأمور السياسية و الطلاق و الزواج و آخر الأسعار و أخبار "البلاد" في منشئهم الريفي، و أحيانا أخرى يتفاهمون حول موضوع معيّن مثير يمس أحدا فردا "أجمعية" يطرحونه و يكون ممزوجا بالضحك و المرح بإثارة غضب هذا الفرد "ايديروها على راسه" و عادة ما يحصر أحدهم "براد" من الشاي أو "غلاية" قهوة.

5 - **مواد بناء محلية تقليدية شاهدة :**

مواد البناء ضرورية عند كلّ بناء كمثل المواد الأوليّة للصناعة. و إذا المسكن في المدينة المعاصرة يتطلب مواد بناء مناسبة لهذا الوسط الجديد (خراسنة، إسمنت، بلاط رخامي...)، فإنّ الوحدات السكنيّة لحي غار الحلوف تظل مبنية بمواد تقليدية، فمن بين 100 وحدة سكنيّة نجد حوالي 82% منها لا تزال تحافظ على الشكل المعماري التقليدي الريفي، حيث استعملت مواد محليّة تقليدية. و منها الصخور الكلسيّة "الدكان" و "الغرف" لتلحيم الصخور بعضها ببعض لتشكل حائطا بعرض 50 سم.ثم تأتي عمليّة التسقيف، حيث تثبت قطع خشبيّة مستقيمة على طول و عرض المسكن، بحيث تشكل شبكة خشبيّة ثم تلقى عليها شبكة من القصب و تمرر فوقها كمية الغرف لتثبيت صفائح الزنك أو قطع القرميد ثم يدعم هذا التثبيت بـ "العمامة" على أطراف الزنك أو القرميد و تكون عادة من خليط من الإسمنت و الرمل. يأخذ السقف شكلا مائلا لتسهيل تصريف مياه الأمطار، أمّا أرضية المسكن فتبلط البيوت بالإسمنت، أما الحوش فيترك عادة بدون تبليط و بذلك يلتقي هذا الشكل المعماري مع ما اتفق عليه في تصنيف البناء العشوائي، غير أنّ الرغبة في تجديد و تحديث هذه المساكن حسب المعايير البنائية العصرية تبقى واردة لدى أرباب هذه المساكن، و بالتالي لا يمكن فهم مقاومة الشكل المعماري التقليدي لمساكن حي غار الحلوف إلاّ في علاقتها مع اشتغال البناء الحضري و ذلك بالكشف عن عدم قدرة أصحاب

المساكن في الحصول على مواد البناء العصريّة. إنّ سوق توزيع مواد البناء يمثل لنا مؤشرا مناسبا لتحديد هذه المشكلة، فامتدادا للتحكم في الظاهرة الحضرية. أنشأت السلطة العموميّة مؤسسات حكوميّة لتوزيع مواد البناء* و منها المؤسسة الوطنيّة لتوزيع مواد البناء (EDIMCO).

غيرأنها تفرض على زبائنها بطاقة الزبون Carte Client و الّتي لا يحصل عليها إلاّ إذا توفرت رخصة البناء و هي وثيقة لا تتوفر لدى سكان غار الحلوف،و حتى الّذين استطاعوا الحصول على وثيقة رخصة الطريق لا يحصلون إلاّ على كمية قليلة جدا من مواد البناء و بصعوبة كبيرة نظرا للعراقيل البيروقراطية. لذلك سيكون الحل في السوق السوداء. "إنّ هذه السوق تتغذى بشكل متنظم بتحويل اتجاه المواد المحصل عليها من طرف وكلاء معتمدين أو الزبائن الرسميين للمؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء" (1). ويأتي الإسمنت والحديد في مقدمة مواد البناء الّتي تعرف مضاربة، حيث تباع بضعف قيمتها الرسمية**. إنّ هذه الوضعية الإنسداديّة تشكل حلا مرا لسكان الحي لتجديد مساكنهم و عصرنتها. غير أنّ القلة منهم هي الّتي ستضطر إلى التعامل مع السوق السوداء لمواد البناء، إنّها الفئة الّتي يتمتع أفرادها بمستوى معيشي أحسن و مداخيل مرتفعة "النّاس المفرهين، اللي عندهم الطاقة"، فلا غرابة أن نجد 18% من الوحدات السكنية الباقية تعرف عمليات تجديد واسعة منها من أضيفت إليها بيوت عصرية بنيت بمواد عصرية،وأخرى من هدمت نهائيا وبنيت من جديد تضاهي السكنات العصرية في قلب المدينة.

---

* كانت تباع مواد مواد البناء بأسعار مدعمة، ففي سنة 1989 كان ثمن القنطار الواحد من حديد البناء من معيار 12 يعادل 350 دج.

1 - Abderrahim Hafiane. Les défis de l'urbanisme, op cit, p 250.

** يتدخل في هذه العمليّة وسطاء "متخصصين" لتموين سوق مواد البناء دون انقطاع حتى و لو لم تتوفر على مستوى السوق الرسمية و يجنون أرباحا عالية، فالقنطار الواحد من الحديد (12) كان يباع بـ 350 دج في السوق الرسمية ليصبح بـ 800 دج على مستوى السوق السوداء.

خلاصة :

يكون السكن العشوائي الريفي في حي غار الحلوف بمدينة سبدو مظهرا شاهدا على تدهور النسيج العمراني في الإنجاز و التصور. إنّ رغبة السكان في هذا الحي في تسوية وضعيتهم السكنية من إضفاء الشرعية على تملكهم للعقار و تحديث مساكنهم حسب معايير السكن الحديث تقودنا إلى ربط هذا الخلل بالبناء الحضري ككل، و الّذي هو أصلا محصلة مباشرة للنظام السياسي الإداري الجزائري، فاستنادا إلى وجهة الوظيفيين، فإنّ توسيع السكن العشوائي يكون نتاجا مباشرا لنمط اشتغال النظام السياسي الإداري الجزائري، بحيث لن يكون بديلا للمواطنين المهمشين سوى الاتكال على أنفسهم، و لا يوجد إذن أمام القادمين الجدد إلى المدينة سوى السكن العشوائي، كحل للأزمة السكنية (1).

سيعتمد سكان الحي العشوائي على مهاراتهم البنائية الريفية و يندمجون في علاقات اجتماعية تعود بهم إلى ماضيهم الريفي.

إنّ ظاهرة الأحياء العشوائية تعممت مع النمو العمراني السريع الغير مراقب ليس في الجزائر فحسب، بل على مستوى العالم الثالث (2).و تصبح ظاهرة مرضية خطيرة تشوه المدينة، و في نفس الوقت،فإنّ درجة تطور الدولة تبرز في المدينة. لذلك،فإنّ مراجعة السياسة الحضرية في الجزائر سيكون إجراءا تمهيديا نحو تحقيق مدينة معاصرة.

---

1 - د. محمود عبد المولى، علم الاجتماع في ميدان العمل الصناعي، مرجع سابق، ص 175.

2 - Brisset. Claire. La "bidonvillisation" du Tiers Monde, le Monde du 16 - 17 janvier 1981.

الخاتمة العامة :

اجتهدنا في هذا البحث، رغم قلة بعض التفصيلات على إبراز حداثة الظاهرة الحضرية في الجزائر بالرغم من الآثار الّتي تبرز في بناء عدّة مدن في مراحل تاريخيّة مختلفة.

و بالرغم من استقلال الجزائر في بداية الستينات، فإنّ المشكلة الحضرية لم تؤخذ بجديّة إلاّ في منتصف السبعينات، بعد الأثار السلبيّة الّتي نتجت عن الهجرة الريفيّة الّتي عرفتها المدن الموجودة، و ما ترتب عنها من مشاكل معقدة كالبطالة و نقص البنيات التحتيّة اللازمة والاستغلال الفوضوي للمجال المدني.

و كمثل التنميّة، تولت السلطة العموميّة بشكل شبه مطلق مهام تطوير الظاهرة الحضرية ماديا و فنيّا و اقتصاديا. و قد حاولت الاقتراب من المدينة الحديثة الغربيّة - مع بعض التشابه مع التجربة السوفياتيّة - من حيث التشريعات و طرق التسيير.

كانت السلطة تأمل من جهة إلى إحداث قطيعة مع النموذج العمراني الاستعماري، و من جهة أخرى جعل من المدينة و التحضر العاملين بتطوير التنميّة و تحسين شروط وجود السكان تنسيهم ماضيهم الريفي البائس، و تحدث تغييرا في بنائهم الفكري بما يناسب الحياة الحضرية و لا شك أنّ الصورة الّتي تشكلت بعد حين التغير في المشهد الحضري، من خلال توسع المدن القائمة و ظهور مدن جديدة كمدينة سبدو و القرى الاشتراكية في الريف مما واكبه ارتفاع في معدل التحضره غير أن الدراسة الميدانية التي باشرناها في مدينة سبدو بالاعتماد على التعليقات الإعلاميّة و التقارير الرسميّة حول المدينة الجزائرية عموما، جعلتنا في النهاية تكتشف أزمة عميقة في اشتغالها، على ضوء الأزمة العامة، و جوهر ذلك أنها مدينة مريفة بكل مظاهر الريف السلبيّة.

لقد تأكد لنا أن القيم الثقافية الموروثة السلبيّة -مع الأسف- لا تزال تؤثر في وعي و سلوك المواطن في المدينة، فالقيم القبلية لا تزال مرسخة لتمتد إلى أجهزة الدولة (المجلس البلدي، المصالح الإدارية). و مما زاد في هذه الوضعيّة المتأزمة امتداد عقليّة البايلك، التي ترى أن كل إنجاز حضري ملك الحكومة وحدها و خاصة الأمور المتعلّقة بالانجازات العموميّة،

باختصار ضعف روح المدنيّة و هو ما انعكس سلبا على البيئة الحضرية. و مع ذلك، فإنّ الريفيين دائما يتطلعون إلى المدينة. و بالتالي يجب على النظام الاقتصادي و السياسي والتشريعي وضع تصورات للمدينة تستجيب لهذه التطلعات. غير أنّ امتداد النشاطات الريفيّة داخل المجمعة الحضرية كالبستنة و الرعي بالطرق التقليدية و توسع البناء الفوضوي بمواصفاته الريفية في مدينة سبدو،كغيرها من كثير من المدن الجزائرية جعل الخيارات الاقتصادية و السياسية الجزائر في طريق مسدود. إنّ مثل هذه الظواهر الّتي تليق بالمدينة العصرية ما هي إلاّ محصلة منطقيّة لأزمة النظام و خيارته.لكن يبقى الأهم من ذلك، إنه انبعاث بأشكال من الوعي و الممارسات ميّزت الحياة البدوية الريفيّة بشكل لا يشرف المدينة الجديدة.

لكن يبقى التساؤل : ما هو العمل اتجاه هذه المشكلة الحضرية ؟

نحن نرى أنّ تقييم السياسة الحضرية من خلال إعادة النظر في أشكال تسيير المجال الحضري خاصة على مستوى التمويل و صناع القرار و مستويات التدخل. و الدور الذي يجب على القطاع العام لعبه إلى جانب القطاع الخاص في تطوير الظاهرة الحضرية. و لن ينجح ذلك إلاّ بمراجعة نقديّة لثقافتنا التقليديّة الّتي تقف في وجه التطور الحضري على مستويات مختلفة (المدرسة، المسجد، الأحزاب... إلخ).

و لا شك أن مثل من هذه التصورات تشكل إحدى اهتمامات السلطة العمومية ضمن برنامج الاصلاحات الّتي باشرتها بعد زلزال أكتوبر 1988.

إنّ تطوير الظاهرة الحضرية و بناء مدن على غرار المدن العصرية هي عمليّة تؤدي في النهاية إلى تشريف صورة الدولة.

ملحق رقم 1

مدينة سبدو : دراسة جغرافيّة و تاريخيّة

I - المعطيات الطبيعية :

1 - **الموقع** : تقع مدينة سبدو في أقصى الغرب الجزائري، و بشكل أدق في جنوب تلمسان (مقر الولاية) بحوالي 37 كلم في ظل المطر لجبال تلمسان المنضدة.

2 - **الوضع** : تنتشر المجمعة الحضرية في منخفض يتوسط سلسلتين جبليتين شبه متوازيتين، سلسلة في الشمال و الشمال الغربي، حيث تظهر النقطة البارزة على ارتفاع 1177م على جبل الدبدوب و سلسلة متوسط الارتفاع في الجنوب. يشكل هذا المنخفض المركزي المجال القاعدي لتوسع المجمعة ،يرتفع عن البحر بـ 981م، يخترقه من الناحية الغربية حوض تافنة و روافده (واد خيرة).

3 - **الميزات الطبيعية** :

1.3 - الميزات الجيولوجية - الجيمورفولوجية (1) :

أ - الحوض : يوجد على ارتفاع 918م غير متباين الطبوغرافية باتجاه الجنوب والشمال الشرقي، حيث لا يتجاوز الميل 10% الشيء الّذي يسهل توسع المجمعة الحضرية في المستقبل، يتشكل بشكل عام من الروسوبيات الرمليّة للرباعي و في الجنوب يغطي الحوض لحقيات الثلاثي مشكلة مجالا مفضلا لزراعة الحبوب و الخضروات على ضفاف الوديان.

ب - المنطقة الجبليّة : تتميّز بارتفاعاتها و منها الدبدوب، الجبل الطويل، الجرف الأحمر، تتصف بأرضية دوليميتية (Dolomitique) تنتمي إلى عصر الجوارسي الأعلى مع بروز تشكيلات حصوية و مارنية في المنخفضات الجبلية، الشيء الّذي جعل هذه المنطقة تندرج ضمن الأراضي السيّئة (Bad lands).

---

1 - Rapport géologique (P.U.D de Sebdou, CADAT. Tlemcen), 1975.

الخريطة رقم 9 : موقع سيدو

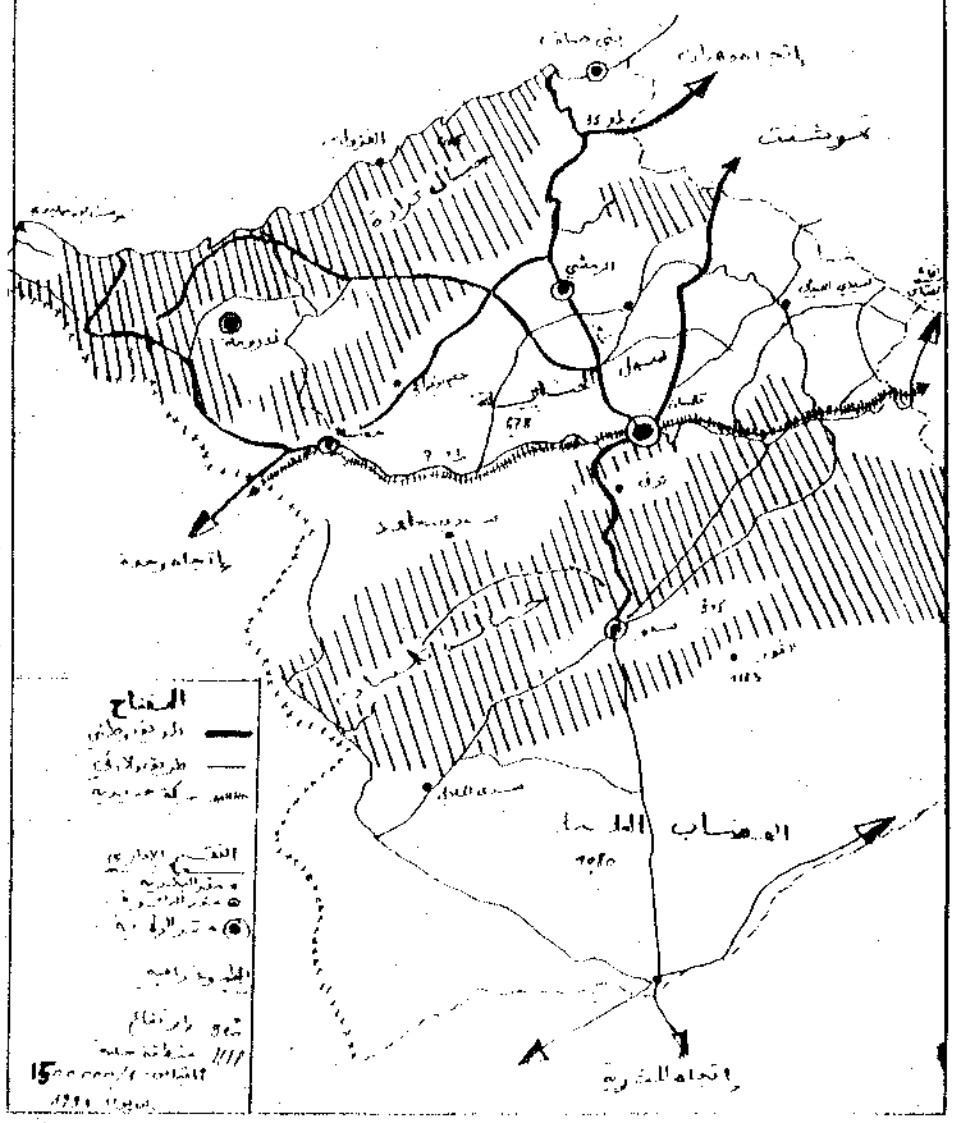

الشكل رقم 29: الحرارة والتساقط في منطقة سيدو

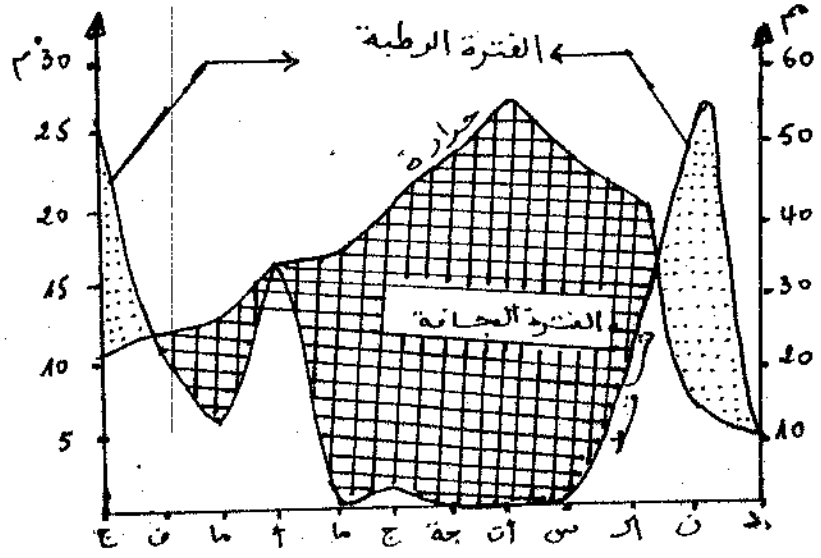

2.3 - المميزات المناخية :

يلعب الموقع الجغرافي لأية منطقة دورا بارزا في تحديد خصائص المناخ السائد فيها. و الدراسة المعمقة لمثل هذه الخصائص مهمة في العمران، و ذلك لما لها من تأثيرات مباشرة على نشاط الإنسان و على العمران المدني، فالطابع المعماري إنعكاس صادق للمناخ (1).

إنّ موقع مدينة سبدو في حوض مركزي جعلها تتأثر بعوامل مناخية مختلفة، تؤدي في النهاية إلى تصنيفها مناخيا ضمن المناخ المتوسطي شبه الجاف، فالمنطقة ككل تتأثر نسبيا بالتيارات الهوائية الرطبة الباردة الغربية عبر خانق عميق في القسم الشمالي الغربي ومن جهة أخرى تتأثر بالتيارات الهوائية الجنوبية الحارة الجافة الصيفية و الّتي تكون محملة بالأتربة "العزاج"، إضافة إلى ذلك فإنّ بعدها عن البحر و ارتفاعها جعل منها مكان مناسب للجليد و الثلوج في فصل الشتاء.

و لتوضيح المميزات المناخية لمدينة سبدو و نتيجة للمؤثرات المذكورة نحلل العناصر المناخية التالية :

أ - الحرارة : بفحصنا للشكل رقم 29 نلاحظ أن منحنى الحرارة يأخذ شكل حدبة حيث ترتفع الحرارة في أشهر الصيف و الربيع تصل لأقصى حد لها 30°م في شهر أوت ثم تنخفض في أشهر الشتاء و الخريف لتصل إلى أولى حدلها في شهر ديسمبر بـ 3°م هي فترة تتسم بالجليد و الثلوج، كما تتسع الفروق الحرارية السنوية قياسا بالمناطق الساحلية مثلا، إذ تصل إلى 15°م.

ب - الأمطار : بعكس الحرارة، فإنّ الشكل رقم 29 يبرز منحنى الأمطار على شكل مقعر، حيث ترتفع الأمطار في الفصول الباردة و تنعدم بشكل عام في الفصول الحارة، كما تتميز بعدم الانتظام (2)، مما جعل هذه المنطقة تدرج ضمن مناطق الجفاف في شمال افريقيا.

---

1 - محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 36.

2 - تقرير محطة الأرصاد الجوية لتلمسان للفترة 1982 - 1988.

و انطلاقا من تقاطع منحني الحرارة و التساقط و اعتمادا على قرينة ديمرتون Indice Démartone للجفاف (P<2 T)، فإنّ الفترة الجافة في منطقة سبدو طويلة تتراوح ما بين 7 إلى 8 أشهر في السنة، الشيء الّذي جعل هذه المنطقة رعوية زراعية أكثر منها زراعية بحتة، و أن كل محاولة استيطانية جديدة تتطلب فترة طويلة من أجل التكيف، فقد أعترف المستعمرون الفرنسيون بالصعوبات المناخية في منطقة سبدو، "فمناخها المتناقض، الحار جدا في الصيف و البارد جدا في الشتاء صعب تطوير الزراعة فيها و تعميرها ،الشيء الّذي جعلنا نطول في أخذ قرار بناء في هذه النقطة مركزا للمعمرين بعدما رفضنا ذلك تماما" (1).

3.3 - المميزات الهيدروليكية :

على الرغم من طابعها المناخي شبه الجاف، فإنّ منطقة سبدو تتوفر على ثروة مائية معتبرة الجرفية أو الجارية، فالتراكمات الثلجية و كميات الأمطار في فصل الشتاء تمثلان مصدر تغذية رئيسي للمياه الجوفيّة و الّتي تظهر على شكل ينابيع و آبار يمكن حصرها في الجدول التالي :

جدول رقم 9 توزيع الينابيع في منطقة سبدو (2)

اسم المنبع	الغزارة ل/ث	اسم المنبع	الغزارة ل/ث
عين البرديل	6	عين بوزيان	5
عين سيدي عيسى	5	حاسي درمام	28
عين القادوس	-		

و قد قامت السلطة العموميّة باستغلالها لأغراض استهلاكية مباشرة للشرب أو صناعيّة. كما ترسم على السطح شبكة نهرية تتلقى في الشمال الغربي للمنطقة.و من هذه

1 - André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation de dans la subdivision de Tlemcen (1842 - 1870) op cit, p 217.

2 - مديرية الري بدائرة سبدو. التقرير الخاص بالمصادر المائية، 1988.

الأنهار تافنة الأعلى، واد خيرة، واد البيلم و القادوس، و هي غير منتظمة الجريان تماشيا مع عدم الانتظام في التساقط.

إنّ هذه الثروة المائية و خاصّة الباطنيّة منها هي الّتي جعلت سبدو القديمة تعرف باسم "تافراوا" و هي كلمة بربرية يراد منها مكان تجمع المياه.

II - نشأة مدينة سبدو و نموها الحضري :

1 - نشأة المدينة :

كانت تافراوا (سبدو قديما) منطقة استقرار لسكان البربر (1) عموما الهيكلين في قبائل و يعتمدون على الرعي و الزراعة، غير أن تطورهم إلى الحضارة بتعبير ابن خلدون لم يكتمل بفعل عدم الاستقرار الّذي كان يخيم على المنطقة. لذلك نعتبر مدينة سبدو حديثة جدا وضعت نواتها الأولى مع مشروع دولة الأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر. إنّ التوسع التدريجي للحركة الاستعمارية بعد سقوط السلطة المركزية سنة 1830 دفع الأمير عبد القادر بعد مبايعته سنة سنة 1832 إلى تنظيم المقاومة على أسس عصرية؛ قام بتأسيس جهاز إداري و عسكري في مجال نفوذ دولته، فكان أن بنيت في تافراوا ثكنة سنة 1837 لتكون قاعدة خلفية للمقاومة في مكان يسهل رصد العدو من الشمال و الغرب، كانت هذه الثكنة مركز عسكري و حصن لتجمع عائلات الجنود. و مع إنهيار المقاومة و احتلال الفرنسيين لتافراوا لم تفقد هذه الثكنة أهميتها الاستراتيجية، حيث ستوسع أكثر لتكون نواة مدينة سبدو الحالية.

2 - النمو الحضري لسبدو في العصر الحديث :

1.2 - المرحلة الاستعمارية :

بعد زحف القواة الفرنسية بقيادة الجنرال "بيجو" Bugeaud يوم 2 فبراير 1842 واستلائها على الثكنة العسكرية، تبرز المعالم المستقبلية لمدينة سبدو الحالية من خلال اهتمامات و طموحات المستعمر الجديد. إنّ حالات اللأمن و الخوف حتم على المستعمر

---

1 - الوثائق التاريخية مكتبة بلدية سبدو 1974.

توسيع الثكنة* ببناء تجهيزات و مرافق داخلها لتكون في خدمة الجنود ثم تحصينها بحائط على ارتفاع أربعة أمتار، و تتحول بذلك سبدو إلى مركز عسكري استعماري. كانت اهتمامات المستعمر تتزايد في تحويل سبدو من مركز عسكري لحماية المستوطنات الفرنسية في التل إلى مركز استيطاني زراعي، من جهة لتوطين مهاجرين أوروبيين جدد لخدمة الأرض، و من جهة أخرى تموين القواة العسكرية بالغذاء. غير أن هذه الفكرة لم تجد صدى آنيا، فقد ظل صانعو القرار في القيادة العسكرية الفرنسية مترددين لصعوبة التكيف مع مناخ المنطقة و حالة اللأمن و التوتر (1). و لم تتجسد هذه الفكرة إلا مع تزايد الأهمية التجارية لسبدو بعد تنظيم سوق أسبوعي ابتداءا من الثلاثي الثالث لسنة 1848، و يقصده الأهالي من كل القبائل المجاورة (2) و الإحساس بعودة الطمأنينة و الأمن، كما جاء في محضر جلسة لجنة عينة لوضع تصورات حول فكرة بناء مركز للمستوطنين يذكر فيها ما يلي : "أصبح الأمن مضمونا من نقطة النفوذ السياسي مما يساعدنا على بناء مركز استيطاني. إنّ الاحتلال المدني بتأكيده للإحتلال العسكري سيعزز في نفس الوقت سلطتنا على قبائل منطقة سبدو" (3).و من جهة أخرى،فإنّ كميات المياه الهائلة تسهل الاستهلاك وتوفر امكانيات الري الّتي ستعمل على تنمية الاستيطان الزراعي (4).

إنّ الظروف ملائمة لإنشاء هذا المركز لذلك يأمر جنرال عمالة وهران بمباشرة الإجراءات التقنية و القانونية لمصادرة الأراضي الّتي ستوجه للمركز الجديد، و قد تزامن مع ارتقاء سبدو إلى بلدية مختلفة سنة 1868. غير أن ذلك لم يحسم إلا مع مراسلة الحاكم العام المؤرخة يوم 2 أفريل 1870 و الّتي يحث فيها حاكم عمالة وهران بوضع مشروع نهائي لبناء أوروبي بسبدو، ثم مباشرة الأعمال فورا. تمثلت خطة المشروع خلق 51 للبناء و بعض

---

* دامت أشغال البناء حوالي 6 سنوات من 1845 إلى 1850.

1 - André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation de la subdivison de Tlemcen op cit, p 222.
2 - Ibid, p 227.
3 - Proces Verbal, Commission du 26 fevrier 1863. Archives départmentales.
4 - André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation de la subdivison de Tlemcen op cit, p 237.

ابتدائية و ثانويتين و عدة وكالات تجارية عمومية و بنكية و بناء المستشفى متعدد الاختصاصات و التوسع في السكن الجماعي و الاجتماعي، كحي 148 سكن و قرموش ومواصلة توزيع القطع الأرضية المجزأة، و الانتهاء من بناء فندق "تافراوا". غير أنّ أهم تحول تعرفه سبدو يظهر في دخول الصناعة إلى المنطقة من خلال بناء مصنع تحويل الخزاما والنسيج*، هذا القطاع الّذي أحدث إنقلابا في سوق الشغل، إذ قلل بصفة فعالة من البطالة الريفية و كان عامل جذب أساسي إلى جانب المرافق و التجهيزات الأخرى للمناطق الريفية المجاورة، فقد بلغت نسبتهم 76,82% من مجموع الوافدين إلى سبدو خلال الفترة (1973-1982) و يبرز ذلك أكثر الأصل الجغرافي لعمال النسيج، حيث تشكل البلديات الريفية المجاورة حوالي 49,6% من مجموع العمال (1). إنّ هذه الديناميكية الاقتصادية - العمرانية ساهمت في نمو المجمعة الحضرية لسبدو من 4,5% خلال الفترة (1966 - 1977) إلى 6,6% خلال الفترة (1977 - 1987). إنّ هذا النمو السريع للمجمعة الحضرية يبرز أكثر إذا ما قارناه بمثيله في مجمعات حضرية أخرى في ولاية تلمسان.

جدول رقم **30** تطور بعض المراكز العمرانية في ولاية تلمسان (%)

المجمعة الحضرية / الفترة	1977 - 1966	1987 - 1977
ولاية تلمسان	2,6	3,2
مجمعة تلمسان	1,7	2,5
مجمعة الرمشي	3,4	4,1
مجمعة العريشة	1,5	1,4
مجمعة سيدي الجلالي	5,02	3,2
مجمعة الخميس	3,01	3,14
المصدر : التعداد العام للسكن و السكنى 1987		

* شرع في إنجاز مصنع النسيج سنة 1976 كمشروع وطني يتربع على مساحة 14 هكتارا. بدأ في الإنتاج سنة 1979 يشغل حوالي 1189 عامل، ينتج القماش من نوع الجينز jeans، يسوق الإنتاج محليا و خارجيا (بلغاريا، روسيا).

1 - Khaldoun Abderrahim. Mutation d'un centre agro-pastral en une agglomeration urbaine le cas de sebdon. op cit, p 110.

و لقياس هذا النمو العمراني لسبدو، اعتمدنا أيضا على معدل التحضر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 31 % التحضر في بلدية سبدو (1966 - 1987)

السنة	1966	1977	1987
سكان البلدية	10038	14874	25236
سكان المدينة	6268	9740	18458
% التحضر	62,4	65,5	73,14

المصدر : التعداد العام للسكن و السكنى 1987

$$\% \text{ التحضر} = \frac{\text{مج سكان المجمعة}}{\text{مج سكان البلدية}} \times 100$$

لقد ارتفع معدل التحضر من 62,4% سنة 1966 إلى 73,14% سنة 1987. و من هنا يمكن الحديث فعلا عن نمو حضري اقتصادي ديمغرافي. غير أن هذا النمو قد ارتكز على أسس هشّة بفعل اعتماد التنمية على مداخيل النفط بشكل شبه كلي، لذلك كان الانهيار في أسعار النفط تراجعا كبيرا للعائدات و بالتالي تباطؤ وتيرة التنمية المدينية لسبدو بما يترتب عنها من أزمات. و لعلّ أزمة البطالة و انتشار التجارة الهامشية و تفاقم أزمة السكن إلاّ دلائل على ذلك، و هو ما يكبح توسع عمراني جديد.

ملحق رقم2

أوجه التشابه بين المجلس البلدي الجزائري و الفرنسي من حيث طريقة التشكيل

- مختارات من القانون البلدي الجزائري 1967 مدعم سنة 1981

- Petit dictionnaire de droit, Dalloz, Paris, 1951, pp 250 - 251

المجلس البلدي الجزائري

المادة 1 : "تمثل البلدية مجموعة إقليمية قاعدية تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية".

المادة 3 : "يدير البلدية مجلس منتخب يعرف بالمجلس الشعبي البلدي و هيئة تنفيذية".

المادة 33 : "ينتخب المجلس الشعبي البلدي لمدة أربع سنوات" (4).

المادة 60 : - "يجري الانتخاب في كل بلدية".

- "يتغير عدد المنتخبين حسب عدد سكان البلديات".

المادة 34 : "يوضع المترشحون في قائمة موحدة يقدمها الحزب الذين تتوفر فيهم الشروط التالية :

1 - الجنسية جزائرية.

2 - بلغ من السن أكثر من 23 سنة.

3 - مشارك في الحزب.

4 - التركيز على الكفاءة و الاستعدادات لممارسة المسؤولية.

المادة 54 : "لا ينتخب قضاة المحكمة العليا، أعضاء جهاز الدائرة، قضاة المحاكم، ضباط وصف الضباط الذين يتولون قيادة الاقليم، المحافظون و أعوان الشرطة، المهندسون في المصالح التقنية للدولة المدعوون للاشغال لصالح البلدية، المحاسبون في البلديات، المقاولون في المصالح البلدية والموظفون في البلدية.

المادة 61 : "تحدد فترة التصويت بيوم واحد كامل، ماعدا في بعض الحالات الخاصة المتعلقة ببعض البلديات".

المجلس البلدي الفرنسي

المادة 1 : "تمثل البلدية مجموعة محلية و مقاطعة إدارية وشخصية معنوية".

المادة 1 : - "تمثل البلدية مستوى لسلطة لامركزية يديرها مجلس بلدي".

- "يتولى المجلس البلدي تسيير البلدية لمدة ست سنوات (1).

المادة 11 : - "تجري عملية انتخاب أعضاء المجلس البلدي في كل بلدية".

- "يتكون المجلس البلدي من منتخبين يختلف عددهم حسب سكان البلدية".

المادة 13 : "يجب على المنتخب أن تتوفر فيه الشروط التالية :

1 - أن يكون فرنسيا.

2 - بلغ من العمر 23 سنة كاملة.

3 - يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية.

4 - لم يسبق له أن وجهت له تهمة الخيانة الوطنية.

المادة 15 : "لا يحق انتخاب الاشخاص مثل أعضاء المجلس القضائي و الولاة و أعضاء الهيئة الولائية، محافظو وأعوان الشرطة، روسا، المحاكم، قضاة السلم الرسميون، محاسبو البلدية، مقاولو المصالح البلدية، عمال الولاية، مهندسو الطرق و الجسور، موظفو البلدية، الضباط الذين يتمتعون بقيادة الاقليم.

المادة 121 : فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، تحدد

المادة 63 : "يترأس مكتب الانتخاب عضو من المجلس الشعبي البلدي يعينه رئيسه، و إذا تعذر الأمر يعين ناخب في نفس الشروط".

المادة 65 : "الرئيس لوحده يمتلك صلاحيات سلطة الشرطة داخل مكتب الانتخاب، لا يحق لأي شخص التجول في قاعة التصويت يكون حامل السلاح ظاهريا أو مستترا ما عدا أعضاء قواة الأمن المرخصين لأداء مهامهم.

المادة 66 : "يعزز مكتب الانتخاب بعازل أو عدة عوازل وأهمية هذه العوازل تتمثل في تأمين تصويق كل ناخب.

ساعات افتتاح و غلق مكاتب التصويت، إلاّ أنها لا تغلق إلا بعد ست (6) ساعات على الأقل.

المادة 122 : "يعتبر المكتب السلطة المؤقتة تتولى رئاسة عمليّة التصويت لضمان شرعية الانتخابات و ممارسة دور الشرطة، يتولى رئيس المكتب لوحده دور الشرطة، و لا يجوز لأي قوة مسلحة الدخول إلى المكتب بدون رخصة و لا المكوث في القاعة أو القرب من المكتب.

المادة 129 : "في كلّ مكتب انتخابي يستوجب توفير عازل لـ300 ناخب مسجل، و لا ينبغي وضع هذه العوازل بطريقة تكشف للجمهور العمليات الانتخابيّة.

ملحق رقم 3

القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة و تسيير العمارات الجماعية

مرسوم رقم 83 - 666 مؤرخ في 7 صفر عام 1404 الموافق لـ 12 نوفمبر سنة 1983

الباب الأول

القسم الثاني

تحديد الأجزاء المشتركة و تكوينها

المادة 5 : الأجزاء المشتركة هي الأجزاء التي يملكها على الشياع جميع الشركاء في الملك، كل حسب الحصة العائدة إلى كل سهم و المخصصة لاستعمال أو لانتفاع جميع الشركاء أو كثير منهم.

الفقرة الثانية.

الأجزاء المشتركة من الصنف الثاني.

المادة 7 : الأجزاء المشتركة من الصنف الثاني هي الأجزاء المخصصة لاستعمال الذين يشغلون بناية واحدة بعينها وتشمل ما يأتي.

- الأسس و الجدران الضخمة الخاصة بالواجهة أو بواجهة السقف، أو الحائط الفاصل، و الجدران الضخمة للارضيات (القانف، العوارض، الروافد) و الجزء الأعلى من العمارة الذي يشكل سقفها و بكل ما يتكون منه الهيكل الأساسي للمبني على العموم.

- زخارف الواجهات و كذلك الشرفات و المقصورات و السطوح و لو كانت مخصصة كلها أو جزء منها لمنفعة أحد الشركاء باستثناء الدرابزين و الأعمدة الداعمة للنوافذ و الشرفات، والأطر المزججة و مغالق الشبابيك بأنواعها التي هي جميعها ملك خاص.

- المحلات و المساحات و الارتفاقات المشتركة و الأبواب والأبهات و ممرات الدخول، و الأرواج و أروقة الإفساح ومحلات أو أماكن الخدمات العامة مثل أماكن العدادات و صناديق القمامة، و مسطحات الطوابق و أقفاص السلالم و كذلك الأبواب

الباب الثالث

إدارة العمارات الجماعيّة و تسييرها

الفصل الأول

جماعة الشركاء في الملك و / أو الشاغلين له

المادة 14 : تتولى جماعة الشركاء في الملك و / أو الشاغلين له إدارة و تسيير العمارة أو المجموع العقاري المشتركة ملكيته.

المادة 15 : تتشكل جماعة الشركاء في الملك و / أو الشاغلين له في شكل جمعية ذات شخصية مدنية.

المادة 16 : تتمثل صلاحية الجمعية في الحفاظ على العمارة و تسيير أجزائها المشتركة. و هي مسؤولة عن الأضرار التي تلحق بالشركاء و / أو الشاغلين. أو تلحق بالغير بسبب عدم صيانة الأجزاء المشتركة منها.

و هي مؤهلة للتقاضي مدعية أو مدعى عليها و لو كان ذلك ضد بعض الشركاء في الملك و / أو الشاغلين له. و يمكنها التقاضي بالاشتراك أو مع أحد الشركاء في الملك أو عدد منهم قصد الحفاظ على الحقوق المتعلقة بالمجموع العقاري.

و يمكنها أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للحفاظ على العمارة و حسن تسيير الأجزاء المشتركة منها.

المادة 17 : تتخذ قرارات الجمعية عن طريق الاقتراع ويسند تنفيذها إلى المتصرف في العمارة المرضوع مباشرة تحت مراقبتها.

المادة 18 : لا يمكن للجمعية العامة مهما كانت أغلبية أصواتها أن تفرض على أي شريك في الملك تغيير وجهة الأجزاء

الّتي على شكل نوافذ، و الأطر المزججة الّتي توجد في الأجزاء المشتركة.

- جميع مساحات الإفساح و الممرات و المحلات غير المخصصة لاستعمال أحد الشركاء وحده و غير المشمولة في الأجزاء المشتركة العامة.

- المداخن و مجاري التهوئة و رؤوس المداخن و الصناديق السردابية، و مجاري الدخان، و أنابيب تهوية المطابخ.

- القنوات و الأنابيب و فتحات مشاعب المواسير، و كذلك أنابيب مساقط مياه الأمطار، و السرداب و قنوات تفريغ النفايات و كذلك أجهزة تنظيفها.

- قنوات مساقط و صرف المياه المستعملة، و مصاريف المراحيض، و المجاري، و مأخذ الهواء، و القنوات و الأعمدة الصاعدة و النازلة الخاصة بالماء و الغاز و الكهرباء اعدا أجزاء هذه الأنابيب و القنوات الّتي توجد داخل المحلات الخاصة والمخصصة لاستعمال مالكي هذه المحلات دون غيرهم.

- سراديب هذه القنوات المبنية.

- التفريعات الثانوية المؤدية إلى العمارة المعينة و الّتي تصلها ان اقتضى الحال بمنشآت الهاتف العامة و بالقنوات الرئيسية الخاصة بالماء و الغاز و الكهرباء و التطهير و مشاعب المواسير.

- جميع الأشياء أو الأجزاء على العموم غير المعدة للاستعمال في جزء خاصّ بعينه من أجزاء الملك المقسوم، أو الأشياء والأجزاء الّتي ينص القانون أو العرف على أنها مشتركة، مع العلم أن جميع الأمور المعددة السابقة ليست على سبيل الحصر.

الخاصة به كما هي محددة في تنظيم الملكية المشتركة، و لا كيفيات الانتفاع بهذه الأجزاء.

المادة 19 : تنعقد الجمعيّة وجوبا مرة في السنة على الأقل، خلال الشهور الثلاثة الموالية لانتهاء السنة الموالية. و يمكن استدعاؤها كلما كان ذلك ضروريا.

مقررات الجمعية

المادة 28 : يصادق على مقررات الجمعيّة بالأغلبيّة البسيطة من أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين عندما تهم خاصة مايلي :

1 - المسائل المتعلّقة بتطبيق هذا التنظيم للملكية المشتركة و المصادقة على التنظيم الداخلي و المواضيع الّتي قد تكون مقررة، و جميع المسائل الّتي تهم الملكيّة المشتركة.

2 - الترخيص لبعض الأعضاء بالقيام على نفقتهم بأشغال تلحق الضرر بالأجزاء المشتركة أو بالمظهر الخارجي للعمارة وفقا لما هي معدة له.

3 - كيفيات إنجاز و تنفيذ الأشغال باتت إجبارية بموجب الأحكام القانونية أو التنظيمية.

4 - تغيير توزيع الأعباء المذكور في المواد أعلاه والّتي باتت ضرورية بسبب تغيير توزيع في استعمال جزء أو عدة أجزاء.

المادة 29 : يصادق بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين أو الممثلين على المقررات الآتية :

1 - تعيين المتصرف أو عزله.

2 - جميع أشغال التحسين مثل تغيير عنصر أو عدة عناصر من التجهيزات الموجودة، و إدخال عناصر جديدة و تعديل محلات ذات استعمال مشترك، أو إحداث مثل هذه المحلات. بشرط أن تكون مطابقة للغرض الّذي هيئت العمارة له.

3 - توزيع مصاريف تسيير الأجزاء المشتركة أو العناصر المفيدة أو المستحدثة و صيانتها و تعويضها.

المادة 30 : يصادق بأجماع أعضاء الجمعية من الشركاء في الملك المقررات التي تتضمن ما يأتي :

1 - الشروط التي تتم بها أعمال التصرف في الأجزاء المشتركة أو في الحقوق التابعة لهذه الأجزاء المشتركة عندما تكون الأعمال ناجمة عن إلزامات قانونية أو تنظيمية.

2 - تشييد بنايات بفرض إنشاء محلات جديدة ذات الاستعمال الخاص.

3 - اعلاء البناء أو قرار التخلي لنفس الغرض عن حق اعلاء بناية موجودة. على أن الموافقة الصريحة من الشركاء في الملك الذين يشغلون الطابق الأعلى المراد اعلاؤه أمر مطلوب، يصب الحاصل الناتج عن أعمال التصرف هذه في ميزانية الجمعية، أو يوزع بين الشركاء في الملك كل حسب حصته.

المادة 31 : تتوج اجتماعات الجمعية بمحضر يعده كاتب الجلسة و يشتمل على مكان و تاريخ و ساعة عقد الاجتماع، وعدد أصوات الحاضرين أو الذين مثلهم غيرهم، و جدول الأعمال و النص الكامل لكل قرار.

المادة 34 : يسند تنفيذ قرارات الجمعية إلى متصرف العمارة المعين بطريق الاقتراع و بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين بغيرهم لمدة سنتين.

المادة 38 : يتولى المتصرف تنفيذ أحكام تنظيم الملكية المشتركة و مداولات الجمعية.

ملحق رقم 4

أسباب اختيار البحث

مقدمة :

إذا كان العالم قد دخل في ثورة سكانيّة عارمة ابتداء من القرن 17، فإنّ أبرز التغيرات التي أحدثتها هي زيادة تركيز السكان في مجمعات حضرية، لتصبح المدينة و التحضر ملمحين هامين من ملامح هذه الحقبة، و معنى ذلك أيضا تغيرات عميقة في أنماط الحياة التقليدية الريفية إلى نمط حياة المدنية العصرية. و إذا كانت الدول الغربية قد مرت بهذا التحول بتطوير شبكة حضرية على ضوء تطورها الاقتصادي التكنولوجي و تحولها السياسي الديمقراطي و الثقافي العقلاني، فإن المدينة في العالم الثالث لم تحقق هذا التحول، إنها مدينة في قالب ريفي. و من هنا جاء عنوان البحث بـ "أزمة المدينة الجزائرية الجديدة من زاوية سوسيولوجية، انثروبولوجية آخذا مدينة سبدو كمثال.

1 - **أهداف الموضوع :**

- تهدف الدرسة إلى رسم صورة تفصيلية قدر الإمكان للطريق الّذي قطعته حركة التمدن في التجربة الجزائرية في الفترة الحديثة و خاصة فترة ما بعد الاستقلال.

- التعمق في سوسيولوجية المجتمع الجزائري و تنوع ثقافته الشعبية التقليدية و مدى قابليتها على التعايش مع العناصر الحديثة المعصرنة.

- معالجة نقدية لحضور فكرة المدينة في وعي المواطن و إبراز العوائق الّتي حالت دون تجسيد الفكرة في الواقع.

- الكشف عن مواطن الخلل في النظام السّياسي الاقتصادي القانوني الجزائري وانعكاساته على المدينة، ذلك أن المدينة و الحياة الحضرية ليس نمطا متميزا منفصلا عن الأنماط الأخرى للحياة في المجتمع الحديث، فمعالجة ظواهر المجتمع ككل و استيعاب متغيراتها لا يمكن أن يتم بمعزل عن أنماط أخرى داخل المجتمع الواحد (1).

---

1 - د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 4.

- مسايرة التحولات المهمة الّتي حصلت في الأوساط الأنثروبولوجية و السوسيولوجيّة العالمية- خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و اليابان - من خلال الانفتاح المتزايد على الأقطار النامية و على الحياة الحضرية بكل ظواهرها و مشكلاتها، و أصبح هذا الانفتاح يفرض نفسه على الباحثين الأنثروبولوجيين العرب خاصة على الرغم من أنّه مازال في مراحله المبدئية خصوصا و أن بعض الباحثين الأنثروبولوجيين الغربيين قد نجحوا في إجراء بحوث ميدانية حضرية متميزة، إضافة للبحوث الأخرى الّتي كتبوها عن أقطار عربية عربية معيّنة أو عن مشكلات مركبة تتداخل فيها النماذج الريفية و الحضرية (1).

- متابعة قضية التغيير في المجتمع الجزائري بين المعوقات الّتي تقف في سبيل إجراء تغييرات جذرية في الواقع العربي، من جهة، و الخمائر الّتي تعد و تحضر و تختمر استعدادا لحدوث عملية التحول الكبرى في أساسيات هذا الواقع من جهة أخرى (2).

- نسعى وراء هذا البحث إلى نقد التجربة المدينية الجزائرية، نراجع فيه واقعنا المديني و نعيد النظر في مسلماتنا و نضع تصورات مبدئية لمدينة جديدة في متناول صانعي القرار.

2 - أسباب اختيار منطقة البحث :

لقد تم اختيار مدينة سبدو لتكون ميدانا لتحليل أزمة المدينة الجزائرية الجديدة للأسباب التالية :

أ - قلة الدراسات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية الّتي تعرضت للحياة الحضرية عامة و مدينة سبدو خاصّة باستثناء بعض الدراسات المونوغرافية الوصفية، فلم تعالج قضية التغير الاجتماعي و الأزمات الّتي تعارض التحول عن الحياة الحضرية العصرية.

ب - تعاظم دور مدينة سبدو في التراتيبية الوظيفية في النسيج الحضري في المجال الوطني (3)،نظرا لتوسع حوض خدمتها تماشيا مع نموها العمراني الاقتصادي و نفوذها

1 - د. قيسي النوري، واقع البحث الثقافي العربي و آفاقه، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد 3 السنة 26، جانفي 1990، ص 33.

2 - ثناء فؤاد عبد الله، ممكنات التغيير في المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 176، أكتوبر 1993، ص 24.

3 - Mare Cote. L'espace Algerien, op cit, p 127.

الإداري (بلدية و دائرة).

جـ - تمثل مدينة سبدو مركز الاتصال بين الشمال التلي و الجنوب الصحراوي بموقعها في حوافي المنطقة التلية، و بالتالي سهولة الاحتكاك بين شرائح و ثقافات محلية مختلفة.

د - إنَ الباحث نشأ في مدينة سبدو ظل في اتصال دائم مع مجتمع الدراسة، يسرت له الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث.

ملحق رقم 5

قائمة بعض المفردات في منطقة سبدو

النُوبَة : العمل بالتناوب.

أشَرْطُو : تفاهموا حول شروط معيّنة.

طَالَبْ : معلم القرآن.

أهْدَرْ : تكلم.

العَرْضَاتْ : ولائم.

زَرْدَاتْ : ولائم.

الحَجِيرْ : خيمة تنصب في مناسبة.

قِيطُونْ الجْمَاعة : خيمة كبيرة معدة لاستقبال الضيوف.

المَعْرُوفْ : دعاء يتلفظ به في نهاية الوعدة.

القَلاّلْ : طبل أسطواني في الشكل.

القَصْبَة : مزمار من قصب.

الخَيَالَة : مجموعة الفرسان.

التَحْرَاكْ : مبارات بين الفرسان.

العَلْفَة : مجموعة الخيالة من عائلة، قبيلة معيّنة.

الفَالْ : فاتحة الخير.

البَرَانِي : الغريب.

الدالَة : سقف مسطح بالإسمنت المسلح.

الدُومْ : نبات يعرف أيضا بالنخل القزم.

الغَازْ : ثمرة النخل القزم.

البَلُوطْ : ثمرة شجرة برية شبيهة بالرصاصة.

جَايْحَة : غير ولودة.

كَاسَبْ : موال.

الحُقْرَة : الظلم.

الغْرَفْ : تربة مبللة

الدَكَانْ : حجر كلسي.

العَوْلَة : المخزون المؤونة.

رَبْطَة : حزمة من أنواع الخضروات كالجزر مثلا.

طَرِينَة : حزمة من 12 وحدة من الخضر.

الكسابة : مربي الماشية

النَقْرَة : مرض يصيب الماشية

الكْلِيلَة : نوع من الجبن التقليدي

يَقْفَزْ : يستعمل الحيلة

الحَلُوفْ : الخنزير

الذْرَاعْ : شجاع، قوة

الجْمِيعَةُ : تصغير لجماعة

المْرَاحْ : الفضاء المحادي للمسكن

العْرَاجْ : رياح تحمل أتربة

بَرَادْ : إناء لتحضير الشاي

غَلاَيَةُ : إناء لتحضير القهوة

الزْرِيبَةُ : مساحة مسيّجة

دَقْدَقْ : حطّم، كسر

ملحق رقم 6 : استمارة البحث

I - معلومات أساسيّة* :

1 - السن...

2 - النوع...

3 - الحالة العائليّة

4 - الإقامة في المدينة.

5 - المهنة.

II - القبلية :

1.II - عوامل إحياء القبلية :

أ - الأسرة و القبليّة :

6 - ما هي قبيلتك و الفرع الّذي ينتمي إليها ؟

7 - من الّذي علّمك ذلك ؟

المدرسة ☐ الأسرة ☐ المسجد ☐ الشارع ☐

8 - مع من تتعامل بصفة أكثر في المدرسة ؟

كل تلاميذ القسم ☐ تلاميذ من قبيلتك ☐ تلاميذ من جيرانك ☐

9 - من الّذي أملى عليك هذا الأمر ؟

الوالدين ☐ المعلم ☐ شخص آخر ☐

ب - الوعدة و القبليّة :

10 - إلى أي فرع تنتمي من قبيلة أولاد ورياش ؟

11 - لماذا شاركت في الوعدة ؟

واجب ديني ☐ واجب قبلي ☐ تقليد فقط ☐

---

* تسجل هذه المعلومات عند مساءلة كل عيّنة تحتيّة.

2.II - آثار القبلية :

أ - القبليّة و السلطة المحليّة البلديّة :

12 - ما هو الفرع و القبيلة اللذان تنتمي إليهما ؟

13 - هل سبق لك أن انتخبت في المجالس البلدية ؟

نعم ☐ لا ☐

14 - إذا كنت قد شاركت في هذه الانتخابات. فما هو المعيار الّذي تعتمد عليه في انتخاب المرشحين ؟

إنتماء إلى نفس الفرع و القيبلة ☐ جارك ☐ التمتع بمؤهلات ☐

ب - القبليّة و الإدارة :

15 - هل تلبى حاجياتك على مستوى المصالح الإداريّة بسهولة دائما ؟

نعم ☐ لا ☐

16 - إذا كانت الإجابة بـ لا فأيّ شخص تستنجد به ؟

المدير ☐ القضاء ☐ موظف من المعارف ☐

17 - لماذا ؟

III - ضعف المدنيّة :

18 - هل تعرف جمعية حيكم ؟

نعم ☐ لا ☐

19 - إذا كان للحي جمعيّة، فهل ترغب في الإنضمام إليها ؟

نعم ☐ لا ☐

20 - إذا نعم، لماذا ؟ إلزام سياسي ☐ واجب ساكن حضري ☐

21 - إذا لا، لماذا ؟ أمر غير مهم ☐ أمر فيه مشاكل ☐ أمر يهم الحكومة ☐

22 - يعرف حيكم إنهيار البينة كغياب المساحات الخضراء، و الكهرباء العمومية، فمن المسؤول عن ذلك في رأيك ؟

الساكنين بالحي ☐ السلطة العمومية ☐

23 - هل تتعاون مع أفراد عائلتك و قبيلتك ؟

نعم ☐ لا ☐

24 - إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أشكال التعاون ؟

25 - إذا ما طلب منكم تقديم مساعدة مادية إلى السلطة العمومية لتهيئة حيكم، فهل تلبي هذا الطلب ؟

26 - نعم ☐ لماذا ؟

27 - لا ☐ لماذا ؟

عدم الكفاية المالية ☐ أمر يهم السلطة ☐

IV - **النشاطات الريفية** :

28 - هل تمارس نشاطا ريفيا ؟

نعم ☐ لا ☐

29 - في حالة الإجابة بنعم، فهل تمارس ؟

الزراعة ☐ الرعي ☐ كليهما معا ☐

30 - لماذا تمارس هذا النشاط ؟

دخل غير كاف ☐ متقاعد و المنحة غير كافية ☐ بطال ☐ تقاليد ☐

31 - أين يتجه المحصول الناتج عن هذا النشاط ؟

الاكتفاء الذاتي ☐ تسويق المحصول ☐ تسويق الجزء و استهلاك الجزء الآخر ☐

32 - ما هي الوسائل و الطرق الّتي تستعملها في نشاطك ؟

أ - الزراعة

وسائل حديثة ☐ وسائل تقليدية ☐ كليهما معا ☐

ب - الرعي

الطب البيطري ☐ الطب التقليدي ☐ كليهما معا ☐

33 - لماذا لا زلت تستعمل الطرق التقليدية ؟

34 - لكل محصول فترة معيّنة، فهل تلتزم بالبرنامج الفلاحي ؟

العصري ☐ العرفي ☐

V - الحي العشوائي الريفي :

35 - ما هي طبيعة ملكية مسكنك ؟

ملك ☐ إيجار ☐ إيجار مشترك ☐ مسكن مؤقت ☐

36 - إذا كان المسكن ملك الشخصي، فمتى بدأت بناءه و متى أنهيته ؟

37 - ما هي الطبيعة القانونية لملكية المسكن ؟

عقد رسمي موثق ☐ عقد عرفي ☐ بدون عقد ☐

38 - لماذا لجأت إلى البناء ؟

39 - ما هو نوع المسكن الّذي تشتغله ؟

طين ☐ قصدير ☐ إسمنت ☐ فيلا ☐

40 - مما تتركب أسرتك ؟

أنت و أبناؤك الصغار ☐ أنت و أبناؤك المتزوجين ☐ أفراد آخرين ☐

41 - كم من عائلة ذرية تسكن هذا المسكن* ؟

42 - ما هي الدوافع الّتي جعلتك لا تستقل بمسكن خاص* ؟

الحفاظ على وحدة العائلة ☐ أزمة السكن ☐ ضوابط أخلاقيّة ☐

43 - ما هو عدد الأفراد في كل غرفة ؟

45 - كيف تصنع جوارك ؟ هل تختار جيران من ؟

مهنتك ☐ مستواك الثقافي ☐ . قبيلتك ☐

46 - لماذا ؟

47 - بأي شيء ترفه عن نفسك في وقت الفراغ ؟

الذهاب إلى النادي ☐ مقهى ☐ مسرح ☐ لعب تقليديّة ☐

48 - ما هي اللعب التقليدية الّتي تمارسها أو تحب مشاهدتها ؟

* يوجه السؤالان 41 و 42 إلى عيّنة الأبناء في هذا الحي.

المراجع

I - العربية :

1 - الكتب :

1 - ابراهيم سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

2 - ابن خلدون، المقدمة، مطبعة دار القلم و منشورات دار العلم، بيروت.

3 - ابن شنهور عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830 - 1962)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

4 - أبو زيد أحمد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الأنساق، الهيئة المصرية العامة، 1967.

5 - أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987.

6 - أحمد عبد العقار، الأنثروبولوجيا و قضايا التنمية، دار التأليف و الترجمة، جامعة الخرطوم 1975.

7 - اسماعيل فاروق، الانثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الجزء 1، 1984.

8 - أمين سمير، الأمة العربية و صراع الطبقات، ترجمة قيصر داغور، دار ابن رشد للطباعة و النشر، 1978.

9 - أوزي أحمد، الطفل و المجتمع، دراسة نفسية - اجتماعية لصورة الطفل المغربي من خلال الرواية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1، 1988.

10 - إيف لاكوست، "ابن خلدون، ولادة التاريخ، ماضي العالم الثالث"، باريس، ماسبيرو، 1969. (كتاب مترجم).

11 - بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 1984.

12 - ابن محمد علي، مختارات من الشعر الجاهلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1986.

13 - بوجوڤارني جالكين، الجغرافيا الحضرية، ترجمة عبد القادر حليمي، ديوان المطبوعات الجامعية.

14 - تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد عودة و زملائه، دار المعارف، مصر 1972.

15 - الجابري محمد عابد، "نحن و التراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، طبعة5، الدار

البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1986.

16 - جغلول عبد القادر، الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي، عند ابن خلدون، دار الحداثة، بيروت.

17 - جلبي علي عبد الرزاق، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس الاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986.

18 - الجوهري محمد و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري و الريفي، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، الطبعة3، 1969.

19 - الجوزف مصطفى علي، من الأساطير العربية و الخرافات، بيروت.

20 - حوراني ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (1798 - 1939)، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت.

21 - الخشاب أحمد، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

22 - خليل أحمد، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان، الطبعة1، 1984.

23 - خليل شرف الدين، ابن خلدون، منشورات، دار مكتبة الهلال، 1983.

24 - دياب فوزية، "القيم و العادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

25 - روبيل أوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1973.

26 - زريف قسطنطين، نحن و المستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة1، فبراير 1977.

27 - الساعاتي حسان، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة3، 1980.

28 - سطيحة محمد، دراسات في علم الخرائط، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

29 - السويدي محمد، بدو الطوارق بين الثبات و التغير، دراسة سوسيو- انثربولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

30 - شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، الطبعة3، 1980.

31 - الشهب محمد، المدرسة و المجتمع في الوسط القروي، بعض النتائج التركيبية من خلال دراسة ميدانية، أعمال ندوة البحث التربوي في المغرب، مناهج و مجلات يوم 24 - 28 أفريل 1982 كلية العلوم و التربية، الرباط.

32 - شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

33 - صايغ عبد الله يوسف، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت، 1985.

34 - الصياد جلال و عادل سمرة، مبادئ الاحصاء لطلاب الدراسات الأدبية، دار الجيل للطباعة، مصر، 1983.

35 - طالب عبد الرحمن، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان للشيخ العلامة الشريف المليتي التلمساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

36 - طوالبي نور الدين، الدين و الطقوس و التغيرات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988. (كتاب مترجم).

37 - العبادي أحمد عودي، من القيم و الآداب البدوية، (عمان : د ، ن)، 1976.

38 - عبد المجيد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

39 - عبد المعطي عبد الباسط، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.

40 - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي - الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، الطبعة1، 1983.

41 - العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1981.

42 - العطار د. فؤاد ، المجتمع العربي، دار النهضة العربية، بيررت، 1973.

43 - غيث محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت.

44 - كمال أحمد و آخرون، علم الاجتماع، دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1976.

45 - لعروق محمد الهادي، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

46 - محجوب عبده، البترول و السكان و التغير الاجتماعي، دراسة انثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.

47 - محجوب محمد عبده، مقدمة في الاتجاه السوسيو - انثروبولوجي، الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية، 1977.

48 - محمد حسن إحسان، علم الاجتماع السياسي، مطبعة جامع الموصل، 1984.

49 - محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي، دراسة في طوائق البحث و أساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986.

50 - محمود زكي نجيب، ثقافتنا في مواجهة العصر، دار الشروق 1980.

51 - محمد زكي نجيب، في حياتنا العقلية، دار الشروق، 1980.

52 - المرزوقي، مع البدور في حلهم و ترحالهم، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980.

53 - المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تأليف بودون و ف بوريكو، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

54 - مقصود كامل فيصل، معنى الحياد الايجابي، دار العلم للملايين، بيروت 1960.

55 - الموسوعة الفلسفية، إعداد م. روزنتال و ب بودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، الطبعة1، أكتوبر، 1974.

56 - ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، التنمية و الثقافة، الجزء الأول، ترجمة م. ع بن صابر ديوان المطبوعات الجامعية و المؤسسة الوطنية للكتاب.

57 - ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مجموعة مداخلات القاهرة، جانفي، 1992.

58 - النصوص الفلسفية الميسرة، السنة الثالثة ثانوي، الجزء1، المعهد الوطني التربوي، الجزائر، 1984.

59 - نورات المصطفى، واقع العلاقات الصناعية بين العمال و الادارة، دراسة ميدانية، دبلوم معهد الدراسات العربية، بغداد، 1985.

60 - الهرماسي عبد الباقي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة1، سبتمبر 1987.

61 - هوزلتس برت، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1960.

62 - الوردي علي حسن، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس، 1978.

63 - وهيبة عبد الوهاب محمد، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

64 - وصفي عاطف، الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، مصر، الطبعة1، 1967.

2 - مجلات، دوريات، جرائد :

1 - ابراهيم حسن توفيق، ظاهرة العنف السياسي في مصر، دراسة كمية تحليلية مقارنة 1952 - 1987، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 117، نوفمبر 1988.

2 - ابراهيم سعد الدين، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، العدد 62، أفريل 1984.

3 - أبو زيد أحمد، التنمية الاقتصادية و التغير الاجتماعي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلة1، العدد3، سبتمبر 1964.

4 - أفاية محمد نور الدين، التمدن و التخيل حول المعمار المديني و المعمار السينيماني بالمغرب، المستقبل العربي، العدد 147، ماي 1991.

5 - إحسان محمد الحسن، التراث القيمي في المجتمع العربي بين الماضي و الحاضر، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد9، جويلية 1990.

6 - بوعناقة علي، الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب (دراسة ميدانية)، مقارنة في مدينة جزائرية، المستقبل العربي، العدد145، مارس 1991.

7 - ثابت أحمد مناقشة لكتاب العقل السياسي العربي لمحمد عابد الجابري، المستقبل العربي، العدد 145، مارس 1991.

8 - الجرباوي علي، العرب و الأزمة الحضارية، المستقبل العربي، العدد84، أفريل 1985.

9 - الجعلني محمد عثمان أحمد، إشكالية دراسة التنظيم و سلوكياته في العالم الثالث، بعض مآزق التطبيق، دراسات عربية، العدد5، أفريل 1990.

10 - الخبر، يومية إخبارية 10 مارس 1990 و 7 مارس 1994.

11 - الخوري فؤاد إسحاق، التمدين و تخطيط المدن و إدارتها في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد17، جويلية 1980.

12 - سبيلا محمد، حول مفهوم الحداثة، دراسة عربية، العدد3، جانفي 1984.

13 - السويدي محمد، الأسس الاجتماعية للسكن الريفي، بحث في مجلة المجاهد، الجزائر، العدد665، 13 ماي 1973.

14 - شمس الدين محمد مهدي، "نظرة الاسلام إلى الأسرة في مجتمع متطور"، الفكر الاسلامي، السنة6، العدد5، ماي 1975.

15 - العبادي عبد الله حسن، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي، منظور نقدي، المستقبل العربي،

العدد140، أكتوبر 1990.

16 - عبد الله فؤاد ثناء، ممكنات التغيّر في المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد176، أكتوبر 1993.

17 - العبد الله محمد، "المزار : ذلك الوسط المسحور، النهار العربي و الدولي"، (- 8، فبراير 1981).

18 - فرجاني نادر، التنمية العربية بين الامكانيات و الهدر، المستقبل العربي، العدد34، فبراير 1981.

19 - قيسي النوري، واقع البحث الثقافي العربي، و أفاقه، دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد3، السنة26، جانفي 1990.

20 - منصور محمد ابراهيم، "السكان و قوة العمل و البطالة في المغرب العربي"، المستقبل العربي، العدد145، مارس 1991.

21 - ميلاد حنا، "حاجة المواطن العربي للإسكان، الواقع، المشكلات، آفاق المستقبل"، المستقبل العربي، العدد145، مارس 1991.

22 - النفيسي عبد الله فهد، منطقة الخليج بين البعدين العربي، المستقبل العربي، العدد140، أكتوبر 1990.

23 - النقيب خلدون حسن، "إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية"، المستقبل العربي، العدد129، نوفمبر 1989.

24 - ولد أباه السيد، أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر، إشكالية نقد العقل العربي نموذجا، المستقبل العربي، العدد145، مارس 1991.

3 - وثائق رسمية :

1 - الإحصاء العام للسكن و السكنى 1977 و 1987.

2 - الثورة الزراعية، ميثاق المطبعة الرسمية 1971.

3 - البنك العالمي 1987.

4 - حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي.

5 - القوانين المتعلقة بـ :

- الاحتياطات العقارية، التعليمة 26 - 74 بتاريخ 20 / 2 / 1974.

- التقاعد بتاريخ 2 / 7 / 1983.

- رخصة البناء بتاريخ 7 / 10 / 1975.

- رخصة التاريخ و الشبكات بتاريخ 26 / 11 / 1983.
- القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة و تسيير العمارات الجماعية 12 / 11 / 1983.
- الجمعيات 1987 و 1990.

6 - المصالح

- بلدية سبدو.
- مكتب اليد العاملة سبدو.
- المصلحة البيطرية سبدو.
- مديرية الري سبدو.
- محطة الأرصاد الجوية تلمسان.
- مصلحة الغابات سبدو.

7 - الميثاق البلدي 1967 و 1981.

8 - المواثيق الأساسية للدولة الجزائرية.

- ميثاق الصومام 1956.
- ميثاق طرابلس 1962.
- الميثاق الوطني 1976 و 1986.

II - الاجنبية

[1] ABDOUN Rabah "Les déséquilibres de l'économie algérienne" in Ali El-Kenz. L'Algérie et la modernité. Série livres du LODESRIA.

[2] ABU JABER Kamel "Bedouins of Jordan : A people in transition (Amman, Royal Scientific Society, Press 1979).

[3] ADAM André " Urbanisation et changement culturel au Maghreb". Annuaire de l'Afrique du Nord, volume II (1972).

[4] ADDI Lahouari, L'impasse du populisme. E.N.A.L Alger 1990.

[5] AGERON Charles - Robert. L'histoire de l'Algérie contemporaine. Que sais je? Paris, 1974, N° 400

[6] Aspects de l'Urbanisation Algérienne. N° Spécial Bulletin soc Lang-géog, 1972, N°1.

[7] Aubain.F, Anthropologie du nomadisme, in Cahiers internationaux de sociologie volume IVI, 1974.

[8] BABADJI Ramdane. Remarques sur les rapports Etat-Communes en Algérie. Annuaire du Tiers monde VIII, 1984, p89.

[9] BARATE Claude "Administration et socialisme en Algérie" Revue juridique et politique Indépendance et coopération, 1978.

[10] BEAUJEU GARNIER Jacqueline : Méthodes d'études pour le centre des villes. Annales de géographie, N° 406, 1965.

[11] BENACHENHOU Abdellatif. L'exode rural en Algérie. E.N.A.P Alger 1979.

[12] BENAKEZOUH Chabane. La déconcentration en Algérie. Du centralisme au déconcentralisme" O.P.U, Alger, Avril 1984.

[13] BENATTIG Rachid. Publication des actes du séminaire international "Développement économique et lutte contre la pauvreté en Algérie. Alger le 29 et 30 Juin, 1990.

[14] BENSAADA Tahar. Le régime politique algérien. De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle. E.N.A.L. Alger, 1990.

[15] BERQUE Jacques, Structures sociales du Haut-Atlas. P.U.F. Paris, 1955.

[16] BLANGUERNON (C), Le Hoggar.

[17] BOUKHOBZA M'Hamed. L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie. De l'ordre tribal au désordre colonial. O.P.U. Hydra, 1976.

[18] BOUMAZA Nadir. L'aménagement de l'espace. I.S.T.B. Université d'Oran, 1977.

[19] BOURDIEU Pierre et A. Sayad. Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie des éditions de minuit. Paris, 1964.

[20] BOURDIEU Pierre. Sociologie de l'Algérie. P.U.F. Paris, 1958.

[21] BOUTEFNOUCHET Mustapha. La famille algériennne. Evolution et caractéristiques récentes. S.N.E.D, Alger, 1980.

[22] CHALINE Claude. Les villes du monde Arabe. Masson Collection géographique, Paris 190

[23] Cités Géantes, Fayard, 1978.

[24] Claire Brisset "La bidonvillisation" du tiers - monde. Le monde du 16-17 Janvier 1981.

[25] COTE Marc. L'espace Algérien. Les prémices d'un aménagement O.P.U. Alger 1983.

[26] DAHMANI Mohamed. Planification et aménagement du territoire. Quelques éléments théoriques et pratiques O.P.U. Alger, 1984.

[27] DESPOIS Jean. L'afrique du Nord. P.U.F. Paris 1949.

[28] DEVISSE Jean. Les débuts du moyen-Age. Collection d'histoire, 1ere partie libraire Hatier, Paris, 1961.

[29] DEVISSE Jean. Le moyen-Age. Collection d'histoire, libraire Hatier, Paris, 1961.

[30] DE TOCQUEVILLE, Alexis. Ecrits et discours politiques. Volumes des oeuvres complètes Gallimard, Paris, 1962.

[31] DJEGHLOUL Abdelkader : Trois études sur Ibn Khaldoun, Cahiers du C.D.S.H. Université d'ORAN.

[32] Dictionnaire constitutionnel, 1ere édition P.U.F, 1992.

[33] DUMAZEDIER Joffree: vers une civilisation du loisir, Paris. Editions du seuil 1962.

[34] DURAND. J. L'Algérie et ses populations. Edition Complexe, Bruxelles, 1962

[35] EINSTADT.S.M. Bureaucracy and Bureaucratization. Current Sociology Volume VII, 1958 N°2

[36] Espaces et civilisations, libraire, Belin, 1980.

[37] Etat du Monde 1988-1989 et 1992. Annuaire économique et géopolitique mondial. Editions, la découverte, Paris.

[38] ETIENNE Bruno. L'Algérie : Culture et révolution. Paris. Edition du seuil, 1977.

[39] El-Watan. Quoditien du 24 Juin 1992.

[40] Flory Maurice et autres. Les régimes politiques arabes. THEMIS. Collection Science politique P.U.F. Paris, 1990.

[41] FANON Frantz, Les damnés de la terre. Maspéro, Paris, 1968.

[42] GALLISSOT Pierre. Revue Algérienne des Sciences juridiques économiques et politiques, Juin, 1968.

[43] GELLNER Ernest "Comment devenir marabout " Bulletin économique et social au Maroc, 1976.

[44] GEORGE Pierre "Problèmes géographiques de la reconstruction des villes d'Europe occidentale depuis 1945. Annales de géographie. La compagne P.U.F. Paris, 1956.

[45] GUERROUDJ T. La procédure des Z.H.U.N. Cahiers géographiques de l'ouest ORAN, 1980 N° 56.

[46] HAFIANE Abderrahim. Les défis de l'Urbanisme. De l'habitat illégal à Constantine O.P.U. 1989.

[47] HAMMOND Peter "An Introduction to Cultural Anthropology. Mac Millan publishing, 1971.

[48] HAMMOUDI "Segmentarité, stratification, pouvoir politique et sainteté. Réflexions sur les thèses de Gellner, Maspero. Tamècide. Volume V, 1974.

[49] HENNI AHMED. Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie. Collection Economie, E.N.A.L. 1991.

[50] JEFFERSON M. "The law of the primate city" Geographic revew, 1939.

[51] KENDE Pierre. L'Avènement de la société moderne Encyclopédie de sociologie libraire, Paris, 1975.

[52] KHALDOUN Abderrahim "Mutation d'un centre agro-postral en une agglomération urbaine, le cas de Sebdou, Mémoire de D.E.S.IS.T.B. Université d'ORAN 1983.

[53] LABASSE JEAN, L'organisation de l'espace. Edition Hermann. Paris, 1966.

[54] LACHERAF Mustapha "Paysannerie, Colonialisme et Révolution" in France-Algérie, Octobre 1971.

[55] Lacoste Yves et autres. L'Algérie : passé et présent; les cadres et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle. Préface de Jean Dresh (Paris, Editions sociales, 1960).

[56] Lamchichi Abderrahim. L'Algérie en crise, crise économique et changements politiques. Edition L'HARMATAN, Paris, 1991.

[57] LARIBÉ Michel Ange. La révolution agricole; A. Michel, 1955.

[58] LECA Jean "L'image de la ville dans le discours officiel algérien" in systeme Urbain et développement au Maghreb. C.E.R.E.S. Tunis 1980.

[59] LECOQ André, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen (1842-1870) tome 1, ORAN, 1941.

[60] LOMBARD M. "L'activité urbaine pendant le haut moyen-Age "Annales économie, Sociologie, civilisations, 1957.

[61] MAAROUF Nadir, pour une sociologie culturelle; U.R.A.S.C. Université d'ORAN, 1988
♦ La relation ville - campagne dans la théorie et la pratique. Contribution à une sociologie rurale des pays dominés, 2ème Edition O.P.U. Alger 1981.

[62] Mahiou Ahmed, Cours des institutions administratives. O.P.U, Alger 1982.

[63] Marçais George, la conception des villes dans l'Islam. Revue d'Alger.

[64] MALENOWSKI, Coral Gardens, Their magic. London, 1935.

[65] MASQUERAY E.; Souvenir et vision d'Afrique. Paris, 1894.

[66] MANGIN W. "The rôle of régional associations in the adaptations of rural migrants to cities in Peru.

[67] MAUNIER R. Sociologie Coloniale, Les éditions Doumat-Mont christian, Paris 1932.

[68] MEYNAUD Y. Les groupes de pression. Collection "Que sais je?" P.U.F, 1965.

[69] Modern dictionnary of sociology (New-York, Barnes and Noble Books, 1969).

[70] NACIRI Mohamed "L'aménagement des villes et ses enjeux" Maghreb-Machrek N°118 Octobre-décembre 1987.

[71] PENEFF Jean. Industriels algériens. Paris. Edition du C.N.R.S/C.R.E.S.H, 1981

[72] PRENANT A. et SEMMOUD B. Les nouvelles périphéries urbaines en Algérie, une rupture avec les oppositions traditionnelles centre-périphérique. Travaux table ronde "Urbanisationn au Maghreb" Tours, 1987.

[73] PRENANT A. Essai d'évaluation et d'interprétation de la croissance Urbaine en Algérie 1966-1974. Mars 1976.

[74] Petit dictionnaire de droit, Dalloz, Paris, 1951.

[75] Quotidien d'Algérie, quoditien du 23 Février 1992.

[76] RAHMANI Cherif, La croissance urbaine en Algérie. Coût de l'urbanisation et politique foncière O.U.P. Alger 1982.

[77] REMY Jean et Liliane (Voye), La ville et l'urbanisation, Gembloux. Editions J. Duculot 1974.

[78] Deverdy Jean-Claude. Habitation nouvelle et urbanisation rapide Aix en provence CASHA, 1963.

[79] ROCHER Guy, Le changement social, Introduction à la sociologie générale Ed. H.M.H, 1968.

[80] SARI Djillali, Les villes précoloniales de l'Ouest Algérien (Nedroma, Mazouna, Koléa), S.N.E.D, Alger 1970.

[81] Société de géographie et d'Archéologie d'Oran. Bulletin trimestriel, tome 58 fascicule 208 (4e trimestre), 60e année Décembre 1937. Oran.

[82] SOROKIN P.A. Society, Culture and personality (New-york temper, 1969)

[83] TILLON G. Le Harem et les cousins. Collection. Point Ed. du seuil Paris 1966.

[84] TRICART. Y. Cours de geographie humaine fascicule II. Habitat Urbain. Paris, 1958.

[85] Toënnis. Gemeins and gesselshaft, 1912.

[86] Victor L. Tapie et edition Bruley. Les temps modernes (1492, 1789). Collection d'histoire. Hatier.Paris, 1961.

[87] Weber Max. The theory of social and economic organisation (Oxford; New-york; University) Press 1947.

[88] Wolmen A. In scientific American, 1965